أثر المتغيرات الإقليمية والدولية

على العلاقات الإيرانية الخليجية ١٩٧٩-٢٠٠٠

تأليف الدكتور

خالد أحمد محمد الملا السويدي




خالد أحمد
خليج
فارس
٥
٥
١٧



دار كنان
للطباعة والنشر والتوزيع

أثر المتغيرات الإقليمية والدولية

على العلاقات الإيرانية الخليجية ١٩٧٩-٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

العنوان: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية الخليجية ١٩٩٧- ٢٠٠٠م

المؤلف: خالد أحمد الملا السويدي

عدد الصفحات: ٣٤١

قياس الصفحة: ١٧×٢٤

رقم الطبعة وتاريخها: الأولى / ٢٠٠٩

دار كنان للنشر والتوزيع

دمشق - شارع بغداد - عين الكرش - مقابل نقابة الفنانين

تلفاكس: ٦٣٢٤٧٤٢- ٢٣٢٢٦٩٣ ١١ ٠٠٩٦٣

ص.ب: ١٠٦٩٧

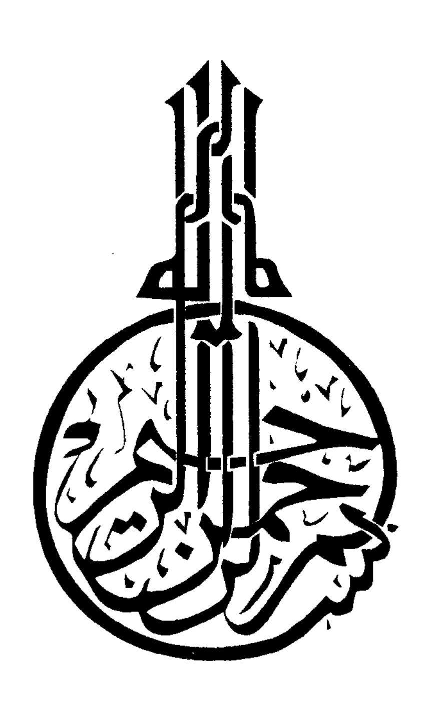
أثر المتغيرات الإقليمية والدولية

على العلاقات الإيرانية الخليجية ١٩٧٩-٢٠٠٠

تأليف

الدكتور خالد أحمد الملا السويدي




بسم الله الرحمن الرحيم




مقدمة الدراسة

تتضمن دراسة «أثر المتغيرات الإقليمية، والدولية على العلاقات الإيرانية ـ الخليجية» خلال الفترة من عام ١٩٧٩، وحتى عام ٢٠٠٠، عدداً من النقاط الأساسية، واللازمة على النحو التالي:

١ – أهمية موضوع الدراسة

٢- المشكلة البحثية

٣- فرضية وتساؤلات الدراسة

٤- منهاجيه الدراسة ووسائل جمع وتحليل البيانات

٥- الإطار الزمني للدراسة

٦- الأدبيات السابقة

٧- تقسيم الدراسة

٨- مراجع الدراسة





١ـ أهمية موضوع الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من عدة نقاط:

١- الاهتمام الذاتي للباحث باعتباره أحد أبناء دولة خليجية هي طرف أساسي في العلاقات مع إيران، وتتأثر كثيراً بما تتخذه إيران من سياسات تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة وأن بين هذه الدولة الخليجية، وإيران ملف من الصراع حول الجزر الثلاث التي احتلتها إيران عشية الاستقلال، ومازالت المسألة مطروحة تبحث عن حل لها. ومن ثم تأتى الأهمية الذاتية للموضوع.

٢- أن إيران دولة إقليمية كبرى في منطقة الخليج، وهي إحدى ركائز التوازن الإستراتيجي، والأمني في تلك المنطقة، ومن ثم فإن دراسة علاقاتها بدول تلك المنطقة إنما ترتبط إلى حد كبير بمعادلات التوازن الإستراتيجي، والأمني في هذه المنطقة ومن ثم تأتى الأهمية الإستراتيجية للموضوع.

٣- هذه الدراسة هي محاولة للكشف عن طبيعة وشكل وحجم واتجاه العلاقات الدولية، والإقليمية من خلال تحليل أحد النظم الفرعية باعتباره مستوى تحليلي وسط بين النظام الدولي المسيطر من جانب وبين السياسات الخارجية للدول من جانب أخر.

٤- هناك أهمية أكاديمية حيث يأمل الباحث أن تمثل تلك الدراسة إضافة للمكتبة العربية، والخليجية فيما يتعلق بدراسات العلاقات الدولية، والإقليمية بشكل عام، والدراسات الخليجية بشكل خاص.

٢ـ المشكلة البحثية وأهداف الدراسة

تكتسب دراسة أشكال التفاعل بين مجموعة الدول المتجاورة إقليمياً أهمية خاصة في تحليل وتفسير آليات النظام الإقليمي وخصائصه، إضافة إلى تقديمها تفسيراً محدداً لدرجات التشابه أو التمايز في علاقات دول الإقليم المختلفة مع بعضها البعض سواء

كان ذلك في إطار مواقف وفترات تاريخية محددة، أو في إطار المستجدات، والمتغيرات على المستويين الإقليمي أو العالمي ذات المردود الإقليمي وحيث تتصاعد مجموعة من الأفكار المتعلقة بأمن الإقليم وسلامته، أو المتعلقة بدراسات إمكانات التعاون على المستويين الإقتصادي، والسياسي .

وتتوقف قدرات دول الإقليم على التفاعل، والتأثير المتبادل ـ في أهم جوانبها ـ على درجة تماسك وتفاعل الأنظمة الإقليمية الفرعية، ومدى قدرتها على ترشيد وتنقية هذه العلاقات، وإعادة صياغتها على ضوء المتغيرات الداخلية، والإقليمية، والدولية.

وقد شهد النظام الإقليمي الخليجي مجموعة من المتغيرات، والمستجدات الإقليمية، والدولية على المستويات الأمنية، والإقتصادية، والسياسية، والاجتماعية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين . وقد ألقت هذه المتغيرات بظلال التحدي الأمني / الإقتصادي / السياسي/ الاجتماعي أمام مجموعة دول الجوار الجغرافي في النظام الإقليمي الخليجي .

تمثلت أهم المتغيرات (الإقليمية) في حرب الخليج الأولى ثم حرب الخليج الثانية وما تولد عنهما من آثار في مختلف المجالات، إضافة إلى التذبذب الواضح في أسعار النفط وما قد يصاحبه من أزمات إقتصادية، وأخيرا زيادة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي .

وعبرت المتغيرات الدولية عن نفسها في تفكك الاتحاد السوفييتي السابق وتحوله إلى دول مستقلة، إلى جانب سيادة الليبرالية الغربية كأيدلوجية بديلة عن الأيديولوجية الاشتراكية في تلك الدول، وتبلور ظاهرة العولمة في المجالات الأمنية، والسياسية، والإقتصادية، والثقافية .

وقد فرضت هذه المتغيرات أنماطا متباينة من التفاعل بين إيران من جانب ودول مجلس التعاون الخليجي الست من جانب آخر تراوحت درجاتها من الصدام إلى التعاون.

وقد تمثل الصدام في مساندة دول مجلس التعاون الخليجي للعراق في حربه مع إيران، وإحتلال إيران لجزر إماراتية وتدخلها المباشر في الشؤون الداخلية للبحرين، بينما تمثل نمط التعاون الإيراني ـ الخليجي في تحسن العلاقات مع دول المجلس وخاصة مع المملكة العربية السعودية .

وبطبيعة الحال فإن العلاقات الإيرانية ـ الخليجية تتأثر بشكل أساسي بطبيعة وشكل التفاعل الإقليمي العربي كدائرة ضمن دوائر النظام الشرق أوسطي من جانب وبتفاعلات الدول الكبرى المجاورة كتركيا، وإسرائيل ومصر من جانب ثان، فضلا عن التأثيرات الدولية الناتجة عن العلاقات المتبادلة بين إيران، والدول الكبرى العالمية من جهة وبين دول الخليج وذات هذه الدول من جهة أخرى.

إن طبيعة العلاقات السياسية الإيرانية ـ الخليجية يغلب عليها طابع الصراع، والتحفز أكثر منه الطابع التعاوني، لذا قد نجد إنه من الضروري أن تبدأ تلك الأطراف بتقوية جوانب العلاقات التي تقل فيها درجة الصراع وعوامل الاضطراب، ألا وهي العلاقات دون السياسية مثل العلاقات الإقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، أو ما يطلق عليها العلاقات ذات الطبيعة الفنية، والتي تقل فيها درجة الخلاف وبالتالي تزداد فيها إمكانيات الإنفاق، والتعاون. وبالتالي نستطيع أن نزيد من فرص التعاون الإقليمي وعقلية السياسة الجماعية، في نفس الوقت نقلل من عوامل الاضطراب ومصادر الصراع الإقليمي.

وبمعني آخر نستطيع الاستفادة من المدخل الوظيفي في تطوير العلاقات الإيرانية الخليجية، ومن ثم التمهيد الجيد للارتقاء بمستوى التعاون من المستوى الفني للعلاقة إلى المستوى السياسي وصولا إلى تحقيق درجة عالية من التكامل الإقتصادي، والسياسي بين الجانبين.

لكن لا يمكننا التصور أن الطريق إلى ذلك الهدف ممهد ومفروش بالورود، بل علي العكس، فهناك العديد من العراقيل، والقيود التي قد تعترض طريق تحقيق الهدف آنف

الذكر حتى علي مستوى التعاون الفني، والجزئي دون السياسي، هذه العوامل قد تكون نابعة من البيئة الداخلية لطرفي العلاقة، كما أنها قد تكون قيودا نابعة من متغيرات البيئة الإقليمية، والدولية المحيطة نتيجة لمجموعة الأحداث، والمتغيرات التي تموج بها من المنطقة، أو نتيجة لوجود قوي إقليمية ودولية قد لا ترضي عن قيام مثل ذلك النمط من العلاقات التي قد تري أنها تمثل تهديدا لمصالحها ولحلفائها في المنطقة، أو أنها تري أن ذلك التعاون قد يكون من شأنه الإخلال بالتوازن الاستراتيجي المطلوب في المنطقة كما تراه وتتصوره.

ذلك علي الرغم من أن مجموعة القيم التي بدأت تنتشر في أرجاء العالم نتيجة لمفاهيم العولمة، والعالم الواحد هي من شأنها أن تشجع مثل ذلك التعاون وتحث عليه في تلك المنطقة من العالم، إلا أن ذلك أيضا قد ينظر إليه على أنه مطية تستطيع من خلالها إيران السيطرة علي المنطقة، حتي ولو لم يرتق مستوى التعاون إلي الجوانب السياسية للعلاقة، ومن ثم فإن هناك محاذير لابد من أخذها في الاعتبار عند النظر لتلك العلاقات، فالنظرة المشوبة بالشك، والترقب، والحذر ستكون لها الغلبة عند تقييم مثل هذه العلاقات.

ومن كل ما سبق تتكون المسألة البحثية التي تحاول تلك الدراسة الغوص في أعماقها للتعرف علي إمكانيات التعاون الوظيفي بين إيران ودول الخليج العربي وتقييم ما تم في هذا المجال خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وما هي الخطوات التي تمت في هذا المجال، وما هي المعوقات، والقيود التي اعترضت طريقها إقليميا ودوليا . وهل يمكن لمثل هذا النمط من العلاقة أن يكون بداية قوية، وأرضية صلبة، وأساسا لبناء علاقات سياسية قوية قد تكون نواة لإقامة نوع من التعاون - إن لم يكن التكامل - الكامل بين الجانبين علي كافة الأصعدة السياسية، والأمنية، والعسكرية.

وتهدف الدراسة إلي التعرف علي تأثير المتغيرات الإقليمية، والدولية علي التفاعلات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، والتنبؤ بمساره واستشراف مستقبلها.

وتفصيلا، فإن الدراسة تهدف إلى:

- التعرف على أثر المتغيرات الإقليمية وما تتعرض له من مستجدات على قضايا العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.
- الوقوف على درجة تأثر العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بالأزمات الإقليمية وتحديدا الحرب العراقية ـ الإيرانية، وأزمة الخليج الثانية.
- إظهار العلاقة بين إطار النظام العالمي الجديد وما يتميز به من شيوع ظاهرة العولمة وبين قضايا العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.
- التعرف على أثر درجة تماسك النظام الإقليمي العربي وتفاعلاته علي قدره الدول الخليجية وقوتها في مواجهة الجانب الإيراني.
- دراسة قضايا العلاقات بين الجانبين باعتبارها مدخلا وظيفيا لتدعيم إمكانيات التعاون، والتكامل بينها.

٣ـ فرضية وتساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار فرضية مفادها «أنه كلما كان موضوع العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي قضايا ذات صبغة فنية غير مسيسة، زادت إمكانات التعاون، والتكامل بين الجانبين»، بمعني آخر فإن إمكانات التعاون علي مستوى السياسات الدنيا «Low Politics» تزيد علي إمكانيات التعاون عنها علي مستوى السياسات العليا «High Politics». فالقضايا التي لا تطغي عليها الصبغة السياسية بشكل كبير يسهل الاتفاق بشأنها، وتحقيق التراكم في القضايا الدنيا يؤدي بمرور الوقت

إلى ترسيخ الإيمان بضرورة التعاون ومن ثم يصبح التفاهم علي قضايا السياسات العليا أمراً واقعاً ومرغوبا فيه من الطرفين.

كما أن هناك تساؤلاً رئيسياً تسعى هذه الدراسة للإجابة عليه ألا وهو لماذا تتخذ العلاقات الإيرانية ـ الخليجية في كثير من تطوراتها منحى سلبياً، وأشكالا صراعيه؟

كما أن هناك بعض الأسئلة البحثية الفرعية الأخرى التي طرأت في ذهن الباحث، نذكر منها:

١- هل الموقف بعد الثورة الإيرانيه اختلف أم أنه موجود منذ ما قبل الثورة ؟وهل أضافت إلى الهاجس الأمني لدول الخليج معناً زائداً فى هذا السياق أدت إلى تسمية ما يعرف بتهديد الأمن الإقليمى الخليجى؟

٢- هل يعتبر الوجود الأمريكى بعد حرب الخليج الثانيه أحد العوامل الحاسمه فى ذلك المنحى الصراعى، والهاجس الأمنى، والاستراتيجى لدى إيران بعد قيام الثوره الإيرانيه؟

٣- كيف تأثرت علاقات دول الدراسة بأهم المتغيرات الدولية التى طرأت على النظام الدولى خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، والتى تمثلت فى انتهاء الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد، وظهور ما يعرف بظاهرة العولمة وما تعنيه من تكسر للحدود الثقافية، والمعرفية بل، والحضارية ؟

٤- ما هو دور النفط في إضعاف وتقوية العلاقات فيما بين إيران ودول مجلس التعاون؟وهل يشكل النفط مصالح مشتركة بين هذه الدول وما هو تأثير ذلك على مشكلة الجزر؟

٥- ما هو الدور الذي لعبته أزمتا الخليج الأولى، والثانية في تفعيل عمليات الصراع، والتعاون بين إيران ودول مجلس التعاون؟

٦- كيف يمكن استخدام المدخل الوظيفي للعلاقات بين الجانبين كوسيلة لتدعيم فرص التعاون، والتكامل، وتقليص تأثير عوامل الصراع علي تلك العلاقات.

٤ـ الدراسات السابقة

يمكننا تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع علاقة إيران مع دول مجلس التعاون الخليجى على النحو التالى:

القسم الأول: الدراسات المتعلقة بالبعد الأمنى:

تعددت الدراسات التى تناولت البعد الأمنى فى علاقة إيران ودول مجلس التعاون الخليجي منها ما تناول دراسات نظرية حول مفهوم الأمن وفهم عناصره ومقتضياته، ومنها دراسات تطبيقية حول القضايا الأمنية، والعلاقات عامة، والتي منها دراسة فهمي هويدي حول «أزمة الخليج: العرب، وإيران ـ وهم الصراع ووهم الوفاق[١]»، ودراسة لطفى الخولى حول تشريح سياسى فى أزمة مستمرة»[٢] وقد عنيت هاتان الدراستان بتوضيح الآثار الأمنية وخاصة تلك المتعلقة بأزمة الخليج الثانية، وكذلك دراسة د. على الصاوى «الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومى»[٣]، والتى توضح إلى حد كبير معالم الأمن القومى من خلال البعد الداخلى.

القسم الثانى: الدراسات المتعلقة بالبعد السياسى:

شغل الإطار السياسى إهتمام الكثير من الباحثين، حيث تعددت الدراسات فى هذا المجال، والتى منها ما يتعلق بالإطار الدولي، ومنها ما يتعلق بالمنظمات الدولية، وأخرى بأزمة الخليج، ومنها بالسياسات الخارجية، ومنها ما يتعلق بالأطر الإقليمية.

---

(١) فهمي هويدي، أزمة الخليج: العرب، وإيران — وهم الصراع ووهم الوفاق، (القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٩٩٤)

(٢) لطفي الخولي تشريح سياسي في أزمة مستمرة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية بالأهرام ١٩٩٢)

(٣) علي الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد، والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨

ونشير هنا إلى بعض هذه الدراسات مثل دراسة د. حسن نافعه «الأمم المتحدة، وأزمة الخليج»[1]، والتى تتناول أحد الأبعاد السياسية الهامة فى العلاقة، والمتمثل فى الجانب القانونى/ المؤسسى مع توضيح أثر الفاعلين الخارجين فى إدارة الأزمات، والصراع، ودراسة الأستاذ/ عزت عبد الواحد حول أزمة الخليج الثانية، والأسلوب التي أنتهجته جمهورية مصر العربية في إدارة تلك الأزمة في إطار الخبرة المصرية في إدارة عدد من الأزمات السياسية، والعسكرية التي مرت بها[2].، ودراسة الباحث حول «السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاة إيران»[3]، والتى تحدد أهم معالم إحدى دول مجلس التعاون الخليجى فى علاقاتها السياسية الخارجية مع إيران، في إطار العلاقات الثنائية، وكذلك إشارة سريعة لدول مجلس التعاون الأخرى.

ومنها أيضاً الدراسات التي تناولت النظام العربي، مثل دراسة جميل مطر وعلى الدين هلال بعنوان «النظام الإقليمي العربي»[4]، والتي أظهرت جوانب تحليلية للنظام العربي منها الخصائص البنيوية للنظام ونمط الإمكانات ونمط السياسات وبيئة النظام.

ومنها دراسة د.محمد السعيد إدريس حول «النظام الإقليمي الخليجي»[5]، والتي تناولت محددات النظام وتفاعلاته مع النظام الدولي، والنظام الإقليمي العربي، كما تطرقت إلى التداخل بين النظم الإقليمية المتجاورة وبين مسألة تفكيك أو تفريغ النظام

---

(١) د. حسن نافعة، **الأمم المتحدة وأزمة الخليج**، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث، والدراسات السياسية، ١٩٩١)

(٢) عزت عبد الواحد سيد، إدارة الازمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية (كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)

(٣) خالد أحمد الملا، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران «كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٨)

(٤) د. جميل مطر ود. علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ١٩٨٣)

(٥) محمد السعيد إبراهيم إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد، والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨

الإقليمي إلى أكثر من نظام إقليمي فرعي، وكذلك التفاعلات الصراعية أو التعاونية بين هذه الدول.

ودراسة عبدالخالق عبد الله بعنوان «النظام الإقليمي الخليجي» [1]، ودراسة هاورد ريغنز عن ديناميكيات السياسة الإقليمية، والتي عالجت النظام الإقليمي بين الدول الثمان الخليجية، ودراسة ليزيل غريز بعنوان The Turbulent Gulf [2]

وهي دراسة للنظام الإقليمي الخليجي ضمن دراسة الصراعات السياسية في الخليج، كما أود أن أشير إلى بعض الدراسات التي تناولت دول مجلس التعاون الخليجي مثل دراسة للدكتور نايف علي عبيد بعنوان «مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل» [3]، والتي تناولت تأثير العوامل الإقليمية ومصالح القوى العظمى واتجاهات السياسية الحاكمة خلال المرحلة التي سبقت قيام المجلس كما استعرض الاتحادات السابقة للتجارب العربية، وكذلك النظام الأساسي لمجلس التعاون، والمؤشرات الإقتصادية، ودراسة أيضا بعنوان «مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي، والعشرين» [4]، حيث تطرقت الدراسة إلى قضية أمن الخليج العربي وقضايا أخرى تمس مجلس التعاون مثل القضايا الأمنية، والإقتصادية، والتحديات الدولية، والسياسية، والإقليمية التي تواجه المجلس، والعلاقات الثنائية بين دوله التي تربطها مع الدول الأخرى في المنطقة وتطوير العلاقات الخليجية ـ الإيرانية.

---

(١) د.عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، (أكتوبر ١٩٩٢)

(٢) Graz, Lizesl, The Turbulent Gulf, New York:St.Martin"s Press, 1990.

(٣) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦

(٤) جمال السويدي، مجلس التعاون لدول لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي، والعشرين، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات، والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨

كما أن هناك دراسات تناولت العلاقات الإيرانيه العربية مثل دراسة للدكتور جمال سند السويدى بعنوان «إيران، والخليج البحث عن الاستقرار»[1]، والتى يتعرض فيها الباحث لخلفية تحليليه مقارنه على النظام السياسى الإيرانى بدءاً من نشأته وتطوره قبل قيام الثورة وبعدها، ويبحث عن دور الأيديولوجيا فى المراحل المختلفة، ويناقش السياسة الخارجية الإيرانيه تجاه دول الخليج العربية ومدى ارتباطها بالأحداث، والمحددات الإقليمية، والدولية وانعكاس ذلك على القوى الفاعله المحليه، ويناقش أيضاً القدرات العسكرية الإيرانيه ومدى ارتباطها بأبعاد الطموحات الإيرانيه فى المنطقة، وعلاقة مجلس التعاون بايرا ن مع التركيز على الهواجس الأمنية.

وكذلك دراسه قدمت فى ندوة استضافتها دولة قطر تحت رعاية مركز دراسات الوحده العربيه بعنوان «العلاقات العربيه الإيرانية ـ الإتجاهات الراهنه وآفاق المستقبل».

وكانت تدور حول محورين هما المحور الأول حول الإرث التاريخى للعلاقات العربيه الإيرانيه من جانب، والذى تميز بالتوافق مره وبالافتراق مرة أخرى، أما المحور الثانى فهو خاص بالأوضاع الراهنه وآفاق المستقبل، والذي تناول العلاقات الإقتصاديه، والخطاب السياسي، والإعلامي لدى الحكومات، والنخب، والعلاقات الدولية للدائرتين العربية، والإيرانية وموقفهما فى إطار العالم الإسلامي، والتطرق إلى بعض القضايا الدوليه.[2]

وفى حقيقة الأمر فإنه من الصعب أن نفصل فصلا تاما بين الدراسات السابقة سواء كانت أمنيه أو سياسيه حيث نجد أن هناك ترابطاً بين هذه الأبعاد وخاصه فيما يتعلق بالإقليمية الجغرافية كما أن دراسات الأمن صارت من صميم إهتمام العلوم السياسيه.

---

(١) د. جمال سند السويدي، إيران، والخليج: البحث عن الاستقرار، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات، والبحوث الإستراتيجية، ط ١، ١٩٩٦)

(٢) ندوة، العلاقات العربية الإيرانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٦٩.

٥ـ منهجية الدراسة ووسائل جمع البيانات

المناهج هي المسالك، والدروب التي تساعدنا علي فهم الظاهرة أو الإشكالية محل الدراسة بصورة أفضل. ونظراً لتعقد الظواهر الإجتماعية، والسلوك السياسي، والنظم السياسية نجد أن هناك تنوعاً منهجياً. فلا يوجد إتفاق فيما يتعلق بإضفاء صفة المنهج علي بعض أساليب البحث العلمي، كما أن موضوع الدراسة، والهدف منها تؤثر في اختيار منهج البحث.

ونحن هنا بصدد دراسة اثر المتغيرات الإقليمية، والدولية علي قضايا العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، والمدى الذى يمكن أن تمثل فيه تلك العلاقات مدخلا وظيفيا لتدعيم سبل التعاون، والتكامل بين الجانبين، والحد من تأثير الجوانب السلبية، والصراعية لتلك العلاقات علي إمكانيات التعاون، والتكامل بين الجانبين.

ومن هنا فإن الدراسة تستخدم كلا من نموذج المدخلات، والمخرجات، والاقتراب أو المدخل الوظيفي كأسس منهاجيه في تلك الدراسة.

فنموذج المدخلات، والمخرجات يستخدم في دراسة مجموعة المتغيرات الإقليمية، والدولية التي تؤثر علي العلاقات الإيرانية الخليجية، باعتبارها محددات العملية بالنسبة لتلك العلاقات، والتي تؤدي بدورها بشكل أو آخر علي الناتج النهائي للعلاقات لتأخذ الشكل الصراعي أو التعاوني وفقا لإيجابية أو سلبية تأثير كل من هذه المدخلات علي عملية التفاعل بين الجانبين.

اما المدخل الوظيفي فيبرر استخدامه في هذه الدراسة كون إن العلاقات الخليجية- الإيرانية تعاني من تفاقم أزمة عدم الثقة المتبادلة بين الجانبين، ومن ثم هناك حاجة لبناء تلك الثقة بينهما، ويتم ذلك من خلال إجراءات وترتيبات تراكمية تبدأ بالقضايا غير المسيسة أو القضايا الدنيا التي لا تطغي عليها الصيغة السياسية بشكل كبير، وبعد إنقضاء وقت كاف قديتولد نوع من التسامح السياسي وتشعر الأطراف أن التفاهم علي القضايا السياسية العليا أمر ذا مردود إيجابي للجانبين.

لذلك لابد من تفعيل التعاون الإقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والتقني بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي كمدخل وظيفي يمهد الطريق لبناء الثقة المفقودة، واللازمة لإقامة العلاقات السياسية المطلوبة لحل كافة المسائل المعلقة، وبالتالي إعادة التوازن الإستراتيجي المفقود في أعقاب أزمة الخليج الثانية، وإخراج المنطقة من منطق الخضوع، والإعتماد علي الدول الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية لحماية أمنها، إلى منطق الإعتماد علي الذات في بناء جدار الأمن الخليجي، خاصة، وإن إيران ينظر إليها كمصدر لتهديد الأمن الخليجي وبالتالي ذريعة للتدخل الخارجي في المنطقة.

وتعتمد الدراسة على مصدرين أساسين من مصادر جمع البيانات:

أولاً: الوثائق المتاحة حول ذلك الموضوع: بما تشمله من خطب وتصريحات صحفية، والتي صدرت عن القادة، والمسئولين الإيرانيين، والخليجيين حول العلاقات الإيرانية الخليجية، ووثائق مجلس التعاون فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران

ثانياً: المصادر المكتبية: وتشمل الكتابات الأكاديمية التي تعنى بموضوع الدراسة سواء في شكل كتب أو مقالات ودراسات، وأبحاث علمية مما تحتويه الدوريات العربية، والأجنبية، وكذلك الرسائل العلمية، والأبحاث غير المنشورة، إلى جانب ما تضمنته الصحف، والمجلات حول ذلك الموضوع مما يفيد الباحث في تحليله.

٦ـ المجال البحثي والزمني والمكاني الدراسة

- **المجال البحثي للدراسة:**

تنتمي الدراسة إلى حقل دراسات العلاقات الدولية، والسياسات الخارجية، حيث تتناول بالتحليل طبيعة التفاعلات الدولية بين الأطراف المعنية من جانب، وتحليل بيئتها الإقليمية، والدولية من جانب آخر.

- **المجال الزمني للدراسة:**

يمتد الحد الزمني لهذه الدراسة منذ عام ١٩٧٩ وهو العام الذى شهد قيام الثورة

الإيرانيه وبداية نذر إندلاع حرب الخليج الأولى، والتى أهم منعطفا مفصليا فى خريطة العلاقات الإقليمية فى منطقة الخليج، وتستمر الدراسة حتى عام ٢٠٠٠ حيث يتميز هذان العقدان بتنامى عدد من التهديدات، والمخاطر، والفرص وهي فترة كافية لدراسة تطولر العلاقات الإيرانية الخليجية، والتغيرات التي طرأت عليها.

- **المجال المكاني للدراسة:**

يتمثل المجال المكاني للدراسة في الإطار الجغرافي الذي يشمل دول مجلس التعاون الخليجي ودولة إيران.

٧ـ تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول، إضافة إلى المقدمة، والخاتمة، يتكون كل فصل من عدد لازم من المباحث.

تتناول المقدمة إشكالية الدراسة، وأهميتها، وأهدافها وفرضيتها، والأسئلة البحثية المرتبطة بها تتناول الخاتمة نتائج الدراسة، والعائد المرجو منها وذلك علي النحو التالي:

فالفصل الأول يتناول تطور العلاقات الإيرانية ـ الخليجية في جوانبها التاريخية، والإقتصادية، والتجارية، والثقافية، أما الفصل الثاني فيتناول البيئة الإقليمية للعلاقات الإيرانية الخليجية من خلال عرض للأحداث الهامة التي جرت علي الساحة الخليجية خلال فترة الدراسة بدأً من الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، ثم الحرب التي إندلعت بين العراق، وإيران عام ١٩٨٠ التي أستمرت زهاء الثمان سنوات، وانتهاء بالغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، والذي كرس حالة عدم الإستقرار، والتهديد الأمني في المنطقة، والتي فتحت علي مصراعية للتدخلات الخارجية مما أفرز أنماطاً جديدة لتوزيع القوة الإقليمية في المنطقة، والفصل الثالث يعرض بالتحليل للبيئة الدولية للعلاقات الإيرانية الخليجية، والعوامل الدولية الجديدة التي طرأت علي بنية النظام الدولي وظاهرة العولمة المرتبطة بالنظام الدولي الجديد الذي يحمل بين طياته هيمنة فكر وثقافة دوله واحدة مهيمنة. كما أن أزمة الخليج أفرزت أوضاع جديدة في المنطقة

كرست الوجود االعسكري الغربي في الخليج. كما كان للتطورات الجارية علي صعيد الصراع العربي الإسرائيلي ودعاوي الشرق أوسطية إنعكاساتها الواضحة علي تطور العلاقات الإيرانية الخليجية.

أما الفصل الرابع، والأخير فيتناول النظرة الوظيفية لقضايا العلاقات الإيرانية- الخليجية، والتي تقضي بأن التعاون علي المستويات الفنية دون السياسية بين إيران، والدول الخليجية قد لا يجد تلك العوائق التي تواجه التعاون علي المستويات السياسية، لذا فمن الضروري أن تبدأ تلك الأطراف بتقوية جوانب العلاقات التي تقل فيها درجة الصراع وعوامل الاضطراب، ألا وهي العلاقات دون السياسية مثل العلاقات الإقتصادية، والثقافية، والاجتماعية وقضايا البيئة، أو ما يطلق عليها العلاقات ذات الطبيعة الفنية، والتي تقل فيها درجة الخلاف وبالتالي تزداد فيها إمكانيات الإنفاق، والتعاون. وبالتالي نستطيع أن نزيد من فرص التعاون الإقليمي وعقلية السياسة الجماعية، في نفس الوقت نقلل من عوامل الاضطراب ومصادر الصراع الإقليمي. كما يتناول الفصل في مبحثة الأخير العلاقات الإيرانية الخليجية في إطار المنظمات الإقليمية، والدولية.

الفصل الأول

تطور العلاقات الإيرانية ـ الخليجية

مقدمة

ينقسم هذا الفصل إلي مبحثين يتم من خلالهما التعرف على تطور العلاقات بين إيران ودول الخليج منذ بداية الاتصال بين الجانبين، وحتى الوقت الراهن، والمجالات المختلفة التي تنطوي عليها العلاقات بين الجانبين، وذلك على النحو التالي: ـ

المبحث الأول: المنظور التاريخي للعلاقات الإيرانية ـ الخليجية.

المبحث الثاني: العلاقات الإقتصادية، والثقافية، والاجتماعية

المبحث الأول

المنظور التاريخي للعلاقات الإيرانية ـ الخليجية

إن التاريخ السياسي لمنطقة الخليج العربي يوضح لنا الاتصال المستمر بين العرب، والإيرانيين منذ العهود القديمة مرورا بظهور الإسلام، وحتى عصرنا الحديث. وهذه العلاقات مثلها مثل أي علاقات بين أمتين مرت بمراحل إيجابية، وأخرى سلبية.

فقد كان للخليج دور متميز خلال مراحل تطور الحضارة الإنسانية، ففي العصور القديمة كان ممرا تجاريا رئيسيا لكونه الطريق الوحيد للمواصلات فى العالم القديم الذى يربط بين إقليم البحر المتوسط، والإقليم الاستوائى مع اختلاف مناخهما، وإنتاجهما النباتى، والحيوانى. وظلت العلاقة بين منطقة الخليج وحضارة وادي الرافدين لتؤكد الوحدة الحضارية للمنطقة حتى سقوط بابل على يد الفرس الإخمينيين عام ٥٨ ق . م، وقد كانت المحاولة الأولى للفرس السيطرة على المناطق العربية هي تلك الحملة التي قام بها كسرى أنوشروان على اليمن لطرد الأحباش منها حين استنجد به ملكها سيف بن ذى يزن فطرد الأحباش، وأعاد الأرض إلى العرب، وأعاد ذي يزن إلى ملكه.(١)

فالقوة الفارسية الإخمينية هي التي سيطرت على منطقة الخليج بعد سلسلة من العهود التي مرت على المنطقة، خضعت خلالها لسيطرة الآشوريين ثم الكلدانيين، وأصبحت بذلك منطقة الخليج العربي جزءاً من الرقعة المترامية الأطراف للإمبراطورية الفارسية الإخمينية وظل الأمر على ذلك المنوال حتى اقتنص الإسكندر المقدونى تلك المناطق وقضى على الإمبراطورية الفارسية الإخمينية، ومنذ ذلك الوقت بدأت الفتن الطائفية تسود الساحة السياسية في فارس، وسادت حالة من عدم الاستقرار السياسي

(1) Dr. Ahmed Lawsani, Arab-Iranian Ties, In Arab Iranian Relation Seminar(Center for Arab unity Studies, Qatar University,11-14 Sep. 1995, Doha, Qattar) PP.2-3.

حتى استطاع «أردشير» إعادة الحياة مرة أخرى لفارس، وأسس دولته الجديدة التي عرفت باسم الدولة الساسانية.[1]

ومنذ العهد الساساني بدأت الهجمات العسكرية ومحاولات الغزو المتتالية للسيطرة على منطقة الخليج العربي وضبط عمليات التغيير فيه بما لا يضر المصالح الفارسية . خاصة وان عرب الجزيرة قد بادلوا الفرس الهجمات ومحاولات الغزو، ففي القرن الثالث الميلادي قام الإمبراطور الساساني أردشير بن بابك (٢٢٤ – ٢٤٠ م) ببناء أسطول بحري هاجم به البحرين، وإنشاء ميناء على ساحل الإحساء ليؤكد سيطرة الفرس على البلاد العربية على طول الخليج.

ويذكر أن العلاقات بين الفرس، والمناذرة أمراء بلاد الحيرة العربية وصلت إلى حد التحالف السياسي، والعسكري في مواجهة الغساسنة، والروم، حتى أن الإمبراطور الساساني قد عهد إلى المنذر بتربية ولي عهده بهرام جور الذي انسجم مع العرب، والعربية التي أصبح يجيدها بفصاحة بل ونظم بها شعراً .

ومما يذكر أن قيام الساسانيين باحتلال تلك المناطق كرد فعل للهجمات العربية ضد مملكة الساسانيين لم يؤد إلى وقف الحركة التجارية التي ازدهرت في الخليج، بل توسعت أنشطتها التجارية وواصل العرب سيرتهم الطويلة حتى وصلت تجارتهم إلى الصين شرقا، وأصبحت «الأبلة» مركزاً رئيسياً لتجارة الخليج العربي تصلها سفن الهند، والصين.[2]

وعندما توالت هجرات القبائل العربية من الحجاز، واليمن شهدت المنطقة تطورا كبيرا في مجال التجارة، والفنون البحرية وبناء الأساطيل البحرية، أصبحت البحرين

---

(١) د. محمد وصفي أبو معقل، إيران: دراسة عامة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران، والخليج العربي، عدد ٢٤)، ص . ١٣٩-١٤٧ .

(٢) رضا جواد الهاشمي، النشاط التجاري القديم في الخليج العربي وآثاره الحضارية (مجلة المؤرخ العربي، عدد ١٩٨٠، ١٢)، والأبله هي ما عرف بالبصرة في العهد الإسلامي .

أكبر المركز الحضارية في الخليج العربي، واستطاع سكانها بقوتهم وثرواتهم منازلة الساسانيين مما اضطر سابور الثاني (٣٠٩-٣٧٩م) إلى محاربتهم، وإيقاف زحفهم باتجاه الأقسام الجنوبية الغربية من بلاد الفرس، وتمت للفرس السيطرة على الساحل العربي للخليج أقام الساسانيون تنظيمات إدارية وحربية، وإقتصادية، وتزايد أعداد الفارسيين في المنطقة، وإن لم تفقد عروبتها.[(١)]

وقد اثر الوجود الفارسي في المنطقة على الوضع الديني في المناطق العربية المحتلة فانتشرت الديانة «الزرادشتية» بشكل محدود في العراق وفي الخليج، وكانت بدايات المانوية في العراق واستمر تأثيرها بعد الفتح الإسلامي الذي جاء ليغير الأوضاع السياسية بشكل جذري، وأسقط الدولة الساسانية، وأزال نظام الطبقات وهيمنة الزرادشتية، وأعقبه هجرة جماعات من القبائل العربية خصوصا من الكوفة، والبصرة إلى المراكز الإدارية في إيران مثل أصفهان ومرو وبلخ، ولم ينتشروا إلى الريف، وعموما كانت الأعداد قليلة مقارنة بخروج العرب إلى مناطق أخرى.

وقد تأثرت العلاقات بين الجانبين العربي، والإيراني بالموقف من الإسلام، حيث ترك غير المسلمين على دينهم لهم حقوقهم وشرائعهم وحريتهم الدينية مقابل دفع الجزية، والخراج وهنا بدأ الجانب الحضاري للعلاقة بين العرب، والفرس يظهر، ويتضاعف مع الفتح الإسلامي فتطورت العلاقة بين الأمتين من دولتي هجوم ودفاع، وتعاون أو عداء بسبب منافع مادية إلى شعبين تستحوذ عليهما وتسيرهما مثالية نبيلة، يتخليان فى سبيلها عن عصبية قومية ومنافع مادية بل عن الحياة في سبيل الشهادة،

---

(١) د. مصطفى النجار وآخرون تاريخ الخليج العربي الحديث، والمعاصر (جامعة البصرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤) ص: ١٥-١٦. راجع أيضا، جعفر الخليلي، من هم أقدم سكان الساحل العربي في الخليج منذ فجر التاريخ وحتى ظهور الإسلام (مجلة المؤرخ العربي عدد ١٢، ١٩٨٠) ص . ٢٨٥.

وبظهور الإسلام تأكدت الشخصية العربية لمنطقة الخليج وعاشت المنطقة فترة ازدهار واستقرار وتوحدت المنطقة تحت راية الدين الإسلامي وشاركوا في انتشاره.[1]

وفى عهد الخلافة العباسية، وخاصة في العصر العباسى الأول (١٣٢ – ٢١٨ هـ) كانت البداية الجديدة للتعاون الواسع بين العرب، والفرس . حيث أخذت العلاقات العربية الإيرانية شكلاً جديداً، فقد بدأ الحكام من البيت العباسي في الاستعانة بعناصر من الفرس، وإشراكهم في السلطة، والإدارة، والجيش الذي تآلف من عناصر عربية وفارسية مشتركة، وكانت خراسان أكثر المناطق الإيرانية صلة بالحكام العباسيين، فقد ساعد أهلها المأمون في إنتزاع الخلافة من أخيه الأمين، وبرز الدور الذي لعبه بنو سهل، والبرامة الإيرانيون في الحياة العامة في العصر العباسي.

وفى ذلك العصر أيضا ازدهرت حركة الترجمة، والنقل من التراث الساسانى الفارسي، فقد كان للتراث الإداري الساسانى دوره البارز في العصر العباسي، كما استفادت الترجمات من مختلف الأعمال في التاريخ، والأدب، والطب، وظهرت أسماء لامعة من العلماء في سماء العالم الإسلامي مثل ابن المقفع، والزمخشرى، وأبى معشر الفلكي، والخوارزمي، وابن مسكويه المؤرخ، والفارابي وغيرهم[2].

وكان الإكثار من العناصر الفارسية في إدارة شئون الدولة العباسية من أهم الأسباب التي أدت إلى سقوطها نتيجة للثورات التي قامت بها عناصر فارسية بعد أن بدأت العلاقات بين العباسيين، والفرس في التوتر، خاصة في أعقاب تخلص الخليفة

---

(١) د. عبد العزيز الدوري، العلاقات التاريخية بين العرب، وإيران بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل (مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة قطر، ١١-١٤ سبتمبر ١٩٩٥، الدوحة) ص: ٢ .

(٢) المرجع السابق: ص: ٤ – ٦ .

الأمين من وزيره الفارسي الفضل بن سهل وعودة المأمون إلى بغداد وتخليه عن مدينة مرو.(١)

ومنذ ذلك التاريخ ظهرت البدايات الأولى للإمارت الإيرانية في خراسان وما وراء النهر وسجستان، فقد قام الأشراف الفرس بتشييد الإمارة الطاهرية خلال الفترة ٢٠٥-٢٥٩هـ، ثم الإمارة السامانية في أعقابها في الفترة ٢٦١-٣٩٨ هـ، بينما قامت الإمارة الصفارية نتيجة لحركة شعبية في الفترة ٢٤٧-٣٨٧ هـ، ورغم ذلك فإن أول سيادة فعلية للإيرانيين منذ الفتح الإسلامي لم تتحقق بشكل فعلى وملموس إلا خلال الدولة البويهية التي استمرت خلال الفترة ٣٣٤-٤٤٧ هـ، حيث استأثر الأمراء البويهيون بالسلطة الفعلية بينما ابقوا على الخلافة العباسية لاعتبارات سياسية، وظلت الشئون الدينية وحق إصدار عهود التولية للأمراء في يد الخليفة العباسي بينما فوض الخليفة السلطة الكلية للأمير البويهي في باقي الأمور.

وشجع البويهيون التشيع ولم يفرضوه، واستطاع الدعاة إدخال الإسلام إلى الريف الإيرانى بعد أن كان غالبيته قد اعتنق الديانة المجوسية، وامتد نفوذ البويهيين إلى إخضاع المناطق الشرقية من شبه الجزيرة العربية من القرامطة الذين حكموا تلك المناطق، لكن القرامطة استطاعوا السيطرة على تلك المناطق مرة أخرى.(٢)

ثم نشطت القبائل التركية في أواسط آسيا وحكم إيران بعد دولة البويهيين عدد من الأسر التركية، فكان حكم الغزنويين (٥٦٦-٥٨١ هـ) ومركزهم خراسان وما وراء النهر، ثم السلاجقة (٦٢٩ – ٦٤٠ هـ) الذين تولوا السلطة السياسية (السلطان) وبناء القاعدة الشرعية، إلا أن نجم هذه الدولة قد أفل وسقطت نتيجة للغزو المغولي لتأتى فترة الإيلخانيين (٦٥٤ – ٧٥٤ هـ/ ١٢٥٦ – ١٣٥٣م)، وحاول الإيلخانيون التوسع

---

(١) د. بهجت كامل التكريتي، عرب الخليج، والفتح الإسلامي (مجلة المؤرخ العربي، عـدد ١٢، ١٩٨٠) ص: ٦٢-٧٢.

(٢) د. عبد العزيز الدوري، مرجع سبق ذكره ص ٧.

غربا ولكنهم لم يستطيعوا مد نفوذهم وراء وادي الرافدين، وانتهت إمارات الإيلخانيين على يد تيمور الذي أقام إمارة التيموريين خلال الفترة (٧٧١ – ٩١٢ هـ/ ١٣٧٠– ١٥٠٦م) وفى النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي أقام التركمان كياناتهم في غرب وشمال غرب إيران، والعراق من خلال دولتي القرة قوبونلو (٧٨٢ – ٨٧٣ هـ/ ١٣٨٠–١٤٦٨م)، والآق قوبونلو (٧٨٠–٩١٤ هـ/ ١٣٧٨–١٥٠٨).

ثم جاءت نقطة التحول الكبرى في حياة الإيرانيين بقيام الدولة الصفوية (١٥٠١– ١٧٢٢م)، والتي مثلت البداية الحقيقية لبناء الأمة الإيرانية الجديدة، حيث مثلت الدولة الصفوية أول دولة فارسية تحكم إيران كلها منذ الفتح الإسلامي، حيث وحدت الأمة الإيرانية ورسمت حدود الدولة الإيرانية الحديثة فقد استطاع الشاه إسماعيل الانتصار على الآق قوبونلو التركمان ودخل تبريز عام ١٠٥١ وسيطر علي آذربيجان وباقي إيران وفرض التشيع مذهبا رسميا للبلاد، وميز الشاه الدولة الصفوية عن الدولة العثمانية مما أدى إلى سلسلة من الحملات، والحملات المضادة بين العثمانيين، والحكام الصفويين الذين أعقبوا الشاة إسماعيل مثل طهماسب ابن الشاة إسماعيل (١٥٢٤ – ١٥٧٦م)، والشاه عباس (١٥٨٨–١٦٢٩)، وطهماسب الثاني (١٧٢٩–١٧٣٢م) نادر شاه (١٧٣٢ – ١٧٤٧م).[١]

ويذكر أن نادر شاه قد شرع في بناء قوة بحرية إيرانية بتكوين أسطول بحري لاستخدامه في الإغراض التوسعية عن طريق التنسيق مع القوتين الأوروبيتين في المنطقة في ذلك الوقت (الإنجليز، والهولنديين) واتخذ من ميناء بوشهر على الساحل الشرقي قاعدة لأسطوله البحري، حيث يمكنه التحرك في رأس الخليج العربي[٢].

وبالفعل كانت البصرة أول محطات أطماع نادر شاه، حيث دخل مياه شط العرب عدد من السفن الفارسية عام ١٧٣٥، إلا أنها واجهت مقاومة من جانب قوات حكومة

---

(١) المرجع السابق: ص: ٨–١١.

(٢) صالح العابد، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧–١٨٢٠ (بغداد، ١٩٧٦)، ص: ٥٠.

البصرة في حرب دامت ثلاثة أيام انتهت بإنسحاب الأسطول الفارسي بعد أن استغل البصريون سفينتين حربيتين تابعتين لشركة الهند الشرقية الإنجليزية لديها رغم رفض الأخيرة لذلك وحول نادر شاه أطماعه نحو البحرين التي احتلها عام ١٧٣٦ غير أن عرب الساحل الغربي للخليج استطاعوا تحريرها، ثم اتجه نحو عمان عام ١٧٤٢ واحتل أجزاء منها ولكن تم تحريرها عام ١٧٤٣ على يد أحمد بن سعيد حاكم صحار[1].

وشهدت السنوات الأخيرة من حكم نادر شاه عدداً من الثورات الداخلية انتهت باغتياله في عام ١٧٤٧، ثم دخلت البلاد في فترة من الصراعات الدموية استمرت زهاء العشر سنوات انتهت بتولي كريم خان الوصاية على العرش لمدة ٢٢ عاماً (٧٥٧ - ١٧٧٩) واتخذ من شيراز عاصمة لحكمه.

وقد اتبع كريم خان أساليب سياسية وعسكرية تقوم على التنسيق مع القوى الطامعة في المنطقة من أجل القضاء على الإمارات العربية حيث تركز نشاطه العسكري حول الأحواز وبندر ريق وجزيرة خارك في الساحل الشرقي للخليج، ولكنه فشل في مسعاه التوسعي نتيجة للمقاومة التي لاقاها من إمارة كعب العربية في الأحواز العربية. كما فشل في إحتلال إمارة بندر ريق وجزيرة خارك نتيجة للمقاومة الشديدة من جانب الشيخ مهنا زعيم الإمارة، مما دفع الفرس إلى التخطيط لإثارة الاضطرابات داخل الإمارة للتخلص من الشيخ مهنا الذي أطيح به في حركة السادس، والعشرين من يناير عام ١٧٦٩ فغادرها إلى البصرة حيث تم إعدامه في ٢٤ يوليو ١٧٦٩ مما فتح المجال أمام النفوذ الفارسي في المنطقة.[2]

---

(١) سعاد ماهر محمد، الاستحكامات الحربية في سلطنة عمان، (مجلة الدارة، الرياض، السنة السابعة، العدد الثالث، ١٩٨٢) ص:١٩٠ .

(٢) د. علاء الدين نورس، السياسة الإيرانية في الخليج العربي ابان عهد كريم خان(١٧٥٧- ١٧٧٩)، (بغداد، المنظمة العربية للتربية، والثقافة، والعلوم، معهد البحوث، والدراسات العربية، قسم البحوث، والدراسات التاريخية، ١٩٨٢) ص: ٢٣-٥١.

أما في الساحل الغربي من الخليج العربي فلم تختلف سياسة كريم خان عن تلك السياسة التي اتبعها في الساحل الشرقي منه، فقد حاول كريم خان معاودة التهديدات التي سبقه بها نادر شاه لدولة بوسعيد في عمان فطالب عمان بدفع الإتاوة التي كانت تدفع في عهد نادر شاه كدليل على الخضوع العماني للدولة الفارسية، ولكن ذلك قوبل بالرفض من جانب أحمد بن سعيد، في الوقت الذي رفض فيه الإنجليز، والعثمانيين مساعدة كريم خان على ذلك.

وتحول كريم خان نحو البصرة، فتحركت القوات الفارسية نحو شط العرب عام ١٧٧٥ وحاصرت البصرة بعدد كبير من القوات ودام الحصار نحو أكثر من عام، فبدأت قوى المقاومة تنهار خاصة بعد إنسحاب الأسطول العماني من شط العرب، وإنسحاب الإنجليز من البصرة حاملين معهم القطع البحرية الهامة. كل ذلك أدى إلى استسلام البصرة بعد أن يئس أهلها من وصول الإمدادات من بغداد التي كانت تعاني من الاضطرابات، ودخلت القوات الفارسية إلى البصرة واقترفت مظالم كثيرة ضد السكان.

وقد توفى كريم خان عام ١٧٧٩ في أعقاب الهزيمة النكراء التي لاقاها جيشه في معركة أبي حلانه على يد قوات ثامر السعدون شيخ قبيلة المنتفق المجاورة للبصرة، والذي أباد الجيش الفارسي في تلك المعركة عن بكرة أبيه حتى اضطرت القيادة الفارسية إلى سحب قواتها من البصرة، خاصة وان حرباً أهلية قد نشبت في البلاد في أعقاب وفاة كريم خان.[1]

ونظراً لأهمية المنطقة فقد شهدت صراعاً بين قوى أجنبية عديدة من أجل الاستحواذ عليها وجعلها مراكز نفوذ ضمن مخططات استعمارية تستهدف الوجود العربي فيها. فمنذ نجاح فاسكو دي جاما في عبور رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ فكر البرتغاليون في التوجه إلى مياه الخليج وبحر عمان طمعاً في خيراتها، وبالفعل تحقق

---

(١) المرجع السابق: ص ٥٥- ٧٧.

لهم ذلك بفعل القوة العسكرية التي كانت تملكها آنذاك، وسيطروا على أغلب موانئ الخليج وبسطوا سيطرتهم عليه طوال القرن السادس عشر.

لكن بعد ضعف الإمبراطورية البرتغالية ونتيجة للتعاون بين الشاه عباس الصفوي وشركة الهند الشرقية تم طرد البرتغاليين من جزيرة قشم عام ١٦٢٢ فتحولوا إلى جزيرة هرمز حيث طردهم عرب عمان.

وفي أعقاب الاندحار البرتغالي في الخليج العربي مارست هولندا نشاطها في الخليج من خلال نفوذ شركة الهند الشرقية الهولندية، إلا أن ذلك النفوذ ما لبث أن ضعف بسبب المقاومة العربية من ناحية، ونتيجة لتزايد النشاط البريطاني من ناحية أخرى.

وإلى جانب بريطانيا لعبت فرنسا دوراً هاماً في المنطقة كما كان لكل من ألمانيا، والاتحاد السوفييتي السابق أطماع في المنطقة. ومع ذلك ظلت بريطانيا تلعب دوراً رئيسياً في المنطقة وفرضت حمايتها على مشيخات الخليج لمواجهة الأطماع الفارسية، وظلت بريطانيا الفاعل الرئيسي على الساحة الخليجية حتى اتخاذها قرار الإنسحاب عام ١٩٦٨.(١)

وتوالت الأسر الحاكمة في إيران، والضعف يدب في أوصال البلاد حتى أنه خلال حكم الأسرة أو الدولة القاجارية التي بدأت حكمها عام ١٧٩٦م سادت البلاد حالة من الفوضى، والتسيب الأمني وانتشر السلب، والنهب وكثر قطاع الطرق وبدأت بوادر حرب أهلية داخلية بين أفراد الأسرة المالكة التي أسسها «محمد آغا باشا» لولا تدخل الأميرة «مهد عليا» أم ناصر الدين شاه، والذي نصبته على العرش في أكتوبر ١٨٤٨م وهو مازال شاباً صغيراً لا يتعدى السابعة عشر، وقد أدرك ناصر شاه أن الحكام العرب

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الاستعمار الأوروبي للخليج، والدور البريطاني على وجه الخصوص، راجع د.بدر ألين عباس الخصوصي دراسات في تاريخ العربي الحديث، والمعاصر الجزء الأول (الكويت منشورات ذات السلاسل الطبعة الثانية ١٩٨٤) ص. ١١-٤٨، ص: ١٨١ - ٢٣٥ ... وراجع أيضا د. مصطفى النجار و(أخرون) مرجع سبق ذكره ص: ١٦-٣ .

على الساحل الشرقي للخليج هم مصدر إزعاج لحكومته نظراً للدعم الذي كانوا يلقونه من القوات البريطانية المتمركزة في مياه الخليج في ذلك الوقت فكان ذلك دافعاً لناصر الدين شاه إلى بناء أسطول بحري في منطقة الخليج التي ظهرت أهميتها التجارية، والاستراتيجية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتهافتت عليها الدول الأوروبية للحصول على موطأ قدم في مياهها.

وفي الوقت الذي عقدت فيه بريطانيا عدداً من الاتفاقيات مع شيوخ الخليج مما أوقع الرعب في قلوب الإيرانيين من أن تساعد بريطانيا تلك المشايخ على الاستقلال، لجأ الشاه ناصر الدين إلى طلب المساعدة الأمريكية، والفرنسية فعقدت اتفاقية صداقة بين إيران، والولايات المتحدة عام ١٨٥١ تعهدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بحماية السفن التجارية الإيرانية في الخليج وحماية الموانى، والجزر الإيرانية ضد البريطانيين، والعمانيين. لكن الولايات المتحدة راعت مصالحها مع بريطانيا أكثر من مصالحها مع إيران المترتبة على تلك الاتفاقية، خاصة وان بريطانيا هددت بتوريط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب معها في منطقة من المناطق الاستراتيجية للمصالح البريطانية وذلك عندما نشبت الحرب بين بريطانيا، وإيران عام ١٨٥٦. لذلك فقد غيرت إيران وجهتها نحو فرنسا التي أبدت موافقتها على إمداد إيران بالسفن البحرية، وكانت هذه فرصة لفرنسا لقطع الطريق على بريطانيا وضرب مستعمراتها في الهند انطلاقا من منطقة الخليج. وعموماً لم يتحقق الأمل الإيراني في بناء الأسطول الإيراني في عهد ناصر الدين شاه، وإنما تحقق ذلك مع بداية القرن العشرين في عهد خليفته مظفر الدين شاه.[1]

والجدير بالذكر إن نجم ميناء «لنجة» العربي الذي خضع لسيطرة القواسم منذ عام ١٧٤٦م قد لمع خلال تلك الفترة، فتلك المدينة تقع على الساحل الشرقي للخليج

---

(١) د. مصطفى عقيل، سياسة إيران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨ - ١٨٩٦ م الدوحة، دار الثقافة ١٩٨٧ ص ٥٥ - ٩٢ .

العربي تبعد نحو ٩٦ ميل جنوب غرب مدينة بندر عباس ونحو ٨٨ ميل شمال غرب الشارقة ومعظم سكانها من العرب الذين ينحدرون من أصول بحرينية، ورغم قلة موارد تلك المدينة إلا أنها كانت مقصداً للسياح، والرحالة الأوروبيين.

ويذكر البعض أن أهل لنجة جاءوا من عرب القواسم الذين وفدوا من عمان، وأول سكانها جاءوا من رأس الخيمة، وقد آل الحكم في مدينة لنجة إلي شيوخ القواسم منذ أواخر القرن الثامن عشر، والذين ينتمون بصلات قرابة إلي شيوخ راس الخيمة، وهو ما دفع الشيخ سلطان بن صقر حاكم راس الخيمة إلي التدخل عام ١٨٣٥ لمواجهة التدخلات الإيرانية في المدينة ولحماية أسرته من السقوط النهائي في هذا الميناء، وبالفعل استطاع الشيخ سلطان إقناع شاه إيران ناصر الدين بإلغاء الضرائب التي فرضها حاكم فارس.[1]

ولم تظل السلطة في ميناء «لنجة» للقواسم حيث أنه بعد أن استطاعت الحكومة الإيرانية استعادة نفوذها على بندر عباس من أيدي العمانيين اتجهت نحو مدينة «لنجة» واستغلت الخلافات التي نشبت داخل أسرة القواسم حكام المدينة وعملت على زيادة هوة تلك الخلافات، واستغلت ضعف الحكام الذين يتوافدون على حكم مدينة «لنجة». فبعد وفاة الشيخ خليفة بن سعيد القاسمي عام ١٨٧٤ خلفه ابنه القاصر الشيخ على بن خليفة

ومن ثم بدأت الحكومة المركزية في إيران بأمر الشاه التدخل في شئون "لنجة" بتعيين موظفين تابعين لها لجمع الضرائب التي فرضت على السكان مما أضطر السكان إلى النزوح نحو رأس الخيمة، والإمارات العربية الأخرى القريبة.، وأدت الأوضاع إلى المتوترة إلى مقتل الشيخ على بن خليفة ومن بعده الشيخ يوسف بن محمد، والذي أعقبه في الحكم ثم تولى الشيخ قضيب بن راشد الحكم لمدة سنتين تولى بعدها الإيرانيون الحكم بأنفسهم بعد هزيمة الشيخ قضيت، وأسره عام ١٨٨٧ . ثم استعادها الشيخ

(١) المرجع السابق، ص: ١٣٠ – ١٣٨ .

محمد بن خليفة عام ١٨٨٩ ولكن ما لبثت الحكومة الإيرانية أن استعادتها مرة أخرى، وأنهت الإدارة العربية بها.[١]

ثم تحولت أنظار الإيرانيين بعد ذلك تجاه جزيرة (صري) فأرسلوا قوة من جزيرة (قشم) تضم قوات من المشاة، والمدفعية لإحتلال الجزيرة ورفع العلم الإيراني فوقها وهو ما تم لهم في عام ١٨٨٧م مما أدى إلى احتجاج حاكم الشارقة، والذي أيدته بريطانيا. إلا أن الإيرانيين رفضوا ذلك الاحتجاج، وأخذ الموضوع شد وجذب لسنوات طويلة بين إيران وبريطانيا حيث أصرت بريطانيا على تبعية الجزيرة للقواسم بينما رفض الإيرانيون ذلك واعتبروا القواسم بعد إحتلال «لنجة» مجرد تابعين للحكومة المركزية في إيران حتى عام ١٩٠٣ عندما تخلت بريطانيا عن موقفها المؤيد للقواسم بشأن جزيرة (صري) مقابل تخلي إيران عن مطالبتها بجزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وبشرط ألا تجعل إيران جزيرة صري ميناء تستخدمه أية قوة أجنبية أخرى.

وهكذا تغيرت المواقف البريطانية لصالح إيران، بل إن بريطانيا رفضت أي إجراء عسكري من جانب القواسم لاستعادة مدينة «لنجة» ولكنها رفضت إحتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى، والصغرى عام ١٩٠٤، وأيدت رفع علم القواسم عليها منذ عام ١٩٠٣، وأجبرت إيران على إنزال العلم الإيراني من فوق الجزيرتين في العام نفسه، كما أشارت بريطانيا على القواسم برفع علمهم فوق جزيرة أبو موسى عام ١٩٠٣ خوفاً من اتجاه أنظار الإيرانيين نحوها بعد أن ازدهرت تلك الجزيرة إقتصادياً نتيجة لتحول التجار العرب بتجارتهم من لنجة المحتلة إلى أبو موسى هربا من مضايقات رجال الجمارك الإيرانيين.[٢]

---

(١) المرجع السابق. ص ٤٤- ٤٥.

(٢) د. محمد حسن العيدروس، دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال (الكويت، ذات السلاسل للطباعة، والنشر، والتوزيع) ص ١٦٤ - ١٦٩.

وأعادت إيران الكرة مرة أخرى مع جزيرة أبو موسى برفع العلم الإيراني فوقها عام ١٩٠٤ فاضطرتها بريطانيا إلى إنزاله مرة أخرى.[١]

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تقف لإيران بالمرصاد في محاولاتها الدؤوبة، والمستمرة لاختراق أراضي الإمارات العربية، وإحتلال جزرها، في الوقت الذي اعترفت بريطانيا للحكام، والشيوخ بسيادتها على الأراضي العربية، وأقرت بعروبة الجزر. فقد كانت بريطانيا تحمى تلك الإمارات مع الاعتراف المسبق لحكام الإمارات بالسيادة على أقاليمهم، والاعتراف لهم بشبه استقلال محلى في شؤونهم الداخلية التي كانت تدار من قبلهم مباشرة.[٢]

لكن هذا لا يعنى أن شيوخ الإمارات كانت لهم كامل الحرية في تصريف كافة شئونهم رغم عدم وجود أي نص في أية اتفاقية يشير إلى إخضاع تلك الإمارات لنظام الحماية البريطانية، فقد فرضت الاتفاقات المعقودة بين بريطانيا ودول الخليج عددا من القيود، فضلا عن بعض الشروط التي تحول دون ممارسة تلك الدول لسيادتها الكاملة في شئونها الخارجية ومن هذه القيود ما يلي: [٣] .

عدم الاتصال بالدول الأجنبية أو إقامة علاقات دبلوماسية أو غيرها من العلاقات مع تلك الدول بدون موافقة بريطانيا .

عدم الدخول في مفاوضات أو عقد اتفاقيات أو معاهدات مع الدول الأخرى - غير بريطانيا - بدون موافقة الحكومة البريطانية .

عدم السماح لتلك المشيخات بالتنازل أو التخلي عن أي جزء من أراضيها لأية دولة أجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية بشكل مسبق .

---

(١) سعيد حمد الحساني، تطور العلاقات بين دولتي الإمارات العربية المتحدة، وإيران: دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث (جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه، ١٩٩٩) ص: ٩-١٠.

(٢) حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة:علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية، والقانونية، والدستورية فيها (العين، مكتبة الإمارات، د. ت) ص: ٤٣- ٤٥.

(٣) سعيد أحمد الحساني، مرجع سبق ذكره، ص: ١١.

لا يسمح لتلك المشيخات بمنح أي امتيازات خاصة بالتنقيب عن النفط أو المعـادن الأخرى لأية دولة أجنبية بدون أخذ المشورة، والموافقة المسبقة من بريطانيا .

وفى المقابل فقد تعهدت بريطانيا بحماية تلك الدول، والدفاع عن استقلالها الـذاتى في مواجهة القوى الطامعة وخاصة إيران .

المبحث الثاني

العلاقات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية

إذا كانت العلاقات الخليجية الإيرانية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ كما أوضحنا سالفا، فإن روافد تلك العلاقات تتعدد وتتشابك، فالروابط البشرية والعلاقات الثقافية، والإقتصادية، والتجارية، والدينية لعبت دورها البارز في صياغة وتحديد كنية تلك العلاقات.

فلقد كان للعنصر البشري أهميته البارزة في تلك العلاقة مما أكسبها خصوصية وزادها تعقيداً وتشابكاً. فكما أن العنصر العربي وخاصة قواسم رأس الخيمة، والشارقة كان لهم وجود فعلي في الحدود الجنوبية لإيران خلال الحكم العربي لجزيرة لنجة، والعمانيين في بندر عباس، فقد سعت الحكومة الإيرانية منذ بداية الستينات إلى اتباع سياسة تكثيف الهجرة، والاستيطان لكل دول الخليج العربي للاستفادة من الطفرة النفطية التي شهدتها تلك المنطقة، وقد ساعد إيران على ذلك ما تعانيه دول الخليج من خفة سكانية، وهو ما يشكل خطراً حقيقياً على إقتصاديات تلك الدول وعلى هويتها العربية.[1]

وقد بدأت الهجرة الإيرانية إلى إمارات الخليج العربي بشكل محدود نسبيا نتيجة لحالة الفقر الذي كانت تعيشه تلك الإمارات قبل اكتشاف الثروة النفطية، وقد اضطر العديد من الإيرانيين إلي تلك الهجرة اضطرارا نتيجة لحالة الاضطهاد الديني، والسياسي الذي اتبعته الحكومة المركزية في إيران بعد اعتلاء رضا خان الحكم عام ١٩٤١، فقد سادت البلاد حالة من التعسف الديني ضد أبناء الطائفة السنية سواء كانوا من العرب

(١) د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني: إمارات ساحل عمان (القاهرة، معهد البحوث، والدراسات العربية، ١٩٧٢) ص:٢١٢.

أو كانوا من الإيرانيين، لذا فقد هاجر العديد من العرب الذين قطنوا إيران لفترة طويلة خلال الحكم العربي لإمارات الجنوب الإيراني وعربستان. وقد اندمج هؤلاء مع إخوانهم العرب في الضفة الأخرى من الخليج دون أن ينتج عن ذلك أي تأثير سلبي على الاستقرار السياسي أو الثقافة العربية. [1]

ومع تدفق النفط في الدول الخليجية بدأت الهجرة الإيرانية تأخذ شكلاً أكثر هدفية وتنظيما، فقد كانت الهجرة مخططة ومنظمة من جانب الحكومة المركزية الإيرانية للسيطرة الإقتصادية على النفط وتحقيق الأهداف التوسعية لإيران لجعل منطقة الخليج بحيرة إيرانية واستعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية.

ولكن هذا لا يعني إغفال ذكر أن جزءاً من هذه الهجرات قد جاء أفرادها من أجل العمل واكتساب الرزق، إلا أن هذا الهدف المحدود لا يعني إنفصال هؤلاء عن هويتهم الإيرانية، ولم يعني أبداً أن هؤلاء سيقفون في وجه دولتهم الأم في صراعها المستمر مع إمارات الخليج العربي.

وقد دلل البعض على خطورة تلك الهجرة الإيرانية لدول الخليج بالتقرير الذي أعدته بعثة جامعة الدول العربية إلى إمارات الخليج العربي، والذي دار حول أخطار الهجرة الإيرانية، وقد جاء في التقرير أن الهجرات الإيرانية قد بلغت ذروتها في قطر ودبي وبنسبة أقل في أبو ظبي، والشارقة وعجمان ورأس الخيمة، أما في إماراتي الفجيرة، وأم القيوين فهما أقل الإمارات تعرضا لتلك الهجرات، وتزداد الخطورة في البحرين حيث تعتبرها إيران جزءاً لا يتجزأ من أرضيها. [2]

وقد أشار المصدر نفسه إلى أن عدد الإيرانيين الذين استقروا في دبي في الستينات بلغ ضعف عدد السكان الأصليين إن لم يكن قد فاقهم، وبلغ عددهم في إمارة الشارقة نحو ٦٠٪ من السكان، ونسبة كبيرة منهم تقطن في عجمان ورأس الخيمة، أما الفجيرة، وأم

(١) المرجع السابق، ص٢١٢.

(٢) المرجع السابق، ص٢١٢.

القيـوين فهـما أقـل الإمـارات تعرضـاً لتلـك الهجـرات نتيجـة لفقرهـما مقارنـة ببـاقي الإمارات.

ويمكن أن نشير إلى أن الهجرة الاستيطانية الإيرانية بما تحمله من معالم إقتصادية وثقافية تهدف إلى هدفين أساسيين:

الأول: تشكيل أغلبية غير عربية في منطقة الخليج العربي البترولية يمكن استغلالها كقوة ضاغطة على الحكومات المحلية لتحقيق أهداف إيرانية خاصة.

لذلك سعت إيران ومن ورائها بريطانيا إلي دعم هؤلاء الإيرانيين في دول الخليج للحصول علي الوظائف العليا في الحكومة، والأعمال الهامة، وسهلت لهم عمليات السيطرة علي الشركات، والمحلات التجارية في الوقت الذي حرم فيه العرب من أبناء المنطقة من ذلك. بل أن العديد من هؤلاء قد استطاعوا إن الحصول علي الجنسيات العربية الخليجية واستقروا في تلك الدول وحصلوا على إمتيازات خاصة فاقت في أحيان كثيرة تلك التي كانت ممنوحة لبعض الأفراد العرب علي قلتها.

ويلاحظ أنه رغم كثرة عدد الإيرانيين في دول الخليج إلا أنهم لم يندمجوا في تلك المجتمعات العربية بل ظلوا محتفظين بعاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم ومازالوا يدينون بالولاء للحكومة الإيرانية في طهران، وهو ما يظهر في المواقف الوطنية، والقومية، ففي تلك المواقف وقف هؤلاء إلى جانب حكومتهم وكانوا أداة للتخريب كما حدث في البحرين، والسعودية في موسم الحج في أحد الأعوام.

فلم يؤدي وجود هؤلاء الإيرانيين في الدول الخليجية إلى صهر هؤلاء في بوتقة العروبة فهم في كل المواقف الوطنيه يقفون مع طهران، ويثبتون أنهم مازالوا إيرانيين، وهذا الوضع قد عبر عنه البعض أبلغ التعبير عندما أشار إلى أنه في كل جزء من أجزاء الخليج العربي هناك الطابور الخامس الإيراني المنظم، والذي يتمتع أعضاؤه بامتيازات تفوق ما يتمتع به السكان الأصليين، ويهدفون في النهاية إلى الاستيلاء على الإمارات

العربية في الخليج، خاصة، وأن هؤلاء يتولون المراكز الحساسة في كل إمارة سواء في الدوائر الحكومية أو في المجالات الإقتصادية.[1]

ورغم تمتع هؤلاء الإيرانيين بكافة الحقوق، والمزايا المترتبة علي اكتسابهم الجنسية الخليجية إلا أنهم لا يتخلون عن فارسيتهم ونزعتهم العنصرية لبلدهم الأم، ومن الأمور البسيطة، والملفتة للنظر في أن واحد إنه بملاحظة النشاط المالي للإيرانيين في دول الخليج نجدهم لا يودعون أموالهم إلا في بنوك إيرانية تعمل في تلك الدول ونادرا ما نجد خلاف ذلك.

الثاني: إن الهجرة الإيرانية للخليج هي أحد الحلول العملية التي سلكتها الحكومة الإيرانية لحل مشكلة الفقر، والبطالة لديها، وذلك بتوزيع هؤلاء وتوجيههم إلى دول الخليج الغنية بثروتها النفطية، وبالتالي فإن هؤلاء من جانب آخر يمثلون مصدراً للدخل القومي من خلال ما يقومون بتحويله من مدخرات نتيجة لعملهم في دول الخليج، كما أنهم يمثلون وسيلة مشروعة لاستنزاف ثروات الخليج ووسيلة للتدخل في الشئون الداخلية لتلك الدول.

كما أن تلك الوسيلة حل جيد ومثالي للتخفيف من مشاكل الإعالة التي قد تسبب عدم استقرار اجتماعي وسياسي لإيران نتيجة لتزايد أعداد البطالة، والفقراء داخل البلاد.

ومن جانب آخر فإن الهجرة الوافدة في عمومها خاصة الإيرانية، والهندية، والباكستانية وغيرها من الجنسيات الأسيوية غير العربية كانت لها تأثيراتها السلبية علي البنية الديموجرافية، والتركيبة الاجتماعية لدول الخليج بنسب متفاوتة، خاصة وان تلك الهجرات قد تواكبت مع مرحلة تحول تلك المجتمعات من الطور القبلي التقليدي إلى

---

(١) عبد الرحمن غنيم، محمد إبراهيم الشاعر، الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة (دمشق، د.ت، بدون دار نشر) ص ٤٠-٤٢.

طور الدولة الحديثة نتيجة لعوامل الثروة النفطية، والتخلص من قيود الاستعمار، والحماية.[1]

فرغم أهمية تلك الهجرات الوافدة في بداية عملية التحول نتيجة لما تعانيه الدولة من قلة سكانية في ظل وضع جديد وواقع إقتصادي جيد يحتاج لأيدي عاملة ماهرة ومدربة لإدارة دفة الإنتاج ومواكبة الوضع الإقتصادي الجديد الذي نجم عن الطفرة النفطية وعملية التحول من المجتمع القبلي إلى المجتمع الإنتاجي الحديث مع غياب الكوادر الوطنية المؤهلة لذلك، إلا أن تلك الهجرة من ناحية أخرى قد تساهم في إذكاء روح الانقسام، والتفتت المجتمعي في ظل تعدد الجنسيات التي أتت لتلك البلاد، وفي ظل تعدد الثقافات، والعادات، والتقاليد التي حملها هؤلاء القادمون معهم فإن خطر التحلل الثقافي، والاغتراب هو خطر قائم ومستقبلي خاصة، وأنه في بعض دول الخليج مثل الإمارات، والكويت قد لا تتعدى نسبة أعداد المواطنين لإجمالي السكان على أحسن الفروض ٣٠٪ أو ٤٠٪ مما يحمل في طيا ته مخاطر اجتماعية وثقافية وخيمة.

ويعتبر الإيرانيون من أهم القوميات غير العربية الموجودة في دول الخليج العربي، فهم أوائل المهاجرين إلى منطقة الخليج وخاصة إلى الكويت، والإمارات نتيجة لعدد من الأسباب كما يلي: [2]

- قرب المسافة حيث لا يفصل بين دول الخليج، وإيران سوى مسافة قصيرة نسبياً، ومما ساعد علي سهولة الانتقال عدم وجود عائق طبيعي، بل علي العكس أن مياه الخليج تعتبر طريقا مفتوحا وسهلا لانتقال السكان.

---

(١) راشد حسن راشد، التركيبة السكانية لدي دول الخليج بين الإيجاب، والرفض،درع الوطن، عدد٢٧٢، مارس ١٩٩٤، ص .٢٨-٢٩.

(٢) عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعشن، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي، والسياسي علي منطقة الخليج العربي (القاهرة، مكتبة مد بولي، ١٩٩٧) ص: ١١٩-١٢٠.

- الروابط الدينية المشتركة، فإيران دولة إسلامية تشارك الخليجيين دينهم، بل وتشارك بعضهم في المذهب الشيعي أيضا كما في البحرين علي سبيل المثال.
- ازدادت الهجرة الإيرانية إلى دول الخليج في أعقاب الأزمات الإقتصادية، والأوضاع السيئة التي سادت إيران عام ١٩٥٠، خاصة بالنسبة لأبناء الريف.
- تأميم النفط الإيراني وما صاحبه من أوضاع، وإجراءات أدت إلى انتشار أعداد كبيرة من الإيرانيين خارج البلاد.

ويمكننا القول بأن هناك نوعين من الإيرانيين.[1]

١- الإيرانيون المتجنسون أو المستوطنون.

٢- الإيرانيون المتسللون.

أولاً - الإيرانيون المستوطنون:

هؤلاء نزحوا إلى إمارات الخليج العربي منذ أكثر من مائة عام، وهؤلاء يمكن تقسيمهم إلى ثلاثة أنواع أو فئات.

١- **الأثرياء، والأغنياء**: أي أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، وهؤلاء بحكم وضعهم الطبقي قد يكونوا طبقة مستغلة تستهدف تنفيذ المخططات التوسعية الإيرانية خاصة، وأن معظم هؤلاء مرتبطون بالسلطة الإيرانية.

٢- **المستوطنون، والمتجنسون**: وهم أولئك الذين تفاعلوا مع المجتمع العربي الذي عاشوا فيه فذابوا فيه تطبعوا بطبائعه وتقاليده ونسوا كل ما يربطهم بإيران، والقومية الإيرانية، فأصبحت مشاعرهم عربية، ولذلك فهم عرب لأن العروبة شعور وليست مجرد علاقة دم، هذا بالإضافة إلى أن معظم هؤلاء من أصل عربي أي من عربستان، والساحل الشرقي من الخليج.

---

(١) مجلة الطليعة، بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٠م.

٣- **الفئة الثالثة:** هم الذين حصلوا على الجنسيات العربية وعاشوا على تربة المنطقة العربية ومع ذلك لم يتخلوا عن قوميتهم الإيرانية، وأبوا التفاعل، والذوبان في المجتمع العربي.

ثانياً - الإيرانيون المتسللون:

على الرغم من توافر ثروات هائلة لدى إيران وخاصة البترول إلا أن الشعب الإيراني في عهد الشاه قد عانى من الفقر، والحرمان بسبب الاستغلال، والتوزيع غير العادل للثروة، وهو ما دفع الكثير من أهل البلاد إلى الهجرة إلى دول الخليج الغنية المجاورة للبحث عن حياة أفضل، وهو ما شجعته السلطات الإيرانية لرفع عبء هؤلاء عن عاتقها ولكي يكونوا قاعدة إيرانية داخل تلك الدول وهؤلاء لا يدخلون البلاد بطرق شرعية، بل عن طريق التسلل عبر الحدود، والجبال وهو ما تحاول السلطات في البلاد جاهدة على محاربته، والحد منه.

ويظهر الوجود الإيراني بشكل واضح في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتختلف قوتهم الإقتصادية، والسياسية من إمارة إلى أخرى، فهم يتمركزون بقوة في دبي، وبأقل قوة في الشارقة ثم أبو ظبي، وغالبيتهم من المسلمين الشيعة، أما البلوش فهم من المسلمين السنة.(١)

ويكمن التمييز بين ثلاثة مجموعات من الإيرانيين تختلف فيما بينها من حيث الناحية الإثنية، والدور الإقتصادي الذي تلعبه في دولة الإمارات العربية المتحدة.

١- الإيرانيون الجنوبيون:

وهؤلاء هم أكبر، وأقدم المجموعات التي جاءت إلى الإمارات من خوزستان وبندر عباس ولنجة وساحل جنوب إيران، ويجمع هؤلاء بين العربية، والفارسية، ومعظمهم استقروا في الإمارات ومثلوا أصولا لكبار العائلات، والتجار الأغنياء الذين لعبوا دورا بارزا في إقتصاد البلاد.

---

(١) عبد الرحمن غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢-٤٣.

٢- البلوش الإيرانيون:

وقد جاء هؤلاء من الساحل الإيراني، والمناطق الجنوبية الداخلية علي الحدود مع باكستان، وهم إضافة إلى لغتهم البلوشية يتحدث بعضهم اللغة العربية، والفارسية، وأغلب هؤلاء من الفقراء، والمتبطلين عن العمل في بلادهم، والذين سعوا وراء كسب رزقهم، وهؤلاء يمثلون أدنى مراتب السلم الطبقي لقوة العمل، وأصحاب الأجور المتدنية.

٣- إيرانيو الشمال، والوسط:

وقد جاء هؤلاء إلى الإمارات مع ظهور الثروة النفطية، ويتركز عملهم في مجالات التجارة، والاستيراد، والتصدير، وهم يجمعون بين العربية، والإنجليزية، والفارسية.[١]

إن الوجود الإيراني بصوره، وأشكاله المختلفة السابق الإشارة إليها إنما ينتج آثاراً وتداعيات اجتماعية وثقافية ودينية، لذا يأتي الإهتمام بدراسة العلاقات الثقافية، والدينية بين إيران ودول الخليج العربي في ظل وجود تلك الأعداد من الإيرانيين في تلك الدول.[٢]

---

(١) المرجع السابق.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن الهجرة الإيرانية للخليج، راجع ما يلي:-

١- مصطفي الدباغ، الجزيرة العربي موطن العرب ومهد الإسلام، الجزء الثاني(بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٣)ص.١٥.

٢- د. يوسف أبو الحجاج، الكيان السياسي، والإقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية، مجلة دراسات الخليج، والجزيرة العربية، عدد ١٥، ١٩٧٨، ص.٦٦-٦٧.

٣- د. عبد العزيز الدوري، العلاقات التاريخية بين العرب، وإيران، ندوة العلاقات العربية الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل (قطر، الدوحة، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة قطر، ١١-١٤ سبتمبر ١٩٩٥) ص. ٢.

٤- علي عجيل منهل، ملامح من الهجرة الأجنبية إلي منطقة الخليج العربي وأثرها علي عروبة المنطقة، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، العدد ١٤، ١٩٨٠. ص.٣١٠-٣١١.

٥- د. صلاح العقاد، التيار الوحدوي ومعوقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة، السياسة الدولية، العدد ٤٠، ١٩٧٥. ص١٤٩.

بداية لا بد من الإشارة إلى أن العلاقات الثقافية بين دول الخليج العربي، وإيران هي جزء من الإطار الشامل للعلاقات الثقافية بين العرب، وإيران، تلك العلاقات التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ عندما حمل العرب، والفرس منذ شروق شمس الإسلام لواء المدنية بفكرهم وثقافتهم العريقة، وأناروا بالعرفان طريق الإنسانية وساهموا في إسعاد البشرية بنشر تعاليم الإسلام السامية، فقد التقت الثقافتان العربية، والفارسية منذ قيام الإسلام، فقد كان الملوك الفرس يرسلون أبناءهم من الأمراء لدراسة الثقافة العربية، والتأدب بآداب العرب، ومن هؤلاء الأمير بهرام جوربن يزدجرد الذي نشأ في كنف النعمان بن المنذر حاكم الحيرة، والذي ساعده فيما بعد في الجلوس على العرش بعد أبيه مما زاد في قوة العلاقات بين العرب، والفرس وساعد على إلتقاء ثقافتيهما، كما زادت الصلات التجارية بين العرب، والفرس وساعد على التقاء ثقافة الأمتين، وقد تدعم ذلك بعد أن منَّ الله على المسلمين بفتح بلاد الفرس في عهد الخليفة أبو بكر، والذي استكمله الخليفة عمر بن الخطاب ثم الخليفة عثمان بن عفان من بعدهما، فاعتنق أهل فارس الإسلام وتعلموا لغة القرآن اللغة العربية مما يسر عملية التواصل بين العرب، والفرس وقد ظهر الامتزاج الثقافي في الآداب، والعلوم المختلفة، وتميز العصر العباسي بمساهمة العديد من أدباء الفرس في التراث الأدبي العربي، ودخلت إلى اللغة الفارسية الكثير من الألفاظ العربية، كما دخلت إلى اللغة العربية بعض الألفاظ، والكلمات الفارسية وظهرت في الشعر العربي كما في شعر أبي العلاء المعري ومن مظاهر امتزاج الثقافتين العربية، والفارسية في العصر العباسي الترجمة بين اللغتين العربية، والفارسية، والتي كانت وسيلة أساسية من وسائل نقل المعرفة بينهم،

6- Ahmed lawsani, Arab Iranian Ties, Historical Precedents, Present and Future Confluences, Seminar on Arab-Iranian Relations, (Qatar, Doha, Center for Arab Unity Studies & Qatar University, 11-14 Sep. 1995) PP.2-3.
Hill, A.G., The Gulf States; Petroleum and Population Growth, In, Clark, J.I.(et. al) Populations of the Middle East and North Africa, (London, 1972)P.268.

وقد انعكس الامتزاج بين الثقافتين العربية، والفارسية في ميدان الدراسات الدينية دفعة ساهم علماء من أصل فارسي في الدراسات الدينية المكتوبة باللغة العربية، ففي ميدان الحديث نجد البخاري ومسلم صاحبي الصحيحين، والترمذي، والنسائي حيث كانت رواية الحديث مفخرة في إيران، كما برز العديد من العلماء ذوي الأصل الفارسي في ميدان التفسير أمثال الطبري، والرازي، وفي ميدان الفقه نجد الإمام أبو حنيفة النعمان مؤسس المذهب الحنفي.

وفي ميدان الدراسات التاريخية نجد العديد ممن ألفوا باللغة العربية وهم من أصل فارسي أمثال محمد بن جرير الطبري، واليعقوبي، والبلاذري، وفي مجال الدراسات الجغرافية نجد الاصطخري، والقزويني، وفي ميدان الدراسات العلمية، والتجريبية نجد الكثير من أبناء الفرس أمثال الخوارزمي، والبيروني في الرياضيات، والعلوم ومحمد بن زكريا الرازي مؤلف كتاب «الحاوي» الذي يمثل علامة بارزة في مجال الطب، وهكذا فإن مساهمة الفرس في مجالات الدراسات الدينية، والتاريخية، والجغرافية، والعلمية التجريبية وغيرها إنما هي خير دليل على إزدهار العلاقات الثقافية بين العرب، والفرس ودليل واضح على امتزاج الثقافتين العربية، والفارسية في بوتقة الإسلام.[(1)]

وقد استمر التواصل الثقافي بين الثقافتين العربية، والفارسية في العصر الحديث، والذي ظهر بشكل ملحوظ في حركة الترجمة التي مثلت استمرارية التواصل الثقافي فهناك الكثير من الكتب العربية الحديثة في مجالات الأدب، والتاريخ، والحضارة، والعلوم الإسلامية، والتربوية قد تم ترجمتها بواسطة العديد من الكتاب، والمؤلفين الإيرانيين، ومن الكتاب المصريين الذين نقلت كتبهم للفارسية سيد قطب، طه حسين، خالد محمد خالد، العقاد، عائشة عبد الرحمن، قاسم أمين، محمد الغزالي، محمود

(١) د. عبد المنعم محمد حسنين، العلاقات الثقافية بين العرب، والفرس حتى نهاية العصر العباسي، في، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث، والدراسات العربية، (القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٩٩٣) ص: ٢٨٣-٣١١.

شلتوت، توفيق الحكيم ومحمد حسين هيكل، وغيرهم، وأهم تلك المؤلفات فجر الإسلام، أهل الكهف، في ظلال القرآن، على هامش السيرة، حياة محمد، عبقرية محمد، الوعد الحق، إعجاز القرآن..الخ. وفي المقابل ترجمت العديد من الكتب الفارسية إلى اللغة العربية.[1]

وهكذا يتضح أن هناك علاقة ثقافية وديموجرافية بين إيران ودول الخليج العربي تمثلت في الهجرة الاستيطانية من إيران لدوافع الرزق وتحسين مستويات معيشتهم، فضلاً عما ترتب على ذلك من تداعيات تتعلق بالارتباط المعنوي بين المهاجرين الإيرانيين ودولتهم الأم إيران، ونقل الثقافة الإيرانية، واللغة، والعادات، والتقاليد. وقد أثبتت الوقائع التاريخية مدى قوة هذه العلاقات وتداعياتها الإيجابية، والسلبية نتيجة لازدواج الولاء، والهوية.

وعند دراسة العلاقات الدينية بين إيران ودول الخليج العربي تبرز إشكالية العلاقة بين المذهب السني، والمذهب الشيعي، والصراع الداخلي بين القومية، والإسلام لتحديد الهوية الوطنية الإيرانية.[2]

لقد كان الاختلاف المذهبي بين السنة، والشيعة هو أحد الأدوات التي استخدمها العثمانيون، والصفويون لتبرير حروبهم، والتي كانت بالأساس تعود إلى نزعة كل من الطرفين إلى التوسع الإقليمي، والكسب السياسي، والنهب الإقتصادي ولم يكن الصراع المذهبي سوى ستار لإخفاء الأسباب الحقيقية للصراع، لقد بدأ المذهب الشيعي في إيران مع قيام الدولة الصفوية على يد الشاه إسماعيل الصفوي في عام ١٥٠٠، وأعلن في العام التالي عن تبني الدولة الجديدة للمذهب الشيعي الاثني عشري كمذهب رسمي لها، وقد هدف بذلك نحو التخلص من التبعية للدولة العثمانية السنية، فأصبح هناك

---

(١) د. بديع محمد جمعة، العلاقات الثقافية بين العرب، وإيران في العصر الحديث، في، العلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص: ٣٤٥ - ٣٥٢.

(٢) خالد الملا، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٠-٢٣٤.

معسكران سني وشيعي، الأول تعتنقه الدولة العثمانية وتحميه، والثاني تعتنقه الدولة الصفوية وتدافع عنه.

وهكذا أصبحت إيران بمذهبها الشيعي تتوسط العالم السني الذي أحاطها من الشرق، والغرب وقد أدى هذا الصراع إلى فجوة في العلاقات بين إيران، والعالم العربي الذي كان يخضع لولاية الدولة العثمانية (الخلافة)، بل أن الأوربيين قد استغلوا ذلك الصراع لدفع إيران بمهاجمة الدولة العثمانية من الشرق كلما حاولت نشر الإسلام في أوروبا مما يعوق من حرية العثمانيين في التوجه نحو أوروبا، وقد أثرت تلك الفجوة على المجال الثقافي حيث اتسم التعصب المذهبي في إيران بالعنف، والوقوف ضد أي محاولة لأي مفكر إسلامي معتدل أو سني بالكتابة، والتأليف حتى أصبح المذهب الشيعي أداة طيعة في يد الحكام الصفويين وفي خدمتهم، وانتشرت الكتب التي تمجد زعماء الشيعة وتسب الخلفاء الراشدين أبو بكر وعثمان وعمر، مما أدى بالمفكرين السنيين إلى شن حرب شعواء ضد هؤلاء المتعصبين إلى حد تكفير كل من يعتنق المذهب الشيعي، وإباحة دمه، وفي المقابل عملت إيران على تشجيع الأقليات الشيعية في كل العالم العربي على الارتباط بإيران مثل لبنان ودول الخليج العربي وحاول الشيعة فرض التشييع كمذهب خامس من المذاهب الإسلامية[1]

ولم يخل التاريخ من محاولات للتقريب بين الشيعة، والسنة، فالدين واحد، والرب واحد، ويحضرنا في هذا المقام قول الإمام الراحل حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين بمصر «اعلموا أن أهل السنة، والشيعة مسلمون تجمعهم كلمة لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وهذا أصل العقيدة السنة، والشيعة فيه سواء وعليه إلتقاؤهم، أما الخلاف بينهما فهو أمور من الممكن التقريب فيها بينهما»، وإذا كان مؤسس المذهب الشيعي هو الإمام جعفر بن محمد الصادق فإن أئمة المسلمين السنة

(١) د. بديع محمد جمعة، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٣٥ ــ ٣٣٨.

أمثال أبو حنيفة النعمان، والإمام مالك بن أنس قد درسا عليه، فالخلاف بين السنة، والشيعة من المسلمين هو خلاف سياسي في الأصل لا عقائدي[1].

وفي إطار التقريب بين المذاهب المختلفة عقد المؤتمر الدولي السابع للوحدة الإسلامية في طهران من أغسطس ١٩٩٤ وشارك في المؤتمر نحو ٢٠٠ عالم ومفكر إسلامي من السنة، والشيعة، وكان للإمارات مشاركة في فعاليات ذلك المؤتمر الذي عقد تحت عنوان «أسس التقريب بين المذاهب» وقد صدر البيان الختامي للمؤتمر ليؤكد على اشتراك جميع المذاهب الإسلامية في الأصول العقائدية وسائر المعارف الإسلامية بما فيها الفقه، والأصول، والأخلاق لاستنادها على المحور الأساسي ألا وهو القرآن الكريم وسنة الرسول الأكرم (ص).[2]

وقد طرحت مسألة الهوية الوطنية داخل إيران حيث تقاذفتها وجهتي نظر مختلفتين عبر عنهما عهدين مختلفين، فيما قبل الثورة الإسلامية وفي أعقاب قيام الثورة عام ١٩٧٩م ففي مرحلة ما قبل الثورة تم ترجيح العنصرية القومية على الديانة الإسلامية في تعريف الهوية الوطنية الإيرانية، وقد تبع القائمون على الثقافة في إيران الشاه سياسة قومية عنصرية محاكين بذلك القوميين الغربيين، وقد وصف هؤلاء فتح إيران على أيدي المسلمين العرب على أنه من الفتوحات الوحشية، والهمجية لقوم غير مثقفين، وأعراب بلا حضارة قد هجموا على مدينة عظيمة مشرقة، وكانوا السبب في انحطاط إيران القديمة، وتخلفها إلى العصر الحاضر، فقد كان هؤلاء يعطون الأهمية بإيران القديمة مع ذكر مزاياها، والتغاضي عن العيوب، والمفاسد السياسية، والاجتماعية التي سادتها، وبالتالي لا يلتفت هؤلاء إلى المجتمع الإسلامي العالمي، وبالطبع عدم الالتفات إلى العالم العربي لأنه لا يستحق أن ينظر إليه هؤلاء بأهمية بالغة، وفيما يتعلق بالتشييع فقد عرف هؤلاء على أنه صورة إيرانية كرد فعل للهجمة العربية على إيران.

---

(١) الشيعة، والسنة ضحية الحروب العثمانية، والصفوية، مجلة العالم، العدد ٥١٩، يونيو ١٩٩٤، ص: ٤٠.

(٢) تقرير عن المؤتمر الدولي السابع للوحدة الإسلامية، ٢٤-٢٦/أغسطس/١٩٩٤، طهران.

لكن الحكومة الإسلامية بعد الثورة عام ١٩٧٩م اتخذت مواقف متناقضة لمواقف الحكومات السابقة، وذلك على النحو التالي:

١- التحفظ أمام إيجاد أي تناقض بين القومية الإيرانية، والديانة الإسلامية، واعتبار أن الإسلام، والمسلمين من مقومات البنية التي تقوم عليها القومية الإيرانية.

٢- التوقف عن المدح المفرط لإيران القديمة ومحاولة تقويم الأوضاع، والأحوال السياسية، والاجتماعية في المجتمع الإيراني قبل الإسلام بموضوعية.

٣- إن فتح إيران بواسطة المسلمين كان نتيجة لضعف الدولة الساسانية وانحطاطها أمام قوة إيمان المسلمين العرب، وفي الوقت نفسه حدث توافق بين روح الشعب الإيراني ودعوة الحق التي جاء بها المسلمون.

٤- وصف المجتمع الإيراني على أنه عضو في الأسرة الإسلامية الكبيرة.

٥- إعتبار التشييع مذهباً إسلامياً أصيلاً، وإبعاد أي عنصر قومي حيث أنه ليس كما يقال «مجرد حركة انفعالية من قبل الإيرانيين ضد حملة العرب»(١).

وفيما يتعلق بأعداد الشيعة في العالم أشارت إحدى الدراسات إلى أن بعض التقديرات المتعلقة بذلك الموضوع قدرت عدد المسلمين في العالم عام ١٩٠٣ بنحو ٢٣٣ مليون نسمة منهم ١٢ مليون شيعي، و٢٢١ مليون سني، ينقسمون إلى ١٤٠ مليون من المذهب الحنفي، و٥٨ مليون يتبعون المذهب الشافعي و١٦ مليون يتبعون المذهب المالكي، أما الحنابلة فهم ٧ مليون نسمة، وفي ذلك الوقت كان عدد سكان إيران ٩,٥ مليون نسمة منهم ٨,٨ مليون نسمة مسلمين، ويمثل الشيعة ٨٠٪ من سكان إيران، ووفقاً لآخر التقديرات لأعداد المسلمين الشيعة في عالم اليوم يمكن استعراض أعداد المسلمين الشيعة في دول الخليج، وإيران، والعراق، كما يوضحها الجدول التالي.

---

(١) د. غلام علي حداد عادل، صورة العرب في الكتب المدرسية الإيرانية، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية-الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص: ١-٢.

جدول رقم (١)

أعداد المسلمين الشيعة في دول الخليج، والعراق، وإيران

الدولة	عدد المسلمين	عدد الشيعة	نسبة الشيعة من إجمالي المسلمين
إيران	٣٩,٢٩٣,٠٠٠	٣٥,٣٦٣,٠٠٠	٩٠٪
العراق	١٢,٨٦٤,٠٠٠	٦,٥٦٠,٠٠٠	٥١٪
السعودية	٨,٨٣٩,٠٠٠	٢٧٨,٠٠٠	١٥,٣٪
الكويت	١,٣٦١,٠٠٠	٤٣٨,٠٠٠	٣٢,٢٪
الإمارات	١,٠٠٣,٠٠٠	١٦٣,٠٠٠	١٦,٣٪
قطر	٢٣٦,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	١٥٪
البحرين	٣٤٦,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	٥٢٪
عُمان	٩١٩,٠٠٠	٦٤٣,٠٠٠	٧٠٪
الإجمالي	٦٤,٨٦١,٠٠٠	١١,٨٣٣,٣٠٠	١٨,٢٪

المصدر:

مرتضى أسعدي، الشيعة في عالم اليوم، صحيفة الشهري الإيرانية، بتاريخ ٢٢-٢٣ /٦/ ١٩٩٤م.

ويظهر من الجدول السابق أن المسلمين الشيعة في منطقة الخليج العربي يمثلون أقلية مقارنة بأعداد المسلمين السنة، فالنسبة العددية الشيعة في تلك المنطقة من العالم لا تتجاوز خمس السكان بينما يمثل المسلمون السنة أربعة أخماس السكان فيها.

وبمقارنة الأعداد، والنسب الواردة في الجدول يظهر لنا أن الشيعة يتركزون في إيران وعمان، والبحرين، والعراق، حيث تفوق أعداد الشيعة أعداد المسلمين السنة في تلك البلدان حيث تبلغ ذروتها في إيران بنسبة ٩٠٪ من السكان، بينما تصل أعداد الشيعة إلي إجمالي المسلمين في سلطنة عمان ٧٠٪، والبحرين ٥٢٪، والعراق ٥١٪.

بينما تقل تلك النسبة في بقية دول مجلس التعاون الخليجي حيث الأكثرية للمسلمين السنة، حيث تبلغ النسبة ٣٢,٢٪ في الكويت، ١٦,٣٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٥,٣٪ في المملكة العربية السعودية، ١٥٪ في قطر.

وتظهر المأساة، والمعاناة التي يعيش فيها السنة داخل إيران من بين طيات الرسالة التي عنونت باسم «رسالة من أهل السنة في إيران»، والتي نشرت بمجلة المجتمع الكويتية، والتي عبر فيها أهل السنة داخل إيران عن صور الظلم، والاضطهاد، والقمع الذي يعانيه هؤلاء من جانب السلطة الشيعية في إيران، والتي أخذت صورة عديدة منها الديني، والسياسي، والتربوي، الإعلامي، الجغرافي، السكاني، الإقتصادي، والعسكري.

وتنعكس صور المعاناة في النقاط التالية:[1]

١- العقبات التي يضعها النظام في طريق إقامة أهل السنة لشعائرهم الدينية، فلا يسمح بناء مسجد للسنة إلا بعد موافقة الجهات الرسمية بل أنها قامت بهدم بعض مساجد السنة مثل مسجد الشيخ فيض بمشهد في إقليم خرمان، والذي تم هدمه في عام ١٤١٤هجري، وعندما اعتصم السنة في المسجد الجامع في زهدان إحتجاجاً على هدم مسجد فيض قامت قوات حرس الثورة، والأمن بمداهمة المسجد وفتح النار على المسلمين السنة مما أدى إلى سقوط ٢٠٠ شهيد و٤٠٠ جريح، في حين تسعى الحكومة إلى بناء مساجد وحسينيات للشيعة في المناطق التي يقطنها أغلبية سنية.

أما علماء السنة فهم ما بين قتلى وما بين مسجونين في السجون الإيرانية خاصة سجن إيفين الرهيب في طهران.

٢- في الوقت الذي يبلغ عدد السنة فيه ١٨ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ ٦٠ مليون، أي ما يقارب ٣٠٪ من السكان، إلا أن هؤلاء يمثلون أقل من ١٥٪ من

---

(١) رسالة من أهل السنة في إيران، مجلة المجتمع، عدد ١١١، ١٩٩٤/٨/٩م، الكويت.

مقاعد البرلمان، ١٢ مقعد من ٢٧٠ مقعد، وهؤلاء يعينون من قبل الدولة ولا يسمح لهم بلعب أي دور في البرلمان.

٣- تسعى المواد الدراسية بداية من الشعر، وأناشيد الأطفال وانتهاء بالبحوث الجامعية إلى مسخ هوية وعقيدة أهل السنة، والجماعة وتمجيد رجال الشيعة.

٤- تسخير الجهاز الإعلامي لمهاجمة معتقدات السنة واتهامها بالكذب، والبطلان وفي الوقت نفسه تسعى وسائل الإعلام المرئي، والمقروءة، والمسموعة إلى تلميع صورة الحكومة أمام الرأي العام في العالم الإسلامي.

٥- شددت الحكومة على فرض سياسة تحديد النسل في مناطق السنة حتى لا يختل التوازن القائم بين الشيعة، والسنة، وكل من يخالف ذلك من أهل السنة يحرم من شهادة الميلاد، كما قامت الحكومة بسياسة التهجير، والتهجير الحكمي في مناطق السنة حيث تقوم بتوطين الشيعة في تلك المناطق على طول الحدود الإيرانية مع إعطائهم كافة التسهيلات، والإمتيازات لإجبارهم على البقاء لتحصين تلك الحدود بالشيعة.

٦- ترفض الحكومة تكوين رأس مالي سني أو منحهم إستقلالية تجارية، لذا تقوم الحكومية بتضييق الخناق على السنة فيما يختص بإصدار التصاريح التجارية لهم على خلاف الشيعة.

٧- على الجانب العسكري، فإن الوزارات العسكرية كالمخابرات وحرس الثورة لا يدخلها إلا الشيعة، وبالتالي تظل القوة العسكرية تحت أيديهم دون غيرهم.

هذه إذن هي الصورة التي ينقلها أهل السنة في إيران عن أوضاعهم الدينية، والإقتصادية، والسياسية، وهي صورة قاتمة سوداء، بينما نجد الشيعة في البلدان العربية وخاصة في دولة الإمارات يتمتعون بكافة الحقوق المتساوية مع إخوانهم من الشيعة، ويتمتعون بحرية ممارسة شعائرهم الدينية دون تدخل من قبل السلطات في البلاد،

وذلك عملاً بقول الرسول الكريم «**لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى**» صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.[1]

ومن جانب آخر فإن وجود علاقات إقتصادية متبادلة بين طرفين هو في حد ذاته مؤشر على مستوى التعاون بين الطرفين، فالعلاقة الإقتصادية بين أي طرفين تنطوي بالضرورة على تعاون إيجابي، والإقتصاد في عالم الإعتماد المتبادل الذي نعيشه الآن هو المحرك الأساسي لسياسات العديد من الدول، فهو بحق متغير مستقل من متغيرات السياسة الدولية تتبعه متغيرات تابعة أخرى كالسياسة الخارجية للدولة، ومستوى العلاقات الثنائية، والمتعددة الأطراف. فنحن في عصر أصبح فيه من الصعب علي اغلب دول العالم، حتى الكبرى منها، مواجهة التحديات الإقتصادية الجديدة بشكل منفرد، فالسرعة البرقية المتزايدة لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بين الأسواق العالمية وانعكاساتها علي مجمل النشاط الإقتصادي، أدت إلى حدوث تشابك إقتصادي غير مسبوق بين مختلف دول العالم خاصة مع بروز ظواهر جديدة كالعولمة الإقتصادية مع دخول العالم مرحلة الثورة التقنية الثالثة بكل ما تحمله من تداعيات وتدويل للإقتصاد الدولي.[2]

ولأن إيران هي إحدى الدول التي تربطها بالدول الخليجية تفاعلات سياسية عميقة، فإن دراسة العلاقات الإقتصادية الإيرانية ـ الخليجية هي من الأمور المهمة، كما أن ضخامة الإقتصاد الإيراني وقدرته على التأثر إقليمياً تضفي مزيداً من الأهمية على دراسة العلاقات الإقتصادية الإيرانية الخليجية، فالإقتصاد الإيراني هو أحد أكبر الإقتصاديات الإقليمية إذا ما قورن بحجم إقتصاديات الدول العربية أو بحجم

---

(١) المرجع السابق.

(٢) د. مصطفي عبد العزيز مرسي، الاستقرار الأمن، وإستراتيجيات التنمية وتحديات التعاون الإقتصادي بين ضفتي الخليج، في، ندوة نحو أفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران(جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج، والجزيرة العربية، الجزء الثاني، ١٥-١٧ مايو ١٩٩٩) ص: ١٣.

إقتصاديات الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. ووفقاً لبيانات البنك الدولي فإن الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بلغ نحو ٩٧ مليار دولار عام ١٩٩١، وبذلك تحتل إيران المركز الثاني بين إقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط، بعد الإقتصاد السعودي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية في العام ذاته نحو ١٠٨,٦ مليار دولار.[١]

تبلغ مساحة إيران نحو ١,٦٣٦ مليون كم٢، أي نحو ١١,٧٪ من مساحة الوطن العربي أو ١,٢٪ من مساحة العالم، وبتعداد سكاني يبلغ نحو ٦١ مليون نسمة، أي نحو ٢٥,٤٪ من سكان الوطن العربي أو ١,١٪ من سكان العالم، وبلغ الناتج المحلي بأسعار السوق نحو ٦١,٥ مليار دولار بمتوسط نصيب للفرد يبلغ نحو ١٠٠٨ دولارات، ولكنه ينخفض مقوماً بالدولار في عام ١٩٩٤م إلى ٢٥,١ مليار دولار نتيجة الانخفاض الشديد في سعر الريال الإيراني مقابل الدولار من ١١٧٠ ريال لكل دولار إلى ٢٩٠٠ ريال لكل دولار، وهو الاتجاه الذي استمر عام ١٩٩٥.

وقد أزداد الوضع الإقتصادي تدهوراً بعد ما خسرته إيران نتيجة الحرب مع العراق لمدة ثمان سنوات، كذلك الخسارة التي أصابت الإقتصادي الإيراني نتيجة لتدهور الأسعار الاسمية، والحقيقية للنفط، والتي قدرت بنحو ٣,٧ دولار لكل برميل ما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، وتبلغ ديون إيران الخارجية نحو ٢٣,٥ مليار دولار أي نحو ٩٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٩٤.[٢]

---

(١) أحمد السيد النجار، العلاقات الإقتصادية العربية-الإيرانية: ماضي متذبذب، مستقبل مرهون بالعلاقات السياسية، في، العلاقات العربية الإيرانية، معهد البحوث، والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٩٣، ص: ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) جاسم السعدون، العلاقات الإقتصادية العربية-الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية-الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، ١١-١٤ سبتمبر ١٩٩٥، الدوحة، قطر، ص: ٥.

ورغم ضخامة الإقتصاد الإيراني ورغم تفوق إيران علي دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من حيث عدد السكان إلا إن حجم إقتصاد الدول الخليجية مجتمعة يفوق الإقتصاد الإيراني بنحو أربعة أضعاف حجم الإقتصاد الإيراني، كما أن نصيب الفرد الخليجي يعادل ثمانية أضعاف نصيب الفرد الإيراني.(١)

إن العلاقات الإقتصادية، والتجارية بين الساحلين العربي، والفارسي للخليج هي علاقات قديمة، حيث أدت الموانئ الفارسية خلال القرن السابع عشر دوراً ملموساً في تنشيط حركة التجارة البينية بين الجانبين. فقد كانت البضائع الهندية وتلك القادمة من بلاد إفريقيا وشرق آسيا محملة علي السفن البريطانية إلي مناطق بوشهر، والمحمرة ولنجه توزع من تلك المناطق باتجاه المدن، والموانئ العربية مثل الكويت وسلطنة عمان.

كذلك فإن المنتجات الأوروبية وخاصة الأقمشة التي ترد إلي منطقة الخليج كانت تصدر إلي إيران في مقابل القمح، والشعير الإيراني، بل أن الموانئ الإيرانية كالمحمرة كانت تستخدم لتفريغ الشحنات المستوردة لصالح الإمارات العربية كالكويت، وكانت ترسلها إلي تلك الإمارات قبل أن تقوم الحكومات المالكة لزمام الأمور بها بإنشاء الموانئ الوطنية الخاصة بها.

وكانت حركة التجار الإيرانيين نحو الساحل العربي من الأمور الملفتة للنظر، والتي دونها العديد من المؤرخين الذين اهتموا برصد التاريخ السياسي لمنطقة الخليج العربية أمثال لوريمر.(٢)

وبالتالي فإن الخليج كان وما يزال عاملاً من عوامل الاتصال الإقتصادي، والتجاري بين سكان الساحلين العربي، والإيراني، وقد زادت تلك العلاقات

---

(١) جاسم السعدون، العلاقات بين دول مجلس التعاون وتأثيرها علي التنمية، في، ندوة دول مجلس التعاون ودول الجوار، الكويت، منتدى التنمية، ٢٠-٢١ فبراير ١٩٩٧، ص: ٧٦.

(٢) لوريمر، دليل الخليج، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، الدوحة، القسم الجغرافي، (الجزء الرابع)، ص ١٣٧٢

الإقتصادية، والتجارية قوة وصلابة في العصر الحديث بحكم الاستقرار، والإزدهار الإقتصادي الذي يتمتع به سكان الساحلين العربي، والإيراني.[1]

وكانت مدينة لنجة منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر من المناطق التجارية الهامة في منطقة الخليج. ونافست البحرين في تجارة اللؤلؤ وكانت مركزاً لتوزيع البضائع التي ترد لإيران ولكل إمارات الخليج.

وعلى الرغم من أن كل المؤشرات تصب في بوتقة أن التعاون الإقتصادي بين ضفتي الخليج هو في النهاية يحقق مصالح للجانبين إقتصاديا وسياسيا بل، وأمنيا، حيث إنه وسيلة فعالة لتخفيف حالة التوتر بين الجانبين وتحقيق مستوى أعلى للأمن الإقليمي، والوطني، والحد من فرص التدخل الخارجي في المنطقة واستنزاف ثرواتها، خاصة، وأن المنطقة قد شهدت خلال العقدين الخيرين من القرن العشرين حربين أثقلتا كاهل الإقتصاد في المنطقة وحولت دولها من دول دائنة في النظام الإقتصادي الدولي إلى دول مدينة.

إنه رغم كل تلك الظروف، والعوامل التي قد تدفع العلاقات الإقتصادية، والتجارة البينية بين ضفتي الخليج قدما للأمام إلا أننا نجد أن أرقام التبادل التجاري بين الجانبين خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين تخالف تلك الفرضية، فالتبادل التجاري بين الجانبين محدود مقارنة بإجمالي حجم تجارة الدول الخليجية مع العالم الخارجي.

ويوضح الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ١٩٨٣ـ ١٩٩٣ بالألف دولار وفقاً للبيانات التي أوردتها وزارة الإقتصاد الإيرانية في تقريرها الصادر عام ١٩٩٣.

---

(١) عائشة علي السيار، الأصول التاريخية، والتطورات المعاصرة للوحدة بين إمارات الساحل العماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٨٣، ص٢١.

جدول رقم (٢)

حجم التبادل التجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ١٩٨٣- ١٩٩٣ بالألف دولار

الدولة		١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الإمارات	تصدير	٦٢٣٥	٤٣١٢٠	٨١٨٩٥	١٧٨٦٨١	١٥٤٧٧٠
	استيراد	٤١٨١٠٦	٣٩٧٥٠	٤٣٨٩١٦	٥٩٠٦٠٨	٣٩١٥٤٥
	الميزان	٤١١٨٧١-	٣٣٧٠	٣٥٧٠٢١-	١١١٩٢٧-	٢٣٦٧٧٦-
البحرين	تصدير	١٩١,٦	١٤,٩	٧٧,٩	١٠١,٤	١٨٨,٢
	استيراد	١٧٨١,٥	١٠٢٨,٢	١٠٦٨٢,٧	٨٤٠٢٣,٧	٤٠٣٧,٣
	الميزان	١٥٨٩,٩-	١٠١٣,٣-	١٠٦٠٤,٨	٨٣٩٢٢,٣-	٣٨٤٩,١-
السعودية	تصدير	٥٥٧٩,٦	٥٤٥٦,٥	٤٦٢٢	٥٥٥٩,٨	٢١٤٤,٨
	استيراد	١٣٧٨٢,١	٩٢٥٧,٢	١٤٢٦٧,١	٢٩٥١٦,١	١٠٤٥١,٢
	الميزان	٨٢٠٢,٥-	٣٨٠٠,٧-	٩٦٤٥,١-	٢٣٩٥٦,٣-	٨٣٠٦,٤-
قطر	تصدير	١١٠٦,١	٢٨٢,٣	٨١٥	١٦٩٣,٦	١٣٨٨,٢
	استيراد	٤٢٧٧٤,٣	٢٤٧٥٠,٩	١٦٦١٨,٨	١٤١٨٤,١	٥١٣٢
	الميزان	٤١٦٦٨,٥-	٢٤٢٦٨,٦-	١٥٨٠٣,٨-	١٢٤٩٠,٥-	٣٧٤٣,٨-
عمان	تصدير	٦٠,٧	٦٦,٥	١٠,٣	٢,١	١٨,٣
	استيراد	١٦٧٥٩,٥	٩٢٢,٣	٤٢٨,١	٢٠٤٠,٥	٥٧٤٤,٨
	الميزان	١٦٦٩٨,٨-	٨٥٥,٨-	٤١٧,٨-	٢٠٣٨,٤-	٥٧٢٦,٥-
الكويت	تصدير	١١٦٦٩,٢	٧٢٩٣,٦	٦٣١٦	٥٩٣٦,٦	١٩٣١,٥
	استيراد	٣٠٦٤١٤,٧	١٠٣٣٣٢,٧	٤٥٠٢٧,٩	١٩٥٨٩,٤	٤٢٩٩,١
	الميزان	٢٩٤٧٤٥,٥-	٩٦٠٣٩,١-	٣٨٧١١,٩-	١٣٦٥٢,٥-	٢٣٦٧,٦-

الدولة		١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الإمارات	تصدير	١٤٣٧٥٨	١٤٣٧٥٨	١٤٤٨٦٤	٧٣٨٨٦	٣١٣٤٤٩	٣٥١٧٢٩
	استيراد	٢٧٤٢٧٤	٩٨١٠٧٥	٩٣٥٠٣٤	١٣٦٦٥٩٢	١٥٠١٠٨١	١٠٦٣٤٨٧
	الميزان	١٣٠٥١٦	٨٣٤٢٢٧-	٧٩٠١٦٦-	٩٩٢٧٠٦-	١١٨٧٦٣٢-	٧١١٧٥٨-
	تصدير	٣٧,٨	٣٧,٩	٧٢٥,٩	١٦٧١٣,٨	٢٠٩٨٣,٩	٢٦٠٤٤

البحرين	استيراد	١٠٠,٤٥	٣٤٠٩.٨	٧٥٩٠,٨٧	٢٨٣١١,١	٢٥٧٢٠,٩	٣٧٦٦١
	الميزان	٦٢,٦٥-	٣٣٧١,٩-	٦٨٦٤,٩٧-	١١٥٩٧,٣-	٤٧٣٧-	١١٦١٧-
السعودية	تصدير	٣٠,٣	٨١,٦	٠٠٠٠	٣٨٢٧,٩	٣٩٦٩,٨	١٨٣٣٨
	استيراد	١٢٩٩٦,٢	٩١١٠,٧	٦٥٨٨,٤	٤٤٠٩١,٢	٧٤٨٩٠,٢	٧٢٧٣٠
	الميزان	١٢٩٦٥,٩-	٩٠٢٩,١-	٦٥٨٨,٤-	٤٠٢٦٣,٣-	٧٠٩٢٠,٤-	٥٤٣٩٢-
قطر	تصدير	٤٦,٣	١٣٧٠,٣	٢٠١٧,٥	١٨٤٤٥,٨	١٦٩٥٩,٨	٢٧٢٥٧
	استيراد	٣٠٤٦٥	٣٨٩٥,٩	٢٠٠٣٤,٩	٥٦١٧٩,٥	٢٥٥١٨,٥	٣٤٤٣٠
	الميزان	٣٠٤١٨,٧-	٢٥٢٥,٦-	١٨٠١٧,٤-	٣٧٧٣٣,٧-	٨٥٥٨,٧-	٧١٧٣-
عمان	تصدير	١٠٦	٣٥٣	٢١٠,٨	١٣٦٨,٥	١٦٤١,٤	٩٠٦٣
	استيراد	١٤٧١,٩	٣٠٩٠,٣	٢٨٠٩,٢	١٦٠٩,٤	١٤٣١,٩	٩٧١
	الميزان	١٣٦٥,٩-	٢٧٣٧,٣-	٢٥٩٨,٤-	٢٤٠,٩-	٢٠٩,٥	٨٠٩٢-
الكويت	تصدير	٤٥١١,٥	٤٧٥٦,٥	٣٢١٧,١	٤٥٩٠٩,٥	٤٧٦٨٢,٥	٥٣٤٢٤
	استيراد	١٨٩١,٥	٢٦٧٤١,٣٧	٦٠٨٨٧,٧	٣١٠٢٤	٥٧٣٩٥,٣	٦٤١٧
	الميزان	٢٦٢٠	٢١٩٨٤,٨٧-	٥٧٦٧٠,٦-	١٤٨٨٥,٥	٩٧١٢,٨-	٤٧٠٠٧

من مراجعة بيانات الجدول السابق يمكن أن نلحظ التالي:

١- أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الأولى في التعامل التجاري مع إيران علي الرغم من استمرار مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من إيران دون تسوية حتى الآن. إلا أن اعتبارات القرب الجغرافي، والمشاطأة بين إيران، والإمارات المكونة للدولة خاصة دبي، والشارقة وتركز أعداد غير قليلة من الإيرانيين في تلك الإمارات تسهل من عمليات التبادل التجاري بين البلدين، بل وتحبذه. وتحتل الكويت المركز الثاني بعد الإمارات في كثافة التبادل التجاري مع إيران نتيجة للعلاقات التاريخية بين البلدين. بينما تقف المشكلات المذهبية، والتنافس علي قيادة المنطقة كحجر عثرة أمام تطوير المزيد من العلاقات التجارية بين إيران، والمملكة العربية السعودية، والمطالب الإيرانية الإقليمية لدى البحرين،

وإثارة المشاعر الشيعية وعمليات التخريب داخل البحرين لتحد من تطوير أكبر للعلاقات التجارية بين البحرين، وإيران.

٢- يلاحظ تدني مستويات التبادل التجاري بين إيران، والدول الخليجية خلال فترة الثمانينات وذلك نتيجة طبيعية لقيام الثورة الإسلامية في إيران وما تبعها من تصريحات لقادة الثورة تمثل تهديداً صارخاً لأمن الدول الخليجية واستقرارها، ونتيجة لإندلاع الحرب العراقية الإيرانية طوال فترة الثمانينيات وانحياز الدول الخليجية بشكل أكبر للجانب العراقي علي حساب الجانب الإيراني. إلا أنه في أعقاب نهاية الحرب، والتقارب، والانفتاح الذي حدث في العلاقات الإيرانية- الخليجية نتيجة للموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت بدأت العلاقات التجارية بين الجانبين تشهد نوعاً من الانفتاح ممثلاً في الزيادة النسبية في حركة الصادرات، والواردات بين الجانبين بشكل أكبر عن الوضع السابق خلال فترة الثمانينيات.

٣- يميل الميزان التجاري بين الدول الخليجية، وإيران دائماً لصالح لإيران إلا فيما ندر من السنوات، فعلى سبيل المثال لم تحقق أياً من المملكة العربية السعودية، والبحرين وقطر في أي من السنوات الواردة في الجدول أي فائض في الميزان التجاري مع إيران، بل أنه من الطريف أن نلحظ أن المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٠ لم تصدر شيئاً يذكر إلي إيران.، وحتى بالنسبة لباقي الدول الخليجية فلم تحقق فائضاً تجارياً إلا في أحوال نادرة، فالكويت حققت فائضاً تجارياً في عامي ١٩٨٨، ١٩٩٣.، والإمارات في عامي ١٩٨٤، ١٩٨٨ وسلطنة عمان في عام ١٩٩٢. وهذا، وإن يدل فإنما يدل علي أن التوجه التجاري لدول المجلس نحو إيران ليس علي نفس القدر من القوة مقارنة بالتوجه البيني - بين دول المجلس - أو التوجه نحو العالم الخارجي.

الفصل الثاني

البيئة الإقليمية للعلاقات الخليجية - الإيرانية

مقدمة

يتمحور ذلك الفصل حول مجموعة المتغيرات الإقليمية التي جرت علي الساحة الخليجية وتلك التي تميزت بها البيئة الإقليمية، والتي كان لها ابلغ الأثر علي مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية، تلك المتغيرات التي يمكن تناولها بشكل مفصل في المباحث التالية:

المبحث الأول: الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩.

المبحث الثاني: الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨.

المبحث الثالث: الغزو العراقي للكويت (أزمة الخليج الثانية) ١٩٩٠ - ١٩٩١

المبحث الرابع: نمط توزيع القوة الإقليمية في أعقاب أزمة الخليج الثانية.



المبحث الأول

الثورة الإيرانية ١٩٧٩

مما لا شك فيه أن قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ هي من أهم واخطر الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال الفترة السابقة على غزو العراق للكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، ولم تقتصر الثورة الإسلامية في إيران في تأثيراتها على المستوى الإيراني الداخلي بل تعدتها إلى المستويين الإقليمي، والعالمي.

وتكمن أهمية الثورة الإسلامية الإيرانية في خصوصيتها التي تعود إلى العوامل التالية:[١].

١- إنها ثورة في بلد ينتمي إلى دائرة العالم المتخلف، وهي ثورة شعبية بالمعنى التقليدي للكلمة، وهذا نموذج من الثورات لم تعرفه بلدان العالم النامي منذ أمد بعيد، فقد ساد الاعتقاد ولفترة طويلة من الزمن بأن التغيير عن طريق الانقلابات العسكرية هو النموذج الأمثل للتغيير في هذه المجتمعات.

٢- إن الثورة أطاحت بنظام تجمعت له كل عوامل الاستمرار الظاهرة بدءاً من قبضته الحديدية في الداخل وانتهاء بدعم أكبر قوة رأسمالية في عالمنا المعاصر له بحيث كان من الصعب على أي محلل أن يتوقع سقوطه بمثل هذه الكيفية وتلك السرعة.

---

(١) خالد أحمد محمد الملا، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢ رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، ١٩٩٨ ص:١٨٦. .. راجع في ذلك أيضاً السيد زهرة، واقع الثورة الإيرانية وسيناريوهاها المتوقعة. السياسة الدولية، عدد ٦٥، ١٩٨١، ص.٣٠-٤٧ ...، وكذلك الثورة الإسلامية في إيران: تجربة جديدة (الأردن، عمان، د.ن.، ١٩٩٦) ص.١١-١٣.

٣- خصوصية الثورة من حيث تصدي الزعامات الدينية لقيادتها وتسلمها مقاليد السلطة في البلاد، ومن زاوية الأفكار، والمفاهيم الجديدة التي تقدمها هذه القيادات.

٤- أنها ثورة تنتمي إلى منطقة من أكثر مناطق العالم من حيث الأهمية الإقتصادية، والاستراتيجية وتلتقي فيها مصالح كثير من الدول الكبرى العالمية، والإقليمية، والتي تتطلب مصالحها استمرار الأمن، والاستقرار لدول تلك المنطقة لضمان تدفق النفط من تلك المنطقة إلى باقي دول العالم.

إن نظرة سريعة على الأوضاع الداخلية في إيران توضح لنا العوامل التي أدت إلى إندلاع الثورة الإسلامية في إيران

ففي النصف الثاني من القرن الخامس عشر نشأ تحالف ناجح بين رجال الدين الشيعة، والطبقة المتوسطة، وأسرة الصفويين الحاكمة في إيران في ذلك الوقت، وقد أدى ذلك التحالف إلى قيام أول دولة شيعية في الشرق الإسلامي عام ١٥٠١، بل أن رجال الدين الشيعة قد نجحوا في نشر المذهب الجعفري في معظم أجزاء الهضبة الإيرانية، وأجزاء من شمال العراق.

وقد توسعت الدولة الصفوية باتجاه الهند وتركستان، ومع بدايات حكم القاجار ازدادت شوكة رجال الدين الشيعة في إيران واستطاعوا التخلص من القيود التي كانت مفروضة عليهم في العصر الصفوي، وبدا أنهم قد استطاعوا تحقيق درجة عالية من الاستقلال الذاتي في الربع الأول من القرن العشرين(١).

فقد كانت إيران في بداية القرن العشرين مجتمعاً ريفياً تحكمه حكومة مركزية ضعيفة ولكن مع بداية الحكم البهلوي بدأت الأمور تتغير حيث سعى النظام الجديد إلى بناء دولة مركزية قوية تحتل موقعاً ريادياً في نطاقها الإقليمي ولتستعيد الأمجاد القديمة للإمبراطورية

---

(١) Al Swidi, Jamal (Ed.), Iran & Gulf: A Search For Stability, Emirates Center for Strategic Studies & Researches, Abu Dhabi, 1996, P. 225.

الفارسية ولكن حركة البناء هذه لم تمر دون ضحايا تحملوا الكثير من أجلها، فقد كان الشعب هو الضحية الأولى لتلك السياسات الداخلية، فقد اهتمت السياسات البهلوية بالمدن على حساب الريف وبالتالي أهملت الزراعة وهجر القرويين الريف إلى المدينة سعياً وراء الرزق مما هز النسيج الاجتماعي للشعب الإيراني، خاصة مع فشل استراتيجية التنمية السريعة القائمة علي التصنيع(1).

وكان البلاط وعلى رأسه الشاه يتحكم في جميع شئون البلاد المالية، والإقتصادية، والدفاع، والسياسة الخارجية، والداخلية، وذلك عن طريق مكتب خاص يملك السلطة المطلقة، أما مجلس الوزراء، والبرلمان فكانت مهمتها التصديق فقط. كما كان هناك بلاطان آخران يتمتعان بنفوذ كبير هما بلاط الإمبراطورة وبلاط الأميرة أشرف أخت الشاه.

ثم يأتي الجيش بعد هؤلاء، فقد حرص الشاه علي بناء جيش قوي يمثل درع حماية له ولدولته، فقد أراد أن يجعله خامس جيش في العالم، وهو ما تترجمه أرقام ميزانيات الدفاع في الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٧٨، فقد ارتفعت ميزانية الجيش من ٦٧ مليون دولار عام ١٩٥٣ إلى ٨٤٤ مليون دولار عام ١٩٧٠، ثم إلى ٩٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٧ ثم إلى ١٠ مليار دولار عام ١٩٧٨.

أما البوليس الإمبراطوري الخاص (السافاك) فقد عمل علي نشر الرعب، والفزع بين صفوف الجماهير وغذي الإحساس بالغضب، والتذمر بين أفراد الشعب.

كما سمح النظام الحاكم للأجانب خاصة الغربيين، والأمريكيين بالدخول إلى البلاد، والتدخل في شئونها الداخلية، والحصول على الميزات التي حرم منها أبناء البلاد الأصليين، فقد كان النظام يتخذ من هؤلاء مستشارين للحكم، مما أدى إلى تغيير في الثقافة الإيرانية

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن الواقع الإيراني قبل قيام الثورة، راجع ما يلي:

١- فهمي هويدي، إيران من الداخل (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة، والنشر، ط٢، ١٩٨٨).

٢- محمد حسنين هيكل، مدافع أية الله: قصة إيران، والثورة(بيروت، دار الشروق، ١٩٨٢).

مايكل كلير، إيران ١٩٠٠-١٩٨٠:الثورات المعاصرة، القوي السياسية، دور رجال الدين، والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل(بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠).

وبرز إحساس عام من جانب المواطنين الإيرانيين باغتصاب ثقافتهم، وشعر هؤلاء أن هناك هجوماً تتعرض له ثقافتهم الإسلامية من جانب الثقافة الغربية التي تجاهلت القيم الدينية لهؤلاء[1].

وكنتيجة طبيعية لدور الشرطي الذي كانت تلعبه إيران الشاه نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج، وتدهور الأوضاع الإقتصادية لمعظم السكان، وارتفاع الأسعار وانخفاض المستوى المعيشي للطبقة المتوسطة، في الوقت الذي زادت فيه النفقات الحكومية بصورة أدت إلى زيادة التضخم جنبا إلى جنب مع تخفض أرباح العاملين في المشروعات الإقتصادية الكبرى، ووقف تنفيذ بعض المشروعات الأخرى. اندلعت حركات التمرد في صفوف العمال الذين تضامنوا مع الطبقة المتوسطة، وازداد التذمر، والسخط الشعبي علي نظام الشاه.

ولم تكن علاقة نظام الشاه بحلفائها الغربيين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أفضل حالا من علاقاته الداخلية، فقد تراجع تأييد الإدارة الأمريكية للشاه وسياساته القمعية لحقوق الإنسان الإيراني، فقد طالبه الرئيس الأمريكي كارتر بتخفيف نزعته القمعية واحترام حقوق الإنسان، فقد أعلن كارتر في حملته الانتخابية أن الولايات المتحدة الأمريكية تساعد الشعوب التي يكون فيها القانون منتهكا حتى تغير من ممارساتها اللاإنسانية، حتى أنه خلال زيارة الشاه لواشنطن في ١٥ نوفمبر ١٩٧٧ قامت عناصر من المعارضة الإيرانية بإلقاء الحجارة علي أنصار الإمبراطور مما اضطر حراس البيت الأبيض إلى إلقاء القنابل المسيلة للدموع لإنهاء الوضع دون تعقيب يذكر من جانب الرئيس كارتر[2].

---

(١) بول بالتا، الثورة الإسلامية في إيران، السياسة الدولية، العدد ٧٣، يوليو ١٩٨٣، ص: ٢٠٠.

(٢) Arani Sharif, Iran from the Shah's Dictatorship to Khomeini's Demagogic Theory, Dissent 27, Winter 1980, PP. 9-24.

وقد كان الشاه في عام ١٩٧٥ قد أعلن عن إقامة حزب سياسي واحد أطلق عليه حزب «رستاخيز» تحت دعوى حشد كل طاقات الشعب من التجار، والعمال ورجال الدين للانضمام للحزب الجديد، والوحيد حتى يعملوا جميعا علي تطوير الدولة، ضاربا عرض الحائط بكل دعاوية السابقة التي قدمها للجماهير، والتي كانت قائمه علي ترك الحرية لكل فئة دينية أو جماعة سياسية للعمل بحرية دون تدخل الدولة(١).

وقد أدى تقييد الشاه لحرية التجارة دوره الكبير في إلقاء طبقة التجار أصحاب البازارات بأنفسهم وراء رجال المؤسسة الدينية، فكانوا نقطة الارتكاز الأولى التي حقق رجال المؤسسة الدينية من خلالها استقلالهم المادي، فقد دفع البازار دفعا للمشاركة في المعارضة الإيرانية وذلك لأن الأسواق التجارية (البازار) بمنزلة القلب من البلدة في كل مدينة إيرانية، وبداخله جماعات من التجار، وأصحاب المهن الذين يشكلون طبقة رأسمالية تعد القوة الثالثة في إيران بعد مؤسسات رجال الدين، والبلاط الملكي وهذا كان له أكبر الأثر في تدعيم وتقوية معسكر الثورة وزلزلة النظام الملكي ومن ثم نجاح الثورة .

ومن ناحية أخرى فقد أدى توالي مظاهر الغضب الشعبي إلى تعاطف رجال الجيش مع الشعب الغاضب من سؤ الأوضاع وتردي الأحوال، وبالتالي خسرت حكومة الشاه أحد أعمدتها الأساسية التي تمثلت في الجيش الذي كان إحدى وسائل الشاه لردع المعارضة(٢).

---

(١) د. أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦-١٩٧٩)، عالم المعرفة، العدد ٢٥٠، أكتوبر ١٩٩٩، ص: ١٩٤-١٩٥

(٢) لمزيد من التفاصيل عن البدايات الأولى للثورة، راجع

- أحمد مهابة، إيران: التاج، والعمامة، كتاب الحرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص: ٢٨٢-٢٩٨.
- فهمي هويدي، إيران من الداخل، مركز الأهرام للترجمة، والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨، ص: ٢١٣-٢١٥.
- Said Amir Arjomand, History and Revolution In The Shi'ite Tradition In Contemporary Iran, International Political Science Review, Vol. 10, No.2, 1989, PP: 111-119.

وقد ساهم الوضع العام داخل إيران إلى تشجيع المعارضة السياسية علي الظهور بشكل علني بعد سنوات من الصمت الاضطراري، ومن ثم بدأت القوي السياسية المعارضة في تأسيس منظمات مستقلة، وبدأت مراحل الثورة الإيرانية تأخذ مجراها واتفقت كل القوي داخليا وخارجيا ضمنيا علي الإطاحة بنظام الشاة.، وأخذت مظاهر الغضب الشعبي تظهر في شكل مظاهرات شعبية في مختلف أرجاء البلاد، وكانت في معظمها تخرج من المساجد خاصة في أعقاب صلاة الجمعة

خلاصة القول أن الوضع الداخلي في إيران قبل الثورة تمثل في النقاط التالية[1]:

١- سلطة سياسية فاسدة تفتقد إلى المشروعية الاجتماعية، وتعتمد على سياسة القوة، والبطش، والزور في فرض سياستها.

٢- إغلاق قنوات المشاركة السياسية، ومحاولة السلطة زيادة نفوذها في أوساط الطبقات المتوسطة.

٣- تبعية البلاد الكاملة وخاصة أمريكا في المجالات الرئيسية بدءاً بالصناعات الأساسية ومروراً بالزراعة، والصناعات الاستهلاكية وانتهاء بالميادين الثقافية للمجتمع.

٤- إشاعة الفساد الإداري، والارتشاء، وتضخيم الجهاز الإداري الذي كان يفتقر إلى الكفاءة، والقدرة على أداء الوظائف اليومية الموكولة إليه.

٥- إهمال وتجاهل القيم، والمعتقدات الدينية ومعاداتها بشكل سافر ومحاولة إحلال القيم غير الدينية محلها.

٦- الممارسات غير الإنسانية لجهاز الأمن الإيراني «السافاك».

وهكذا مهدت الأوضاع الإقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للشعب الإيراني كل عوامل النجاح للثورة الإسلامية في إيران.

---

(١) خالد أحمد محمد الملا، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٧.

ونتيجة لكل ما سبق فإن الثورة الإيرانية عندما تحقق لها النجاح في فبراير عام ١٩٧٩م أكدت على إستراتيجية داخلية تعتمد على هدفين أساسيين هما[١]:

١- القضاء على أعداء النظام داخلياً بشكل منظم.

٢- بناء دولة تعتمد بشكل متزايد على الزعامة الدينية، وإنشاء مؤسسات ثورية جديدة.

وقد اهتمت الثورة بعملية بناء المؤسسات الجديدة التي ستتولى عملية التغيير في المرحلة المقبلة، فأعلنت الجمهورية الإسلامية في أول إبريل ١٩٧٩، ثم تم انتخاب «مجلس الخبراء» في أغسطس ١٩٧٩، والذي تولى إعداد صيغة الدستور الذي طرح للاستفتاء في مطلع ديسمبر ١٩٧٩، وقد أعطى الدستور صلاحيات واسعة لرجال الدين «مجلس القيادة» في السيطرة المباشرة على الأجهزة، والمؤسسات الرئيسية في البلاد إضافة إلى سلطات واسعة في مواجهة القوى السياسية الأخرى، وجرت انتخابات الرئاسة، والتي فاز بها أبو الحسن بني صدر بأغلبية ٧٥٪ من الأصوات وجرت انتخابات تشكيل البرلمان في مارس ومايو ١٩٨٠، والتي حصل فيها حزب الجمهورية الإسلامي على الأغلبية[٢].

لقد اندلعت الثورة في إيران في مطلع شهر فبراير/ شباط ١٩٧٩م أي بعد عودة آية الله خوميني إلى البلاد بعشرة أيام فقط، وعندما نجحت الثورة في القضاء على النظام البهلوي ساد المنطقة العربية من مشرقها إلى مغربها حالة من الفرح، والابتهاج استبشاراً بطالع نصرها المجيد وتفاؤلاً بمقدم عهد جديد ينهي معه الدور التآمري الذي كان يلعب النظام البهلوي بالتعاون مع القوى الإمبريالية، والصهيونية ضد الأمة العربية وضد تطلعاتها الوطنية، والقومية على حد سواء[٣].

---

(١) Elaine Sciolino, Iran's Durable Revolution, Foreign affairs, Spring, 1983

(٢) R.K. Ramazani, Iran's Revolution: Patterns, Problems and Prospects, International Affairs, Summer 1980, PP 449 - 451

(٣) عبد الرحمن سلطان،المواجهة العربية- الإيرانية (القاهرة، مطابع مينيكيدس، ١٩٨٢). ص: ١٤٩.

فقد شعر العرب بأن روح الإخاء، والتعاون سوف تسود العلاقات بين الأمتين العربية، والفارسية من جديد علي أسس من الأخوة الإسلامية، والعدالة الدولية، فكان الوجدان العربي يتطلع إلى الثورة الإسلامية في إيران بأن ترفع المظالم وتعيد الحقوق إلى أصحابها، خاصة، وأن الخوميني قائد الثورة الإيرانية قد أعلن وهو في باريس في نوفمبر عام ١٩٧٩ منهج الثورة الإسلامية، وأهدافها، والتي يأتي في طليعتها رفع المظالم، والعودة بالعلاقات الإيرانية مع الشعوب، والدول الأخرى إلى علاقات طبيعية وحل المشكلات القائمة بين إيران، والدول الأخرى وفقا للمفاهيم الإسلامية.

لكن يبدو أن العرب كانوا مفرطين في تفاؤلهم من سياسة النظام الإسلامي الجديد ي طهران، فالذي ظهر أن تغيير نظام الحكم في إيران لم يؤد إلى تغييرات في السياسات التوسعية للدولة الإيرانية، فما حدث هو مجرد تغيير في شكل الحكم من نظام علماني إلى نظام إسلامي مع بقاء السياسات التوسعية العامة للنظام كما هي، وإن اختلفت الأساليب. فلم يقض الطابع الإسلامي للنظام الجديد على العداء التاريخي الذي تكنه القومية الإيرانية للقومية العربية، ولم تقض على الأحلام التوسعية، والرغبة القومية في استعادة أمجاد دولة فارس القديمة وهي نفسها الأحلام التي حاول النظام الإيراني السابق بزعامة الشاه محمد رضا بهلوي تحقيقها من قبل، فقد حاول النظام الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي إحياء القومية الفارسية، وإنشاء سوق آسيوية مشتركة تهدف لمواجهة القومية العربية، وطرح اقتراحا للدفاع الإقليمي عن الخليج تحت الزعامة الإيرانية غير أن ذلك الاقتراح لم يلق قبولاً من الدول الخليجية[1].

ومن هنا فقد أدت الثورة الإيرانية من جديد إلى خلق نوع من عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربية وذلك على أثر التصريحات الإيرانية التي توحي بعودتها إلى سياسات الشاه التوسعية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات في الصيغ المطروحة لتحقيق استقرار

---

(١) د. يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية، والعالمية. الجزء الأول، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث، والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص: ٧٦-٧٧.

المنطقة، وأمنها عندما أتت الثورة الإيرانية بتوجهات جديدة جعلت من هذه الصياغات محل مراجعة وبحث، فبعد أن تسلم رجال الثورة مقاليد الحكم وبدلاً من التوجه إلى تغيير تلك السياسات التوسعية التي كانت في عهد الشاه بإعادة الجزر العربية الثلاثة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي احتلتها إيران عام ١٩٧١م وذلك كنوع من إظهار حسن النية للنظام الجديد واصلوا تمسكهم بأطماع الشاه القديمة في التوسع على حساب دول المنطقة.

بل وصل الأمر بهم إلى عدم إخفاء رغبتهم في السيطرة على جميع دول المنطقة بإعلانهم مبدأ تصدير الثورة إلى الدول الخليجية من خلال أساليب تؤدي إلى خلق حالات من عدم الاستقرار في هذه الدول، فقد استندت دعاوى الخوميني حيال منطقة الخليج على العامل الإسلامي وباعتبار أن الثورة الإيرانية هي ثورة كل المسلمين، والتي حاولت تحقيقها من خلال التأكيد على ما يلي[1]:

١- التأكيد على أن منطقة الخليج هي منطقة نفوذ إيرانية.

٢- تشكيل جبهة تحرير في البحرين.

٣- تدعيم حزب الدعوة في العراق، والذي يتشكل من عناصر موالية لإيران وتدين بأفكار الثورة.

٤- إن تصدير الثورة يعتبر محوراً مركزياً بالنسبة للثورة الإيرانية خاصة في دول الخليج.

٥- محاولة السيطرة على الممرات الداخلية للخليج حتى يمكنها تشديد الحصار على الموارد الإقتصادية لدول المنطقة.

٦- الدخول في صراع مسلح ضد العراق بهدف إضعاف أكبر قوة عربية بمنطقة الخليج وفي نفس الوقت تهديد باقي دول الخليج، وإحداث القلاقل بها مع استغلال الأقليات الموالية للقيام بأعمال الإرهاب، والتخريب.

---

(١) باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية، والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد، والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٣.

وهكذا شكل مبدأ تصدير الثورة الإسلامية منطلقاً فكرياً وحركياً تجاه دول الخليج العربية باعتباره أداة لتحقيق الأهداف العقائدية التي أعلنتها الثورة الإيرانية التي نظرت إلى منطقة الخليج العربي باعتبارها أولى المناطق المستهدفة(١).

وهكذا بدأت إيران سياستها تجاه دول الخليج العربي بهدف تصدير الثورة إليها بهدف السيطرة، والهيمنة على الخليج بأجمعه وهو الأمر الذي رأت فيه الدول الخليجية خطراً لا بد من مواجهته بتنسيق الجهود بينها وخاصة أن كبار رجال الدين في إيران هددوا بإحتلال البحرين على أساس زعمهم القديم بأنها جزر تابعة لإيران، كما أصدر حكام إيران الجدد العديد من التصريحات الرسمية، والتي تدل على تلك الرغبة الجامحة في السيطرة على دول المنطقة(٢).

ففي إحدى تصريحاته قال الحسن بن صدر رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن إيران لن تتخلى أو تعيد الجزر العربية الثلاث التي احتلتها عام ١٩٧١م.، وأضاف أن الإمارات العربية المتحدة وقطر وعُمان، والكويت، والسعودية ليست مستقلة بالنسبة لإيران.

وقد تأكدت الرغبة التوسعية الإيرانية في التصريح الذي أدلي به آية الله صادق خلخالي خلال زيارته للجزائر خلال الشهور الأولى للثورة وفي أعقاب إندلاع الحرب العراقية

---

(١) عن المخاطر الناجمة عن الثورة الإيرانية علي منطقة الخليج.... راجع

- غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥: دراسة في العلاقات الدولية، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، رقم ٣(بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠) ص.٦٠٦-٦٠٨.

- Hassan Hamdan Al-Alkim, The GCC States in an unstabe world (London, Saqi books,1994)pp.101-105.

M.E. Ahrari, "Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security" In, M.E. Ahrari(ed.), The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond, (New York; St. Martin's Press, 1989)P.10.

(٢) آلان غريش ودومنيك فيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة: إبراهيم العريس (ليماسول، دار قرطبة، ١٩٩١) ص.١٢٦-١٥٤.

الإيرانية أمام جمع من العلماء المسلمين عن أهداف الثورة في تغيير هوية الخليج العربي من العربية إلى الفارسية، حيث قال إن الحرب مع العراق كانت خطأ، وإن المفروض تحرير الخليج، والسعودية ومصر أولا ثم تحرير العراق. كما إن الخوميني قد أعلن أن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكي[1].

وانتقلت إيران من مرحلة إطلاق التصريحات، والتهديدات ضد دول المنطقة إلى مرحلة اتخاذ إجراءات عملية فعلية لتنفيذ هذه التهديدات ومن ذلك تعرض منطقة العبدلي الكويتية لضرب الطائرات الحربية الإيرانية، والتآمر على دولة البحرين ومحاولة إثارة الفوضى بين الحجاج في الأراضي المقدسة بالسعودية وغيرها من الإجراءات، والممارسات التي أثارت علامات استفهام حول نوايا النظام الإسلامي في إيران فأدركت تلك الدول أنها معرضة لتهديدات إيرانية حقيقية.

واتفق معظم المحللين السياسيين علي أن قيام هذه الثورة قد أدى إلى زعزعة الكثير من المفاهيم، والصياغات التي كانت مطروحة فيما يتعلق بتحقيق أمن الخليج العربي، ولعل من أهم النتائج الأولية لهذه الثورة أنها قوضت أحد أركان النظام الأمني العالمي الغربي، والذي ترتكز عليه الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي[2].

ولما كانت المحصلة النهائية لسياسة إيران الثورة هي نفس النتيجة النهائية لسياسات الشاه فقد أصبحت الثورة من أكبر المخاطر التي تهدد الأمن في الخليج العربي، الأمر الذي استوجب ضرورة التنسيق فيما بين دول الخليج لمواجهة تلك التهديدات، لذا ظهر إحساس

---

(١) د.أحمد جلال التدمري، إضاءة علي العلاقات الإيرانية- العربية بين عهدين: العهد البهلوي وعهد الجمهورية الإسلامية ومتطلبات التغيير، في ندوة نحو أفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران: المستجدات الإقليمية، والدولية ومتطلبات التغيير،١٥-١٧ مايو ١٩٩٩، الجزء الأول (جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج، والجزيرة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠) ص:٢١١-٢١٢.

(٢) أسامة الغزالي حرب، محمد السعيد إبراهيم، الأمن، والصراع في الخليج، السياسة الدولية، عدد ٦٢، أكتوبر ١٩٨٠، ص: ٢٤-٢٥.

عام لدى الدول الخليجية بضرورة التحرك لإبراز موقف خليجي موحد واتخاذ إجراءات جماعية لمواجهة ذلك التهديد وقد وجدت الدول الخليجية في التجمع في تنظيم خليجي واحد يجمع قوى تلك الدول منفردة لمواجهة الخطر الإيراني فكان مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الصيغة المناسبة لمواجهة ذلك الخطر [1].

---

(١) عن الظروف السياسية التي أدت إلى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، راجع .. نواف مساعد عبد العزيز آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة قانونية سياسية في التنظيم الدولي الإقليمي، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد، ١٩٨٢).

المبحث الثاني

الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨

تعتبر الحرب العراقية الإيرانية من أطول الحروب في تاريخ العالم الثالث المعاصر، فقد اشتركت فيها كل القوي السياسية سواء في الصراع السياسي الذي أحاط بالحرب وسواء في القتال الفعلي الذي دار بالمنطقة.(١)

لقد جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتطرح متغيرا جديدا علي خريطة النظام الإقليمي الخليجي، ولتصبح واحدة من المتغيرات، والقضايا الرئيسية في عملية الاستقرار، والأمن في المنطقة، وكان لها أكبر الأثر علي كافة الأصعدة السياسية، والإقتصادية، والأمنية في المنطقة.

إن الصراع بين العراق، وإيران هو في الأصل صراع بين الفرس، والعرب، ذلك الصراع الذي يضرب بجذوره في أعماق التاريخ حيث بدأ منذ عام ٦٠٦ قبل الميلاد، واستمر ذلك الصراع رغم التغيرات التي طرأت علي العلاقات بين القوميتين، فالحرب هي حرب بين القوميتين العربية، والفارسية، وقد تجدد ذلك الصراع في القرن السادس عشر بين الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية الفارسية إذ كانت الحدود بين أراضيهما غير واضحة المعالم لأنها كانت تخضع للكثير من العوامل أهمها الولاء القبلي، بالإضافة إلى المشكلة المذهبية إذ أن الفرس أغلبهم من الشيعة في حين أن العرب، والعثمانيين من السنة، وبينما تقع معظم الأراضي المقدسة للشيعة مثل كربلاء، والنجف في أراضي العراق، ومن ثم كانت العراق هدفا دائما لأطماع الشيعة في فارس.

---

(١) المشير/عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، (بدون مكان نشر، ١٩٩٣-١٩٩٤) ص:٥.

ففي الثاني، والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٠م اندلعت الحرب بين العراق، وإيران كنتيجة طبيعية للخلافات، والتراكمات العدائية التي اتسمت بها العلاقات بين البلدين، ففي عام ١٩٥٨ قامت ثورة يوليو في العراق، التي ساهمت في تفجير بعض الحزازات الشديدة في جو العلاقات بين البلدين، فقد شعر الشاه أن الثورة العراقية تمثل تهديداً مباشراً لمصالح بلاده، فلجأ الشاه إلى عقد روابط عسكرية، وإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تقاربت فيه الثورة العراقية مع الاتحاد السوفييتي بعد أن انسحب العراق من حلف بغداد الذي كان حجر الزاوية في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية في الشرق الأوسط.[1]

والحرب بين العراق، وإيران هي حرب أسبابها الأساسية، والمباشرة تتعلق بالخلافات الحدودية بين البلدين حول شط العرب، وهو مجرى مائي واسع يلتقي فيه نهري دجلة، والفرات عند «كرمة علي»، ويجريان معاً ليكون نهراً واحداً يصب في الخليج العربي، ويفصل ذلك المجرى بين العراق، وإيران، فقد ورث العراق عن الدولة العثمانية الحدود التي تفصل بينه وبين فارس كنتيجة للحرب العالمية الأولى حيث تحددت تلك الحدود وفقاً لمعاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ بين الدولة العثمانية وفارس، وبروتوكول الآستانة عام ١٩١٣م، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود عام ١٩١٤ ثم أخيراً اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م.

فبموجب معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م تنازلت الدولة العثمانية عن «المحمره» وجزء من أراضيها على الضفة اليسرى من شط العرب لصالح فارس وظل شط العرب تحت السيادة العثمانية، ثم أكد بروتوكول الآستانة عام ١٩١٣ تلك الحدود، وفي عام

---

(١) د. إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي (الكويت، شركة الربيعان للنشر، والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٤) ص: ١٩١.

١٩٣٧ عقدت معاهدة حدود بين إيران، والعراق تنازلت بموجبها العراق لإيران عن أربعة أميال في شط العرب أمام «عبدان» لكن إيران ألغت هذه المعاهدة عام ١٩٦٩.[١]

وبعد إلغاء المعاهدة بادر الشاه بالمطالبة باقتسام مياه شط العرب في الوقت الذي عرض فيه العراق رفع موضوع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية، وزاد التوتر حدة باستيلاء إيران عام ١٩٧١ علي ثلاث جزر في مدخل الخليج هي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى ونجحت إيران في توقيع اتفاقية مع سلطنة عمان تخول لها السيطرة على مدخل الخليج في مقابل إرسال قوات إيرانية للاشتراك في القتال ضد الثوار في إقليم ظفار، وأدى كل ذلك إلى قيام العراق في ديسمبر ١٩٧١ بقطع علاقته الدبلوماسية مع إيران وبدأ الصدام بين إيران، والعراق عام ١٩٧٢ وتصاعدت حدة الاشتباكات على الحدود، كما ازداد نشاط الأكراد في شمال العراق.

وبدأت المشكلة بين الطرفين تبدو كأنها صورة جديدة من صور الحرب الباردة بين العملاقين، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي (السابق)، فقد تطورت علاقات النظامين بالعملاقين كلاً في مواجهة الآخر، فقد عقد العراق عام ١٩٧٢ معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفييتي بدأت على أثرها الأسلحة السوفييتية تتدفق إلى العراق، وفي الوقت نفسه بدأ النظام البهلوي في إيران في توثيق علاقاته مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطي وبدأت الأسلحة الأمريكية تتدفق لتدعم القوة العسكرية الإيرانية.

وفي مطلع السبعينات وخوفاً من التهديدات العراقية بإحتلال الكويت ونشر التخريب في بقية الخليج، بدأت إيران تعد نفسها «لملء الفراغ الاستراتيجي» الناتج عن الإنسحاب المتوقع لبريطانيا من منطقة الخليج، احتلت إيران الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في ٣١ نوفمبر عام ١٩٧١، رد العراق بقطع العلاقات

---

(١) د. صلاح العقاد، الأصول التاريخية للنزاع، مجلة السياسة الدولية، الحرب العراقية الإيرانية، العدد ٦٢، يناير ١٩٨١م، ص: ٦٢-٦٣.

الدبلوماسية مع إيران، وكان موقفه متشدداً بشكل قوي تجاه الإحتلال الإيراني للجزر الثلاث وبدأ التوتر في العلاقات بين البلدين حتى قيام حرب ١٩٧٣، وفي ذلك الوقت بدأ العراق في تهدئة الأمور مع إيران ليتفرغ العراق للمساهمة في الحرب العربية - الإسرائيلية[١].

لكن تجددت الصدامات في أواخر عام ١٩٧٤ إلى أن بدأت جهود الوساطة العربية، والدولية إلى أن تم توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، ففي عام ١٩٧٤ حدثت محاولتان للوساطة في النزاع بين البلدين، الأولى عن طريق الأمم المتحدة، حيث كلفت الأمم المتحدة بدعوتها المكسيكي «لويس، ويكمان موتوز» لبذل المساعي الحميدة بين البلدين لتدعيم وقف إطلاق النار الذي وقعه البلدين في مارس ١٩٧٤ وكانت الوساطة الثانية عربية حيث قررت القمة العربية بالرباط في أكتوبر عام ١٩٧٤ بتشكيل لجنة وساطة لتتولى تسوية النزاع القائم بين البلدين وفي نهاية العام نفسه جرت محاولة توسط مصرية قام بها الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات، لكن مع ذلك لم تتوقف المناوشات، والمصادمات الحدودية بين البلدين.

إلا أن هذه المحاولات قد آتت ثمارها مع انعقاد مؤتمر القمة الأول للدول المصدرة للبترول «أوبك» في ٦ مارس عام ١٩٧٥، حيث أتيحت الفرصة للقاء بين صدام حسين وشاه إيران بحضور الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين، وأعلن عن توقيع الطرفين لاتفاقية الجزائر[٢].

تلك الاتفاقية التي تنازل العراق بموجبها عن مطالبه في شط العرب، وتم بمقتضاها رسم الحدود النهرية في شط العرب طبقاً لخط الثالوك، حيث نص البروتوكول الملحق بالاتفاقية على أن يتبع خط الحدود في شط العرب خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب للمياه القابل للملاحة، ثم وضع تخطيط نهائي لحدود

---

(١) المرجع السابق.، وكذلك إسماعيل مقلد، مرجع سبق ذكره.

(٢) د. عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي (مركز الدراسات السياسية، والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٧٨) ص: ٧٧.

البلدين بناء على بروتوكول الآستانة عام ١٩١٣، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود عام ١٩١٤، كما تم الاتفاق على فرض رقابة مشددة على الحدود لوضع حد نهائي لأعمل التسلل، وإعادة روابط حسن الجوار.

كما نص البروتوكول على أن تتمتع السفن التجارية، والحكومية، والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب في جميع أجزاء القنوات الصالحة للملاحة الكائنة في البحر الإقليمي المؤدية إلى مصب شط العرب، واعترف الطرفان بأن شط العرب هو طريق للملاحة الدولية.(١)

ثم عادت العلاقات بين البلدين إلى جو من الانسجام، وكان من نتيجة ذلك أن قامت السلطات العراقية في السادس من أكتوبر عام ١٩٧٨م بطرد آية الله الخوميني بعد خمسة عشر عاماً من الإقامة بالعراق مجاملة لنظام الشاه، ولم يكن يقع في تصور النظام العراقي أن الخوميني سيعود من باريس بعد أربعة شهور إلى إيران ليقود النظام الإيراني بعد نجاح الثورة في فبراير ١٩٧٩.

وبالتالي بدأت جولة جديدة من التوتر وتصاعد الموقف بين البلدين، ففي شهر يونيو عام ١٩٧٩ أي بعد أربعة شهور من نجاح الثورة بدأت الأنباء تتواتر حول نزاعات الحدود، حيث تكررت اتهامات إيران للعراق بأن العراق يقصف بطائراته مناطق آذربيجان الكردية ـ الإيرانية في أثناء مطاردته للمتمردين الأكراد الذين نشطوا بعد الثورة الإيرانية، وشيئاً فشيئاً زادت التوترات بين البلدين حيث حدثت اشتباكات عسكرية على حدود

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن إتفاقية الجزائر راجع:

- د. يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية، والعالمية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٧، ص: ١٠١-١٠٢.
- د.جمال زهران، أبعاد الصراع العراقي الإيراني، والتوازن الإقليمي، السياسة الدولية، عدد ٧١، يناير ١٩٨٣، ص.١١٨-١٢٣.
- نص إتفاقية الجزائر ١٩٧٥م، بروتوكول الحدود النهرية، وبروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية بين البلدين في مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦، ملف الحرب العراقية الإيرانية بين الواقع، والمستقبل، ص:١٤٧ -١٥١.

البلدين، فقد أعلن العراق في السابع عشر من يونيو ١٩٧٩م حالة التعبئة في الجيش، وفي الوقت نفسه أرسلت إيران فرقة من جيشها تدعمها ٢٠٠ دبابة إلى الحدود، وحدثت اشتباكات بين البلدين، وتكررت مرة أخرى في الخامس عشر من ديسمبر عام ١٩٧٩. (١)

وتصاعد التوتر بين البلدين وبدأت عمليات طرد الرعايا المتبادل، والتي بدأت بطرد الرعايا العاديين ـ كطرد ٢٥ ألف شيعي من العراق ـ وصولاً إلى الطرد المتبادل لأعضاء البعثات الدبلوماسية لكلا الطرفين لدى الطرف الآخر. فقامت الدولتان نتيجة لذلك بتخفيض بعثاتها الدبلوماسية كلا منها لدى الآخر. فخفضت إيران بعثتها إلى درجة قائم بالأعمال بعد أن طلب العراق من إيران سحب سفيرها في بغداد بدعوى تدخله المستمر في الشئون الداخلية للعراق. وعلى جانب آخر شنت وسائل الإعلام في كلا البلدين حملات إعلامية هجومية ضارية ضد الأخرى حتى أنه أعلن في إيران على لسان المتحدث باسم مجلس الوزراء الإيراني بأن الرئيس العراقي صدام حسين قد قتل في انقلاب بالعراق في ١٧/ ٤/ ١٩٨٠م وتدهور الأمر كثيراً عندما أعلنت السلطات العراقية في بداية عام ١٩٨٠م إلى اكتشافها مؤامرة تخريبية واسعة النطاق ضد العراق تساندها إيران وبعض العناصر الداخلية في العراق، والتي يتزعمها حزب الدعوة الإسلامية المحظور نشاطه، وزادت الفجوة بين البلدين وتوترت العلاقات بشكل كبير وبدأ يظهر التناقض الأساسي بين الأيديولوجية القومية الاشتراكية العربية لحكومة البعث العراقية وبين الأيديولوجية العالمية للثورة الإسلامية الإيرانية واستمر التوتر سائداً إلى أن أعلن العراق الحرب على إيران في سبتمبر ١٩٨٠، ففي ١٧ سبتمبر عام ١٩٨٠ صدر بيان عن مجلس قيادة الثورة العراقية جاء فيه ما يلي: (٢)

---

(١) د. أسامة الغزالي حرب، أبعاد النزاع العراقي- الإيراني، السياسة الدولية، عدد ٦١، يوليو ١٩٨٠م ص: ١٨٤-١٨٥، ولنفس الكاتب، التطور التاريخي ودوافع الحرب السياسية الدولية، عدد ٦٣، يناير ١٩٨١م ص: ٦٩.

(٢) د. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية، والسياسة الدولية: المفاهيم، والحقائق الأساسية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥) ص: ٢٩٠-٢٩١.

«أنه بالنظر إلى إخلال الحكومة الإيرانية باتفاقية ٦ مارس عام ١٩٧٥م، والبروتوكولات الملحقة بها نصاً وروحاً من خلال عدم احترامها لعلاقات حسن الجوار وتدخلها السافر، والمتعمد في شئون العراق الداخلية وامتناعها عن إعادة الأراضي العراقية المغتصبة، والتي جرى الاتفاق على إعادتها للسيادة العراقية الكاملة بموجب الاتفاقية المذكورة، الأمر الذي يدل على أن الجانب الإيراني يعتبر اتفاقية مارس ١٩٧٥م في حكم المنتهية. لذا قرر مجلس قيادة الثورة إعتبار تلك الاتفاقية ملغاة، وإعادة السيادة الكاملة من الناحية القانونية، والفعلية على شط العرب، والتصرف وفقاً لذلك».

وبدأت الحرب بين البلدين في الثاني، والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٨٠، وقد بررت الحكومة العراقية الدوافع التي دفعتها إلى بدء القتال في بيان صدر عن مجلس قيادة القوات المسلحة العراقية جاء فيه «أن الأوامر قد صدرت للقوات المسلحة بغزو إيران، والتحرك لضرب الأهداف الموضوعة لها، وذلك كرد فعل على الحكومة الإيرانية لقرار إغلاق مضيق هرمز، ووقف الملاحة الدولية وهو ما يعتبر قراراً بإعلان الحرب الشاملة على العراق».

وأضاف البيان.. "إن هذه الإجراءات - التي تستهدف الاستيلاء على المنشآت البترولية في خور مشهد وعبدان على الساحل الشرقي لمنطقة شط العرب، والاستيلاء على مضيق هرمز - أصبحت ضرورة لإرغام النظام العنصري لآية الله الخميني في إيران، وعلى الاعتراف بسيادة العراق على أراضيه ومياهه الإقليمية.[1]

ثم أعلن الرئيس العراقي صدام حسين بعد ذلك بعدة أيام أن مطالب العراق في حربه مع إيران تتمثل في الآتي: [2]

١ - الاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي ومياهه النهرية، والبحرية.

---

(١) د. أسامة الغزالي حرب، التطور التاريخي ودوافع الحرب، مرجع سبق ذكره، ص: ٧١.

(٢) المرجع السابق، ص: ٧١.

٢- إنهاء الإحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى في الخليج العربي عند مدخل مضيق هرمز.

٣- كف إيران عن التدخل في الشئون الداخلية للعراق، والدول الأخرى في المنطقة.

ورغم ما أذيع من أسباب دفعت العراق لإعلان الحرب على إيران فإن المحللين السياسيين، والعسكريين أجمعوا على أن النظام العراقي بحكم طبيعته ومصالحه وجد الفرصة سانحة ليرث دور رجل الشرطة في الخليج بعد انهيار حكم الشاه واعتقاده أن القوة العسكرية الإيرانية قد اهتزت بالإجراءات التي اتخذها النظام الخوميني تجاه القوات المسلحة الإيرانية من تصفيه للقادة إلى جانب أن النظام العراقي وجد في ذلك فرصة سانحة لنقض اتفاقية ١٩٧٥ واستعادة شط العرب ليدرأ صدام حسين عن نفسه شبهة التنازل عن حقوق وطنه العراق للعدو التقليدي إيران كما اعتقد صدام إنه سيحقق نصراً سهلاً على إيران وبذلك يدعم مكانته، ويحقق حلمه في أن يكون أكبر زعيم في منطقة الخليج العربي، ويتربع بذلك علي مركز القيادة لمنطقة الخليج إن لم تكن الأمة العربية، بزعم إنه يحمي الأمة العربية من الخطر الفارسي. هذا إلى جانب العداء الشخصي بين صدام حسين، والخوميني ومحاولة صدام الاستفادة من الظروف الصعبة التي تعاني منها إيران من تمزق سياسي، وإقتصادي وتدهور في علاقاتها الدبلوماسية مع العديد من دول العالم وفي مقدمتها القوتين الأعظم آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي وفقد وجد صدام حسين في كل ذلك فرصة تاريخية له لن تتكرر لتحقيق أحلامه فزج العراق في تلك الحرب.[1]

ويبدو أن صدام حسين قد بدأ يفكر في شن الحرب ضد إيران منذ سقوط الشاه ومع بدء قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، ويبدو أنه بدأ فعلاً يعد العدة لذلك. فعلى المستوى الداخلي تخلص صدام حسين من كل مراكز المعارضة السياسية المنظمة، والتي قد تعارض حربه ضد إيران وقام بتصفية عدد كبير من رفاقه البعثيين لينفرد بالقرار، كما

---

(١) المشير/ عبد الحليم أبو غزالة، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٩.

عمل على تهدئة الأقليات من الأكراد، والشيعة وكبح جماح زعمائهم. وعلى المستوى العربي عمل على تدعيم علاقاته بدول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية ليضمن المساعدة مالياً، وإقتصاديا في هذه الحرب، وكذلك مع الأردن باعتباره عمق استراتيجي للعراق .

وعلى المستوى الدولي عمل صدام على تدعيم علاقاته بالغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما ظهر من قيام دول غربية كثيرة بتدعيم الصناعة الحربية العراقية واستغلال توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية بأن بدا أمام الرأي العام الغربي إنه يقف في وجه المد الثوري الخوميني ومنعه من تهديد المصالح الغربية، والأمريكية في منطقة الخليج. وفي نفس الوقت استمرت علاقته مع الاتحاد السوفييتي في أحسن حالاتها وتمكن من الحصول على كل احتياجاته لتدعيم القوة العسكرية العراقية.

وبانفراد صدام بالسلطة المطلقة عمل على استغلال موارد البترول، والدعم المادي الذي حصل عليه من دول الخليج في تنفيذ خطة طموحة في مجال تدعيم القوات المسلحة وتنفيذ الكثير من المشروعات الطموحة لبناء بنية أساسية ضخمة وصناعات عسكرية كبيرة. [1]

ولإقناع الشعب العراقي بمشروعيه حربة المقبلة بدأ حملة إعلامية مركزة ومنظمة لاستثارة الوطنية العراقية وتذكيرها بالحقوق التاريخية للعراق في شط العرب وعربستان وبعض المناطق الأخرى، والتهويل من الخطر الفارسي على العراق، والأمة العربية مستغلاً في ذلك اغتصاب إيران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى، والتعاون الإيراني الإسرائيلي في المجال العسكري، وأن إيران تسعى إلى إنشاء إمبراطورية فارسية شيعية علي حساب الأمة العربية.

وعمل صدام على تزويد القوات المسلحة العراقية بكميات هائلة من الأسلحة، والمعدات الحديثة التي ورد معظمها من الاتحاد السوفييتي ومن بعض الدول الغربية،

---

(١) المرجع السابق.

ولم يجد صعوبة في ذلك لتوفر التمويل الذي استخدام فيه موارد العراق البترولية، والدعم الخليجي الكبير الذي قدمته تلك الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، والكويت كما أنه استعان بعدد من الخبراء السوفيت، والباكستانيين، والفرنسيين في تدريب القوات العراقية وفي مجال الصيانة، والإصلاح للأسلحة، والمعدات.

ومن كل ذلك يتضح أن صدام حسين كان يستعد للحرب التي قرر شنها على إيران بعد سقوط الشاه ومع بداية الثورة الإسلامية أوائل عام ١٩٧٩. [١]

وعلى الجانب الآخر أحدثت ثورة الخوميني في إيران واستيلائه على مقاليد الأمور بإيران خللاً في التوازن الإقليمي ونادت الثورة الإسلامية بفكرة الجامعة الإسلامية بديلاً للقومية العربية التي نادى بها الرئيس الراحل عبد الناصر وبدا على السطح أن إيران تحاول تصدير ثورتها إلى دول الخليج العربي رغم ما تعانيه إيران من مشاكل أهمها القوميات المختلفة وتراجع التأييد الشعبي للثورة بين العديد من طبقات الشعب بسبب الصراع على السلطة وانتشار البطالة وتردى الوضع الإقتصادي. كما أن الموقف السياسي الإيراني كانت تواجهه صعوبات جمة وخاصة مع الغرب وتخوف الاتحاد السوفييتي من انتشار عدوي الثورة إلى الجمهوريات الإسلامية الجنوبية بالاتحاد السوفييتي. وارتكبت الثورة خطأ كبيراً تجاه القوات المسلحة الإيرانية إذ أخذت في تصفيه القيادات ذات الخبرة بحجة ولائها للشاه السابق فحاكمت، وأعدمت العديد من الضباط، وأحالت المئات منهم إلى التقاعد اعتباراً من رتبة العقيد، والعميد وبدأ مستوى التدريب وصيانة المعدات يتردى بمعدل عال، وأصبح واضحاً أن القوات المسلحة الإيرانية أصبحت في أسوأ حالاتها وهو ما أغرى صدام حسين بأنه سيحقق نصراً سهلاً عليها كما أن الثورة لجأت إلى تشكيل قوات جديدة لتحل محل القوات النظامية أطلق عليها الحرس الثوري الأمر الذي كان له تأثير كبير على الروح القتالية للجيش وعلى الانضباط العسكري. هذا إلى جانب توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن إمداد إيران بقطع الغيار،

---

(١) المرجع السابق.

والذخائر للأسلحة الأمريكية الكثيرة التي كان قد اشتراها شاه إيران لعدة سنوات عديدة قبل الثورة فساءت أحوال القوات الجوية بشكل ملحوظ وانخفض عدد الطائرات ف ـ ١٤، والفانتوم الصالحة وساء موقف البحرية الإيرانية وكل أسلحة القوات المسلحة.

وعلى الصعيد السياسي الداخلي دار صراع داخل الحزب الجمهوري الإسلامي أكبر التنظيمات السياسية في إيران، والذي تربع على رأسه وعلى قمة الدولة الإمام الخوميني، وكان هذا التنافس بين الجناح الديني، والجناح المدني داخل الحزب قد انتهى بانتصار الجناح الديني الذي لم تكن له أي خبرة في إدارة الأزمات وعندما بدأت الحرب العراقية الإيرانية ظهرت بوادر تمرد بين الأقليات بصورة شكلت خطورة على الجبهة الداخلية الإيرانية.

وعلى المستوى العربي ثارت مخاوف الدوائر الحاكمة في دول الخليج من احتمالات تصدير الثورة إليها خاصة وان عدداً كبيراً من مواطني تلك الدول يدين بالمذهب الشيعي الأمر الذي دفع هذه الدول إلى تقديم الدعم المالي بلا حدود لصدام حسين. وتردى الوضع الإقتصادي الإيراني بعد الثورة إذ تم قطع إمدادات البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإمداد الغاز إلى الاتحاد السوفييتي بسبب غزوه لأفغانستان وانخفض إنتاج البترول الإيراني إلى اقل من النصف كما أن الإيرانيين لم ينجحوا في الاستغلال الإقتصادي للثورات الطبيعية الأخرى، وتسبب ذلك في إلغاء العديد من عقود توريد الأسلحة، والمعدات التي وصل حجمها إلى أكثر من تسعة مليارات دولار.

وتسبب بطش قادة الثورة بالعديد من فئات الشعب الإيراني إلى انخفاض الروح المعنوية للقوات المسلحة وزاد من حدة ذلك الصراع الدائر على السلطة داخل النظام الإيراني.

ومن كل هذا يتضح أن الموقف الإيراني عندما نشبت الحرب كان سيئا إلى حد كبير مما دفع بصدام حسين إلى المبادرة بشن الحرب.

قد اتخذ الصراع المسلح بين البلدين صوراً متميزة لكل منهما نتيجة لعناصر التفوق التي يمتلكها كل منهما، ففي بداية الحرب تفوقت الكفة العراقية على الكفة الإيرانية واستطاع العراق - وفقاً لمصادره الرسمية المعلنة - إحتلال مدينة مشهد - حصار عبدان، والاقتراب من الأهواز. لكن نتيجة لتقارب القدرات البشرية، والفنية لكلا الطرفين فقد تحولت الحرب إلى حرب استنزاف طويلة وصلت إلى حد الجمود وتبادل الطرفان الانتصارات وبدأت بينهما حرب المدن وتبادل إطلاق الصواريخ على المناطق، والمنشآت المدنية، والمدارس في بعض الأحيان، ثم استطاعت إيران إحتلال الفاو، والتي ما لبثت أن استعادتها العراق، وأقامت لذلك الاحتفالات.[1]

وقد بدأ الطرفان الحرب ولكل منهما مزايا وعيوب حددت طريقة كل منهما في إدارة الحرب، وأدت إلى أسلوب محدد لكل منهما في الاقتراب من التكتيك، والتكنولوجيا وساعدت على تحديد أسلوبها في إدارة الحرب.

فعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي، والعسكري فإن إيران دخلت الحرب ولديها عدة مزايا اشتملت على:-

- العمق الاستراتيجي: فالمدن الرئيسية، والإيرانية ومعظم المنشآت البترولية الهامة تقع على مسافات بعيدة من خط الحدود بين العراق، وإيران.
- وجود جيش نظامي كبير كان قد أعده الشاه قبل الثورة وامتلاكها لبعض نظم التسليح الأمريكي المتطور وكذا تسليح غربي متطور إلى جانب حجم كبير من الاحتياجات، وفي الوقت الذي تأثرت فيها الكفاءة القتالية للقوات النظامية نتيجة

(١) حسن أبو طالب، التطورات الأخيرة في حرب الخليج، السياسة الدولية، عدد ٩٢، إبريل ١٩٨٨، ص: ١٧١.

تعرضها لتصفيه من جانب الثورة بعد الشاه إلا أن وجود أسلحة كثيرة في المخازن ووجود كوادر مدربة كانت عاملاً رئيسياً في الدفاع عن نفسها.

- وجود قوة مسلحة نامية جديدة نصف مدربة من المليشيات التي كانت تنتمي إلى العديد من التنظيمات السرية مثل حزب الله وغيرها، والحرس الثوري. لقد نجحت هذه العناصر في تأمين الثورة.
- الروح الثورية التي بثها النظام الخوميني في الشعب الإيراني رفعت من الروح المعنوية للقوات.

وفي نفس الوقت واجهت القوات المسلحة الإيرانية وخاصة النظامية عديداً من نقاط الضعف في بداية الحرب اشتملت على ما يلي[1]:

- توقف الولايات المتحدة المورد الرئيسي للسلاح لإيران عن توريد أي أسلحة أو ذخائر أو قطع غيار، كما أن الإيديولوجية العدائية وشن الهجوم على القوى العظمى وعلى الدول العربية عزلت إيران عن العالم ودفعت تلك الدول إلى تأييد العراق قبل وخلال الحرب.
- التدخل الإيديولوجي، والسياسي المستمر في شئون القوات المسلحة النظامية بما في ذلك إنشاء طبقة جديدة من القادة الدينيين لهذه القوات، وبمجرد نشوب الحرب زاد التدخل على كل المستويات الأمر الذي كثيراً ما أدى إلى أخطاء تكتيكية وتعبوية، وإستراتيجية.
- التنافس المستمر على المستويات بين القوات النظامية وقوات الحرس الثوري الجديدة، والمتصارعين على النفوذ حول الخوميني.
- النقص الشديد في كوادر الضباط وضباط الصف بعد أن تم القضاء على حوالي ١٢٠٠٠ منهم بعد سقوط الشاه الأمر الذي أدى إلى ضعف في سلسلة القيادة، والسيطرة.

(١) المشير/ محمد عبد الحليم أبو غزالة، مرجع سبق ذكره، ص. ٦٠-٦٢.

- نظام إداري ضعيف أدى إلى حرمان القوات المسلحة الإيرانية من إستخدام ما لديها من مخزون من المعدات، والأسلحة وقطع الغيار، وكان كل إعتماد القوات الإيرانية في هذا المجال على مجموعات تكلف بالبحث، والتنقيب عن المخازن وما بها من أسلحة ومعدات وقطع غيار فوجدت صعوبات بالغة لعدم وجود سجلات لهذه المواد، وكان العمل يتم عشوائياً.
- إعتماد القوات الإيرانية قبل الحرب على أجانب في مسائل التأمين الفني في كثير من الأمور الحيوية مثل الصيانة، والإصلاح، والتدريب، والتخطيط لذلك ... إلخ، والذين تركوا إيران بمجرد نشوب الثورة وسقوط الشاه الأمر الذي أثر كثيراً على الكفاءة الفنية، والقتالية للقوات المسلحة.
- انخفاض مستوى الاحتراف بالنسبة للمهارات العسكرية بعد إنهيار الكليات، والمعاهد العسكرية التي كان قد أنشأها الشاه ليحل محلها نظام أيديولوجي بحت.
- ارتفاع أعداد الهاربين من الخدمة العسكرية الذي وصل إلى حوالي ٦٠٪ من حجم الأفراد قبل يوليو ١٩٨٠ رغم تمكن النظام الخوميني من تجنيد أعداد كثيرة لتحل محل الفارين.
- إستمرار مشاكل الأمن الداخلي وخاصة بالنسبة للأقليات المختلفة، والتنظيمات السرية الأمر الذي خلق الكثير من الصعوبات أمام نظام الحكم الخوميني.

أما العراق فقد كان يمتلك مجموعة من المزايا ولديه عدد من العيوب التي كان لها تأثير على سير العمليات العسكرية، وأهم تلك المزايا ما يلي[1]:

- إستقرار سياسي وعسكري أفضل من إيران بالنسبة لفترة ما قبل الحرب، كما أن القوات المسلحة العراقية كانت تخضع لسيطرة رجل واحد هو صدام حسين. ورغم ما أشيع من وجود بعض الصراعات الداخلية إلا أنها لم تصل إلى الحد الذي كانت عليه الصراعات الداخلية في إيران بعد سقوط الشاه.

---

(١) المرجع السابق، ص.٦٣-٦٥.

- علاقات جيدة مع جيرانها، والتي بدأت في التحسن بصورة كبيرة في السبعينات عندما توقفت العراق عن محاولات قلب نظم الحكم في الدول المجاورة لها، كما تطورت مجالات التجارة الخارجية العراقية مع غرب أوروبا، وتمكن العراق من المحافظة على هذه العلاقات طوال الحرب.
- تنوع مصادر السلاح بالنسبة للعراق من أوروبا الغربية، والإتحاد السوفييتي وكوريا الشمالية، والصين الشعبية رغم ما قد يسببه ذلك من مشاكل في التأمين الفني، والتدريب ولكنها مشاكل يسهل التغلب عليها.
- كان إعتماد العراق على الخبرة الأجنبية أقل من إعتماد إيران عليها، كما كانت للعراق قاعدة إدارية لتأمين القوات أكفأ مما كان لدى إيران.
- احتياطات مالية كبيرة، وأرصدة مميزة في بداية الحرب.
- مستوى المعيشة مرتفع نسبياً وخطة تطوير إقتصادية جيدة ونجاح كبير في تطوير البنية الأساسية وشبكات الطرق.
- دعم مالي ومادي من دول الخليج ودعم عسكري محدود من بعض الدول العربية الأخرى.

ومثلها مثل إيران كان لدى العراق بعض العيوب التي أثرت على عدم نجاح هجومه الإستراتيجي الابتدائي في الحرب وعلى أدائه الدفاعي لصد الهجوم المضاد الإستراتيجي الإيراني، هذه العيوب هي[1]:-

- سيطرت على القيادة العراقية أوهام إستراتيجية خاطئة وطموحات يستحيل تحقيقها. فلقد رأوا في إيران الدولة الضعيفة الممزقة اعتقدوا أنها ستنهزم أمام قوتهم المبالغ فيها. كما اعتقدوا أن الإيرانيين العرب سيثورون ضد الخوميني، ويقفون إلى جانب العراق. واعتقدوا أن الحرب هي أسرع وسيلة لإحتلال مكان القيادة في الخليج العربي، والأمة العربية.

---

(١) المرجع السابق، ص. ٦٦-٦٨.

- تفتقر العراق إلى العمق الإستراتيجي، فكل صادراتها من البترول تعتمد على منفذ ضيق على الخليج وعلى خط أنابيب يمر خلال سوريا وتركيا وهما هدفان للتأثير السياسي ولأعمال التخريب، والتدمير.
- الدور السياسي الداخلي للقوات المسلحة العراقية جعلها عرضة لتصفية القادة، والضباط الأكفاء بحجة الأمن وعدم الانتماء للرئيس صدام حسين ولأسباب أخرى كثيرة. كما لوحظ أن أعداد البعثات التعليمية، والتدريبية من الضباط العراقيين للخارج كانت محدودة للغاية الأمر الذي حرم القوات المسلحة من الإطلاع على العقائد العسكرية، وأساليب التدريب الحديثة بالدول المتقدمة.، ويبدو أن السبب في ذلك كان الخوف من تأثر الضباط الذين يوفدون في بعثات بما يشاهدونه أو يتعلموه فيمثلون خطراً على النظام العراقي وعلى الرئيس صدام. ولذلك حتى من تم إرساله في بعثة بالخارج وعاد إلى الوطن لم يستفد منه في نقل ما اكتسبه من خبرة إلى آخرين بالقوات المسلحة، ودائماً ما كان يتم التخلص منه ومن أمثاله.

وهذا الأسلوب الأمني، والبوليسي الذي مارسه النظام العراقي داخل القوات المسلحة قتل روح القيادة، والمبادأة لدى الضباط، والقادة، وهو ما يفسر كثرة التغييرات التي حدثت في مراحل القتال المختلفة في القيادات على جميع المستويات. فلقد قيل أن أكثر من ٣٠٠ ضابط برتبة كبيرة تم إعفاؤهم من مناصبهم في أوائل الحرب بتهمة التراخي في أداء الواجب وعدم الكفاءة، وتم إعدام ١٥ قائداً بتهمة الخيانة العظمى.

وذكر بعض المحللين أن صدام فعل ذلك ليلقي باللوم على هؤلاء الضباط للفشل الذي حدث في تحقيق الأهداف من هذه الحرب.

- كان معظم القادة من السنيين من الموصل وتكريت وعدد كبير من الجنود كانوا من الشيعة. ورغم أن ذلك لم يؤثر على الأداء القتالي للقوات إلا أنه يوضح سياسة

القيادة العراقية في وضع الطائفية، والسياسة قبل الكفاءة العسكرية في اختيار القادة.

- افتقرت القوات العراقية للتدريب الجيد المناسب، والقاعدة الفنية التي تحقق كفاءة فنية عالية. لقد كانت العراق تمتلك أسلحة متطورة ولكنها افتقرت لنظام قيادة وسيطرة متطور في الوقت الذي أصبحت فيه النظم الحديثة الآلية للقيادة، والسيطرة عنصر هام في إدارة الحروب، والعمليات وفي التدريب، والتأمين الفني، والإداري.
- في بداية الحرب كان العراق قد بدأ في التحول من التسليح الشرقي إلى التسليح الغربي الأمر الذي أثر إلى حد ما على تدريب القوات، والتأمين الفني لها.
- كان نظام الاستخبارات، والاستطلاع العراقي ضعيفاً وغير متطور، وكان يعتمد أساساً على العنصر البشري، كما افتقرت القوات المسلحة لنظام استطلاع لاسلكي متطور، كما أن وسائل التصوير الجوي التي كانت متاحة كانت متخلفة نسبياً، وكانت تستغل أساساً داخلياً بدلاً من استغلالها للحصول على المعلومات عن العدو.
- كانت وسائل الإنذار المبكر لدى العراق ضعيفة، كما أن أسلوب التعاون بين القوات الجوية ووسائل الدفاع الجوي كان بدائياً غير كفء.
- رغم إمتلاك العراق لعدد كبير من وسائل الدفاع الجوي إلا أن مستوى التدريب كان منخفضاً، وظهر ذلك بوضوح أثناء عملية تدمير المفاعل النووي العراقي بواسطة القوات الجوية الإسرائيلية التي نفذت مهمتها دون أن تتعرض لها أي وسيلة من وسائل الدفاع الجوي أو القوات الجوية.
- التوتر القائم بين الطوائف المختلفة (سنة وشيعة، وأكراد).

واستمرت الحرب بين البلدين لمدة تناهز الثماني سنوات استنزفت فيه الطاقات العربية إلى جانب القدرات المادية، والبشرية لطرفي الحرب، حتى توقفت الحرب بعد إعلان إيران

عن قبولها للقرار ٥٩٨ حيث أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة عن وقف الحرب رسمياً في ٢٠/ ٨/ ١٩٨٨.

ففي ٢٠ يوليو١٩٨٧ اتفق مجلس الأمن على إصدار القرار ٥٩٨ الذي يعلن قلق الأمم المتحدة بالنسبة لتكلفة، وأخطار الحرب العراقية الإيرانية، وأدان الهجمات ضد المدنيين الآمنين واستخدام الأسلحة الكيماوية، وطالب القرار بما يلي[1]:

١. طالب كل من العراق، وإيران بوقف إطلاق النار فورا، وإيقاف الأعمال العسكرية في البر، والبحر، والجو، وإنسحاب كل القوات إلى الحدود الدولية المعترف بها دون أي تأخير.
٢. طلب من سكرتير عام الأمم المتحدة إرسال فريق لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار.
٣. تبادل الأسرى فور توقف الأعمال العسكرية.
٤. طالب كل الدول الأخرى بالامتناع عن تصعيد الصراع.
٥. طالب سكرتير عام الأمم المتحدة أن يناقش مع إيران، والعراق موضوع تكليف لجنة لدراسة ومعرفة المسئوول عن الحرب وتقديم تقرير للسكرتير العام فى أسرع وقت ممكن.
٦. طلب من السكرتير العام تعيين فريق من الخبراء لدراسة مسألة إعادة التعمير وتقديم تقرير بذلك للسكرتير العام.
٧. طلب من السكرتير العام دراسة الإجراءات التي تساعد على سرعة تحقيق الاستقرار، والأمن في المنطقة مع الأطراف المعينة.
٨. قرر الاجتماع مرة أخرى لدراسة الخطوات اللازمة، والضرورية لتنفيذ القرار.

ولقد نص القرار ٥٩٨ على إنسحاب القوات الإيرانية فوراً من الأراضي العراقية التي استولت عليها وتبادل الأسرى فورا.، وكان القرار يطالب إيران بكثير من

(١) الصراع العراقي- الإيراني، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٧(القاهرة، مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨) ص.١٤٨-١٤٩.

التنازلات في مقابل تنازلات أقل من الجانب العراقي ما عدا الاعتراف بالحدود الدولية، والذي يعنى الاعتراف بحقوق إيران في شط العرب التي حصلت عليها في اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

ويجب القول بأنه ليس من المستغرب القول بأن هذا القرار الجديد لم يحدث تغييرا في الموقف الإيراني ولم يجبرها على تنفيذ شيء، بل اتهمت القرار بأنه يحابى العراق وطالبت بأن مسألة المسئولية عن الحرب يجب أن تقرر قبل أي وقف رسمي للنيران، واستمرت إيران في التركيز على فكرة الإيقاف الجزئي للنيران وزادت من هجماتها على الولايات المتحدة الأمريكية، كما حاولت إصلاح وتوطيد علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي حتى تضمن عدم مرور قرار في مجلس الأمن بمقاطعة إمدادها بالتسليح، والمعدات، كما بدأت إيران فورا التفاوض مع الصين الشعبية لضمان استمرار إمدادها بالسلاح ولضمان وقوف الصين الشعبية ضد أي قرار بالمقاطعة في مجلس الأمن، إلا أنها عادت، وأعلنت قبولها القرار ووقف الحرب.

أما الحديث عن تكلفة هذه الحرب فهي تكاليف باهظة، فقد أنهكت الحرب كلا من العراق، وإيران واستنزفت مواردهما، ولقد قدرت بعض المصادر أن الخسائر البشرية وصلت إلى:

٧٣٠٠٠٠ قتيل إيراني، ٣٤٠٠٠٠ قتيل عراقي

١٢٠٠٠٠٠ جريح إيراني، ٧٠٠٠٠٠ جريح عراقي

٢٠٠٠٠٠٠ لاجئ إيراني، ٤٠٠٠٠٠ لاجئ عراقي

٤٥٠٠٠ أسير إيراني، ٧٠٠٠٠ أسير عراقي

وأنفقت العراق على شراء الأسلحة، والمعدات ١٥٩ مليار دولار، وأنفقت إيران ٦٩ مليار دولار، ولم يدخل في هذه التقديرات قيمة ما تم تدميره من منشآت وبنية

أساسية وما كان موجوداً من أسلحة ومعدات قبل بداية الحرب، وهذا ما يؤكد الآثار المدمرة لتلك الحرب دون طائل أو نصر لأي من الجانبين[1].

لقد هددت الحرب العراقية- الإيرانية مصالح كل دولة من دول العالم تقريباً وبدون استثناء، فقد أثرت الحرب تأثيرا مباشراً على دول لديها احتياطي بترول يزيد عما يوجد ببعض القارات، وأثرت على مستقبل منطقة بها أكثر من ٥٠٪ من احتياطات البترول في العالم.

ويمكن لأي مراقب أن يلاحظ بسهولة أن هذه الحرب أخذت منذ اللحظة الأولى سمة دولية واسعة عن أي حرب أخرى في العالم الثالث، فبعد أيام قليلة من بدء الحرب بدأت دول كثيرة من خارج المنطقة تنحاز لطرف ضد الطرف الآخر وبدأ صراع آخر بين إيران، والعراق في الحصول على حلفاء من أجل التمويل ومصادر للسلاح ونجحتا في اكتساب العديد منهم وبدأ إنهمار الأسلحة، والمعدات إلى كل منهما. فانحازت سوريا إلى إيران بل ولعبت دوراً رئيسياً في تدعيمها حيث أغلقت خط أنابيب البترول العراقي المار بأرضيها وحلقت طائراتها المقاتلة أحيانا في الأجواء العراقية لجذب الطائرات العراقية فتخفف من الضغط الجوي على إيران، كما قدمت إسرائيل دعماً ملموساً لإيران، وكان الهدف واضحاً وهو أن إضعاف دول عربية مثل العراق يخرجها من حسابات إسرائيل للتهديدات العربية.

وفي المرحلة الأخيرة أخذت الحرب طابعاً دولياً عندما تدخلت الدول الغربية، والاتحاد السوفييتي في منطقة الخليج لتأمين الملاحة وسريان البترول من منطقة الخليج إلى الأسواق الدولية وتدخلت الأمم المتحدة لفرض وقف إطلاق النار. كل هذا الخليط من القوى جعل الحرب العراقية ـ الإيرانية ذات أهمية دوليه خاصة[2].

---

(١) للتعرف علي الميزان العسكري لطرفي الحرب، التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٧، مرجع سبق ذكره، ص.١٢٧-١٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص.١٤٤-١٤٨.

هذا وقد أثارت الحرب العراقية الإيرانية مسألة أمن الخليج حيث مارست إيران ضغطها على الكويت لتجبرها على خفض معونتها للعراق، كما قام الشيعة الموالون لإيران في الكويت بسلسلة من المظاهرات، والاحتجاجات، وحاول البعض إشعال الحريق في معامل تكرير البترول، بهدف القضاء على نحو ٤٥٠٠٠ برميل من البروبين وخزانات البوتان، والقضاء على كل المصفاة. كما جرت محاولة لإغتيال أمير دولة الكويت في عام ١٩٨٥. (١)

بل أن الحرب قد طالت ناقلات البترول الكويتية، والسعودية فيما عرف بحرب الناقلات، وفى ٢١ يوليو ١٩٨٧ بدأ رفع العلم الأمريكي فوق ناقلات البترول الكويتية وبدأت البحرية الأمريكية في القيام بحراسة قوافل الناقلات في الخليج، إلا أنه في ١٥ أكتوبر ١٩٨٧ قامت إيران بإطلاق صاروخ سيلك وورم على الكويت من شبة جزيرة الفاو أصاب ناقلة بترول ليبيرية كانت في المرسى وتسبب الإصابة في إحداث أضرار جسيمة بالناقلة مما أدى إلى تدخل الولايات المتحدة لحماية الناقلات البترولية، وأعلنت الولايات المتحدة أنها سترد على الهجوم لان السفينة تحمل العلم الأمريكي ورداً على هذا العمل قامت البوارج الأمريكية بقصف منصة بترول إيرانية في جنوب الخليج، وأشعلت فيها النيران وقامت قوة خاصة من القوات البحرية بتدمير منصة أخرى، وكان هذا الإجراء لردع إيران عن أي عمل مماثل آخر في المستقبل، وهو ما أيدته الدول الغربية. وهكذا بدأ الوجود الأجنبي في مياه الخليج العربي. (٢)

---

(١) د. وليد إلياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة، السياسة الدولية، عدد ٩٦، إبريل ١٩٨٩، ص.٣٨-٤٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن تلك النقطة راجع:

-Lavrie Mylorie, The Super Powers and the Iran - Iraq War, American Arab Affairs, Summeer 1987, No. 21, Washington.

-Barry Rubin, Drowing in the Gulf, Foreign Policy, No. 69 Winter 1987.

- لبيب عبد الساتر، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر (بيروت، دار العجافي، ١٩٨٩).

وقد أدت الحرب إلى تجمع الدول الخليجية الست في كيان خليجي واحد وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد حاولت دول المجلس مراراً التدخل لوقف الحرب لما تحمله من آثار مدمرة على الإقتصاد، والأمن الخليجيين.

فقد وضعت الحرب تلك الدول في موقف صعب للغاية، فقد كان عليها الاختيار لأي الطرفين تنحاز، وكان الاختيار يقع في إطار بديلين أحدهما هو الحياد بين طرفي الحرب، أو الانحياز للعراق وتقديم المساعدة له في الإطار الذي لا يستفز إيران، ويدفعها إلى توسيع نطاق الحرب بجذب أطراف جديدة إليها، وقد اختارت معظم الدول الخليجية تقديم المساعدة للعراق باعتباره الطرف العربي، والذي تلتزم تجاهه تلك الدول بالتزامات قومية عربية لا يمكن التنصل منها في تلك الظروف، وهذا ما جعل إيران تتخذ موقفاً عدائياً من تلك الدول لمساندتها للعراق، ولكن إيران لم تكن تمتلك من القوة ما يلزم لمواجهة العراق وتوسيع نطاق الحرب لتشمل الدول الخليجية المساندة للعراق في آن واحد، خاصة، وأن تلك الدول من الكويت، والسعودية طلبت حماية الدول الكبرى وسعت وراء عقد صفقات سلاح لتقوية بنيتها العسكرية لمواجهة أي طارئ ممكن، ولكن ذلك لا يعني أن دول الخليج كانت تسعى لاستمرار الحرب بل سعت إلى محاولة تضييق شقة الخلاف بين الطرفين، وإيجاد حلول سلمية ملائمة للخروج من مأزق الحرب إلا أن الشروط التي كان يفرضها الإيرانيون لقبول الوساطة الخليجية، والحلول السلمية كانت شروط تعجيزية لا يمكن أن يقبلها النظام العراقي، ومن ذلك الشروط التالية:- [١]

١- إسقاط حكم البعث في العراق أو على الأقل الإطاحة بالرئيس صدام حسين.

٢- مطالبة العراق بدفع تعويضات لإيران عن خسائرها في الحرب وذلك لأن العراق هي التي بدأت الحرب «٢٥٠ مليار دولار».

٣- عودة جميع الإيرانيين الذين قامت العراق بترحيلهم إلى إيران بعد قيام الحرب، والبالغ عددهم نحو ١٠٠ ألف إيراني.

(١) صحيفة الوطن الكويتية بتاريخ ٩ مايو ١٩٨٣.

٤- إنسحاب القوات العراقية إلى الحدود المرسومة في الخرائط الإيرانية.

ومنذ القمة الخليجية الخامسة للمجلس بدأ الموقف الخليجي من الحرب يتطرق إلى شروط التسوية وطالب إيران بالتجاوب مع تلك الجهود وطرحت دوله محاولات لحل النزاع ووقف الحرب بين البلدين.

المبحث الثالث

أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١

إن أزمة الخليج الثانية، والتي اندلعت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ تعتبر بحق أكبر، وأخطر تحد واجه النظام العربي من نشأته الرسمية في عام ١٩٤٥م مع قيام جامعة الدول العربية في مارس من ذلك العام.[١]

فهذه الأزمة تعد بالمعايير السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية قفزة عربية إلى الخلف بعد أن بدت في الأفق بعد الدلائل الهامة لإعادة صياغة الأولويات العربية وتحقيق قدر من السيطرة على بعض الصراعات العربية - العربية، والدخول في مرحلة من الانفراج الديمقراطي النسبي بالسماح بالتعددية السياسية في بعض الأقطار العربية ونمو صيغ من التعاون العربي المشترك إلى جانب مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل الاتحاد المغاربي بدوله الخمس «ليبيا، والمغرب، والجزائر وتونس وموريتانيا» ومجلس التعاون العربي الذي ضم «مصر، والعراق، والأردن، واليمن» وبدأ جو جديد من الانفراج في العلاقات العربية وعادت مصر للصف العربي بقوة وحققت الانتفاضة الفلسطينية انتصارات جديدة على المستعمر ووضعت القضية في قلب القضايا ذات الإهتمام العالمي وبدأت الأرضية ممهدة لإعادة روح التضامن العربي وتحقيق المصالح العربية المشتركة.[٢]

---

(١) د.أحمد يوسف أحمد، النظام العربي وأزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد٣-٤، خريف- شتاء ١٩٩١، ص: ٧.

(٢) د. مخلص أحمد عبد الغني، السياق الاجتماعي السياسي العربي للأزمة السياسية، والدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص: ٣٩.

وهكذا أطاحت الأزمة بالإنجازات التي تحققت على مستوى التماسك، والتضامن العربي في السنوات الأخيرة السابقة على الغزو، فأحدثت شرخاً عميقاً في النظام العربي، حيث انقسمت المواقف العربية الرسمية ما بين مؤيد ومعارض، ولم يقتصر الانقسام على المستوى الرسمي، بل امتد ليشمل المستوى الشعبي داخل الأقطار العربية، ومثل الغزو إخلالاً جسيماً بالقواعد، والمبادئ التي ارتكز عليها النظام العربي، والتي ارتضتها دوله عندما وقعت على اتفاقية الدفاع العربي المشترك.[1]

وفيما يبدو أن الطريقة التي انتهت بها الحرب العراقية ـ الإيرانية قد أعطت شرعية للدور العراقي بعد أن انتهت المعارك الحربية بسلسلة من الانتصارات العسكرية العراقية أدت إلى إجبار القيادة الإيرانية على قبول وقف إطلاق النار دون شرط خلافاً لموقفها الثابت منذ نشوب الحرب، وبالتالي فإن الحرب لم تقض على طموحات الدور القيادي للعراق خاصة، وأن سنوات الحرب الثمانية قد مكنت العراق بالخروج بقوة عسكرية متفوقة مقارنة بالدول العربية الأخرى رغم أن الدول العربية وخاصة الخليجية قد دعمت العراق بقوة في حربها ضد إيران، وبعد توقف الحرب وجدت القيادة العراقية أن تحقيق دورها القيادي يكمن في السيطرة على مقاليد الأمور في العالم العربي فكانت البداية دولة صغيرة ثرية يسهل غزوها، والاستيلاء على ثرواتها لتضاف إلى إمكانيات النظام العراقي[2].

بدأت أزمة الخليج في ١٥ يوليو ١٩٩٠ عندما اتهم العراق في رسالة للأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي كلاً من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بتجاوز في إنتاج النفط وما يستتبعه ذلك إلى زيادة المعروض منه مما يؤدي إلى انخفاض

---

(١) عزت عبد الواحد سيد، إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد، والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٤، ص:٤.

(٢) د. أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦-١٧.

أسعاره نتيجة لإغراق السوق البترولية وهذا في حد ذاته يمثل إضراراً جسيماً بالمصالح العراقية، بل وبأمنها القومي حيث اعتبر العراق ذلك بمثابة حرب إقتصادية شعواء تفوق في تدميرها وآثارها سنوات الحرب العسكرية الثمانية ضد إيران، كما اتهم الكويت بسرقة النفط العراقي خلال حربه مع إيران عبر حقل نفط الرميلة العراقي. وحذر العراق بعض الدول الخليجية من الاستمرار في إنتاج النفط بما يزيد عن الحصص المقررة.

وفي ردها على المذكرة العراقية طالبت الكويت بتكوين لجنة عربية تكون مهمتها العمل على ترسيم الحدود بين البلدين على أساس المعاهدات، والوثائق المتوفرة لدى البلدين، وأشارت الكويت إلى أن تدهور أسعار النفط ليس بسبب ما ذكره العراق في مذكرته من تجاوز الكويت لحصص الإنتاج المقررة ولكنها مشكلة عالمية، وردت على العراق اتهامه لها بسرقة بتروله عبر حقل الرميلة بأنها كانت تستعمل الجزء الخاص بها من حقل الرميلة، والذي يقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية، بل أنها اتهمت العراق بمحاولاته الدؤوبة وتجاوزاته وحفر آبار داخل الأراضي الكويتية في الوقت الذي لم تشأ الكويت إثارة المشكلة عربياً.[1]

وعلى الرغم من أن حسابات العقل، والمنطق ومتابعة التصريحات اللفظية الصادرة عن قمة النظام العراقي وربطها بالتحركات العسكرية، والحشود العراقية كلها تصب في بوتقة واحدة. وتؤدي إلى نتيجة منطقية واحدة تقول بأن النية العراقية للقيام بعمل عسكري ضد الدول الخليجية إذا لم تستجب لمطالبه التي حددها في رسالته للأمين العام للجامعة العربية.[2] إلا أن تغلب النزعة العاطفية أو قد نقول الميل الوجداني إلى انتفاء

---

(١) الهيئة العامة للإستعلامات، موقف مصر من أزمة الخليج (القاهرة، الهيئة العامة للإستعلامات، ١٩٩١) ص: ٣٧٥ - ٣٨٠.

(٢) تمثلت المطالبة العراقية بضرورة وقف الكويت ودول الخليج الإنتاج النفطي الذي يزيد عن الحصة المقررة في الأوبك، إلغاء ديون العراق المستحقة عليه نتيجة حربه مع إيران لصالح الكويت، تنظيم خطة عربية على غرار مشروع مارشال لتعويض العراق ما خسره في الحرب.

تلك النية لدى دولة عربية تجاه أخرى عربية قد أدى إلى خطأ في التصورات وتقدير الموقف من جانب الدول العربية التي أدركت أن الموقف لا يمكن أن يزيد على كونه سحابة صيف لا تلبث أن تمر بسلام وتعود الأمور إلى نصابها، خاصة، وأن القيادة العراقية قد أكدت لبعض القادة العرب بأن ما تقوم به العراق من حشد الحشود ما هو إلا مظاهرة تهديد للكويت، والدول الخليجية الأخرى، ومن هنا لم يؤخذ احتمال أن يكون العراق جاداً في نواياه نحو غزو الكويت مآخذ الجد، فكان الغزو بمثابة الصاعقة التي نزلت على قلوب الدول العربية غير تلك التي كانت تعلم مسبقاً بالتدبير العراقي، والتي وقفت معه في خندق واحد.

لقد أثارت الأزمة بتداعياتها غير المحدودة بطرفيها المباشرين ردود فعل عربية، وإقليمية ودولية وقد اختلفت تلك الردود من دولة إلى أخرى انطلاقا من حسابات المكسب، والخسارة لكل طرف من الأطراف، وإيران هي إحدى دول الجوار الإقليمي للعالم العربي التي كان لها موقف متغير من الغزو العراقي للكويت كان له أكبر الأثر في تقريب وتطوير علاقاتها مع الدول الخليجية بعد انتهاء الأزمة بتحرير الكويت.

الموقف الإيراني وتأثيره على علاقات إيران الخليجية:

مما لا شك فيه أن الإهتمام الإيراني بدول الخليج العربية، وبأمن الخليج جعلها تستفيد فائدة عظيمة من أزمة الخليج، فقد كانت الأزمة فرصة لإيران لكسر العزلة المفروضة عليها منذ الثورة الإيرانية، والحرب العراقية ـ الإيرانية، فقد وقع الغزو عندما كانت إيران قد خرجت لتوها من جولة صراعية مع العراق على مدى نحو ثمان سنوات، ونظراً لأن العلاقات الإيرانية الخليجية وخاصة الكويتية منها لم تكن على النحو المرغوب فيه من قبل القيادة الإيرانية نتيجة للدعم المادي الذي لاقاه العراق من هذه الدول خلال الحرب العراقية الإيرانية، لذا لم تتخذ القيادة الإيرانية موقفاً سريعاً وحاسماً من واقعة الغزو منذ البداية، بل اكتفت في البداية بموقف المترقب للأحداث

ترقباً لتطورها بما يحدد فيما إذا كانت ستؤدي إلى المساس بالأمن القومي الإيراني من عدمه[1].

ورغم مفاوضات السلام العراقية ـ الإيرانية بعد وقف القتال وفقاً للقرار ٥٩٨ لمجلس الأمن، إلا أن الموقف مع العراق كان ما زال معلقاً، فإيران عند الغزو كان لها مشاكل حدود معلقة مع العراق لم يستطع أي منهما حسمها عن طريق الحرب، كما كانت القوات العراقية تحتل مساحة واسعة من الأراضي الإيرانية (٢٥٠٠ كم٢)، كما كانت قضية الأسرى لدى الطرفين ما زالت قائمة.

وهكذا فإن إيران لم تندفع في التعبير عن موقفها من الغزو، بل وجدت في الأزمة الفرصة السانحة لتصفية حساباتها مع طرفي الصراع، والذين كانوا بالأمس القريب حلفاء متكاتفين ضد إيران، ولعل الحسابات الإيرانية كانت دقيقة عندما أقدم العراق على مبادرة ١٥ أغسطس ١٩٩٠، والتي هدفت إلى غلق جبهة الصراع مع إيران مقابل التنازل عن كل ما كان سبباً في إقدام العراق على حرب إيران، فقد اعترف العراق باتفاقية الجزائر ١٩٧٥م، ووافق على سحب فوري وشامل لقواته من الأراضي الإيرانية وتبادل الأسرى، ومن الجانب الآخر سعت الكويت، والدول الخليجية الأخرى إلى محاولة كسب ود إيران ومنعها من تأييد العراق.[2]

ومن هنا اتخذت إيران سياسة مرنة ومتحركة تتميز بخطوط مفتوحة على مختلف الأطراف الفاعلة في الأزمة بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب لصالح الدور الإيراني بعد إنتهاء الحرب فحتى قبل ١٥ أغسطس ١٩٩٠م قامت إيران في

---

(١) عزت عبد الواحد سيد، مرجع سبق ذكره، ص: ١٨٠.

(٢) عماد جاد، دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب، والخسارة، السياسة الدولية، عدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص: ٧٩٠.

أعقاب الغزو مباشرة بوضع بعض وحداتها البحرية في الخليج في حالة تأهب دون أي إشارة إلى نيتها لقتال العراق[١]

وأعلنت القيادة الإيرانية عن رفضها للغزو العراقي للكويت وطالبت العراق بالإنسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت وعارضت أي محاولة لتسوية الوضع تؤدي إلى حيازة العراق لجزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين أو أي مكاسب إقليمية أخرى من شأنها تغيير الوضع الجيواستراتيجي في منطقة الخليج، وأوضحت إيران أنها على استعداد لاستخدام القوة المسلحة لمنع حدوث أي شيء كهذا.[٢]

لقد رفضت إيران الغزو نظراً لما يشكله من مخاطر على المصالح الإيرانية في المستقبل ومن ثم حرصت على الفصل التام بين السلام مع العراق ومعارضة غزو الكويت، أكثر من ذلك قبلت إيران ضمنياً الحل العسكري كسبيل لإخراج العراق من الكويت إذا لم تستجب العراق وتنسحب بشكل سلمي، وحتى في إطار الحل العسكري فقد فضلت القيادة الإيرانية الحل العسكري الإقليمي وليس الدولي، لذا فإن إيران قد رفضت في بداية الأمر الوجود الأجنبي في الخليج، بل أن مرشد الثورة علي خاميني قد أعلن الجهاد ضد القوات الأمريكية، وأيده في ذلك أعضاء البرلمان الإيراني خاصة بعد أن ألمح بعض المسئولين الأمريكيين أن الوجود الأمريكي قد يستمر في الخليج بعد انتهاء الأزمة إمعاناً في ضمان الأمن الخليجي، وإمداد النفط الخليجي[٣].

---

(١) حسن أبو طالب، إيران، وإنعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٩٠، ص: ٦٩.

(٢) جمال الدين حسين، حرب تحرير الكويت، حرب تدمير العراق: القصة الكاملة للصراع (القاهرة، مدبولي الصغير، ط١، ١٩٩١)، ص:٨٩، أيضاً راجع د. نازلي معوض، تركيا، وإيران وكارثة الخليج الثانية، مقارنة تحليلية، مجلة العلوم الإجتماعية عدد ٢٠١، ربيع ــ صيف ١٩٩١، ص: ٢٦٠.

(٣) د. هالة سعودي، أزمة الخليج ودولتا الجوار تركيا، وإيران، د. أحمد الرشيدي (محرر)، الإنعكاسات الدولية، والإقليمية لأزمة الخليج (القاهرة، مركز الدراسات السياسية، والاستراتيجية بكلية الإقتصاد، ١٩٩١) ص: ٣٠٤-٣٠٥.

ومن هنا تصاعدت الدعوة الإيرانية لحل الأزمة سلمياً بالطرق الدبلوماسية وفي إطار إسلامي، وقد أرجع البعض ذلك الموقف الإيراني المتخفف نسبياً في مواجهة العراق، والمتشدد في مواجهة الوجود الأجنبي في المنطقة إلى التنازلات التي حصلت عليها إيران من العراق بموجب مبادرة ١٥ أغسطس ١٩٩٠.[١]

لكن مع اشتداد الأزمة أعلنت إيران أنها لا تمانع في وجود قوات أجنبية لإخراج العراق بشرط الرحيل مباشرة من المنطقة دون أن يكون لها أي دور في إجراء أي ترتيبات أمنية في المنطقة بعد الحرب لأن الأمن الخليجي هو من صميم اختصاصات دول المنطقة فقط.[٢]

لقد استطاعت إيران أن تنجح خلال تلك الأزمة في إتباع سياسة الحياد النشط التي تقوم على قبول قرارات مجلس الأمن مع تكثيف الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب وعدم السماح للقوات المتحاربة باستخدام الأراضي أو الأجواء الإيرانية لضرب العراق، في الوقت الذي كانت تلك الحرب تحقق لإيران أحلامها في تحجيم القوة العراقية ومنع العراق من تعديل حدوده مع إيران. وفي الوقت نفسه استطاعت إيران بموقفها هذا كسر حاجز العزلة الإقليمية الذي أحاط بها منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وحتى غزو العراق للكويت وبدأت إيران في استعادة دورها الإقليمي المفقود، فبدأت تحسين علاقاتها مع عدد من الدول الغربية مثل بريطانيا وتحسنت علاقاتها مع موسكو، وكذلك بعض الدول العربية مثل تونس وموريتانيا وسوريا وقامت المجموعة الأوروبية في أكتوبر ١٩٩٠ بإلغاء كافة العقوبات المفروضة على إيران، مما قضى نهائياً على عزلتها في المنطقة.

وبدأت العلاقات الإيرانية ـ الخليجية تأخذ سبيلها نحو مزيد من التقارب، والتطوير، فأعادت المملكة العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران في عام

---

(١) أحمد مهابه، إيران وأمن الخليج، السياسة الدولية، عدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص: ٩٧.

(٢) عماد جاد، دول الجوار الجغرافي، مرجع سبق ذكره، ص: ٧٨.

١٩٩١، الذي تميز بقيام مسئولين بدول الخليج بزيارة طهران كتلك الزيارة التي قام بها الأمير سعود الفيصل في ٥ يونيو ١٩٩١ في أول زيارة من نوعها منذ ثورة ١٩٧٩، وكذلك زيارة ولي عهد قطر لطهران، وكذلك عقد إجتماع على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بين وزير خارجية إيران ووزراء خارجية دول مجلس التعاون كما شاركت إيران في إجتماع وزراء خارجية التعاون الذي عقد في مسقط في ٤/ ١٢/ ١٩٩٠، كما أعربت دول مجلس التعاون في إجتماعي وزراء الخارجية اللذين عقدا في مايو، ويونيو ١٩٩١ عن ضرورة التوصل إلى إعلان مبادئ مشترك بين الجانبين الخليجي، والإيراني لوضع أساس التنسيق، والتعاون بينهما، وهكذا فقد لاقى الموقف الإيراني ارتياحا في الأوساط الخليجية من زاوية إمكانية قبول إيران كشريك إقليمي في الترتيبات الأمنية بعد الأزمة، بل أن بعض الدول أكدت أنه لا يمكن استبعاد إيران من أية ترتيبات أمنية محتملة في الخليج بعد الأزمة.

وفي النهاية يمكننا القول بأن أزمة الخليج الثانية كانت فرصة سانحة لإيران لتحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية، وإقليمية ما كانت تحلم بأن تحققها هكذا دفعة واحدة لولا المغامرة العراقية، والتي التقت مع هوى القيادة الإيرانية التي استطاعت توظيف الموقف بشكل تحقق مصالحها في المنطقة وبالأسلوب الذي لا يضر بأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، وهذا هو ما صرح به الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني في يناير ١٩٩١ عندما شرح موقف بلاده من أزمة الخليج فقال: «إننا لن نسفك دماءنا لكي تحقق الولايات المتحدة النصر، كما أننا لن نسفك دماءنا لكي يبقى العراقيون في الكويت.. ففي هذه الحالة سيصبح الخليج الفارسي غداً الخليج العربي.. أليس هذا هو الانتحار بعينه». (١)

---

(١) Sheherazad Daneshker, Iran: New Force of Stability, The Middle East Report, (January - February, 1991, P.20.

المبحث الرابع

نمط توزيع القوة الإقليمية في أعقاب الغزو العراقي للكويت

مما لاشك فيه أن قوة الدولة وطبيعتها العلائقية في محيطها الإقليمي، والدولي تحدد بشكل كبير الدور الذي تؤديه تلك الدولة على مسرح الحياة السياسية إقليميا ودولياً. وتبرز قوة الدولة بمقدار تفاعل عناصر هذه القوة ومكانتها. فكلما حدث تغيير في القدرات المكونة لهذه القوة تغير تبعاً لذلك حجم قوة الدولة ودورها وفعاليتها على مسرح الأحداث [1].

ومضمون علاقات القوة تكمن في توافر الإمكانات لدى الدولة، والتي تستطيع من خلالها ممارسة نفوذ على دولة أخري أو أكثر بما يتفق ورغبات الدولة الأولى، ومن ثم فان مفهوم القوة لا يخرج عن كونه علاقة نفوذ من طرف في مواجهة طرف أو أطراف أخرى في لحظة ما أو عبر فترة زمنية ممتدة، في مجال محدد أوفي عدة مجالات. وحيث أن الدولة تشتمل على عدد من العوامل المكونة لقوتها كالموقع الجغرافي الإستراتيجي، والقدرات السياسية، والإقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والسكانية، إضافة إلى العوامل المعنوية كالإرادة القومية، والأهداف الاستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية. فإن قوة الدولة تكمن في قدرتها على توظيف تلك العوامل، والمكونات مجتمعة وبنسب مختلفة وفقاً للظرف الدولي، والإقليمي بما يمكنها من التأثير إقليميا وعالمياً، أي أنها توظف إمكاناتها المادية، والمعنوية لخدمة أهدافها ومصالحها العليا.

---

(١) العميد الركن/ صالح بن عبد العزيز القنيعير، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي ١٩٧٩ - ١٩٩٥ (رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٨) ص: ٢٤.

ومن ثم فإن نمط توزيع القوة في النظام الخليجي ينصرف إلى تلك الإمكانات التي تشكل قوة الدولة، والتي تمتلكها مجموعة الدول العربية المكونة للنظام الإقليمي الخليجي مقارنة بما تمتلكه إيران من مقومات قوة، والتي تحدد إلى حد كبير مدى التوازن، والاختلال القائم فيما بين إيران وبين الدول العربية في النظام الإقليمي الخليجي.

وتتكون عناصر القوة في النظام الخليجي في مجملها من عناصر مادية وعناصر معنوية. وتشمل العناصر المادية القدرات العسكرية، والإقتصادية، والطبيعة الجغرافية الديموجرافية التي تملكها كل دولة، بينما تشتمل القوة المعنوية علي عناصر مثل طبيعة القيادة، والمكانة الدولية، والمكانة الدينية وطبيعة الدور الإقليمي الذي تلعبه كل دوله في محيطها الإقليمي، والدولي.

يمثل السكان أساساً بشرياً للنمو الإقتصادي وبناء القوة العسكرية للدولة، خاصة إذا ارتبط ذلك الأساس بتوافر الموارد الطبيعية، والقدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من ذلك الحجم السكاني.

فالتوازن بين عدد السكان، والموارد الطبيعية مطلوب، وإلا مثل التزايد السكاني عبئاً ثقيلاً على الإقتصاديات الوطنية، كما أن توافر الموارد الطبيعية دون وجود حجم سكاني مناسب وقوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضة للأطماع الخارجية دون رادع.

وتعتبر إيران أكبر دول النظام الخليجي من حيث عدد السكان، فتفوقها العددي وقوتها لا تضاهيها أي قوة أخرى داخل النظام الخليجي. فهي تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، وخمسة أضعاف سكان المملكة العربية السعودية، أما باقي الدول الخليجية فأعداد سكانها لا تكاد تذكر بالمقارنة بإيران، ففي العام ٢٠٠١ بلغ عدد سكان إيران نحو ٦٥,٦٢٠,٠٠٠ نسمة، في الوقت الذي بلغ فيه عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي ٣٠,٢٩٨,٠٠٠ نسمة، موزعة علي النحو التالي. المملكة العربية

السعودية ٠٠٠ , ٠٢٤ , ٢٢ نسمة، دولة الإمارات ٠٠٠ , ٣٦٩ , ٢ نسمة، دولة الكويت ٠٠٠ , ٩٧٤ , ١ نسمة، سلطنة عمان ٠٠٠ , ٥٥٣ , ٢ نسمة، دولة قطر ٠٠٠ , ٧٤٤ نسمة، مملكة البحرين ٠٠٠ , ٦٣٤ نسمة)، ومن ذلك يتضح أن إجمالي عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي لا يتعدى نسبة ٤٦٪ من إجمالي عدد سكان دول إيران منفردة. ومن هنا يظهر الفرق الشاسع للقوة البشرية لصالح إيران، وهو الفرق الذي يزداد عند مقارنة إيران بكل دولة خليجية منفردة.(١)

فعلى سبيل المثال نجد أن عدد سكان إيران يساوي ٥ , ٢٥ مرة عدد سكان سلطنة عمان، ويساوي ٥ , ٢٧ مرة عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، ويساوي ٣٣ مرة عدد سكان دولة الكويت، ويساوي ٨٨ مرة عدد سكان دولة قطر، كما أنه يساوي ١٠٣ مرة عدد سكان مملكة البحرين.

وفي إطار التركيبة الاجتماعية لسكان دول النظام الخليجي تتميز دول مجلس التعاون الخليجي الست بتركيبة سكانية فريدة من نوعها بسبب حجم الهجرات السكانية الداخلية التي خلقت علاقات إنسانية متداخلة وروابط اجتماعية متشابكة أشد التشابك أو بسبب الهجرة إلى النفط، والتي تجسدت في شكل تدفق أعداد كبيرة من السكان الوافدين من كافة الجنسيات ومن خارج النظام الإقليمي الخليجي، لمواجهة الطفرة النفطية التي تمر بها رغم ما تحمله تلك الهجرات من مشكلات اجتماعية، وأمنية ومشاعر ضد وحدوية نتيجة لوجود عمالة أجنبية وآسيوية هاجرت إلى تلك الدول.

إن هذه التركيبة الاجتماعية تسهم بدورها في عدم استقرار النظام الإقليمي الخليجي، كما أن التفوق العددي الإيراني يمثل ضغطاً ديموجرافياً لا يتناسب مع

---

(١) Cordesman , H . A , The Gulf Military Balance & Saudi Arabia , Center For Strategic and International Studies , Washington DC , Jan . 2001 . p.1.

المعطيات السكانية السائدة في النظام الخليجي، ويؤكد الخلل القائم في التوزيع السكاني داخل النظام الخليجي.[1]

إذن القاعدة السكانية في النظام الإقليمي الخليجي تتسم بعدم التجانس الاجتماعي من ناحية وتعاني من اختلال واضح في التوزيع لصالح إيران، وهذا ما جعل دولة مثل الكويت عاجزة عن مجابهة غزو تقوم به دولة أخرى تفوقها عدداً وعتاداً مثل العراق، كما جعل دولة مثل الإمارات العربية المتحدة عاجزة عن إتخاذ عمل عسكري مضاداً لإيران لإسترداد الجزر الثلاث التي استولت عليها تلك الأخيرة. وهذا من شأنه أن يسهم في عدم الإستقرار السياسي، والأمني في المنطقة.

العنصر الثاني من عناصر قوة الدولة هو الطبيعة الجغرافية التي تتمتع بها تلك الدولة، فالبيئة الجغرافية لأي نظام سياسي هي أحد مصادر قوة أو ضعف ذلك النظام، ومن ثم فهي تمثل أما إضافة أو خصماً من مفردات القوة لذلك النظام. فالبيئة الجغرافية بعناصرها المختلفة من موقع ومساحة وتضاريس تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الدولة لسياساتها الخارجية وبالتالي تعمل كأحد محددات قوة دور الدولة الخارجي. فالبيئة الجغرافية للدولة تحدد المجال الحيوي لحركتها السياسية الخارجية وتحدد إلى حد كبير ماهية ومصادر التهديد الموجهة لأمنها.

وفى هذا الإطار سادت العلاقات الدولية مجموعة من نظريات الحتمية الجغرافية في دراسة السياسات الخارجية للدول، والتي تقول بالتأثير المباشر للجغرافيا على السياسة الخارجية للدول وقدرتها على بناء قوتها البرية، والبحرية.[2]

---

(١) د. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص: ٣٤ - ٣٨.

(٢) د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (القاهرة، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦) ص: ١٣٧ - ١٤٢، انظر أيضا لواء أ.ح. محمد محمود خليل، الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر (رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٥) ص: ٣٥ - ٣٦.

وإن كانت مصداقية تلك النظريات قد بدأت في التراجع نتيجة التطور التقني في مجال الاتصالات، والمعلومات حيث أصبح العالم قرية صغيرة ولم تعد الجغرافية هي المحدد الأساسي للسياسة الخارجية للدول كما كان يدعي البعض. فقد اصبح العالم قرية صغيرة، وأصبحت الحدود بين ما هو داخلي وخارجي حدود مائعة وقل إلى حد كبير تأثير الموقع، والمساحة على السياسة الخارجية للدول ومن ثم تراجع العامل الجغرافي من موقع العامل الرئيسي، وا لحتمي إلى كونه أحد العوامل المهمة، والتي لا يمكن إهمالها عند تحليل السياسة الخارجية للدول أو عند قياس قوة ودور الدولة في إطارها الإقليمي، والعالمي.

ومما لاشك فيه أن الموقع الجغرافي قد يمثل موقع حماية ودفاع طبيعي يزيد من قدرة الدولة على حماية حدودها خاصة إذا كان يغلب على تضاريسها الحدودية الطبيعة الجبلية الوعرة مما يجعل من الصعب اختراق حدود الدولة برياً، والتجربة المصرية في اليمن، والسوفييتية في أفغانستان لها دليل حي على صحة ذلك القول، في الوقت الذي تجعل الطبيعة السهلية لحدود الدولة ذلك الاختراق أمرا يسيراً نسبياً.

وكلما ازدادت مساحة الدولة ازداد عمقها الدفاعي، وهذا من شأنه جعل عملية الدفاع الذاتي اسهل، كما أن ازدياد رقعة مساحة الدولة يتيح لها قدراً أكبر من الموارد الطبيعية التي تساعد الدولة على بناء إقتصادها وقوتها العسكرية. وإن كان ذلك الوضع قد يغرى الدول الطامعة في تلك الثروة خاصة إذا كانت تلك الدولة لا تملك إمكانيات الدفاع عن نفسها[1].

إن الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة الخليج العربي وما تحتويه أراضيها من ثروات نفطية حباها الله بها جعلت هذه المنطقة مطمعاً للعديد من القوى الطامعة في الثروة الإقتصادية، والموقع الاستراتيجي وصارت المنطقة محوراً تدور حوله الكثير من

---

(١) راجع د. أحمد يوسف ود. محمد زبارة، مقدمة في العلاقات الدولية، (القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٥)

الأحداث العالمية. فمنطقة الخليج تتميز من الناحية الاستراتيجية بكونها تتوسط العالم القديم وتمر بها أهم طرق التجارة لدول العالم وتمتلك أكبر نسبة احتياطي من النفط العالمي، مما وضعها في بؤرة التنافس بين القوى الكبرى، والطامعة في الاستيلاء على خيراتها.

يقع الخليج العربي في جنوب غرب قارة آسيا على شكل ذراع مائي يتصل طرفة الجنوبي بخليج عمان فالبحر العربي فالمحيط الهندي، وينحصر بين خطى عرض ٢٤، ٣٠ شمال، وخطى طول ٤٨، ٥٧ شرقاً، ويبدو الخليج كبحيرة راكدة مغلقة فيما عدا منفذ بحري واحد بعرض ٤٠ كيلومتر هو مضيق هرمز الذي يربط الخليج بالعالم.

وتمتلك العربية السعودية أكبر مساحة في المنطقة تليها إيران بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دول النظام الإقليمي الخليجي، ويبلغ إجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٦ , ٢ مليون كيلومتر، بينما تبلغ مساح إيران نحو ٦ , ١ مليون كيلومتر. وتتميز إيران عن باقي دول المنطقة بأنها تمتلك أكبر سواحل على الخليج العربي بطول ١٢٠٠ كيلو متر تليها الإمارات فالسعودية، إضافة إلى إشراف إيران على سواحل الخليج العربي وبحر عمان فإنها تتميز بموقع إستراتيجي يتيح لها حدوداً مشتركة مع الاتحاد السوفييتي، كما أن إشرافها على مضيق هرمز يمكنها من السيطرة على الملاحة الدولية في الخليج إلى المياه المفتوحة مما يضيف إليها مصدراً من مصادر القوة، ويجعل كل الدول الكبرى تسعى إلى خطب ودها وتتفادى الاصطدام بها بقدر الإمكان[1].

إن وجود حدود مباشرة بين إيران وعدد من الدول الخليجية وفي ظل غياب علاقات الود، والتفاهم يكسب العلاقات بينها وبين تلك الدول طابعاً صراعياً، ويجعل من إيران عامل تهديد أمني خاصة بعد إحتلالها لجزر الإمارات الثلاثة وقيام الثورة الإسلامية وما طرحته من شعارات خاصة بعدم استقلال بعض الدول الخليجية.

---

(١) د. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٠-٣٣ .

ويوضح الجدول التالي القدرات، والإمكانات الجغرافية لكل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي متضمنا المساحة وطول الساحل البحري لكل منها علي الخليج العربي، ونسبة مساحة كل دولة مقارنة بإجمالي مساحة الدول الخليجية، وإيران مجتمعة.

جدول رقم (٣)

القدرات، والإمكانات الجغرافية لدول النظام الخليجي

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي (كم)	نسبة طول الساحل ٪	المساحة كم٢	نسبة المساحة ٪
الإمارات	٨٠٠	٢٤	٧٧ ألف	١,٨٤
البحرين	١٢٠	٤	٦٠٠	٠,٠١
عمان	٩٠	٢,٦	٣٠٠ ألف	٧,١٤
الكويت	٢٠٠	٦	١٧ ألف	٠,٤
قطر	٣٨٠	١١	١١ ألف	٠,٢٦
السعودية	٥٥٠	١٦	٢,٢مليون	٥٢,٣١
إيران	١٢٠٠	٣٦	١,٦ مليون	٣٨,٠٤
الإجمالي	**٣٣٤٠**	**١٠٠**	**٤,٢ مليون**	**١٠٠**

المصدر:

د. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٣.

إن الوضع الجغرافي لدول النظام الخليجي قد أسهم في حالة من عدم الإستقرار السياسي، والأمني في المنطقة من خلال نزاعات الحدود العديدة التي ثارت بين دول النظام، فدولة مثل السعودية مترامية الأطراف نشأت بينها وبين معظم دول النظام الخليجي نزاعات حول الحدود تمت تسوية بعضها وبعضها الآخر ما زال بدون تسوية، ومن هذه النزاعات النزاع مع كل من إيران، والكويت، العراق، الإمارات، اليمن، قطر، عمان، كذلك هناك النزاع القطري البحريني الذي حل قضائياً، والنزاع الإماراتي

الإيراني حول الجزر الثلاث المغتصبة، والنزاع بين الإمارات وعُمان حول واحة البوريمي. بل أن هناك نزاعات داخلية نشبت بين الإمارات السبع، والنزاع العراقي الكويتي الذي انتهى بالغزو عام ١٩٩٠ وكانت له نتائج وتداعيات سلبية ما زالت دول وشعوب المنطقة تعاني من أثارها وتدفع فاتورة حسابها، وقبله النزاع حول شط العرب بين العراق، وإيران، والذي أسفر عن حرب دامت نحو ثمان سنوات.. الخ من الدلائل التي تؤكد أن المعطيات الجغرافية الخليجية أسهمت في حالة عدم الاستقرار السياسي، والأمني في المنطقة[1].

وتعتبر القوة العسكرية أحد أهم الدعائم المؤثرة في تحديد شكل ونمط توزيع القوة في أي نظام سواء كان نظام دولي أو نظام إقليمي، وهي أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في إدارة سياستها الخارجية سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، سواء بالتهديد باستخدامها كأداة ردع أو بالاستخدام الفعلي كوسيلة للحرب العسكرية.

وفارق القوة العسكرية بين دولتين يحدد إلى حد بعيد شكل العلاقات السياسية بينهما، كما أن العامل العسكري يرتبط ارتباطا وثيقاً بالعامل الأمني ورؤية كل دولة لأمنها القومي، والفرص المتاحة لزيادته، والتهديدات التي تعترضه وتعتريه من قبل الدول الأخرى في إطارها الإقليمي.

وتشمل الأدوات العسكرية بشكل عام مجموعة القدرات المتعلقة باستخدام أو التهديد باستخدام العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل إنشاء القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها واستعمال القوة، والمساعدة العسكرية وعمليات الغزو المسلح، وعمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو البري أو

---

(١) د. عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مرجع سبق ذكره.(القاهرة، مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)

الجوي أو تطوير الأسلحة وتغيير حجم المقدرات العسكرية، والمشورة العسكرية وعقد المحالفات العسكرية، والهجوم المسلح.[1]

لقد أثبتت عوامل إقليمية عديدة ضرورة توحد الدول الخليجية لمواجهة الأخطار المشتركة، حيث اتضح بما لا يدع مجالاً للشك، والريبة أن أمن الدول الخليجية مجتمعة يمثل وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها، فأي تهديد يوجه لأمن إحدى هذه الدول لابد وان يكون له تداعيات على المستوى الخليجى العام. فقضية الدفاع المشترك تشغل حيزاً هاماً فى السياسات الخارجية لدول الخليج. لذلك حاولت تلك الدول خلق آلية مشتركة بهدف دعم عملية الدفاع هذه ووضع استراتيجية دفاعية لدول الخليج تقوم على الأسس التالية.[2]

- تشكيل قوة خليجية موحدة قوامها ٥٠ ألف جندي (قوة درع الجزيرة)، والتي تعتبر قوة دعم عاجلة لمواجهة التهديدات الموجهة إلى إحدى دول المجلس فى إطار نظام دفاعي مشترك.
- إقامة صناعة سلاح خليجي من أجل تحقيق درجة عالية من الاستقلالية فى تسليح جيوشها وخلق سلاح خليجى موحد لجيوش تلك الدول يساعدها على التعاون، والتنسيق فيما بينها.

وقد حددت دول المجلس أهداف سياستها العسكرية في الحفاظ على درجة إستعداد عاليه للقوات المسلحة لتكون قادرة على مواجهة العدوان وتأمين الملاحة في الخليج العربي، والبحر الأحمر ومواجهة أي نفوذ يهدف للتأثير على العلاقات فيما بين دول المجلس، والدول العربية.

---

(١) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،(القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث، والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص: ١٠٢.

(٢) د. أحمد عامر، مجلس التعاون الخليجي، نموذج للتكامل الإقتصادي، (جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٨٨)، ص: ١٧٢ .

إلا أن حرب الخليج الأولى، والثانية أثبتت قصور القوة العسكرية لدول المجلس، وأثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن قوات درع الجزيرة قاصرة على القيام بالمهام المنوطة بها، فقد فشلت في منع الغزو العراقي للكويت، وأثبتت الأحداث أن القوات المسلحة لدول مجلس التعاون لابد من إعادة النظر في تكوينها وتدريبها ونظم تسليحها، وهو ما توجهت نحوه الدول الخليجية وخاصة السعودية، والكويت في فترة ما بعد حرب تحرير الكويت حيث زادت المخصصات المالية لميزانيات الدفاع في الدول الخليجية في محاولة لموازنة التفوق الإيراني ومواجهة الخطر العراقي.

ففي العام التالي للغزو العراقي للكويت بلغت ميزانيات الدفاع للدول الخليجية الست السعودية، والكويت، والإمارات وعمان، والبحرين وقطر على التوالي (١٣,٨٦، ٩,٣، ٤٩،٩٤٧.٠، ١,٠١، ٥٩،٢٣٧.٠، ١,٥٩ مليار دولار أمريكي)، وقد أستنزفت تلك الميزانيات نسبة عالية من الدخل القومي الإجمالي لبعض تلك الدول وبنفس الترتيب بالنسب التالية (١٣,٢٪، ٨,٣٪، ١٢,٣٪، ١٢,٣٪، ٨,٥٪، ٨,٤٪) علي التوالي.[1]

ورغم ذلك فما زالت إيران تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة، فوفقاً لإحصاءات الميزان العسكري لدول العالم لعامي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ تتفوق إيران على دول المجلس مجتمعة من حيث عدد أفراد القوات البرية ووحدات القوات البرية، وألويتها وكتائبها، فعدد أفراد القوات البرية ٧١٥ ألف بينما أفراد قوات دول المجلس لا تزيد عن ١٩٠ ألف فرد أي بنسبة ٣,٦٧ : ١ لصالح إيران، كما تتفوق إيران على الدول الخليجية في الأسلحة المستخدمة من جانب القوات البرية من دبابات وقطع مدفعية وصواريخ أرض - أرض، بينما تتفوق دول المجلس فيما يختص بأعداد عربات القتال المدرعة، كذلك فإنه بشكل عام تتفوق إيران على دول الخليج مجتمعة فيما يختص بالقوات

(١) د. فتحي العفيفي، التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٠)، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد ٣ (القاهرة، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠١) ص.١٠٤.

البحرية. وبينما يميل الميزان لصالح الدول الخليجية فيما يتعلق بالقوات الجوية بما تشمله من قاذفات ثقيلة وطائرات إنذار، وإستطلاع وطائرات نقل جوي وهليكوبتر لكن إيران تفوق كل هذه الدول منفردة.[١]

ومن هنا فإن الدول الخليجية تسعى إلى صياغة علاقاتها مع إيران في إطارها السلمي لتفادي أي تصعيد جديد في المنطقة، فقد تعلمت من التجارب أن الحرب لا تؤدي إلا إلى الدمار، والخراب، وإستنزاف الأموال، والموارد وفقد الأرواح وفتح المجال للتدخل الأجنبي الغير مرغوب فيه.

وإذا ما تناولنا الحالة الإقتصادية للدولة كمصدر من مصادر قوتها، نجد أن توافر الموارد الإقتصادية في حد ذاته دون إمكانيات تستطيع استغلالها استغلالاً أمثل لا يمثل مصدر قوة، وإن كان يمثل أساساً لها، لذلك فإنه على كل دولة أن تسعى إلى استغلال ما حباها الله به من موارد وثروات إقتصادية استغلالاً سلمياً لتحويلها إلى قوة حقيقية تستطيع معها التأثير في مجريات الأمور الدولية على الصعيد الإقتصادي، كما أن امتلاك الدولة لتلك الموارد يجعلها مطمعاً للآخرين، لذلك لابد، وأن يواكب هذه الموارد إمتلاك القوة العسكرية القادرة على حمايتها، كما أن علاقات التكامل الإقتصادي، والإستفادة المتبادلة على المستوى الإقليمي، والدولي أمراً ضرورياً لدرء الأطماع الخارجية[٢].

فالإقتصاد يلعب دوراً هاماً في تحديد قوة الدول، بل أن القوى الإقتصادية في عالم اليوم هي القوي المؤثرة على الساحة الدولية، بعد أن تراجعت الأداة العسكرية لصالح الأداة الإقتصادية في إدارة العلاقات الدولية، والسياسات الخارجية بعد أن انتهى نظام القطبية الثنائية، والحرب الباردة وما ارتبط بها من نظام لتوازن القوى ليحل محله نظام

---

(١) Military Balance , London , 1994 / 1995 .

(٢) سعيد حمد الحساني، تطور العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وإيران: دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث (رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩٩) ص ٣٨- ٣٩.

توازن المصالح في ظل عالم الإعتماد المتبادل السائد في النظام الدولي الحالي، وإن كان هذا لا يقلل من أهمية القوة العسكرية بأي حال من الأحوال.

والنظام الخليجي يمكن أن يطلق عليه النظام النفطي، حيث حبا الله دوله بالثروة النفطية التي أخذت تتدفق من أراضيه بكميات كبيرة جداً، فقد وصل إجمالي إيرادات دول مجلس التعاون الست، والعراق، وإيران من النفط خلال الفترة من ١٩٧٣، وحتى عام ١٩٩٣ حوالي ٢٥٠٠مليار دولار (٢,٥ تريليون دولار)، وهذه الثروة النفطية هي التي جعلت ذلك النظام يشهد مجموعة من التغيرات الحضارية، والمادية نقلت تلك النظم من طور النظم القبلية الريعية إلى دول حديثة متكاملة، كما أن هذه الثروة هي ذاتها المسئولة عن كل الصراعات التي دارت وتدور بين دول ذلك النظام حول الحدود، والتخوم المشتركة لاحتواء أراضيها على النفط، كما أن هذه الثروة قد جعلت من هذه الدول مطمعاً للأطماع الخارجية[1].

والنفط وحده يساهم بنحو ٨٠٪ من صادرات تلك الدول، و٩٠٪ من مصدر عملاتها الأجنبية، ونحو ٤٠٪ من الناتج القومي الإجمالي لها، وإن كانت تلك الدول قد عمدت نحو عدم الإعتماد على النفط وحده وسعت إلى تنويع مصادر الدخل القومي فاتجهت إلى زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة القطاع الصناعي وبدت تلك الدول قادرة على تمويل مختلف مشروعات التنمية الإقتصادية، والاجتماعية ومشروعات الرعاية الصحية، والتعليمية مما أدى إلى تحقيق درجة عالية من الرفاهية الإقتصادية للمواطنين وازداد مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص، والحكومي، والذي بلغ متوسطه ٣٢٪ و٢٩٪ سنوياً على التوالي، كما أصبح متوسط دخل الفرد الخليجي هو من أعلى المعدلات في العالم، فالإمارات تحتل المركز الأول على مستوى النظام الإقليمي الخليجي من حيث معدل الدخل الفردي تليها الكويت ثم قطر،

---

(١)د. عبد الخالق عبد الله، النفط، والنظام الخليجي، المستقبل العربي، عدد ١٨، مارس ١٩٩٤، ص ٤-٥.

فالبحرين، ثم سلطنة عمان، فالسعودية فالعراق، وأخيراً إيران، وبينما تحتل السعودية المركز الأول من حيث الناتج القومي الإجمالي تليها إيران تأتي البحرين في ذيل القائمة

ورغم تلك الثروة إلا أن المنطقة قد شهدت حربين مدمرتين، الأولى استمرت زهاء الثماني سنوات بين العراق، وإيران، والثانية نتيجة لغزو العراق للكويت مما أدى إلى استجلاب آلة الحرب الغربية إلى منطقة الخليج مما أدى إلى هدر واستنزاف الطاقات، والموارد، والثروات الخليجية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في هذه الدول حيث بلغت نحو ٤٠٪ في العراق، و٣٠٪ في إيران بعد أن كانت في الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٨ نحو ٢٢٪، ٢٠٪ على التوالي كما أدت تلك الحروب إلى إرهاق ميزانيات كل الدول الخليجية فاتجهت تلك الدول إلى الاستدانة حيث بلغ إجمالي الديون المتراكمة على دول النظام الخليجي نحو ١١٦ مليار دولار[1].

احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول من حيث نسبة الديون الخارجية بنحو ٣٠ مليار دولار تليها الكويت (١٣ مليار دولار)، فالعراق (١١ مليار)، فالإمارات (١٠ مليار)، فإيران (٩ مليار)، ثم عمان وقطر (٣ مليار) ثم البحرين (٣٥٠ مليون دولار).

ويمكن القول بأن دول النظام الخليجي تمتلك إمكانات إقتصادية هائلة مقارنة بالعديد من دول النظام العالمي، وإن هذه الدول قد استطاعت تحقيق درجة عالية من النمو الإقتصادي مقارنة بالعديد من دول العالم النامي، إلا أن ما شهدته تلك المنطقة من حروب، وإضطرابات أمنية دفعها إلى تخصيص نسبة كبيرة من إمكاناتها الإقتصادية نحو الإتفاق العسكري قد أثر مباشرة على مواصلة جهود التنمية في تلك الدول.[2]

وإذا ما تحدثنا عن العوامل المعنوية للقوة في النظام الخليجي، وأثرها في توزيع القوة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن المقارنة هنا تقتصر علي العلاقة بين

---

(١) المرجع السابق.

(٢) د. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

المملكة العربية السعودية، وإيران إذا ما نحينا العراق جانباً، باعتبار الدولتين هما القادرتان بما تملكانه من مقومات مادية مناسبة أن تلعبا دوراً إقليمياً مميزة في مختلف القضايا التي تمس المنطقة مباشرة، بل وبعض القضايا الدولية نتيجة للمكانة الدينية التي تتمتع بها الدولتان بين دول العالم المسلم سواء السنة «السعودية»، أو الشيعة «إيران»، وإذا كان الدور القيادي الإيراني خارج نطاق الإقليم الخليجي قد أصابه بعض الخلل نتيجة للعزلة الدولية التي فرضت عليه في أعقاب قيام الثورة الإسلامية في إيران وسياسة الإحتواء المزدوج التي أتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها، والعراق ونتيجة لتخوف العديد من الدول من الدعم الإيراني للإرهاب كما تردد في العديد من الأوساط السياسية. إلا أن هذا الدور بدأ يعود تدريجياً في أعقاب الموقف الإيراني المتوازن من أزمة الخليج الثانية وتبني إيران سياسة خارجية براجماتية متوازنة وتخليها في جزء كبير منها عن السياسات الثورية الراديكالية السابقة، وذلك نتيجة لان القيادات التي تولت الحكم في أعقاب آية الله الخوميني هي قيادات بدت أكثر براجماتية، وإعتدالا في سياستها الخارجية، وأكثر واقعية في قراءتها لواقع موازين القوي سواء علي المستوى الخليجي أو علي المستوى الدولي في ظل وجود منطقة الخليج كأهم المناطق في بؤرة الأحداث العالمية خاصة مع تزايد الوجود العسكري الأمريكي، والغربي في المنطقة، وأخذ العبرة، والعظة مما حدث للعراق نتيجة لسياساته غير الرشيدة في المنطقة.

الفصل الثالث

البيئة الدولية للعلاقات الإيرانية- الخليجية

مقدمة

يتناول ذلك الفصل مجموعة المحددات الخارجية، والتي تمثل البيئة الدولية للعلاقات الخليجية الإيرانية وذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: النظام الدولي الجديد، والعولمة.

المبحث الثاني: الوجود العسكري الغربي في الخليج.

المبحث الثالث: الصراع العربي الإسرائيلي، والمشروع الشرق أوسطي.



المبحث الأول

النظام الدولي الجديد والعولمة

منذ منتصف الثمانينات بدأت تتشكل معالم نظام دولي جديد، تبلور بشكل واضح مع مطلع التسعينات في ظل أزمة الخليج الثانية، والتي بدت مناسبة لتطبيق فعاليات ذلك النظام الدولي الجديد الذي حمل معه أسس وعلاقات ومفاهيم جديدة تحكم العلاقات الدولية مع اقتراب انتهاء الألفية الثانية، والدخول في القرن الحادي، والعشرين، ليخلق وضعاً عالمياً جديداً ظهرت فيه وقائع جديدة وترسخت وقائع أخرى كانت قد بدأت تظهر فى رحم النظام العالمي المنهار. [1]

ففي غمرة الأحداث العاصفة لأزمة الخليج أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن ميلاد نظام دولي جديد، عندما طرح في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٠ فكرته حول نظام عالمي جديد يقوم على أساس نزع السلاح النووي، والبيولوجي، والكيميائي، والتحول الديمقراطي، واعتماد الانتخابات كآلية أساسية لاختيار النخب الحاكمة تحت إشراف لجنة من الأمم المتحدة التي ستصبح بمثابة برلمان للعالم[2].

وكذلك في خطابه عن حال الاتحاد في ٢٩ يناير ١٩٩١،فقد تحدث عن النظام العالمي الجديد وتصوره بأنه «النظام الذي يحل القانون محل حكم الغاب... حيث تعترف الأمم بالمسؤولية المشتركة حول الحرية، والعدالة، وحيث يحترم القوي

---

(١) عزت عبد الواحد سيد، إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص.١٩٧.

(٢) د. محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، في، د. محمد صفي الدين أبو العز (إشراف)، الوطن العربي، والمتغيرات العالمية (القاهرة، معهد البحوث، والدراسات العربية، ١٩٩١) ص: ٥٤ .

الضعيف، وحيث تلتقي الأمم المختلفة معا حول قضية مشتركة للوصول إلى الأماني العالمية للبشرية، السلام، والأمن، والحرية وحكم القانون» وقد ربط الرئيس الأمريكي إمكانية تحقيق ذلك النظام العالمي الجديد بقبول الولايات المتحدة الأمريكية عبْ قيادته، وأنها وحدها هي القوة القادرة علي ذلك، وأنها القوة الوحيدة في العالم القادرة علي تجميع قوي السلام في العالم.[(١)]

إن ذلك النظام الجديد قد أحيا معه مفاهيم قديمة بدأت تجد لنفسها مكاناً مؤثراً علي العلاقات الدولية من جديد مثل العولمة، والتي دارت حولها نقاشات وخلافات منهاجيه ومصلحيه حول مفهومها، وآثارها الإيجابية، والسلبية علي مسار العلاقات الدولية وبصفة خاصة علي الأطراف الضعيفة من تلك العلاقات مثلما هو الحال بالنسبة لدول العالم الثالث.

فقد أرتبط النظام الدولي الجديد ببروز القوة الأمريكية المسيطرة كأقوى دولة في العالم، وأدت التطورات التي شهدتها دول وسط وشرق أوروبا، والإتحاد السوفييتي إلى نصر للرأسمالية الغربية في الوقت الذي أنتهي فيه الإتحاد السوفييتي رسمياً، وتحول العديد من دول المعسكر الإشتراكي إلى تبني النموذج الغربي سياسياً، وإقتصادياً، وبالتالي تحقق لقائدة المعسكر الغربي الرأسمالي الإنفراد بالهيمنة على النظام العالمي. وكانت أزمة الخليج الثانية مجالاً مناسباً لاختبار تلك الهيمنة، وإنتهاءً لعالم الحرب الباردة، والثنائية القطبية وبداية لعصر جديد تسيطر فيه دولة واحدة على مجريات الأمور الدولية على الأقل في جوانبها السياسية، والعسكرية وبدرجة أقل الجوانب الإقتصادية لدرجة أن البعض قد أطلق على ذلك العصر بالعصر الأمريكي[(٢)].

---

(١) Robert Tucker & David Heldrick, The New World Order and the American's Purpose, (New York, Council of Foreign Relations Press, 1992)

(٢) د. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر، والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٣٣ يناير ١٩٨٩، ص. ٢٥ .

ومثلما أرتبط ظهور الحرب الباردة ببروز الإتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية كنظام سياسي، وإجتماعي وكأيدولوجية منافسة، وكقوة دولية ذات قدرات عسكرية وتحالفات دولية جعلت منها إحدي القوتين الرئيسيتين في عالم ما بعد الحرب العامية الثانية، كذلك أرتبط إنهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات بانتهاء الحرب الباردة، والعلاقات، والمفاهيم التي حكمت ووجهت العلاقات الدولية علي مدي الحقب الأربع التي سبقت ذلك الانهيار.

لقد كان التحول الذي أحدثه جورباتشوف في سياسة الاتحاد السوفييتي تجاه بلدان العالم الثالث وحول قضاياه وصراعاته هو مفتاح ذلك التحول إلى نظام دولي جديد.[١]

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى إحداث تغييرات هامة في الخريطة الدولية، حيث أنقسم العالم إلى معسكرين اشتراكي ورأسمالي تتوزع بينهما عدد من التكتلات الإقليمية، إلا أن عقد التسعينيات قد شهد تفكك وانهيار الدولة قائدة المعسكر الاشتراكي وتحول معظم دول المعسكر إلى الأخذ بالأساليب السياسية، والإقتصادية التي تتبناها دول المعسكر الرأسمالي، ومن ثم بروز الولايات المتحدة كقطب أوحد في نظام عالمي جديد.

إن مجموعة التغيرات التي شهدها النظام الدولي خلال القرن العشرين، والتي ترتب عليها انهيار منظومة معرفية قيمية متكاملة تمثلت فى انهيار نظام القطبية الثنائية التي سادت العلاقات الدولية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى وصول جورباتشوف لسدة الحكم فى الاتحاد السوفييتي السابق وما اتخذه من إجراءات تتعلق بالإصلاح، والمكاشفة أدت إلى انهيار مجموعة القيم التي قام عليها النظام الاشتراكي

(١) Light, Margrat, Soviet New Thinking, Soviet Policy in the Third World, International Affairs, 1991, P.264.

الشيوعي المضاد للنظام الليبرالي الغربي فى إطار ما سمي بالبيروسترويكا، والجلاسنوست أي الإصلاح، والمكاشفة، والمصارحة [1].

فقد كان من المفاهيم الأساسية للتفكير السوفييتي الجديد، وأهدافه إنهاء المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الغرب، وإعادة النظر في المفاهيم التقليدية للقوة العسكرية، والأمن القومي، وإحياء الإقتصاد السوفييتي وعدم إخضاع السياسة الخارجية للاعتبارات الأيديولوجية. ومن ثم فإن التفكير الجديد لجورباتشوف ينظر إلى علاقات الإتحاد السوفييتي من ثلاث زوايا: [2]

١- زاوية تأثيرها علي العلاقات الأمريكية ـ السوفييتية بمعناها الشامل

٢- تاثيرها علي الإقتصاد، والموارد السوفييتية وخاصة في ضوء الأزمة الإقتصادية وحالة الإقتصاد، والإنتاج، والموارد السوفييتية حال وصول جورباتشوف للسلطة.

٣- توجيه الإعتبارات الأيدولوجية للسياسات السوفييتية، والعالم الثالث، وهو الأمر الذي يريد تصفيته ليس فقط تجاه العالم الثالث، وإنما في مجمل السياسة الخارجية السوفييتية.

لقد جاء جورباتشوف بأفكار تدعو إلى مزيد من الإنفتاح في العلاقات الدولية بين الشرق، والغرب، والإيمان بأن توازن المصالح وليس توازن القوى هو ما ينبغي أن يحكم العلاقات الدولية، فحاول جورباتشوف إعادة بناء الاشتراكية الروسية على أساس «تقويض ركائز الإشتراكية الستالينية» وسعى إلى بناء إشتراكية تقبل وتستطيع الحياة في عالم واحد مع الرأسمالية ونبذ الأفكار الجامدة التي تعايشت معها الشعوب

---

(١) جوربا تشوف، البريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا، والعالم، (ترجمة) حمدي عبد الجواد، (مراجعة محمد المعلم (القاهرة، دار الشروق، ط٢، ١٩٨٨) ص. ١٩٨.

(٢) د.السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٥)، ص.١٠٩.

الشرقية لعقود طويلة، أي أن جورباتشوف حاول بناء إشتراكية جديدة تقبل بالخروج عليها إن أرادت الشعوب ذلك[1].

لقد كانت فلسفة البيريسترويكا التي أنتهجها جورباتشوف تقوم على إعادة البناء الإقتصادى للدولة بالدرجة الأولى، لذا نحا الإقتصاد السوفييتي نحو الانفتاح على الغرب وسمح للمنتجين بقدر كبير من الحرية فى اختيار المستوردين، والتعامل معهم مباشرة بعيدا عن مركزية وتدخل الدولة في تلك العلاقة.

وكان صدور القرار بتأسيس المؤسسات المشتركة في ١٣ يناير ١٩٨٧. وهو القرار الذي يهدف إلى توفير رأس المال، والخبرة الأجنبية لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للدولة، مما فتح المجال أمام إنشاء مؤسسات رأسمالية وقيام شركات مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول الغرب الأوروبي ودول عربية ودول من الشرق الأقصى، كما اتجهت الدولة نحو تحويل جزء من مخصصات الدفاع، والصناعات الدفاعية نحو انتاج سلع محلية استهلاكية، وفتحت المجال للمؤسسات، والشركات السوفييتية للتعامل المباشر مع الأسواق العالمية من خلال آليات السوق[2].

وعلى مستوى قمة العلاقات الدولية أدت سياسات جورباتشوف الجديدة إلى تحول بناء في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية لتنتهي عقود من العداء سادت خلال مرحلة الحرب الباردة لتتحول العلاقة إلى تعاون وعمل مشترك فى كثير من المواقف الدولية. وتبدلت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وحلفائه من دول المعسكر الاشتراكى من علاقة التبعية إلى علاقة الرعاية المنظمة التي تحترم استقلالية، وإرادة شعوب تلك الدول.

---

(١) د. طه عبد العليم، التغير في الإتحاد السوفييتي، وإنعكاساته على الوطن العربي، في، السوطن العربي، والمتغيرات العالمية (جامعة الدول العربية، معهد البحوث، والدراسات العربية، ١٩٩١) ص: ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٢) د. أماني محمود فهمى، الاتحاد السوفيتي من الداخل، والتحديات الجديدة، السياسة الدوليـة، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص:٢٤١ - ٢٥٠.

وكانت النتيجة المنطقية لهذه الافكار الجديدة، والخلل الذى أصاب بنية النظام الشيوعى للاتحاد السوفييتي ذاته أن تراخت قبضة الاتحاد السوفييتي عن دول أوروبا الشرقية مما فتح المجال لأن تنهار نظمها الواحد تلو الآخر.

فقد وجدت القيادات الاصلاحية فى تلك الدول فى سياسات جوربا تشوف فرصة كاملة لتنشيط حركتها واستباق الزمن واستثمار الحالة الجديدة إلى أقصاها خاصة، وأن هذه السياسات التي أتبعها جوربا تشوف وفرت المناخ الملائم للاصلاح، فقد أكد جوربا تشوف أن لكل دولة داخل الكتلة الشرقية الحق فى انتهاج إسلوبها الخاص فى تطبيق الاشتراكية مما هيأ الظروف لتسريع التوجه نحو الاصلاح دون خوف من ردة فعل سوفيتية مضادة كما كان يحدث فى السابق.[1]

ومن ناحية أخرى وضعت القيادة السياسية في الاتحاد السوفييتي هدف «درء الحرب» على أنه الهدف السياسي العسكري الرئيسي للدولة السوفييتية وقوتها المسلحة، لأن الحرب لا يمكن أن تكون الوسيلة الملائمة لتحقيق الأهداف السياسية، والإقتصادية، والأيديولوجية وغيرها من الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها، فالحرب النووية أصبحت لا معني لها إطلاقا وهي بعيدة كل البعد عن الرشادة، بل أنها في جوهرها بمثابة انتحار، في الوقت الذي يكون فيه النضال من أجل السلام هدفاً أساسيا للدولة، فلابد من الاعتراف بأن الأمن - كما أوضح جورباتشوف - لا يتجزأ، فإما أن يكون أمناً متكافئاً للجميع أو لا يكون على الإطلاق، فلم يعد من الممكن ضمان الأمن بالوسائل العسكرية سواء باستخدام الأسلحة أو الردع.[2]

وبدا الاتحاد السوفييتي الذي لم يستطع أن يلحق بالغرب الذي بدأ يسترد عافيته نتيجة للثورة الصناعية الثالثة، بدا وكأنه عاجز عن مسايرة العالم الغربي، فطرح

---

(١) بدر أحمد عبد العاطى، أبعاد التغييرات الداخلية الأخيرة فى المجر، السياسة الدولية، عدد ٩٩، يناير ١٩٩٠، ص:٢٢٩.

(٢) جورباتشوف، البيريسترويكا، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٨-٢١٨.

جورباتشوف رؤية جديدة تقوم علي إنهاء المواجهة مع النظام الرأسمالي، والاندماج معه تحت شعارات مختلفة مثل «البيت الأوروبي الواحد» «عالم واحد أو لا عالم»، وإحلال مفهوم «توازن المصالح» محل مفهوم «توازن القوي»، كما انسحب الاتحاد السوفييتي من حلبة الصراعات الإقليمية إيماناً منه بفكرة أن صراعات العالم الثالث لابد، وألا تؤثر علي الوفاق الجديد بين العملاقين، أي أن مشاكل الصغار لابد ألا تؤثر علي شهر العسل الذي بدأت تباشيره بين الكبار، فقد راي جورباتشوف ومؤيدوه أن سياسة موسكو وارتباطاتها في العالم الثالث قد عاقت تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة، والغرب وافسدت تطورات إيجابية وقعت فيها، بل إن البعض رأى أن تلك السياسات قد قوضت الأمن السوفييتي، وأثارت وحركت تكوين تحالفت مضادة ومنافسة لمواجهة التوسع السوفييتي، كما خلقت شعوراً بإن الاتحاد السوفييتي هو قوة خطرة تسعى إلى تصفية العالم الرأسمالي الليبرالي، وإقامة الشيوعية العالمية، وأشار آخرون إلى أن ارتباط موسكو المباشر وغير المباشر بالصراعات الإقليمية قد أدى إلى خسائر ضخمة بزيادة التوتر الدولي وتجديد سباق التسلح، وإعاقة إقامة روابط ذات نفع متبادل مع الغرب.[1]

ونتيجة للاعباء التي يتحملها الاتحاد السوفييتي بموجب لسياساته السابقة في دول العالم الثالث، أعلن جورباتشوف أن سياسة بلاده تجاه تلك الدول سوف يعاد النظر فيها بناء علي «القدرات الحقيقية» لبلاده، وهو ما أكده وزير خارجيته إدوارد شيفرنادزه بقوله «إن السياسة الخارجية في المستقبل بما فيها السياسة تجاه العالم الثالث سوف تتشكل أكثر بمقتضي (المصالح الوطنيه) أكثر منها بالاعتبارات الإيديولوجية، وحتى معيار الحساب، والتكلفة يمكن أن يطبق لتحديد أولويات السياسة الخارجية»[2]

---

(١) د. السيد أمين شلبي، مرجع سبق ذكره، ص. ١١٠.

(٢) راجع ذلك في

- Jiri Valenta & Frank Cibbulka (eds.), Gorbachev's New Thinking and the Third World Conflicts, Transaction Public, 1990, P.24

في المرجع السابق، ص.١١١.

ونتيجة لذلك تحول الإتحاد السوفييتي إلى قوة عظمي من الدرجة الثانية، ولم تعد قضايا العالم الثالث في قمة أولوياته وتوقفت هيمنته علي دول أوروبا الشرقية.[1]

أثبتت أزمة الخليج بجلاء أن الإتحاد السوفييتي قد حسم أمره بالإنسحاب من مواجهة الولايات المتحدة، تلك المواجهة التقليدية التي دامت لفترات طويلة خلال المراحل المختلفة للحرب الباردة مما إنعكس بالإيجاب على تزايد الدور الأمريكي في النظام الدولي مع التأكيد على «دفن» الحرب الباردة وبدأ الحديث عن توجه النظام الدولي نحو نظام القطب الواحد بعد أن ارتضى الإتحاد السوفييتي التجميد الطوعي لقوته العسكرية ونأى بنفسه عن التدخل في الصراعات الإقليمية حتى اختفي كدولة عظمى وتحلل إلى جمهوريات مستقلة.[2]

وفي المقابل ساد داخل الولايات المتحدة الأمريكية تنازع بين مدرستين أو اتجاهين فكريين إزاء السياسة الخارجية كلا منهما يرى للولايات المتحدة الأمريكية دوراً مختلفاً، وإن لم يكونا بالضرورة متعارضين.

الاتجاه الأول: هو أن تخدم أمريكا قيمها بأفضل الوسائل عن طريق تحقيق الديمقراطية علي الوجه الأفضل داخلياً، وبذلك تصبح نموذجاً ومنارة للديمقراطية تحتذي به دول العالم.

الاتجاه الثاني: يرى أن قيم أمريكا تفرض عليها التزاماً بأن تحارب من أجل هذه القيم في العالم أجمع، ومن ثم تتصور الدور الأمريكي كمحارب صليبي شريف يقوم بدوره التبشيري، ويسعي لخلاص العالم من القيم السائدة التي تخالف الديمقراطية، والحرية وتنتهك القانون.

هذا الفكر الذي ساد خلال القرن العشرين يتصور أنه من الطبيعي أن يكون هناك نظام عالمي جديد يقوم علي أساس الديمقراطية وحرية التجارة، والقانون الدولي،

---

(١) عزت عبدالواحد سيد، مرجع سبق ذكره، ص.١٩٧-١٩٨.

(٢) المرجع السابق ، ص: ١٩٩ .

خاصة، وأنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سادت ظاهرة حقيقية وهي إعتماد كل بلد علي الأخر.

ومن ثم إذا كان العالم يريد السلام حقاً فإنه يحتاج بشدة إلي تطبيق «وصفة» الأخلاق الأمريكية[1].

لقد كان الفكر الأمريكي مصحوباً بمكونات مادية للقوة الفعلية للدولة الأمريكية العظمي، تمثلت تنامي للقوة الإقتصادية، والثقافية، والسياسية، والعسكرية جعلتها تتبوأ مركز القيادة للعالم المنتصر بعد الحرب العالمية الثانية[2].

فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مقومات القوة الإقتصادية بما يؤهلها لدور المهيمن، ومن ثم لعبت الولايات المتحدة دور الهيمنة الحميدة بعد الحرب العالمية الثانية حيث استثمرت الكثير من مواردها من أجل إعادة بناء أوروبا الغربية في إطار ما سمي بخطة مارشال للوقوف في وجه الأحزاب الأوروبية الغربية الإشتراكية[3].

تلك الخطة أشار إليها «بول كيندي» في تفسيره لتدهور قدرة الولايات المتحدة الأمريكية علي الهيمنة علي المستوى الخارجي مستخدماً في ذلك ماعرف بنظرية «الإمتداد الإمبراطوري» Imperialoverstretch، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية متصدرة إقتصادياً بنصيب ٥٠٪ من الناتج الصناعي العالمي، وبفضل تلك القوة الإقتصادية استطاعت المضي قدماً في مشروع مارشال، وأسست حلف الناتو، واستطاعت بناء جيش قوي انتشر خارج حدودها للحفاظ علي سلامة أوروبا ولتأمين

---

(١) هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الجزء الأول،ترجمة: فوزي وفاء (القاهرة، الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف، ٢٠٠١) ص: ١٥-١٦.

(٢) راجع ذلك في د. نهي المكاوي، الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد، في، د. محمد السيد سليم (محرر)، النظام العالمي الجديد(القاهرة، مركز البحوث، والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٤) ص:١٢٢-١٤٦.

(٣)G.Jhon Ikenberry, Rethinking the Origins of American Hegemony, Political Science Quarterly, V.104, No.1, 1989.

مشروع مارشال. مما كان له الأثر السلبي علي الإهتمام بشئونها الداخلية من صناعة، وإدخار وتعليم في وقت عانت فيه من أمراض الشيخوخة الإقتصادية المتمثلة في تضخم قطاع الأعمال، وإنبهار المستثمر بالربح السريع في أسواق المال، في الوقت الذي لم تبدد فيه أوروبا مواردها في مجال التسليح بل ركزت علي التصنيع، والتعليم معاً، مما جعلها تنافس الدور الأمريكي المهيمن في الأسواق وتتعداه في الناتج الصناعي العالمي.

ورغم أن تلك الرؤية التي طرحها «بول كنيدي» في كتابه "The Rise and Fall of the Great Powers" تلك قد لاقت قبولاً من بعض المفكرين أمثال كابلن، وأولسن وميد وغيرهم، إلا أنها واجهت نقداً شديداً من مفكرين آخرين أمثال «كيركباتريك» و«بودهورتيز» اللذين رأيا أن كينيدي ومؤيديه يحبطون من عزيمة الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها في الهيمنة، مؤكدين علي أنه ليس بالضرورة أن تكون الدولة المهيمنه هي الأقوى عسكرياً، وإقتصادياً دائماً، فبريطانيا كانت الأولى من ناحية القوة العسكرية البحرية خلال القرن التاسع عشر وكانت لها الهيمنة في الوقت الذي لم تكن فيه الأولى من حيث الدخل أو القوة العسكرية البرية، فالمهم هو الرغبة في الهيمنة باعتبارها أساس الهيمنه.

ومن ثم فإن هؤلاء يعطون الأولوية للعوامل المعنوية، والإرادة كأساس لفرض هيمنة الدولة خارجياً. وقد وجدت تلك الرؤية الأخيرة تطبيقاً عملياً لها في عهد الرئيس الأمريكي الديمقراطي «بيل كلينتون» بعد أن أعدت وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» في عام ١٩٩٢ تقريراً لها عن الدور الأمريكي في المستقبل، وذلك من خلال مشروع «إستراتيجية شاملة» هدفها الحفاظ علي القطبية الواحدة من خلال العمل علي منع ظهور منافس عالمي للولايات المتحدة الأمريكية بكافة السبل، والوسائل[1].

---

(١) Patrick Tyler, The Lone Superpower Plan; Ammunition for Critics, New York Times, March 10, 1992.

لكن هذا المشروع واجه انتقادات كثيرة داخلياً وخارجياً، علي أساس أنه يصور دور الولايات المتحدة الأمريكية علي أنها شرطي يجوب العالم لفرض سيطرته بالقوة، مما أدى إلى التراجع عن ذلك المشروع وتجنب المسئولون الأمريكيون الحديث بمفردات التفوق، والسيطرة، وأخذوا بدلاً من ذلك الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها «دولة الصدارة» أو الدولة التي لا غني عنها[1].

وارتباطا بتلك الرؤية الواقعية الجديدة، وإنتهاء الحرب البادرة، والدخول في مرحلة الوفاق الدولي، تبني الاتحاد السوفييتي مبدأ «تجنب التورط العسكري» في الصراعات الإقليمية في إطار استراتيجية عالمية لتجنب احتمالات المجابهة الساخنة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا وصل العالم إلي مرحلة «نهاية التاريخ» كما وصفها «فوكوياما»، تلك المرحلة التي شهدت إنتهاء آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني في ظل مرحلة سيادة الأيديولوجية الليبرالية، والنظام الرأسمالي[2].

وفي الواقع أنه لا يوجد إتفاق بين الباحثين حول كينونة وطبيعة النظام العالمي الجديد، فبعض الباحثين أمثال «كينيث، والتز» و«مايكل ماستندونو» و«كريستوفر لين» و«تشارلز كوبشان» يرون أن هناك شكاً في إستمرار التفوق الأمريكي ومن ثم فإن الأحادية القطبية هي لحظة وهم لن تدوم طويلاً. ومن ثم يتشكك هؤلاء في وجود نظام أحادي القطبية أصلاً، ويرون مع «هنتجتون» أن النظام العالمي الجديد هو نظام أحادي

---

(١) Christopher Layne, From Preponderance to Offshore Balancing; America's Future Grand Strategy, International Security, Vol.22, No. 1, Summer 1997, PP.86-124.

(٢) Francis Fukuyamn, " The End of History?" The National Interest, Summer, 1989.

في قطبيته المتعددة. فالقطبية الأحادية هي أقل البُني استقراراً علي أساس أن أي تركيز كبير للقوة يهدد الدول الأخرى، ويدفعها إلى القيام بأفعال لاستعادة التوازن(١).

وفي المقابل يرى آخرون أن النظام العالمي الراهن هو نظام أحادي القطبية وهو نظام تتحقق له درجة عالية من الإستقرار، لأن القطبية الواحدة تؤدي إلى السلام لأن المزايا التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية تمثل عناصر القوة الأساسية اللازمة للتفوق العالمي في الوقت الذي تغيب فيه أي قوة أخرى قادرة علي منافسة الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه القطبية لا تؤدي فقط إلى السلام، وإنما قد تدوم طويلاً إذا ما أحسنت الولايات المتحدة الأمريكية اللعب بأوراق القوة التي تملكها(٢).

وبتطبيق ذلك علي المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي، نجد أن الاتحاد السوفييتي قد سعي إلى تحقيق التوازن في علاقاته مع الدول العربية في الخليج ومع إيران، فلم يعد الاتحاد السوفييتي في حاجة إلى توتير علاقته بإيران بسبب دعمه للمواقف العربية وهو

---

(١) For more details about this point see;

1- Kenneth N. Waltz, " EvaluationTheories" American Political Science Review, Vol.91, No.4, December 1997, PP.915-916.

2- Michael Mastanduno, " Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and US Grand Strategy after the Cold War" International Security, Vol.21, No.4, Spring 1997,PP.46-62.

3- Samuel P.Huntington, " The Lonely SuperPower" Forienge Affairs, Vol.78, No.2, March/April 1999, P.36.

4- Samuel P.Huntington, " Why International Primacy Matters," International Security, Vol.17, No.4, Spring 1993, PP.63-83.

5- Charles A. Kupchan, " After Pax American: Being Power, Regional Integration, and the Source of Stability Multiopolarity," International Security, Vol.23, No.3, Fall 1998, PP.40-79.

(٢)Wiliam C. Wohlforth, " The Stability of Unipolar World," Internatioanl Security, Vol.24, No.1, Summer 1999.

ما ظهر جليا في المواقف المتوازن الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي في المراحل الأخيرة للحرب العراقية - الإيرانية بعد ميراث من العداء المتبادل بين إيران، والاتحاد السوفييتي.

فالاتحاد السوفييتي حرص علي تطوير علاقاته بإيران، خاصة بعد تدهور العلاقات الإيرانية - الأمريكية وتزايد الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج، والإنسحاب السوفييتي من أفغانستان. فكانت زيارة رافسنجاني لموسكو ولقاءاته مع جوربا تشوف وتوجهاته الجديدة فرصة لدعم التعاون السياسي، والعسكري بين إيران، والاتحاد السوفييتي وفرصة لكسر طوق العزلة الذي فرض علي الاتحاد السوفييتي في أعقاب كارثة تشير نوبل، وبالتالي تمكن الاتحاد السوفييتي من إعادة بناء جسور الثقة بينه وبين إيران. وبدا أن هناك توافقاً في الأهداف الإيرانية، والسوفييتية من زاوية الاعتبارات الأمنية، والنفطية المشتركة بعد أن تدنت أهمية استخدام الأرض الإيرانية للعدوان على الاتحاد السوفييتي بعد انتهاء الحرب الباردة، والتباعد الذى ميز العلاقات الإيرانية الأمريكية في أعقاب الثورة الإسلامية.

تلك التغيرات أدت بالاتحاد السوفييتي السابق إلى التفكك وتحققت نظرية الدومينو التي توقعها كارل ماركس لانهيار الرأسمالية ولكنها تحققت على حساب الجانب الشيوعي حيث ما لبثت الدول الشيوعية تتخلى واحدة تلو الأخرى عن عقيدتها الاشتراكية فى أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي، وبدأت كلا منها تتبنى مبادئ الليبرالية الغربية حتى كادت الشيوعية تنتهي من العالم وتحل محلها الليبرالية الغربية الرأسمالية.

وقد استفادت إيران كثيرا من تفكك الاتحاد السوفييتي الجار القوي الذي تمتد حدودها معه نحو ٢٥٠٠ كيلو متر وارتبطت معه منذ عام ١٩٢١ بمعاهدة عسكرية تمنع أي طرف ثالث من اتخاذ الاراضي الإيرانية لإقامة أي قواعد عسكرية أو مؤسسات تهدد الاتحاد السوفييتي، وإلا كان للاتحاد السوفييتي الحق في اتخاذ الاجراءات العسكرية الكفيلة بالحفاظ علي أمنه القومي كما ورد بالمادتين الخامسة، والسادسة من تلك

المعاهدة، وبذلك استطاعت إيران أن تأمن جانب ذلك الجار القوى وتتحرر من ذلك الهاجس الأمني نسبياً، خاصة، وأن الدولة الروسية الجديدة قد انكبت على مشكلاتها الداخلية المتفاقمة .

كما أن تفكك الاتحاد السوفييتي إلى خمسة عشرة جمهورية مستقلة وفر ميزة نسبية لإيران خاصة فى الجمهوريات الإسلامية، فقد فتح لإيران فرصاً جديدة لتوسيع نشاطاتها الإقتصادية، والتعاونية مع الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، والقوقاز، فإيران تتمتع بحدود مشتركة مع كل من آذربيجان وتركمنستان ولغة مشتركة مع طاجيكستان وثقافة مشتركة مع أوزبكستان وكازاخستان وكما تشترك مع أذربيجان في كون غالبية سكانها في الشيعة .

وقد وجدت إيران في هذه الدول فرصتها لتقوية دورها كقوة اقليمية من خلال تقوية علاقتها بها وتنويعها ومد نفوذها إليها كجزء من عملية بناء أكبر لبناء المكانة الإقليمية، والدولية وتوفير إمكانيات جيدة لدبلوماسية إقليمية إيرانية وخاصة أن إيران قادرة على توفير مدخل لهذه الدول إلى مياه الخليج وبذلك تحاول إيران منافسة النفوذ الغربي الذي بدأ يتغلغل في تلك الدول حديثة الاستقلال(١) .

وإذا كان ما حدث للإتحاد السوفييتي، والمعسكر الشرقي من تطورات سريعة ومتلاحقة قد أدى إلى أن يظهر في الأفق ما أطلق عليه اسم النظام الدولي الجديد . فقد اختلف المحللون ورجال الفكر الإستراتيجي في تحديد هوية ذلك النظام الجديد وطبيعته، فقد أفرزت أزمة الخليج الثانية نظاماً دولياً جديداً ولم تفرز معه اتفاقاً جماعياً حول تكييف ذلك النظام مما يدل علي أن ذلك النظام الجديد مازال نظاماً جنينياً انتقالياً بين مرحلتين الأولى تميزت بالحرب الباردة، والثانية تتشكل ملامحها في طريق الوفاق

---

(١) Hunter, S.T., Sovit - Iranian Relation in the Post Revolution Period , In , R.K. Ramzani (ed.) , Iran's Revolution (Bloomington & Indianapolis: Indiana Univ. Press, 1990) P . 86.

الدولي الجديد الذي لا يبدو أنه يسير في طريق ممهد كما تصور البعض عندما قادت الولايات المتحدة الأمم المتحدة ودول العالم في إطار التحالف الدولي المناهض للعراق لإخراجه بالقوة العسكرية من الأراضي الكويتية المغتصبة.

فالذين أعطوا للقوة العسكرية الدور الأكبر في توجيه العلاقات، والتفاعلات الدولية يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تمارس دور القطب الواحد المسيطر علي الأحداث الدولية بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي، بإعتبارها القوة الوحيدة القادرة علي تنظيم الأوضاع العالمية دون معارضة من القوي الأخرى بإعتبارها مركز القوة العالمية، والتي لا يمكن تحديها، بل أن هؤلاء يرون أن دور القوي الغربية بما في ذلك القوي الإقتصادية مثل اليابان، وألمانيا لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجهات الأمريكية.

ويدعم تلك الرؤية ما جاء في الوثيقة الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» الصادرة في ٧ مارس ١٩٩٢، تحت مسمي «دليل التخطيط الدفاعي» لوضع التصور المستقبلي لدور العسكرية الأمريكية، والذي يقوم علي ثمانية منطلقات أساسية هي:[(١)]

١- تعزيز هيمنة الولايات المتحدة علي النظام الدولي خلال المرحلة الجديدة فيما عرف بـ«الهيمنة الحميدة».

٢- وضع ترتيبات أمنية عالمية تمنع بروز قوة أخرى منافسة للولايات المتحدة مثل ألمانيا، واليابان.

٣- التأكيد علي أهمية الوجود الأمريكي في أوروبا، والمحافظة علي تماسك التحالف الغربي من ناحية، والعمل علي «منع بروز ترتيبات أمنية أوروبية بحتة» من شأنها أن تضعف حلف شمال الأطلنطي.

---

(١) New York Times, 8 March, 1992.

٤- منع انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل إلى دول مثل كوريا الشمالية، والعراق وكوبا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وأوروبا.

٥- الإعلان عن إلتزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الدول الأعضاء في حلف وارسو ضد أي اعتداء محتمل من روسيا واستعدادها لمد حمايتها إلى دول وسط وشرق أوروبا أسوة بالتزاماتها تجاه السعودية، والكويت ودول الخليج الأخرى.

٦- التخلي عن فكرة الجهود الجماعية من خلال الأمم المتحدة للمحافظة علي الأمن، والسلام العالميين.

٧- المحافظة علي مكانة الولايات المتحدة في شرق آسيا كقوة عسكرية من الطراز الأول لمنع حدوث فراغ قوة في المنطقة.

٨- إعداد الولايات المتحدة للقيام بمهام عسكرية إنفراديه إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

ومن ثم فإن النظام الدولي الجديد هو نظام القطب الدولي الواحد على المستوى السياسي حيث تفرض الهيمنة الأمريكية نفسها على مسرح السياسة الدولية وهو ما تجلي بوضوح خلال أزمة الغزو العراقي للكويت حيث قادت الولايات المتحدة الأمم المتحدة ودول العالم فى إطار التحالف الدولي المناهض للعراق.

إلا أن هذا الرأي لم يلق قبولاً من الباحثين الذين أهتموا بالعناصر الأخرى للقوة سواء أكانت قوة إقتصادية أو غير إقتصادية مثل الثقافة، والإيديولوجية، والمؤسسات التي تسود وحدة معينة، فيذكر «**جوزيف ناي**» Joseph Nye، إن عوامل القوة في القرن الواحد، والعشرين ستكون القوة العسكرية، والثقافة العالمية وقطاع إنتاج قوي وقطاع خدمات كفء، وإدارة ذات كفاءة عالية وقدرة علي توظيف المعلومات.(١)

---

(١) Joseph Nye, The Changing Nature of World Power, Political Science Quarterly, Vol.105, No.2, 1990

فعلى المستوى الاقتصادي مثلاً يكون من الصعب القبول بأن يكون النظام الدولي الجديد هو نظام القطب الواحد، بل يتميز النظام الدولي على المستوى الإقتصادي بنوع من التعددية، فهناك قوى إقتصادية أخرى تشاطر الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على مقاليد الإقتصاد الدولي مثل اليابان، والمجموعة الأوروبية، والنمور الآسيوية، والقوة الصينية الواعدة فقد أصبح السوق هو المحرك الأكبر لعلاقات المجتمع الدولي، وأصبحت علاقات الإعتماد المتبادل هي أساس العلاقات الدولية وانتهى مفهوم توازن القوة أو توازن الرعب الذي ساد خلال حقبة الثنائية القطبية ليحل محله مفهوم توازن المصالح.

ويشير أنصار تعدد مراكز القوي في هيكل النظام العالمي الجديد إلا أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام وبخاصة الولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا، يوضح إنه لا توجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، فمصادر القوة منتشرة في النظام العالمي الجديد، حيث لا توجد قوة واحدة تمتلك كل عناصر القوة، فالولايات المتحدة تمتلك القوة العسكرية ولكنها تفتقر إلى القوة الإقتصادية، والعكس بالنسبة للجماعة الأوروبية، واليابان، الأمر الذي يصعب معه تصور أن تتمتع دولة أو قوة واحدة بالهيمنه في النظام الدولي، حتى أن بعض الباحثين أمثال، ويليام فاف وباري بوذن قالوا بأن مصطلح قوة عظمي هو مصطلح غير موجود وغير ملائم لطبيعة النظام العالمي الجديد.[1]

---

(١) راجع في تلك الرؤي حول النظام العالمي الجديد ما يلي:

- Joseph Nye, The Changing Nature of World Power, Opcit.
- Joseph Nye, What New World Order? Foreign Affairs, Spring 1992.PP.82-88.
- William Pfaff, Redefining World Power, Foreign Affairs, Vol. 70, No.1, 1991,PP.41-44.
- Barry Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, International Affairs, Vol.67, No. 3, 1991.

وبصفة عامة فإن ملامح النظام الدولي الجديد لم تتحدد بشكل قاطع، بل أنه لا يوجد بين المحللين السياسيين إتفاق حول توصيف واحد لذلك النظام، فالبعض يرى أن مصير النظام الدولي الجديد سيكون إلى نظام قطبي واحد تتأكد فيه السلطة شبه المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية في المنظومة الدولية بعد زوال الاتحاد السوفييتي، بينما يرى البعض الآخر أن ذلك النظام سيكون مآله إلى العودة إلى نظام التعددية القطبية، حيث ستبرز قوى دولية أخرى إلى جانب الولايات المتحدة كاليابان، والصين، وأوروبا الموحدة.

ومن هنا فإن النظام الدولي الجديد هو نظام لم تكتمل ملامحه بعد، بل هو في مرحلة انتقالية تتسم بخصائص جديدة في مقدمتها عدم السماح بتفجير أزمات إقليمية كبرى مع تهدئة الأزمات القائمة، وعدم قبول أي تمرد على القواعد التي يجري إرساؤها كأساس للنظام العالمي الجديد، والتأكيد علي عدم اللجوء إلى القوة العسكرية لحل الخلافات بين الدول، في الوقت الذي لا ترضى فيه الولايات المتحدة الأمريكية ببروز قوة إقليمية أو دولية قد تهدد القواعد الجديدة لذلك النظام، وهو ما قد يبرر استمرار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج رغم إنتهاء عمليات تحرير الكويت، وإعادة الشرعية إليها، وسعي الولايات المتحدة إلى احتواء كل من العراق، وإيران وتقييد قدراتها على بناء القوة التي تهدد أركان ذلك النظام الجديد في منطقة الخليج .

ولا شك أن النظام العالمي الجديد وبروز القوة الأمريكية كقوة عالمية وحيدة مسيطرة له دلالته الخطيرة على مستقبل العالم ككل، والدول النامية بصفة خاصة، حيث أن إنفراد قوة واحدة بالسيطرة في النظام الدولي قد يضمن سلاماً على المستوى العالمي ولكنه السلام القائم على الهيمنة، والسيطرة، السلام الذي يراعي مصالح الولايات المتحدة، ويتناسى مصالح الآخرين في النظام الدولي.

ومما لاشك فيه إن الوضع الدولي القائم في أعقاب انهيار الإتحاد السوفييتي، وإنسحابه من الساحة الدولية، وبغض النظر عن توصيف النظام العالمي الجديد، تلك

البنيه الجديدة هي واحدة من أكثر الظواهر الدولية خطورة علي مستقبل العالم ككل، والعالم الثالث، والوطن العربي علي وجه خاص، حيث إنفراد قوة واحدة بالسيطرة في النظام الدولي قد يؤدي إلى تحقيق السلام العالمي ولكنه السلام الأمريكي التي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، السلام القائم علي الهيمنة وعلى تجاهل مصالح الآخرين ومكانتهم وحقهم في صنع اتجاهات وقرارات السياسة الدولية(١).

ويزداد الأمر خطورة عندما لا تطبق قواعد القانون الدولي بالمساواة علي كل دول النظام الدولي، فالعراق وليبيا، والسودان دول خارجة علي القانون الدولي في العرف الأمريكي ومن ثم تطبق عليها العقوبات الدولية بلا هوادة، بينما إسرائيل تلك الدولة الصهيونية العاصية، والتي لا تحترم قوانين ولا مواثيق ولا أعراف دولية وتعربد في أراضي فلسطين العربية تقتل وتأسر وتعتقل وتهدم منازل الأمنيين وتبني مستوطنات يهودية دون رادع ولا وازع من ضمير ولا قانون تلقى الدعم، والتأييد الأمريكي، والغربي باعتبارها دولة المساكين الذين يحاولون تحقيق أمنهم المهدد من قبل الإرهابيين الفلسطينيين أصحاب الأرض الحقيقيين، فأي خطورة هذه التي تكمن وراء نظام دولي جديد تحكمه القوة وتهيمن علي دولة تكيل بمكيالين وفقا لمصالحه المادية، والإيديولوجية.

وبالتطبيق علي منطقة الخليج العربي نجد أن الولايات المتحدة ليس لها ند ولا منافس في المنطقة، فضلاً عن أن روسيا لا تعتبر منافساً مباشراً للولايات المتحدة علي بسط النفوذ علي المنطقة، بل هي مستعدة للعمل في المنطقة بأي طريقة تري أنها تحقق

---

(١)لمزيد من التفاصيل عن طبيعة النظام الدولي الجديد، راجع ما يلي:

- د. ودودة بدران، أزمة الخليج، والنظام الدولي، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد ١٩، عدد ١-٢، ربيع/صيف ١٩٩١، ص.٤٧.
- أحمد شوقي الحفني، العالم الإسلامي، والإستراتيجيات الدولية، مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد ١، شتاء ١٩٩١، ص.٨٩-٩٠.

مصالحها، والحقيقة أن كل القوي الرئيسية في العالم راغبة وقادرة مبدئياً علي التعامل مع الولايات المتحدة عوضاً عن معارضتها.[1]

وإذا كان البعض يرى أن ما حدث من انهيار للنظام الشيوعي هو انتصار للنظام الثوري الإسلامي في إيران الذي قام على أساس العداء للايديولوجيتين الشيوعية، والرأسمالية فإن اختفاء الاتحاد السوفييتي، وإنتهاء الحرب الباردة التي كانت تتيح لإيران الثورة مجالاً لإبتزاز، وإستغلال العداء المتبادل بين الإتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الإمريكية لإستغلال هامش للحركة، والمناورة للدبلوماسية الإيرانية في مناطق التوتر، وإبرام صفقات سلاح أو تدعم بعض التوى في نزاعاتها مع نظمها الحاكمة كما حدث في أفغانستان، هذه الميزة قد إنتهت بعد الانهيار السوفييتي وتوقيع الرئيس الروسي بوريس يلتسن وثيقة تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في فبراير ١٩٩٢، ومن هنا وجدت إيران نفسها وجهاً لوجه مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرض الصراع الحضاري نفسه على الساحة الدولية وطرح الإسلام كعدو للغرب[2] .

إن وضعية الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد تؤثر على تشكيل حدود العلاقة بينها وبين بعض الدول الطامحة إلى لعب دور أكبر في محيطها الإقليمي مثل إيران، خاصة، وأن هناك قضايا خلافية عديدة بين البلدين مثل الموقف من حركات الإسلام السياسي المتطرفة التي تدعمها إيران وتصفها الولايات المتحدة بالإرهاب مثل حزب الله في لبنان، كذلك موضوع التسلح الإيراني ومسألة حقوق الإنسان .

فعلى الرغم من الموقف الإيراني المعتدل حيال الغزو العراقي للكويت، والمكاسب التي حققتها إيران من وراء ذلك الموقف إلا أن التوتر في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية

---

(١)Vahan Zanoyan, Time For Making Histories Decisions In The Middle East, Kuwait, Center for Strategic and Future Studies, Strategic and Future Series, Vol.1, Nov. 2002, P.4.

(٢) د. نيفين مسعد، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية ١٩٨٩ : ١٩٩٣، في، العلاقات العربية- الإيرانية مرجع سبق ذكره، ص . ٣٦٨ .

كان سمة أساسية في عهد جورج بوش وكلينتون، فقد وضعت إيران على رأس قائمة الدول الداعمة للإرهاب كما تراها إدارة كلينتون وهددت الولايات المتحدة إيران بفرض عقوبات تجارية عليها وتجميد ممتلكاتها لديها، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية اتهمت أعوان إيران بالمحاولات التخريبية التي جرت داخل الأراضي الأمريكية، ومنها محاولة تفجير مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣.

وعملت الولايات المتحدة علي عزل إيران سياسياً، واقتصادياً من خلال قانون «داماتو» في ١٥ أغسطس عام ١٩٩٦، والذي أقره الكونجرس في ٢٤ يوليو ١٩٩٦، وينص علي فرض عقوبات علي أي شركة من أية دولة تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار في ليبيا أو إيران في قطاع الطاقة، كما أنه يحق للرئيس الأمريكي عدم فرض عقوبات إذا وافقت حكومة الدولة التي تنتمي إليها الشركة علي اتخاذ إجراءات جوهرية تشمل عقوبات إقتصادية لمنع ليبيا أو إيران من الحصول علي أسلحة دمار شامل أو دعم الإرهاب.[١]

ومن ناحية أخرى فإن الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي يصطدم بشكل مباشر مع المصالح الإيرانية ورغبتها في تأكيد سيادتها في الخليج من خلال لعبها لدورها الإقليمي التاريخي في المنطقة باعتبارها الدولة الوحيدة القادرة على صيانة الأمن في تلك المنطقة.[٢]

وعلى الرغم من أن ظاهرة العولمة ليست بالظاهرة الجديدة علي ساحة الأحداث الدولية إلا أنها طرحت بشدة مترافقة مع الحديث عن النظام العالمي الجديد، بل،

---

(١) العلاقات الإيرانية - الأمريكية، هل تشهد تغيرا بعد فوز الإصلاحيين، عرب للدراسات الإستراتيجية، ١١ مارس ٢٠٠٠.

(٢) Emami , M , Perspective on the Security of Persian Gulf , The Iranian Journal of International Affairs , Vol . 70 , No . 3&4 , P . 690 .

وأثارت جدلا قد يكون أكبر من ذلك الجدل الذي أثير حول طبيعة النظام العالمي الجديد وتأثيراته السلبية، والإيجابية.

ففي ضوء المتغيرات المتلاحقة، والسريعة على الساحة الدولية، والدخول في عصر الإعتماد المتبادل، وإختفاء الحدود بين ما هو داخلي وما هو خارجي حلت المنافسة الإقتصادية محل المنافسة العسكرية التقليدية بين الدول، وشهدت نهاية القرن العشرين المنصرم الإتجاه نحو العالمية في الإقتصاد، والمعرفة، والتقدم العلمي، والتكنولوجي .

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل العولمة هذا «الشيء» الذي بات يتردد على كل لسان، والذي بات يميز العصور الحديثة، والتي يناصرها، ويتحمس لها كثيرون، ويكرهها في المقابل كثيرون، خير أم شر؟ هل تخفي أجندة خاصة مدمرة خلف خطابها المزوق، والدعائي؟ وهل الغرض من الترويج الذي يقوم به أنصارها يخفي حقيقة إغنائها الأغنياء أكثر، وأكثر، وإفقارها الفقراء أشد، وأشد؟ أم أن حقيقة الأمر هي أن معرفتنا بآثارها على حياتنا ناقصة، وحتى إدراكنا لتعريفها بدقة ما زال قاصراً، وبالتالي صارت معرفة ما ينتمي إليها حقاً من ضمن ما ينسب إليها من شرور وخيرات هي التي تثير كل هذا الجدل الكبير الذي يحيط بها.[1]

تطور ظاهرة العولمة:

العولمة ظاهرة قديمة أتخذت أبعادا جديدة واكتسبت مضامين حديثة، فلم يكن مصطلح العولمة حتى نهاية الثمانينيات معروف في الأوساط الأكاديمية، والإعلامية في الغرب، ومع أنه لا جديد في العولمة، فالعالم القديم كان متعولما منذ القدم وكانت الثقافة العربية الإسلامية تمثل العولمة، وكان العرب مركز العلم.[2]

---

(١) J.R. Mandel, Globalization and Poor, Cambridge Univ. Press, 1st. Ed., 2003,P.1.

(٢) شاكر النابلسي، الفكر العربي في القرن العشرين ١٩٥٠-٢٠٠٠، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، ط١، ٢٠٠١)

إلا أنـه قـد ذاع استخدام مصطلح العولمـه وانـتشر عـلي نطـاق واسـع منـذ بدايـة تسـعينيات القـرن العشريـن لعلاقتـه الوثيقـة بـالمتغيرات السياسـية، والإقتصـادية، والإجتماعية، والثقافية العميقة التي بدأ يشهدها العالم منذ ذلك الوقت. فقد بدأ ذلك المصطلح يتردد في كل المجالات السياسية، والإقتصادية، والأكاديمية، والإعلامية، وأطلق عليه الكونية، والكوكبة إلى جانب العولمة.

لقد مرت ظاهرة العولمة بعدة مراحل أو موجات بعضها متلاحق وبعضها الآخر يفصل بينها فاصل زمني، وحتى تلك المراحل لا يوجد عليها إتفاق سواء في عدده أو في حدودها الزمنية. فالبعض يرى إن العولمة مرت بخمسة مراحل تاريخية بدات في أوروبا في مرحلتها الجنينية منذ بداية القرن الخامس عشر، وحتى منتصف القرن الثامن عشر، ثم انتقلت إلى مرحلة النشوء التي تواصلت مع المرحلة السابقة حتي سبعينيات القرن التاسع عشر، وانطلقت في مرحلتها الثالثة مع تنامي المجتمع الدولي وقيام عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وحتى عشرينيات القرن العشرين، ثم تبدأ المرحلة الرابعة وهي مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، والتي أستمرت حتي أواخر الستينات وشهدت سقوط منظمة عالمية وقيام منظمة جديدة بعد حرب عالمية ثانية أكثر ضراوة وبروز العالم الثالث كقوة جديدة، وإستخدام القنبلة الذرية لأول مرة وبداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية بين الكبار في ظل الحرب الباردة التي لعبت علي أوتارها حركات التحرر الوطني في العالم الثالث. ثم تأتي المرحلة الخامسة منذ بداية الستينات، والتي أطلق عليها مرحلة عدم اليقين، والتي ترافقت مع زيادة الوعي القومي لدى الشعوب وتحرر دول العالم الثالث، والتقدم التكنولوجي الذي وضع أقدام الإنسان فوق سطح القمر ونهاية الحرب الباردة وبروز نظام دولي جديد وظهور مصطلحات جديدة مثل المجتمع المدني العالمي، والمواطنة العالمية، والإعلام الكوني .[1]

---

(١) رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الإجتماعية، والثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمود، نور أمين (القاهرة، المجلس الأعلي للثقافة، ١٩٩٨) ص.١٣٢-١٣٤

بينما هناك من يرى أن العولمة قد مرت بموجات ثلاثة علي النحو التالي:[1]

- حدثت الموجة الأولى للعولمة خلال الفترة ١٨٧٠-١٩١٤ حين فتح التقدم في مجال النقل الطريق أمام بعض الدول لاستخدام وفرة أراضيها لزيادة الإنتاج ومضاعفة الصادرات، وازدادت نسبة رؤوس الأموال الأجنبية بمقدار يزيد على ثلاثة أضعاف الدخل في دول أفريقيا وآسيا، وأميركا اللاتينية، وهاجر حوالي ٦٠ مليون إنسان من أوروبا إلى أميركا الشمالية، والعالم الجديد، وتدفق العمال من الدول الأكثر كثافة مثل الصين، والهند إلى الدول الأقل كثافة مثل سريلانكا وفيتنام، والفلبين وتايلاند، وبلغ الحجم الكلي لهجرة العمال حوالي ١٠٪ من مجموع سكان العالم.
- وكانت الموجة الثانية للعولمه بين عامي ١٩٥٠ و١٩٨٠ وهي موجة ركزت على التكامل بين الدول الغنية من خلال سلسلة عمليات تحرير التجارة متعددة الأطراف برعاية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية، والتجارة (الجات)، واقتصرت صادرات الدول النامية في هذه الفترة على السلع الأساسية.
- وبدأت الموجة الثالثة منذ عام ١٩٨٠ وارتبطت بتقدم تقنيات المعلوماتية، والاتصال، وضاعفت في أثنائها مجموعة من الدول يبلغ عدد سكانها ثلاثة آلاف ملايين نسمة نسبة تجارتها ودخلها، وتوقف العدد الإجمالي للفقراء عن التزايد وهبط في الواقع بمقدار ٢٠٠ مليون شخص، وتوقف أيضا عدم المساواة عن الارتفاع، واتسعت المشاركة في التصنيع العالمي، وارتفعت معدلات العمر، والالتحاق بالمدارس.

ماهية العولمة:

في واقع الأمر أن تعريفات العولمة قد تعددت بتعدد من تناولوها ودرسوا أبعادها وجوانبها المختلفة. فالعولمة في أبسط معانيها تعني اعتماد كل دولة على الدولة الأخرى،

---

(١) البنك الدولي، ، العولمة، والنمو، والفقر: بناء إقتصاد عالمي شامل، تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، (ترجمة) هشام عبدالله (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، والنشر، ط١، ٢٠٠٣)

وإستحالة إنفصالها عنها وصعوبة تطبيق سياسة إنغلاقية لأية دولة، فهي تعني وجود نظام تشارك فيه كل أطراف العالم في وضع نظام إقتصادي وسياسي، وإعلامي وثقافي يسهم فيه الجميع في ظل عالم القرية الكونية الصغيرة التي نجمت عن الثورة الهائلة التي شهدتها نهايات القرن العشرين في مجال المعلومات، والإتصالات.[١]

وهي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها البعض في كل أوجه حياتها ثقافياً، وإقتصادياً وسياسياً وتقنيا وبيئياً.[٢]

كما أنها تعني تكثيف العلاقات الإجتماعية عبر العالم حيث تترابط الأحداث المحلية المتباعدة بطريقة وثيقة كما لو كانت تقع في مجتمع واحد.[٣]

ومن ثم فإن العولمة ظاهرة متعددة الجوانب، فهي في جانبها الإقتصادي تركز على تحرير التجارة الدولية وتدعو إلى إنفتاح النظام التجاري العالمي، بحيث تتمكن المؤسسات التجارية من التبادل التجاري في جو من التنافس العادل وهذا من شأنه أن يقود إلى زيادة التبادل التجاري ومن ثم مزيد من الإستثمارات، والإنتاج وتوفير فرص العمل، والإستخدام الأمثل للموارد العالمية وتحقيق التنمية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشة في جميع بلدان العالم[٤]. ومن هنا يأتي تعريف صندوق النقد الدولي للعولمه بأنها «التعاون الإقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم، والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في

---

(١) لواء/ د. رمضان الألفي، العولمة، والأمن: الانعكاسات السلبية، والإيجابية، كراسات إستراتيجية، العدد ٧٢، الأهرام، ١٩٩٨، ص. ٥ .

(٢) جورج لودج، إدارة العولمة، سلسلة كراسات عروض، عرض: محمد رؤف حامد (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٩) ص.١٢.

(٣) John Bails & Steve Smith (eds.) The Globalization of World Politics, and Introduction to International Relations, London, Oxford University Press, 1997, P.15.

(٤) السفير/ أحمد طه محمد، العولمة، والتعامل الآسيوي متعدد الأطراف، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السادس «آسيا، والعولمة» مركز الدراسات الآسيوية بكلية الإقتصاد جامعة القاهرة، ٢٠ - ٢١ يناير ٢٠٠١، ص ١ .

السلع، والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية، والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله».[1]

وتعتبر إتفاقية «الجات» ومنظمة التجارة العالمية المدخل الإقتصادي، والتجاري للعولمة،كما أن تلك المؤسسات إضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي المؤسسات المناطة بإدارة العولمة في جوانبها الإقتصادية، والتجارية، ويقوم البعد الإقتصادي، والتجاري للعولمة علي مبدأ حرية التجارة، وإنسياب السلع، والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز وبالشكل الذي عبرت عنه الجات. كما أنها تعني زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول، والإقتصاديات القومية من خلال عولمة عمليات الإنتاج، والتسويق لكثير من الصناعات الحديثة ونمو حجم التجارة الدولية وتنوعها وزيادة عدد ونشاط الشركات متعددة الجنسية.[2]

وقد أشار تقرير البنك الدولي إلى ثلاثة مؤشرات إقتصادية للعولمة: [3]

١- هناك مجموعة من الدول الفقيرة يبلغ عدد سكانها حوالي ألفي مليون نسمة اقتحمت السوق العالمي للصناعات التحويلية، والخدمات، بعدما كانت صادراتها قبل ٢٠ سنة تقتصر على السلع الأساسية. ومن أوضح الأمثلة على هذه الدول الهند، والصين وفيتنام وبنغلاديش، ونقص عدد الفقراء في عقد التسعينات بمقدار ١٢٠ مليون شخص.

٢- ثمة مجموعة أخرى من الدول الفقيرة التي يزيد عدد سكانها على ألفي مليون نسمة تحوز مكانة ضئيلة هامشية في الإقتصاد العالمي، وكانت نسبة مساهمتها في الإقتصاد في أواخر التسعينات أقل مما كان عليه الحال قبل ٢٠ عاما، ومن هذه الدول أفغانستان، والكونغو الديمقراطية.

---

(١) د. عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية (اسكندرية، مطبعة الإنتصار، ٢٠٠١) ص٨.

(٢) المرجع السابق، ص.٥٣

(٣) تقرير البنك الدولي، العولمة، والنمو، والفقر، مرجع سبق ذكره.

٣- كشفت استطلاعات الرأي في مختلف البلدان عن قلق من الاندماج الإقتصادي، والهيمنة الثقافية رغم أن دولاً كثيرة تشارك في الإقتصاد العالمي مع احتفاظها بخصوصيتها الثقافية مثل اليابان وماليزيا، والصين، والمكسيك، والهند.

وفي واقع الأمر أن الشركات في الدول النامية تواجه معوقات تمنعها من التنافس مع الشركات الأخرى مثل القواعد التنظيمية غير الفعالة، والفساد وضعف البنية التحتية وضعف الخدمات المالية، وتبدي الدول الفقيرة غير القادرة على الاندماج في الإقتصاد العالمي قلقها من التهميش الإقتصادي ومن قدرتها على السيطرة على أراضيها.

ويرى البعض أنه رغم محورية البعد الإقتصادي للعولمة، إلا أن التحرير التجاري الذي يدعو إليه أنصار العولمة لا يعني تحريراً شاملاً للتجارة بقدر ما يعني فتح أسواق الجنوب أمام أسواق الشمال ومن ثم فإن العولمة تصبح بالأساس سعي من الشمال للسيطرة على أسواق الجنوب تحت غطاء من الرغبة في تحرير التجارة العالمية.[١]

والعولمة في بعض التعريفات تعني «هيمنة للقيم الأمريكية نتيجة لسيادة النموذج الرأسمالي وهيمنته علي العالم» .[٢]

ومن ثم فإن العولمة تسعى لترويج ثقافة كونية تذيب الحدود بين الدول وتؤدي إلى زيادة معدلات التجانس بين الدول، فالعولمة في مضمونها الثقافي تسعى إلى فرض وتسييد نموذج ثقافي واحد وهو النموذج الغربي أو على وجه التحديد النموذج الأمريكي، وبالتالي تكون العولمة بهذا المعنى نوعاً من الغزو الثقافي أو الإستيعاب الثقافي حيث تسعى الثقافة الغربية، والأمريكية إلى إستيعاب دول العالم في جعبتها الثقافية وفرض نموذجها عليها. لكن قد يكون الهدف الثقافي للعولمة أقل طموحاً من الهدف

---

(١) د. محمد شوقي عبد العال، العولمة، والسياسات الخارجية للدول الأسيوية، بحث مقدم إلى ندوة «آسيا، والعولمة»، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

(٢) السيد يس، العولمة، والطريق الثالث (القاهرة، ميريت للنشر، والمعلومات، ١٩٩٩) ص.٩٩.

الغربي، والأمريكي، فقد يكون هدفها خلق حد أدنى من القواسم المشتركة في المجال الثقافي على المستوى العالمي يتجاوز الخصوصيات الثقافية إلى جانب ما تحتفظ به كل دولة من خصوصية ثقافية خاصة بها، وعموماً الأخذ بأحد هذه البدائل يعتمد على الدور الذي تلعبه وسائل وتقنيات الإتصال وعلى القوة التي تدعم تلك الثقافة.[1]

ويقوم الجانب السياسي للعولمه علي الحرية في كافة صورها، فهي تعني حرية الرأي، والعقيدة، والتعبير، والاختيار، والانتخاب وتكوين الأحزاب، ومن ثم فإن من مظاهرة السياسية الإتجاه نحو الديمقراطية الحرة وسقوط العروش الديكتاتورية، والنظم الشمولية، وهو أمر شهدته كثير من دول العالم بعد الأفكار الجديدة لجورباتشوف وما ترتب عليها من تفكك الإتحاد السوفييتي وتساقط النظم الشيوعية في وسط وشرق أوروبا وفي عدد من الدول الإفريقية التي طالتها تلك الأفكار وتاثرت الشعوب بها طامحة إلى مزيد من الحرية، والديمقراطية التي طالما حلمت بالعيش في كنفه.[2]

فلابد من إحداث تحولات ديمقراطية تدفع بدول العالم نحو تبني النموذج الغربي للديمقراطية، ففي عصر العولمة يستند الفكر الرأسمالي إلى عناصر القوى المعرفية، والإقتصادية لنشر المنظومة الليبرالية الغربية، خاصة بعد نجاح الفكر القيمي الغربي في الإنتشار بين دول المعسكر الإشتراكي السابق في وسط وشرق أوروبا، فالبعد السياسي للعولمة يعني مزيداً من الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والانفراج الليبرالي ومزيد من الإحترام لحقوق الإنسان[3]

---

(١) د. ماجده صالح، الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا،بحث مقدم إلى ندوة «آسيا، والعولمة»، مرجع سبق ذكره، ص ٣ .

(٢) د. عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧-٥٩.

(٣) د. هدى ميتكيس، الأبعاد السياسية للعولمة في آسيا، بحث مقدم إلى ندوة «آسيا، والعولمة»، مرجع سبق ذكره، ص. ٢ .

كما يدخل ضمن مظاهر العولمة السياسية النمو، والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية التي تركز علي قضايا ذات طابع عالمي مثل منظمات حقوق الإنسان، والعفو الدولية.

واجتماعيا فإن العولمة تدفع إلى الالتقاء، والتقارب بين المجتمعات وزيادة التفاعل بين الحضارات، وبالتالي إحداث تطورات وتحولات تقود العالم إلى كونية جديدة تدعو إلى انتشار بعض أنماط السلوك الإجتماعي السائد في الغرب، والذي تسهم وسائل الإعلام في نشره مما قد لايتناسب مع المجتمعات العربية، والمسلمة، ويؤدي إلى خلق سلوكيات إجتماعية تؤثر بالسلب علي التقاليد العربية، والإسلامية الراسخة في مجتمعاتنا ومن ثم علي التماسك الإجتماعي فيها، وينشر أنماطا جديدة من الإنحلال، والفساد الأخلاقي، والميل إلى المحاكاة، والتقليد الأعمي لكل ماهو غربي دون النظر إلى ملاءمته لمجتمعاتنا من عدمه[1].

وتحتاج المجتمعات، والدول المتعولمة إلى أنظمة رعاية اجتماعية وضمان اجتماعي وتعليم لزيادة قدرة الفقراء وفئات المجتمع المختلفة على مواجهة المتطلبات الجديدة للأسواق وتداعياتها الإقتصادية، والاجتماعية. وبدون سياسات ترعى التقاليد المحلية فإن العولمة تقود فعلا إلى هيمنة الثقافة الأميركية، كما أن العولمة قد تضعف الحكم، وتجعل بعض أدوات السياسة غير فعالة. لذا يوصي البنك الدولي في تقريره عن السياسات بضرورة إشاعة الوعي الاجتماعي ومفاهيم السلامة الإقتصادية في أذهان الناس إلى جانب إشاعة الرخاء الإقتصادي، فهذه القيم لا تأتي كنتاج عرضي للعولمة إنما ينبغي العمل على إيصالها للناس عن طريق مجهود جماعي وواعٍ من جانب أي حكومة معنية بتطوير نوعية حياة شعبها.

والعولمة بهذا المعنى وبما تحمله من إيجابيات وسلبيات تطرح تحدياً جديداً أمام السياسات الداخلية، والخارجية لدول العالم، فالعولمة ليست مجرد ظاهرة إقتصادية

---

(١) د. عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص:٦٠.

معلوماتيـة فحسـب، وإنـما هـي بالإضـافة إلى ذلـك ظـاهرة لهـا أبعادهـا السياسـية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والتي تـدفع في مجملهـا نحـو تبني الـنمط الغـربي ومن ثم كان لابـد لهـا، وأن تلقـي بظلالها عـلى مضـامين، وأبعـاد السياسـات الخارجيـة، والداخلية للدول، والأدوار الإقليمية، والدولية لتلك الدول التي تناها تلـك الظـاهرة الجديدة[1].

ودول الخليج العربي لم تكن بمنأي عن تاثيرات العولمة بمختلف أوجهها مثلها مثل بـاقي الـدول النامية، والتـي مازالـت في حاجـة الإسـتفادة مـن تجارب الأخـرين الـذين سبقوها في مختلف المجالات الحياتية، بل وأحيانـا في حاجـة إلى مـن يـدفع عنهـا التهديـد الذي قد يأتي من داخل النظام الخليجي ذاته، ومثلما كان للنظـام الـدولي الجديـد بصـماته بل ووجوده في تلك المنطقة من العالم كانت للعولمة تأثيراتها سواء كانت سلبيه أو إيجابيـة علي دول ذلك النظام وشعوبه سواء مـن خـلال التنبـه إلى حقيقـة إن الشـعوب الخليجيـة تحتاج إلى معايشة التجربة الديمقراطية ومزيد مـن المشـاركة السياسـية التـي غابـت عنهـا كثيراً، حيث كانت تري تلك النظم أن مشاركة الشعوب الخليجية في الثروة الإقتصـادية التـي حباهـا بهـا الله هـي اقـل تكلفـة مـن المشـاركة السياسـية، مـن هنـا بـدأت مظـاهر الديمقراطيـة تشـق طريقهـا في عـدد مـن الـدول الخليجيـه مثـل السـعودية، والبحـرين وسـلطنة عـمان وتتـدعم في دول أخـرى مثـل الكويـت نتيجـة لتجربـة الغـزو العراقـي للكويت، ومع ذلك فقد دفعت تلك التجربة المريرة دول الخليج دفعـا إلى طلـب الحمايـة الغربية، والأمريكية، والتي حملت مع ألياتها ثقافتها، وأنماطها السلوكية التي لا تتناسـب مع التقاليد العربية، والإسلامية لتلك الشعوب.

كما إن النهج الذي انتهجته إيران في أعقاب انتخاب الرئيس محمد خاتمي فيما يختص بتوسيع نطـاق الديمقراطيـة داخليـاً ومحـاولات الإصـلاح الإقتصـادي ومحـاولات كسر العزلة الدولية المفروضة عليها، وإعادة علاقاتها الدبلوماسـية مـع دول الخلـيج وتحسـين

---

(١) د. ماجدة صالح، الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا، بحث مقدم إلى ندوة «آسيا، والعولمة» ص.٣.

صورتها في أمام العالم، تلك الخطوات التي كانت نتيجة طبيعية للتطورات التي تشهدها إيران قد تدفع بالقول بقبول إيران بأفكار العولمة أو أنها تسعى للدخول تحت مظلتها من خلال العمل على تحقيق متطلباتها السياسية، والإقتصادية، فمجمل الوضع الإيراني يوضح أن إيران تتجه نحو ديمقراطية النظام السياسي ومشاركة أحزاب وتنظيمات وتحالفات مختلفة في اللعبة السياسية[١].

فقد شهدت إنتخابات ٢٣ مايو ١٩٩٧ أعلى معدل للمشاركة الشعبية في تاريخ إيران ما بعد الثورة مما يؤكد رغبة الشعب الإيراني بالديمقراطية، والمشاركة السياسية، خاصة بعد إعلان الرئيس الإيراني محمد خاتمي عن ضرورة السعي نحو إعمال حكم القانون وبناء المجتمع المدني.[٢]

هذا علي الجانب السياسي، أما علي الصعيد الإقتصادي، والتجاري فهناك سعي إيراني لجذب الإستثمارات المحلية، والأجنبية، ويدرك النظام أن ذلك لن يتحقق بدون توفير قدر كبير من الإستقرار، والأمن السياسي وحل المشكلات التي تواجه الإقتصاد الإيراني نتيجة للعزلة التي فرضت عليها لفترة طويلة، ومن أهم تلك المشكلات ضرورة تنويع صادرات إيران للعالم الخارجي وعدم الإقتصار على النفط الذي يمثل جل صادراتها للعالم الخارجي، كما يسعى النظام إلى معالجة مشكلات البطالة، والتضخم، وإنخفاض معدل الناتج القومي وزيادة الواردات عن الصادرات إضافة إلى زيادة عبء خدمة فوائد الديون.

والمهمة ليست سهلة في هذا المجال، فهي نتيجة لتراكمات ثمان سنين من الحرب مع العراق وعزلة دولية طويلة إلى جانب سياسة الإحتواء المزدوج التي إتبعتها الولايات

---

(١) د. محي الدين قاسم، إيران، والعولمة، بحث مقدم إلى ندوة آسيا، والعولمة،مرجع سبق ذكره، ص ٨ - ١٥

(٢) Ali Abootalebi , The Struggle for Democracy in The Islamic Republic of Iran , Middle east Review of International affairs , vol.4 , No.2 , fall 2000 , PP.42 - 44.

المتحدة ضد إيران منذ عام ١٩٩٥، وإيران إذ تحاول التغلب على المشكلات التي فرضتها عليها العولمة الإقتصادية فإنها تسعى نحو الإستفادة من الفرص المتاحة أمامها عن طريق تشجيع التجارة الإقليمية وبناء علاقاتها الإقتصادية بالتوجه الشمالي/ الجنوبي لتجاوز الخطر الأمريكي، فهي تحاول تركيز جهودها على الأسواق المتاحة أمامها في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين ومنطقة الخليج .[١]

(١) د. محي الدين قاسم، إيران، والعولمة، بحث مقدم إلى ندوة آسيا، والعولمة،مرجع سبق ذكره، ص ٨ - ١٥ .

المبحث الثاني

الوجود العسكري الغربي في الخليج

«ملتزمون بأمن الخليج، ولا نية لخفض التواجد الأمريكي في المنطقة»هذه هي فحوى الرسالة التي تريد الولايات الأمريكية التأكيد عليها على لسان مسئولي الإدارة الأمريكية، كلما تم التطرق إلى قضية الوجود الأمريكي في الخليج. فواشنطن تمتلك في هذه المنطقة وجوداً عسكرياً دائماً متعدد الأوجه، والمهمات، والأدوار، لاسيما منذ حرب الخليج الثانية التي انتهت بتحرير الكويت في عملية «عاصفة الصحراء»، والتي شارك فيها أكثر من نصف مليون جندي أمريكي، وتحتفظ واشنطن منذ ذلك الحين بشبكة واسعة من القواعد، والمنشآت، والتسهيلات العسكرية في عدد من الدول الخليج إلى جانب الانتشار التقليدي لقواتها البحرية، والجوية في البحار، والمحيطات، والممرات المائية بالمنطقة. وفي هذا الإطار، وكجزء من الوجود الأمريكي في الخليج، لا يمكن تجاهل الإطار الوثيق للعلاقات التي تربط الولايات المتحدة بالدول الحليفة، والصديقة لها في الشرق الأوسط، وهو إطار تعمل الإدارات الأمريكية منذ سنوات عدة على الارتقاء به وتحويله إلى نظام أمني ودفاعي استراتيجي شامل.[1]

إن قضية الوجود العسكري الغربي في منطقة الخليج العربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتواجد العسكري الأمريكي في الخليج،والذي بات محل إهتمام المعنيين بأمن واستقرار المنطقة. وعادة ما يتم اختزال الوجود الأجنبي عامة في الوجود الأمريكي بصفة خاصة.

ويرجع المراقبون ذلك إلى عاملين[2]:

---

(١) فهمي هويدي ، الاستقرار المراوغ في الخليج العربي ، الأهرام ، ٢٠٠/٢/٢٩.

(٢) المرجع السابق.

أولهما: أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي قامت بدور المهندس لتحالفات ما بعد الحرب في منطقة الخليج حيث سعت إلى تشجيع قيام تحالف أمني ـ دفاعي مع الدول الست أعضاء المجلس.

ثانيهما: أن التحالفات مع الولايات المتحدة تشكل العمود الفقري للتحالفات الأجنبية مع الدول الست، وأن هذه التحالفات احتوت في أغلبها على تدريبات ومناورات مشتركة، وتخزين معدات أمريكية، كما نصت على وجود قوات عسكرية أمريكية، وذلك لإيجاد بنية أساسية لتدخل عسكري أمريكي لحماية هذه الدول، وإن كان البند الخاص بوجود قوات تختلف من دولة لأخرى حسب رغبتها وقدرتها على قبول وجود عسكري أجنبي على أراضيها مع موازنة الرغبة الأمريكية في توزيعها وتخزينها بشكل مسبق يمكن من استخدامها بشكل سريع.

قبل مارس ٢٠٠٣ كان التساؤل الذي يطرح نفسه هو: إذا كان الوجود الأمريكي في الفترة التالية لغزو الكويت وحرب التحرير كان له ما يبرره، فإن الفترة اللاحقة عليه حملت تساؤلاً مشروعاً حول مستقبل الوجود العسكري الأمريكي، لاسيما إذا حدثت تغيرات جوهرية في العوامل، والأسباب التي أدت إلى الوجود الأمريكي في بداية التسعينيات.

وتتبلور هذه التغيرات في محورين رئيسيين:ـ [1]

المحور الأول: إمكانية تعليق العقوبات على العراق في الفترة اللاحقة علي التحرير، بما يحتويه من توقف العمل في مناطق الحظر الجوي في العراق. حيث يكون تعليق هذه العقوبات في إطار نظام مراقبة مشددة على التسلح العراقي تحت مظلة الأمم المتحدة، وبدون رعاية عسكرية أمريكية أو بريطانية مباشرة. ومن ثم ففي هذه الحالة ـ، وإذا جرى تطبيق رفع الحظر، والحصار ـ فسيفتقد الوجود الأمريكي إلى شرعيته القائمة على استمرار الحصار المفروض على بغداد.

---

(١) الوجود الأجنبي في الخليج، الرأي العام، ٧/٢/٢٠٠٠.

المحور الثاني: وهو المتعلق بإيران، فاحتمال التغيير في إيران لم يصبح أمراً مستبعداً خاصة مع نجاح الإصلاحيين - ذوي التوجهات الانفتاحية على الصعيد الخارجي - في كسب جولات متتالية بدءاً بنجاح الرئيس محمد خاتمي في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧ وانتهاء بفوز الإصلاحيين بأغلبية مقاعد مجلس الشورى في فبراير عام ٢٠٠٠. هذه التغيرات الداخلية تطرح تغيرات موازية على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية، ومن ثم فإن تطبيع العلاقات مع دول الخليج، والولايات المتحدة، والذي أخذ خطى حثيثة قد طرح تساؤلات حول شرعية الوجود العسكري الأمريكي مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الطرح لن يكون فقط من دول الخليج، وإنما أيضاً من طهران التي تصر دائماً على أن أمن الخليج هو مسألة خاصة بدوله فقط.

إلا أن ثمة عوامل أخرى أسهمت في تصاعد التساؤلات حول مستقبل هذا الوجود ومن هذه العوامل:

- الاحتقانات التي تصاعدت في المنطقة أخيراً في ضوء الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل فيما يتعلق بمواقفها من انتفاضة الأقصى. وهو عكس التصور الأمريكي للمنطقة بأنها أصبحت خاضعة للنفوذ الغربي، سواء عسكرياً أو سياسياً، وبالتالي فإنه ليس ثمة إمكانية لردود فعل شعبية حادة على المواقف الأمريكية حتى لو تطرفت في انحيازها لإسرائيل.
- تصاعد الشعور بأن القوات الغربية وتحديداً الأمريكية باتت غير مرغوب فيها.، وأن عمليات الترويج، والترويع لدول مجلس التعاون من خلال الإشارة إلى التهديدات الإيرانية - العراقية أصبحت أقل جاذبية، وأقل مصداقية بكثير لدول مجلس التعاون.
- أن فكرة الاحتواء المزدوج، والتي تعد الركيزة السياسية للوجود الأمريكي العسكري في الخليج، بدأ يشوبها بعض الخلل، والضعف لاسيما مع النهج الأمريكي الجديد في التعامل مع إيران. الأمر الذي يلقي بشكوك حول مصداقية هذه السياسة.

وفي ضوء هذه التغيرات، والتي هددت شرعية الوجود الأمريكي ظلت قضية بقاء القوات الأمريكية محل جذب وشد من قبل المراقبين، ومن هنا يبرز السؤال المحوري، **ماذا عن الوجود الأمريكي في الخليج؟ هل سيتعرض هذا الوجود إلى المراجعة في ضوء ما يواجهه من تهديدات متعاظمة؟ أم أن الوجود بات أمراً نهائياً لا يقبل المراجعة؟**

في هذا الإطار يمكن التفرقة بين اتجاهين رئيسيين، إذ تواجدت مبررات تؤيد بقاء هذه القوات، في حين ثارت دعوات تنادي بضرورة إنهاء هذا الوجود. ولكل فريق حججه التي ساقها لتبرير وجهه نظره.[١]

أولاً: مبررات بقاء القوات الأمريكية في الخليج:

تعبر هذه المبررات في جزء كبير منها عن وجهة النظر الأمريكية، والتي يمكن بلورتها فيما يلي[٢]:

١- إن الوجود الأمريكي في هذه المنطقة يسمح للولايات المتحدة بالمحافظة على تدفق النفط من الدول الخليجية إلى الدول المستهلكة له من كل أنحاء العالم، ومع تزايد أهمية دول الخليج في منظمة OPEC إلى حد تسميتها بـ «أوبك الخليج GOPEC» يكون من مصلحة الولايات المتحدة المحافظة على تدفق البترول بالإضافة إلى ضمان نصيبها مستقبلاً من بترول الخليج.

٢- إن الوجود الأمريكي الدائم في منطقة الخليج أمر تحتمه المصالح الأمريكية، والتهديدات المحتملة لهذه المصالح، فالتجربة السابقة في غزو الكويت كان دافعاً للولايات المتحدة على التفكير أنه لا يمكن استبعاد أي نوع من المخاطر في منطقة يصعب بها تغليب المنطق على ما يحدث من تغيرات، كذلك فإن هذه التجربة أكدت أن توزيع قوات الانتشار السريع بعيداً عن الخليج لا يحقق لواشنطن التغلب على عامل الوقت، والمسافة، نظراً لضخامة القوات وقلة وسائل النقل المتاحة، وعدم

(١) فهمي هويدي، الاستقرار المراوغ في منطقة الخليج، مرجع سبق ذكره.

(٢) تقرير لصحيفة الرأي العام حول الوجود الأجنبي، بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٧.

تـوافر المخـازن ونقـط الإعاشـة المسـتديمة، وفي ضـوء هـذه الحقيقـة فـإن القـوات الأمريكيـة وبعـدها عـن مواقـع الأحـداث في الخلـيج أدت إلى اسـتمرار الولايـات المتحدة - ولو لفترة - في حالة خلل توازن مع القوات العراقية الضخمة. وهـو الأمـر الذي لا تريد الولايات المتحدة تكراره بأي حال من الأحوال.

٣- عدم تطوير مجالات تعاون غير عسكرية بين الولايات المتحدة ودول الخليج وبالتالي يظل البعد العسكري هو الوحيـد الـذي يحفـظ للولايـات المتحـدة وجـوداً مـؤثراً في الخليج.

٤- عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التخلي عن دورها العـالمي سـواء في تحقيـق الاستقرار للمنطقة أو في تأمين وصول النفط إلى العالم.

٥- أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يضمن عـدم تمكـن أي دولـة إقليميـة مـن ممارسة نفـوذ قـوي في المنطقـة بالصـورة التـي تمكنهـا مـن إعـادة تشـكيل الثوابـت في أقاليم استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة.

٦- عـدم تعـرض الإدارة الأمريكيـة لضـغط مـن الـرأي العـام الأمريكـي فـيما يتعلـق بتخفيض وجودها عما هو سائد آنذاك، ومـن ثـم فـإن كـل مـا يمكـن أن يحـدث هـو تغييرات تكتيكية أو روتينية وليس خفضاً بالمعنى المتعارف عليه.

٧- المبرر المتعلق بالدول الخليجية التي ترى أن «عدم وجود بديل» للقوات الأجنبيـة لا سيما الأمريكية هو السـبب الـرئيسي وراء بقـاء هـذه القـوات، خاصـة، وأن (إعـلان دمشق) الذي كان مرشحاً في فـترة مـن الفـترات لأن يكـون هـو البـديل، تحـول مـن «مشروع جنينـي لحلـف عسـكري إلى تحـالف سـياسي هـش» طبقـاً لوصـف أحـد الخبراء. فعلى الرغم من أن هذا الحلـف علقـت عليـه آمـال كبـيرة فـيما يتعلـق بتنميـة القوى العسكرية للأطراف المشاركة فيه، وخلـق التجـانس، والانسـجام، وتأسـيس نظام أمني إقليمـي مسـتقر، إلا إنـه حمـل في داخلـه «بـذور انهيـاره» حيـث افتقـر إلى وجود اتفاق حول مصالح معينة وواجهته العديد من المشاكل.

٨- أن هذا الوجود جاء في إطار استراتيجية أمريكية لم تشارك فيها دول المنطقة، يتمثل هدفها المركزي في تحقيق وحماية المصالح الأمريكية، وبالتالي فإن الوجود الأمريكي سوف يستمر في المنطقة لاعتبارات تتعلق بكل دولة خليجية على حدة، وفي إطار المنظومة الأمنية في المنطقة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة.

٩- أن السنوات العشر التالية علي تحرير الكويت، عززت موقع الولايات المتحدة في الخليج، وفي هذا الإطار رصد مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن عدداً من الظواهر رؤي أنها أسهمت في تعزيز هذا الوجود ومنها: (١)

أ- تحول النظام الإيراني إلى الاعتدال بالقياس إلى ما كان عليه في السنوات الأولى من الإطاحة بنظام الشاه .

ب- إضعاف النظام العراقي، الذي أصبح مقيداً بالعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، الأمر الذي حال بينه وبين الحصول على أسلحة تقليدية رئيسية منذ أواسط عام١٩٩٠ . كذلك تعرض معظم المخزون العراقي من الأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، والصواريخ للتدمير، هذا فضلاً عن تدمير الكثير من مصانعه التي كانت تستخدم لإنتاج الأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، والنووية.

ج- نجاح الولايات المتحدة في تطوير مراكز القيادة، والسيطرة في المنطقة، ونجاحها في الانفراد بقيادة العالم ـ وليس المنطقة فحسب ـ حيث لم تعد تواجه أي خطر روسي حقيقي أو أي خطر خارجي. لاسيما بعد أن أصبحت منطقة وسط آسيا عازلة بين روسيا وبين المياه الدافئة في الخليج، بينما يفرض الأسطول الأمريكي سيطرة مطلقة في مياه الخليج، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر.

١٠- أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت-من خلال جولة وزير دفاعها في إبريل ٢٠٠٠ فى الحصول على موقف خليجي واضح يتعلق بمسألة الوجود العسكري لبلاده في المنطقة باعتباره وجوداً ضرورياً ومطلوباً تمليه مصالح الدول الخليجية،

---

(١) المرجع السابق.

والولايات المتحدة. كذلك نجاح الولايات المتحدة في التأكيد في الوقت ذاته على الالتزامات المتبادلة بين واشنطن ودول المنطقة الأخرى، مثل الكويت وقطر، والبحرين، فيما يختص بالوجود العسكري الأمريكي، والتسهيلات البرية، والبحرية، والجوية الممنوحة للقوات الأمريكية في هذه الدول، لاسيما على صعيد منشآت التخزين، والتركيز المسبق للقوات، والتي تشكل أساساً حيوياً لخطط الانتشار، والتدخل العسكري الأمريكي في المنطقة.[1]

ثانياً: مبررات رفض استمرار الوجود الأمريكي في الخليج:

إن ما سبق ذكره من عوامل تدعم وجهة النظر القائلة بعدم إجراء مراجعة للوجود الأمريكي في المنطقة، تقابله عوامل أخرى ذات تأثير سلبي على الأرجح، لا يمكن القول بأنها تهدد استمرارية هذا الوجود في المنطقة، وإنما تطرح وبقوة احتمال إعادة النظر في السياسة الأمريكية حيال المنطقة، فعلى الرغم الدعاوى الأمريكية السابقة، والتي تبرر ضرورة استمرار الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، فإن هناك العديد من الأصوات تنادي بتخفيض الوجود الأجنبي استناداً إلى ما يلي[2]:

١- الخوف من أن تتحول الرغبة في هذا الوجود إلى تحرك أمريكي وغربي صارخ يستهدف إعادة تشكيل المنطقة على كافة الصعد السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بما يحقق في النهاية القبول التام من جانب دول وشعوب الخليج لإقامة الأمريكيين، ويزيد من هذه المخاوف ما ظهر من بوادر الاغتراب الثقافي لدى البعض بسبب الموجة الأمريكية المتدفقة إلى الشارع الخليجي.

---

(١) كوهين يرسي قواعد الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، مجلة المشاهد السياسي، بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٣.

(٢) مستقبل الوجود الأمريكي في منطقة الخليج: رؤية تحليلية، قضايا الخليج العربي عام ٢٠٠٠، الجزء الأول، الدراسات السياسية (الكويت ، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٠/٣/٢٥).

٢- ينظر البعض بعين من الشك إلى الوجود الأمريكي المكثف الذي لا يقتصر على الصيغة العسكرية فقط، وإنما يتوازى معه وبوضوح خطط لبناء مطارات ومنشآت حربية، الأمر الذي اعتبره المراقبون أشبه باستيطان أمريكي شامل، ولا سيما إذا أخذ في الاعتبار حجم العائلات، والجنود، والضباط، والمهندسين وحجم العمالة، والشركات المنخرطة في تنفيذ هذه المشروعات المتكاملة التي تضم إضافة للخدمات العسكرية الخدمات المدنية أيضاً، بما يعنيه هذا من تخطيط واسع المدى لإقامة طويلة نسبياً في المنطقة.

٣- أن الولايات المتحدة ربما لا تستطيع الإبقاء على وجودها العسكري في الخليج على المدى الطويل، ويستند أنصار هذا الرأي إلى أن دول الخليج رفضت كل المشروعات التي طرحت لحماية الخليج في وقت سابق. وبالتالي فإن دول الخليج، وإن قبلت بوجود القوات الأمريكية لظروف غزو الكويت، فهي ترى أن هذا الوجود لن يستمر إلى الأبد.

٤- إن الوجود الأمريكي يركز على الجانب العسكري، ويهمل الجانبين السياسي، والإقتصادي، فعلى الصعيد السياسي يرى المراقبون أن الوجود الأمريكي يتسبب في بعض المشكلات السياسية، وعلى الصعيد الإقتصادي فلا يمكن تجاهل التكلفة الباهظة لهذا الوجود، والترتيبات الناجمة عنه، فبالإضافة إلى تكلفة هذا الوجود على الأراضي الخليجية؛ حيث يتم تحصيل نفقات المراقبة، والطلعات الجوية التي تقوم بها طائرات قوات التحالف فوق مناطق الحظر الجوي بشمال العراق وجنوبه، فضلاً عن الصفقات العسكرية التي تقوم واشنطن بعقدها مع الأطراف الخليجية.

٥- ويستند الرافضون لاستمرار الوجود الأمريكي إلى القول بأن التهديدات العراقية، والإيرانية لم تعد توجد إلا في المنظور الأمريكي، إذ تسعى إلى استمرار هذه الادعاءات لتبرير وجودها الدائم في المنطقة، ولاسيما أن تهديدات هاتين الدولتين

انحصرت إلى حد كبير بفعل سياسة الاحتواء المزدوج التي تبنتها ـ ولم تزل تتبناها ـ الإدارة الأمريكية.

٦- أن التهديدات التي تواجهها دول الخليج لم تعد ترتبط فقط بالعراق، وإيران، بل هناك تحديات تتعلق بإعادة التوازن بين القوى العربية، والإقليمية، وأخرى متعلقة باتجاهات تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي وما يحمله من احتمالات التغلغل الاسرائيلي في منطقة الخليج العربي.

ومن ناحية أخري فقد رصد مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن عدداً من العوامل التي، وإن كانت لا تهدد استمرارية الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، إلا أنها تطرح وبشدة إحتمال إعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، ويمكن بيان تلك العوامل علي النحو التالي[1]:

أولاً: عوامل إقتصادية:

تتمثل في تزايد إعتماد الإقتصاد العالمي ومن ضمنه الإقتصاد الأمريكي على صادرات النفط الخليجية بما في ذلك الغاز، الأمر الذي يخلق مشكلات إقليمية جديدة يتعين على الولايات المتحدة مواجهتها، وهي تلك الخاصة بالصعوبات التي تواجهها العراق، وإيران في إدامة وصيانة وزيادة طاقتهما الإنتاجية بسبب العقوبات المفروضة عليهما من قبل الأمم المتحدة، والولايات المتحدة. مع ملاحظة أن الولايات المتحدة يتعين عليها التعاطي مع هذا الموقف دونما تقويض لسياسة الاحتواء المزدوج، والتي تعطي شرعية لوجودها في الخليج.

ثانياً: عوامل أيديولوجية:

وهذه العوامل تفصل بين الولايات المتحدة وحلفائها في الخليج، ويأتي على رأس القضايا الخلافية الموقف من الصراع العربي/ الإسرائيلي. الذي يظل عاملاً من عوامل

---

(١) المرجع السابق.

التوتر، في ظل عدم اتفاق حول تسوية بعض القضايا الخاصة، والتي يؤدي عدم تسويتها بصورة عادلة إلى نمو حركات مناهضة للوجود الأمريكي في المنطقة.

ثالثاً: عوامل عسكرية، وأمنية:

حيث دفع التفوق العسكري القتالي الأمريكي العديد من دول العالم إلى اللجوء إلى أساليب وطرق غير نظامية لمواجهة هذا التفوق في التكتيكات، والتكنولوجيا، والثورة في الشؤون العسكرية، الأمر الذي يمثل تحدياً للقوات الأمريكية في الخليج، والتي يتعين عليها تطوير أدواتها للتعامل مع الخطر الذي قد تمثله الحرب غير النظامية.

رابعاً: عوامل سياسية:

تتمثل في انهيار سياسة الاحتواء المزدوج نتيجة لفشلها في تحقيق أهدافها فمن ناحية لاتزال الجمهورية الإيرانية رغم النهج المعتدل الذي اتبعته مؤخراً، وأدى إلى إقامة علاقات جيدة مع جيرانها الخليجيين، وعلاقات جيدة مع أوروبا، تشكل مصدر تهديد للولايات المتحدة لاسيما بالنظر إلى قضايا التسلح الإيراني، وعلاقات الدول الخليجية مع الولايات المتحدة وعملية السلام في الشرق الأوسط ودعم الحركات الإسلامية مثل حزب الله وحماس المعادية لإسرائيل.

ومن ناحية أخرى، فإن العراق أيضاً ـ ورغم مرور عقد على حرب الخليج ـ كان ما يزال يشكل قوة معادية رغم كونه محاصراً بالعقوبات الإقتصادية. وقد أخفقت الولايات المتحدة في إيجاد أفق عملية لتطبيع العلاقات مع صدام حسين، كما أخفقت في تطوير استراتيجية للإطاحة به، فضلاً عن انهيار نظام التفتيش التابع للأمم المتحدة. وهي أمور كلها تلقي بظلال قاتمة حول فعالية السياسة الأمريكية في المنطقة.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه لم يكن من المرجح ـ على المدى القصير ـ أن تقوم الولايات المتحدة بسحب قواتها من الخليج، نظراً للمكاسب التي سبقت الإشارة إليها، والتي تحققها من خلال هذا الوجود المركز، ومن ثم وفي حال تعرض الولايات المتحدة

لضغوط من أجل الإنسحاب، رأى المراقبون آنذاك أنه يتعين عليها اختيار أحد البدائل الآتية: [1]

أولاً: إحداث انخفاضات مطردة في حجم القوات، هذا الخفض ربما يشمل القوات البرية، والجوية لأن هذه في الغالب هي الموجودة في الأراضي العربية.

ثانياً: إحداث تغيير في أشكال الوجود وحجمه، وأماكنه، فالإدارة الأمريكية وضعت خطة لمواجهة كل الاحتمالات لا سيما امتناع بعض دول الخليج عن تجديد رغبتها في استضافة قواعد أمريكية على أراضيها. ووفقاً لخطة أمريكية فإنه سيتم توسيع قواعد الطيران الأمريكية في بعض دول الخليج في محاولة لإيجاد بديل في حال تم إقرار خفض عدد الوحدات البحرية العاملة في الخليج.

ثالثاً: تأييد وتشجيع مشروع الدفاع الخليجي المشترك، وقيام نظام أمني لدول مجلس التعاون الخليجي.

وعلى الجانب العربي الخليجي يطرح السؤال الملح نفسه، **هل يمكن أن يصبح الدفاع الخليجي المشترك بديلاً مناسباً؟**[2]

إن اعتبارات المصلحة الوطنية لدول الخليج تحتم عدم الاكتفاء بتوصيف وضعية الوجود العسكري الغربي الأمريكي في المنطقة وضرورة تعديه إلى البحث عن بدائل تحسباً لحدوث أية احتمالات. وفي هذا الإطار يبرز البديل الخليجي لاسيما بعد أن خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطوة كبيرة تجاه تحقيق التعاون الدفاعي المشترك كخيار متاح يضمن أمن الخليج بإقرار خطة زيادة عدد قوات درع الجزيرة وتنفيذ الحزام الأمني، والتغطية الرادارية الموحدة وشبكة الاتصالات العسكرية المؤمنة.

---

(١) راجع ذلك في

- عيد القيسي، أمريكا تبحث عن بديل لوجودها في الخليج، الوطن العربي،٢٤/١٢/١٩٩٩.
- مستقبل القوات الأجنبية في الخليج، مجلة الزمن، ٢٦/٢/٢٠٠٠.
- هل سترحل أمريكا من الخليج، الوطن العربي ، ٢٤/٣/٢٠٠٠.

(٢) الدفاع الخليجي المشترك، جريدة البيان الإماراتية، ١٥/٩/٢٠٠٠.

ويقضي المشروع، والذي أطلق عليه اسم «**مبادرة التعاون الدفاعي**» بتقديم معطيات آنية في حال أطلقت صواريخ، إلى مراكز قيادة في المنطقة بفضل نظام معلومات مؤمن للاتصالات. وتبلغ تكلفة مشروع الإنذار المبكر في مرحلته الأولى ٤٠ مليون دولار، بينما تصل تكلفة مشروع الغطاء الأمني إلى نحو ٨٠ مليون دولار.

وعلى الرغم من أن التعاون العسكري الخليجي لا يُنتظر أن يحل محل الوجود الأمريكي بصورة كاملة، إلا أنه ينبغي تنميته، والعمل عل تطويره، حتى يمكنه الاضطلاع بهذه المهمة في أقرب وقت ممكن.

وهناك عدة اختيارات طرحت أمام دول الخليج منها:

أولاً: ترشيد الإنفاق الأمني، من خلال الحصول على أفضل الشروط، وألا يتم الإنفاق الضخم على شراء الأسلحة التي لا تستخدم في التدريب.

ثانياً: إدخال إصلاحات جذرية على كيان مجلس التعاون، بالصورة التي تضمن تحقيق فعاليته وخاصة في مجال الدفاع، والحفاظ على الأمن، ولعل تطوير قوات «درع الجزيرة» على رأس هذه الإصلاحات.

ثالثاً: إبراز البعد العربي لأمن الخليج، وما يترتب عليه من تفعيل «إعلان دمشق» كإحدى الآليات المطروحة لضمان أمن واستقرار المنطقة.

المبحث الثالث

الصراع العربي - الإسرائيلي والشرق أوسطية

لم يعرف العالم العربي الاستقرار في أي حقبة من تاريخه الحديث، فبعد مرحلة طويلة من الحروب المتعاقبة، والهزائم التي شهدها عندما كان يشكل حتى القرن العشرين جزءا من الإمبراطورية العثمانية، جاء عصر الاستعمار بأسمائه المختلفة من استيطان إلى وصاية وحماية أممية ليفتح صفحة جديدة في تاريخ الصراعات الشرق أوسطية. فالخريطة الجيوسياسية للعالم العربي التي رسمها المستعمرون في سياق التنافس على توزيع مناطق النفوذ بينهم، لم يكن لها منطق سوى تكريس مصالحها ونفوذها.

وقد كانت الولايات المتحدة الأميركية تعتمد للحفاظ على مصالحها الكبرى في الشرق الأوسط على إستراتيجية تقليدية لم تتغير منذ الحرب العالمية الثانية كثيرا بالرغم من التعديلات العميقة التي طرأت عليها بسبب ما أصابها من نكسات، وكان هدف هذه الإستراتيجية الرئيسي هو الحفاظ على الوضع القائم، بما يعنيه ذلك من الحيلولة ما أمكن دون حصول تغييرات ذات مغزى داخل كل قطر وعلى المستوى الإقليمي.

وتحددت خيارات الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، والمرتبطة بتحقيق هذا الهدف فيما يلي:[1]

١- الحيلولة دون أي تغيير سياسي داخل البلدان العربية، وبالتالي تبني موقف أو مبدأ الدعم الكامل وغير المشروط لجميع النظم العربية، مهما كانت طبيعتها، وأساليب

---

(١) د. برهان غليون، السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، وجهات نظر، قناة الجزيرة بتاريخ ٤/١٠/٢٠٠٣

www.aljazeera.net/pointviews/2003/10/4 htm.

الحكم التي تتبعها، ومعاملتها لمواطنيها طالما لم تتعرض مصالح الولايات المتحدة لأي خطر.

٢- منع أي تغيير جيوسياسي يؤثر في معادلات القوة الإقليمية، وبالتالي الوقوف بحزم ضد جميع حركات التغيير الوطنية، والقومية العربية التي عصفت بالمنطقة العربية خلال الخمسينيات، والستينيات، والقضاء عليها وعلى الأفكار التي تبثها أو تعيش عليها.

٣- الحفاظ على تفوق إسرائيل في معادلة الصراع العربي -الإسرائيلي الطويل كمصلحة أميركية عليا ودعمها ضد أي قوة عربية معادية أو صديقة تفكر في إضعافها أو فرض تنازلات عليها.

وانسجاما مع الهدف الإستراتيجي الرئيسي جاءت فكرة ربط بلدان المنطقة بالأحلاف العسكرية الغربية مثل حلف بغداد في الخمسينيات. ثم بعد انهيار إمكانية بناء مثل هذه الأحلاف أمام تصاعد قوة الحركة الوطنية، والقومية العربية في الستينيات، بدأت في السعي نحو بناء محور من الأنظمة التقليدية القريبة في تصوراتها ومصالحها من الأفكار الأميركية، والغربية، وإعتمادها كقاعدة لمواجهة النظم التقدمية التي كانت تتلقى الدعم السوفييتي خلال حقبة الحرب الباردة[١].

لكن حتى بعد انتهاء هذه الحرب لم تغير الولايات المتحدة خطها في هذا المجال، واستمرت في مراهنتها لتحقيق الاستقرار الإقليمي على دعم الأنظمة التي أصبحت تسميها معتدلة، وفي الوقت نفسه احتواء الأنظمة الأخرى، سواء جاء ذلك من خلال تطبيق سياسات الترهيب، والترغيب أو ببث الفرقة، والنزاع فيما بينها، كما حدث بين الناصرية في مصر، والبعثية في سوريا، والعراق، أو بالتقرب من نخبها الحاكمة

(١) لواء/ طلعت مسلم، السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٨٢، أكتوبر ١٩٥، ص.٢١٢-٢١٣.

وطمأنتها على وجودها واستمرارها في السلطة، أو من خلال المساعدات كجزء من إستراتيجيتها الدولية[1].

بهذه الأيديولوجيات، والحركات التقليدية وحدها كانت قادرة على تحطيم الحركات الوطنية، والقومية العربية التي كانت تطمح إلى تغيير الأوضاع الجيوسياسية. ومن هنا أيضا جاء عداء الولايات المتحدة المعلن لأي فكرة عربية قومية أو تعاقدية تضع التقارب العربي ـ العربي هدفا من أهدافها الرئيسية، ومحاربتها أي مشروع فكري أو سياسي يطمح إلى الحديث عن العرب كوحدة أو أمة.

أما خيار تعزيز وضع إسرائيل، والاستفادة منها لمنع قيام أي تكتل عربي أو أي تغيير في الوضع القائم الداخلي، والإقليمي فقد تطور أكثر مع الوقت، وأصبح أحد خيارات السياسة الأميركية الأساسية.

ولم يعد الحفاظ على أمن إسرائيل واستقرارها وعدم السماح بفرض حل سياسي أو عسكري عليها لإنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي هو الهدف، ولكن صار الحرص على ضمان التفوق النوعي لإسرائيل على الدول العربية مجتمعة.

وكانت المحصلة العملية لهذا المذهب الأميركي بخصوص إسرائيل وموقعها في الشرق التخلي عن فكرة إيجاد حل لمسألة النزاع العربي ـ الإسرائيلي، بل قطع الطريق على أي تسوية سياسية مقبولة واستخدام التفوق الإسرائيلي في سبيل وضع الدول العربية تحت ضغوط عسكرية ومالية وسياسية قوية ودائمة تسهل على واشنطن ابتزازها، والتحكم بسياساتها، وإنتزاع مصالح أساسية منها.

ذلك الأمر يترافق مع حالة الانهيار التدريجي التي تنتاب النظام الإقليمي العربي، والتي يترتب عليها بالتبعية إصابة المنطقة بحالة من الاضطراب، والفوضى وزعزعة

---

(١) Leach A. James, A Republican Looks at Foreign Policy, Foreign Affairs, Summer 1992, pp.27-31.

الاستقرار الشاملة، في الوقت الذي لا يكف فيه وزنها عن الارتفاع في حساب الإستراتيجيات الدولية بسبب ثلاثة عوامل رئيسية[1]:

١- تطور جيوسياسة الطاقة النفطية وتزايد أهمية نفط الخليج، والشرق الأوسط بالنسبة للمستقبل، لما يمثله من احتياطات مؤكدة وضآلة في تكاليف الإنتاج.

٢- ارتفاع وزن وقيمة إسرائيل ودعمها، والارتباط بمصيرها في إستراتيجيات السياسات الداخلية، والقومية للدول الكبرى وبشكل خاص الولايات المتحدة.

٣- الأزمة الجيوسياسية التي فتحتها نهاية الحرب الباردة وتحول العالم العربي، والإسلامي إلى المسرح الرئيسي للصراع بين الكتل الكبرى على إعادة ترتيب المواقع الدولية وسعي جميع الأطراف القوية على حل مشاكلها على أراضيه وعلى حسابه.

جاء الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي ليحول إسرائيل إلى دولة مقبولة في منطقة الشرق الأوسط، ويسرع من إجراءات التعاون الإقليمي معها. فمنذ بداية عملية التسوية التي انطلقت مع عقد مؤتمر مدريد في أواخر عام ١٩٩١ انشغلت الأوساط السياسية، والإقتصادية، والثقافية في الشرق الأوسط بطبيعة التسوية الجاري فرضها للصراع العربي - الإسرائيلي، وبمستقبل المنطقة في ضوء العلاقات العربية - الإسرائيلية في مرحلة مابعد السلام، وثار النقاش حول الترتيبات المقترحة لصياغة نظام إقليمي شرق أوسطي جديد.

وتعتبر فكرة إقامة نظام إقليمي في منطقة الشرق الأوسط فكرة قديمة، حيث طرحت حكومات كل من بريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا بشكل رسمي مشروعا لنظام شرق أوسطي عام ١٩٥١ علي الدول العربية، لكنها رفضته بسبب اقتناع قياداتها بأنه مشروع يرمي إلى إنشاء هيئة للدفاع في المنطقة تكون بمثابة حاجز أمام ما كان يسمي بالخطر الشيوعي، وقد تضمن ذلك المشروع اشتراك الدول العربية إلى جانب كل من إسرائيل وتركيا وجنوب إفريقيا ونيوزيلندا، لكن مشاركة

---

(١) د.برهان غليون، مرجع سبق ذكره.

إسرائيل في ذلك المشروع، والإقتناع العربي بأن ذلك المشروع سوف يشد المنطقة العربية أكثر فأكثر إلى مستنقع النفوذ الاستعماري أكثر مما هو الحال علية آنذاك كان سببا في رفض الدول العربية لتلك الفكرة، خاصة، وأنها ستكون بمثابة حجر عثرة أمام الجهود الرامية إلى قيام دولة الوحدة العربية.(1)

وقد جرت عدة محاولات من جانب الرئيس الأمريكي الأسبق جون كيندي في مطلع الستينات بإحياء تلك الفكرة، لكن قوبلت بالرفض الإسرائيلي لأنها تضمنت وجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرض الوطن.

وإذا كان المشروع الشرق الأوسطي قد ظهر بديلا للمشروع القومي العربي منذ الخمسينات، والستينات، إلا أن ذلك المشروع قد اعيد إحيائه كمشروع سياسي قابل للنقاش مع انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. حيث تمخضت عن ذلك المؤتمر المفاوضات متعددة الأطراف، والتي دارت حول خمس محاور أساسية هي التنمية الإقتصاديه، واللاجئين، والمياه، والبيئة وضبط التسلح، والأمن. وقد تدعم ذلك المشروع عن طريق عدة خطوات علي النحو التالي:

١ - إتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني في أوسلو بالنرويج عام ١٩٩٣، ذلك الإتفاق الذي تمت مداولاته في سرية تامة وبعيدا عن المفاوضات الثنائية، والمتعددة الناجمة عن مؤتمر مدريد، فقد تم التوصل إلى ذلك الإتفاق بعد اثنين وعشرين شهرا وعشر جولات من المفاوضات التي تمت منذ إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر عام ١٩٩١، حيث تم التوقيع علي الإتفاق في ١٩-٢٠ أغسطس عام ١٩٩٣، ثم تبادلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الإعتراف في ٩ و ١٠ سبتمبر من العام نفسه. فقد إعترفت المنظمة بحق إسرائيل في الوجود في سلام، وأمن في الشرق

---

(١) إبراهيم سليمان المهنا، مشروعات التعاون الإقتصادي الإقليمية، والدولية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل، دراسات إستراتيجية، العدد ٢١ (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات، والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨) ص:٩-١٠.

الأوسط، بينما إعترفت إسرائيل بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، والبدء في مفاوضات مع المنظمة من خلال عملية السلام في الشرق الأوسط.[١]

والدراسة التي نشرها رئيس حكومة إسرائيل الأسبق شيمعون بيريز عام ١٩٩١ حول المشروع الشرق أوسطي، والتي أتبعها بنشر كتابه «الشرق الأوسط الجديد» عام ١٩٩٣، والتي هدف من خلالها إلى إقناع الدول العربية، والشرق أوسطية إلى أن أزمات منطقة الشرق الأوسط السياسية، والإقتصادية ستوجد لها حلول إذا ما تم إنشاء إطار تنظيمي إقليمي في المنطقة يكون مفتوحا للسلام، والأمن، ويعمل علي نشر الديمقراطية وتحقيق التعاون الإقتصادي بين دول النظام الجديد للوصول إلى تجمع كبير يشبه إلى حد كبير الجماعة الأوروبية. ومن المقولات التي أوردها بيريز في كتابه: قال «في سنة ١٩٤٨ أنشأنا دولة لنتمكن من العيش في منطقة معادية... وعلينا الآن أن نبني منطقة تتيح لكل دولة بما فيها نحن أن نعيش بسلام». وبيريز بهذا يقفز فوق الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ليحاول أن يرسم صورة ذهبية للشرق الأوسط المنتظر حينما يربط قيام النظام الشرق أوسطي بمجموعة من الأسس، والسلطات الإقليمية تقوم على التكامل الوظيفي إذ يقول: «إن مجموعة الفوائد مثل النفط السعودي، والماء التركي، والسوق المصري، والمعرفة الإسرائيلية هي إقليمية أكثر منها وطنية».[٢]

٢- المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية في السادس، والعشرين من أكتوبر عام ١٩٩٤، والتي تعتبر الاتفاقية الثانية بعد اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، والتي كانت بمثابة خطوة بارزة علي طريق إنهاء الصراع بين الأردن، وإسرائيل، والتي سبقها إعلان واشنطن بين الملك حسين، وإسحاق رابين في ٢٥ يوليو من العام نفسه،

---

(١) أحمد ناجي قمحة، الإتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن، السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص.١٣٦-١٣٧.

(٢) شيمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، (عمان، دار الجليل للنشر، والدراسات، والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤) ص.٧٩-٨٥.

والذي كان يقضي بإنهاء حالة الحرب بين البلدين، وهو ما ترتب عليه الإعلان عن فتح الحدود بين البلدين في منطقة إيلات أمام المواطنين من الدول الأخرى. وقد تضمنت الإتفاقية التي وقعت عليها حكومة الأردن حتي قبل عرضها علي مجلس النواب ثلاثين مادة اشتملت علي امور تتعلق بموضوعات عديدة مثل ترسيم الحدود بين البلدين، والأمن في المنطقة، والقدس، واللاجئين، والتعاون الإقتصادي. فالمادة الرابعة من الإتفاقية تنص ضمن ما تنص عليه علي أن «يهدف البلدين إلى إقامة بنيان إقليمي من الشراكة في السلام، ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن، والسلام في الشرق الأوسط» وهو ما يصب في بوتقة السعي نحو إقامة الشرق أوسطية، وإنهاء المقاطعات الإقتصادية القائمة ضد إسرائيل.[1]

٣- شهدت الأعوام من ١٩٩٤ ـ ١٩٩٧ العديد من النشاطات، والمحاولات، والمؤتمرات، للتأسيس للنظام الإقليمي الشرق أوسطي. ولهذا الغرض تم إطلاق مسار المفاوضات متعددة الأطراف المعنية بقضايا التعاون الإقتصادي، والمائي، والبيئي ونزع التسلح. ثم توجت أعمال هذه اللجان بإطلاق آلية أكبر، وأكثر تمثيلا، تجلّت بعقد مؤتمرات «القمة الإقتصادية العالمية للتنمية في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا»، التي انعقدت أربع مرات «في الدار البيضاء وعمان، والقاهرة، والدوحة». وشاركت في هذه الفعاليات إسرائيل ومعظم الدول العربية، إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا، واليابان وكندا وروسيا.

فقد كانت الانطلاقة للمشروع الشرق أوسطي مع إنعقاد مؤتمر التعاون الإقتصادي في الدار البيضاء في أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٤، حيث نص إعلان الدار البيضاء علي أن «بناء الأسس لمجموعة إقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقتضي في

---

(١) أحمد ناجي قمحة، الإتفاقية الأردنية- الإسرائيلية: رؤى، وإشكاليات مختلفة، السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، ص: ١٨٥-١٦٠

مرحلة معينة تدفق السلع ورأس المال، واليد العاملة في المنطقة بما في ذلك إنشاء بنك للتنمية». [1]

وقد أسفر ذلك المؤتمر عن نتيجة هامة وهي الإعتراف بالدور الإقليمي الجديد لإسرائيل، حيث بدت كدولة طبيعية مندمجة في الإطار الإقليمي، ولم تعد المقاطعة كما كان الحال عليها في السابق.

وقد كانت أبرز نتائج وتوصيات ذلك المؤتمر ما يلي: [2]

- إنشاء بنك التنمية الإقليمي
- إنشاء هيئة إقليمية للسياحة
- إنشاء غرفة تجارية إقليمية ومجالس للأعمال تابعين للقطاع الخاص
- التأكيد علي فكرة المشاطرة، والمشاركة بين القطاعين الخاص، والحكومي
- إنشاء لجنة توجيه تضم ممثلي الحكومات بما فيها الممثلون في اللجنة التوجيهية لمجموعة العمل متعددة الأطراف وذلك لمتابعة القضايا التي أثيرت في المؤتمر.
- إنشاء سكرتارية تنفيذية لمساعدة اللجنة التوجيهية مقرها المغرب.
- التوصية بعقد المؤتمر التالي في عمان بدولة الأردن.

ولكن رغم ذلك فإن هذه الأنشطة لم تنجح في الغرض المطلوب منها، لا بالنسبة لإطلاق نظام إقليمي جديد، ولا بالنسبة للتشجيع على إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك بسبب التناقضات التي اعترت هذه المسيرة من أساسها، والتي توقفت إثر صعود بنيامين نتانياهو، واليمين الديني، والقومي إلى سدة السلطة في إسرائيل (١٩٩٦ ـ ١٩٩٩) حيث شهدت سياسات نتانياهو التفاوضية الصلفة،

---

(١) د. محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق الأوسطي وموقف العرب، والإيرانيين منه، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية- الإيرانية: الإتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، ١١-١٤ سبتمبر، الدوحة، قطر، ص.٢.

(٢) د. عبد المنعم المشاط، قمة الدار البيضاء الإقتصادية، السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، ص. ٢٣٤-٢٣٥.

وإستئنافه لعمليات الإستيطان وتهويد القدس، ثم بسبب تعنّت إسرائيل، في عهد إيهود بـاراك رئـيس الحكومـة الإسرائيليـة الأسـبق (١٩٩٩-٢٠٠١)، وإنـدلاع الانتفاضـة الفلسطينية (أواخر العام ٢٠٠٠)[١]

ويعود السبب في فشـل هـذا المشروع، والجهـود التـي بـذلت مـن أجلـه إلى تكـاتف مجموعة من العوامل بعضها يعود إلى السياسة الأمريكية ذاتها، وبعضـها الآخـر بسـبب الرؤية الإسرائيلية للكيفية التي يجب أن يتم بها ذلك التعاون، والبعض الثالث يرجع إلى الجانب العربي.[٢]

فقد حدث خلل أساسي في الاستراتيجية الأميركية، إذ أنها تعمّدت تجـاوز العنـاصر السياسية الأساسية للصراع العربي -الإسرائيلي؛ وتجاهلـت حاجـات، وأوليـات التطـور السياسي في المجتمعات العربية وعلى مستوى النظام العربي ومتطلباته؛ كـما أنهـا حاولـت فـرض اسـتراتيجيتها بوسـائل بيروقراطيـة فوقيـة وفـق اسـتراتيجية (العصـا، والجـزرة)، وكانت منحازة إلى رؤية إسرائيل ومصالحها فيما يتعلق بأولوية الإقتصـاد عـلى السياسـة، والتي تتيـح لإسرائيـل الـتملص مـن الاسـتحقاقات السياسـية المطلوبـة منهـا، في عمليـة التسوية، أو بما يتعلق بتميزها لإسرائيل في مشاريع التعاون الإقتصادي المطروحة.

وقـد لعبـت إسرائيـل دوراً كبـيراً في فشـل «الشرق أوسـطية»، مـن نـواح متعـددة، أهمها:[٣]

أولا: إصرارهـا عـلى الفصـل بـين المفاوضـات الثنائيـة، والمتعـددة، أي بـين مسـار التسوية السياسية ومسارات التعاون الإقتصـادي. إذ أن إسرائيـل كانـت تـرى في عمليـة

(١) ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي: أبعاده مرتكزاته تناقضاته، دراسات إستراتيجية، العـدد ١٣، (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات، والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨) ص ٧٣.

(٢) ماجد كيالي، الشرق أوسطية وحسابات السياسة، والإقتصاد، جريدة البيان، بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٩.

(٣) ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي، مرجع سبق ذكره، ص.٧٣.

التسوية، بجانبيها الثنائي، والتعددي عملية انتقائية، أي عملية أخذ بدون عطاء، فتقبل ما تريد وترفض ما لا تريد.

ثانيا: أن إسرائيل كانت تعمل من خلال المشاريع الإقتصادية الشرق أوسطية ومشاريع البنية التحتية الإقليمية التي طرحت على وضع مصالحها على رأس سلم الأولويات متجاهلة مصالح العرب، وأولوياتهم وحاجاتهم، إضافة إلى أنها كانت تحاول فرض هيمنتها على المشاريع الشرق أوسطية بحكم علاقاتها بالولايات المتحدة وبحكم تفوقها في المجالات العلمية، والتكنولوجية، والاقتصادية على دول المنطقة.

رابعا: أن إسرائيل، ذاتها، لم تكن متوحدة بشأن الانخراط في المشروع الشرق أوسطي، إذ أن حزب الليكود، والقوى اليمينية المتطرفة كانت ترى في هذا المشروع تنازلا مجانيا من إسرائيل، وأنه يضعفها على أساس أن إسرائيل لا تنتمي إلى الشرق الأوسط، وإنما إلى الغرب، وأن إسرائيل يمكنها أن تفرض التسوية في المنطقة، وأن تساهم بصوغ النظام الإقليمي الذي يلائم مصالحها من دون الحاجة إلى تنازلات بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية.

ولذلك انعقد المؤتمر الثالث بالقاهرة في ظل أجواء سلبية تماما، إذ دخل نتانياهو في صدام مع الفلسطينيين وحدث جمود في المفاوضات علي المسارين السوري، واللبناني، خاصة، وإن نتانياهو تبني سياسة تقوم علي أساس فرض واقع إقليمي جديد بلغة القوة، والهيمنة، وعبر نتانياهو عن سخريته من المشروع الشرق أوسطي، وأكد رفضه لدمج إسرائيل في محيطها حتي تحافظ علي تميزها وتفردها في المنطقة، خاصة وان ٩٠٪ من تجارة إسرائيل تتم مع الدول المتقدمة، بينما لا تتجاوز تعاملاتها التجارية مع العالم العربي ١٪ من مجمل إنتاجها القومي.[1]

وقد استمر الحال الإسرائيلي علي ما هو عليه حتي إنعقاد المؤتمر الرابع بالدوحة في نوفمبر ١٩٩٧، بل أن إسرائيل رفضت الإنسحاب من الضفة الغربية وفقا لإتفاق

---

(١) جريدة البيان، بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٧.

أوسلو، مما دفع العديد من الدول العربية مثل مصر، والإمارات، والسعودية، والمغرب إلى مقاطعة المؤتمر نتيجة استمرار إسرائيل في سياساتها التعسفية التي تدفع عملية السلام إلى الوراء وتقوض مرجعية مدريد.[1]

أما على الصعيد العربي، فقد ركز مختلف الأطراف على النقاط التالية[2]:-

أولا: أولوية حل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، في فلسطين، والجولان السورية وجنوبي لبنان.

ثانيا: التأكيد على أن علاقات التعاون الإقتصادي، أو علاقات السلام مع إسرائيل، لا يمكن لها أن تنشأ وان تستقر بدون حل مختلف جوانب الصراع السياسي معها

ثالثا: التأكيد على أن علاقات التعاون الإقليمي مع إسرائيل ليست بديلاً عن التعاون العربي ـ العربي، وأن النظام الشرق أوسطي ليس بديلا عن النظام الإقليمي العربي.

رابعا: شمل الخلاف العربي ـ الإسرائيلي على أولويات النظام الشرق أوسطي، إذ أن إسرائيل قدمت تصوّراتها حول مشروعات التعاون الإقليمي انطلاقاً من أولوياتها الإقتصادية، حيث تريد إلغاء المقاطعة العربية، والاستفادة من ثروات المنطقة «أموال ـ مياه ـ عمالة ـ عوائد السياحة، والتجارة، والبنية التحتية» مستفيدة من موقعها الجغرافي ومن تقدم نظامها الإقتصادي، والمعرفي وتطورها التكنولوجي وعلاقاتها الإقتصادية الدولية، ومن دون مراعاة للأولويات الإقتصادية العربية بشأن تنمية الموارد البشرية

---

(١) جريدة البيان، بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٩٧.

(٢) عن المواقف العربية من الشرق أوسطية، راجع ما يلي:-

- د. أحمد يوسف أحمد، العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي، المستقبل العربي، عدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص.٥٤.
- التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٣،معركة الشرق أوسطية(القاهرة، مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤) ص.٢٢٨-٢٣٧.
- لطفي الخولي، عرب نعم ولكن شرق أوسطيون أيضاً، جريدة الحياة، ١٩٩٣/٥/٢٠.
- ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي، مرجع سبق ذكره

وحاجتها لتوجيه الاستثمارات نحو تنمية البنية التحتية للقطاعات المنتجة الزراعية، والصناعية وفي مجال تطوير قاعدة البحوث، والتكنولوجيا.

وعلى هذا الأساس لم يكن مستغرباً حدوث مواجهات وتجاذبات، بين العرب، والإسرائيليين، في اجتماعات ومؤتمرات التعاون الإقليمي. ففي مؤتمر قمة التنمية الإقتصادية التي انعقدت في عمان «١٩٩٥»، مثلاً، حدثت مواجهة بين مصر، وإسرائيل، حيث استنكر السيد/ عمرو موسى وزير الخارجية المصري آنذاك المواقف الإسرائيلية تجاه عملية السلام، في وقت تطالب إسرائيل فيه بالتطبيع، وإقامة علاقات إقتصادية مع العرب(١).

وانتقد موسى «هرولة» بعض الأنظمة نحو إسرائيل، فيما هي لم تقدم بعد الاستحقاقات المطلوبة منها للسلام، وإزاء هذا الموقف المصري العنيف، وقف شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل «آنذاك»، ليفصح عن رؤيته ورؤية حكومة حزب العمل تجاه مسألة التعاون الإقليمي قائلاً: «إن مصر لم تحقق سلاماً إقتصاديا مع إسرائيل، وأنه لا يوجد لدى الدول العربية إقتصاد، وإنما لديها فقر، وأنه لا يوجد أحد يرغب بالهيمنة على الفقر، وإن إقتصاد إسرائيل يعتمد على التجارة مع الغرب وليس مع الدول العربية، وإن إسرائيل تنتج من أدمغتها أكثر مما تدره آبار النفط السعودية».

لذا نجد الإدارة الأميركية الحالية تحاول،مجددا، إنعاش الشرق أوسطية بالتوازي مع سعيها لإنعاش عملية التسوية بعد أن أسلمت المنطقة القيادة لها، لا سيما بعد إحتلال العراق، وبعد أن اضطرّت الدول الكبرى للاعتراف، إلى حد ما، بقيادتها للتحولات الدولية، والإقليمية، في المجالات السياسية، والأمنية، والإقتصادية.

---

(١) عن الموقف المصري من المشروع الشرق أوسطي، راجع مجموعة الدراسات المقدمة للمؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية بكلية الإقتصاد ومحاضرة وزير الخارجية/ عمرو موسي خلال المؤتمر ، في، د.نادية محمود مصطفي(محررة)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة (جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد، مركز البحوث، والدراسات السياسية، ١٩٩٧)

ولكن مجمل المؤشرات تؤكد بأن الولايات المتحدة، في عهد إدارة بوش الابن، لم تستفد تماما، من التجربة الماضية، التي حاولت خلالها - عهد بوش الأب، وعهد كلينتون - فرض نظام إقليمي «شرق أوسطي» في المنطقة، يضم إسرائيل ودولاً عربية وشرق أوسطية. على أسس سياسية و إقتصادية، وأمنية جديدة تكون بديلا للنظام الإقليمي العربي السائد، وتضع حدا لحال العداء العربي - الإسرائيلي، ويكفي القول بأن منطقة الشرق الأوسط التي كانت تشهد حربا واحدة من جانب إسرائيل ضد الإنتفاضة الفلسطينية منذ سبتمبر ٢٠٠٠، أصبحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تشهد حرباً مزدوجة من جانب إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية معا، حيث ظهر التماثل الواضح في المصالح بين حكومة شارون وحكومة بوش الابن التي يملؤها يقين راسخ بأن الشرق الأوسط كان الطرف الأول في أحداث مركز التجارة العالمي.[1]

وهذه الأمور بالطبع سوف تكون لها انعكاساتها السلبية علي أي محاولة لإحياء فكرة إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي ما لم يحدث تعديل حقيقي في الموقف الأمريكي وتغيير جذري لنظام الحكم في إسرائيل يترافق مع المطالب الأمريكية بتعديل الأطر السياسية في العالم العربي مما يدفع بتلك النظم إلى مزيد من الديمقراطية، إلا إذا كانت الإدارة الأمريكية قد أعتمدت القوة العسكرية سبيلا لفرض رؤيتها للنظام الشرق أوسطي علي دول المنطقة، وهو الأمر الذي إن حدث فرضا لن يقدر له الاستقرار، والثبات، والإستمرارية.

وتنطلق الولايات المتحدة في استراتيجيتها المتعلقة بإقامة «نظام شرق أوسطي» جديد، من قناعة مفادها أنه ينبغي نبذ صراعات الماضي، والإهتمام بالبناء للمستقبل، وتنحية عناصر الخلاف للتركيز على المصير المشترك، والاستثمار في السلام بدلاً من الحروب. وعلى أساس أن ما يجري في هذه المنطقة الاستراتيجية، من العالم، يؤثر على

(١) أنور الهواري، الشرق الأوسط: الحرب المزدوجة، السياسة الدولية، العدد ١٤٨، إبريل ٢٠٠٢، ص. ٥٠-٥٢.

استقرار شعوب العالم ومصالحها، سلباً أو إيجاباً، وأنه لذلك ينبغي التدخل في صياغة أوضاعها، والتحكم بأحداثها كما بتوجهاتها.

أما الفلسفة التي تتأسّس عليها هذه الاستراتيجية، فترتكز على مقولة «الإقتصاد أولا»، باعتبار أن الإقتصاد بات بمثابة قاطرة للتحولات السياسية، وعلى أساس أن عوائد السلام تشجع على نبذ العنف، والكراهية، بين شعوب المنطقة، وأن الشعوب المستقرة، والمزدهرة إقتصاديا، لا تحارب، لأن ثمة ما تخسره، والإدارة الأميركية، لا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر، باتت تتبنى وجهة نظر مفادها أن التطرف، والعنف، والإرهاب تنبع من الفقر، والجهل وانعدام الفرص وهو ما يؤدي إلى الإحباط وانعدام الأمل.[١]

على أية حال ثمة محاولة أميركية جديدة لفرض «الشرق أوسطية» مدعّمة هذه المرة، أولا، بزخم الوجود الأميركي المباشر في المنطقة؛ وثانيا، برغبة الرئيس بوش بإنجاح خطة «خريطة الطريق»، للتسوية بين الفلسطينيين، والإسرائيليين؛ وثالثاً، بمسعى إدارة بوش لإحداث تغييرات سياسية في بنية النظام السياسي العربي، على أساس أن إحلال الاستقرار، والإزدهار في المنطقة يتطلب الدمج بين التطور السياسي، والإقتصادي فيها.

لكن هذه المحاولة الأميركية مازالت تواجه تحديات تتعلق بتدارك مكامن الخلل في السياسة السابقة، وإعطاء أولوية لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ووقف مسار التسوية.

ويبدو أن الإدارة الأميركية باتت مقتنعة بأن إقامة نظام إقليمي جديد للشرق الأوسط أصبح ضروريا لفرض السيطرة الأميركية على العالم بعد إحتلال العراق وتداعيات هذا الإحتلال على أمن المنطقة، والعالم .

ويظهر ذلك من دعوة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في التاسع من مايو ٢٠٠٣ إلى إقامة منطقة تجارية حرة بين الولايات المتحدة وبين دول منطقة الشرق

---

(١) ماجد كيالي، مرجع سبق ذكره.

الأوسط، مرورا باجتماعات شرم الشيخ، والعقبة، والبحر الميت وانتهاء بالهدنة الهشة بين الإسرائيليين، والفلسطينيين، فعندما دعا بوش إلى منطقة التجارة الحرة قال دول منطقة الشرق الأوسط ولم يقل الدول العربية، وبالتالي قصد من ذلك إدراج إسرائيل في قلب هذه المنظومة الإقتصادية المنتظر تشكيلها في المنطقة. ومن ثم تتكشف شيئا فشيئا الأجندة الأميركية حيال المنطقة سياسياً، وإقتصادياً، وأمنياً.، والتي من شأن تحقيقها إعادة صياغة المنطقة صياغة جديدة مغايرة لحقائق الواقع، وإنشاء هياكل أمنية، وإقتصادية وآليات سياسية جديدة هدفها إنتزاع السيادة الوطنية للدول، والهوية الحضارية للشعوب لصالح تكريس علاقة التبعية، والاستغلال، والوقوع في براثن قوة متوحشة عسكريا، وإقتصادياً، وأمنياً، لا يمكن وصفها الا بالاستعمار، مهما ألبسنا هذا الاستعمار من أغلفة وشعارات باسم الحرية، والديمقراطية، والتجارة الحرة.

فالولايات المتحدة وبعد إحتلالها العراق تسعى جاهدة لتشكيل واقع سياسي جديد في المنطقة يتلاءم مع مصالحها أولا، ويحقق لها سيطرتها على العالم ثانيا. وبين هذين الهدفين تدرك الإدارة الأميركية أنها أمام فرصة تاريخية لتثبيت قدرتها على الزعامة في قيادة العالم دون منازع، وذلك من خلال وضع يدها على منابع النفط مروراً بالممرات وصولا إلى التحكم بالأسواق على أن تمهد هذه الخطوة تحقيق هدف جوهري وهو السيطرة على التطورات السياسية، والاجتماعية، والحضارية الجارية في مناطق النفط، وبالدرجة الأولى في منطقة الشرق الأوسط حيث يكمن فيها مركز الحراك السياسي، والاجتماعي الذي يستند إلى أسس إيديولوجية: قومية دينية وسياسية في إطار معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي التي اكتسبت أبعاداً إقليمية ودولية.

واللافت أن الإدارة الأميركية التي توزع اتهامات بالجملة على الدول العربية، والإسلامية تارة بحجة دعم الإرهاب، وأخرى باسم غياب الديمقراطية وثالثة بزعم التخلف، والعنصرية إلى آخر مفردات القائمة الأميركية المفتوحة، هذه الإدارة تبدو مستعجلة في سعيها إلى تمرير الترتيبات الجديدة التي تسعى إلى تحقيقها بسبب إدراكها

لحرج موقفها على الصعيدين الدولي، والعربي نظراً لإعتمادها على استخدام منطق القوة العسكرية بدلا من منطق التطور الطبيعي للقوى الإقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية في إطار العلاقات الدولية السلمية.

حيث الحرب الأميركية على العراق هي الترجمة الحقيقية للمنطق الأميركي القائم على القوة من أجل فرض ترتيبات سياسية، وأمنية، وإقتصادية تمهد لإنشاء نظام إقليمي في الشرق الأوسط مرتبط وظيفيا بمنظومة المشاريع الأميركية، والإسرائيلية الرامية إلى فرض الهيمنة على المنطقة، والعالم.

ومثل هذا الأمر له دلالة سياسية بالغة بالنسبة لقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ أن المشروعين الأميركي، والإسرائيلي لبناء شرق أوسط جديد يلتقيان في معظم الأهداف الأساسية التي ينبغي أن تقوم على صياغة جديدة للمنطقة العربية على أسس مغايرة للأسس القومية، والحضارية، ولعل من مخاطر هذه الصياغة أنها تقوم وتعتمد على مجموعة من المنطلقات، والأهداف السياسية، أهمها:[1]

١- أن جوهر النظام الشرق أوسطي يعتمد على إقامة علاقة على أسس جغرافية ـ إقتصادية بين دول منطقة الشرق الأوسط وبين الولايات المتحدة، بمعنى آخر استبعاد الأسس القومية من هكذا منظومة إقتصادية، مهمتها إحداث تغييرات بنيوية في العلاقات العربية ـ العربية.

٢- من شأن إقامة النظام الشرق أوسطي المذكور ليس الاعتراف بإسرائيل كدولة طبيعية في المنطقة، وإنما اعتبار هذه الدولة في قلب المنظومة الوظيفية للنظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، وذلك لسببين:

الأول: تفوق إسرائيل تكنولوجيا وبالتالي قدرتها على الوصول السريع إلى الأسواق العربية، والاستفادة من الأيدي العاملة العربية الرخيصة، والحصول على النفط، والمياه

---

(١) خورشيد دلي، الشرق أوسطية من شيمون بيريز إلى جورج بوش، البيان، بتاريخ ٥ يوليو٢٠٠٣.

بأسعار رخيصة، فضلا عن الخبرة الإسرائيلية التي من شأنها تعميق قدرة الرأسمال الإسرائيلي في المنطقة بشكل حر ومفتوح.

الثاني: نظراً لطبيعة العلاقة الأميركية -الإسرائيلية التي تتوحد في المشاريع، والخطط، والأهداف وفقا لنسيج سياسي وثيق على مختلف المستويات، فإسرائيل ترى بعد إحتلال العراق أنها أمام فرصة تاريخية لفرض سلامها الخاص على العرب على أسس من السيطرة، والهيمنة بينما ترى الولايات المتحدة أنها أمام فرصة تاريخية لتدعيم قيادتها للعالم انطلاقا من صياغة شرق أوسط جديد إقتصادياً وسياسياً.

٣- إن النظام الشرق أوسطي سواء أكان بالمفهوم الأميركي كما دعا إليه بوش أو بالمفهوم الإسرائيلي الذي دعا إليه بيريز يعني أن هذا النظام يقوم على أنقاض النظام العربي، وهو لا يعني القضاء على المؤسسات العربية أي الجامعة العربية فحسب، بل القضاء على الفكرة القومية، والتيارات القومية العربية وبالدرجة الأولى التيارات البعثية، والناصرية بعد أن نجحت الإدارة الأميركية في إلصاق صفة الإرهاب بالإسلام.

٤- أن الوقائع، والعوامل المذكورة أعلاه لا تشير فقط إلى أن المنطقة العربية تمر بتحولات تاريخية خطيرة تتمثل في إعادة صياغة جغرافيته القومية وبنيانه السياسي فقط بل تشيران أيضا إلى ضرورة إدراك الارتباط القائم بين الصياغة الجديدة للواقع العربي وحل الصراع العربي -الإسرائيلي وبالتالي مستقبل إسرائيل في المنطقة وتنامي دورها الوظيفي في الاستراتيجية الأميركية إزاء المنطقة، والعالم.

وانطلاقا من هذه النقطة فان النظام الشرق أوسطي سيضفي عناصر قوة جديدة للمشروع الصهيوني نظراً لأن هذا المشروع سيمكن إسرائيل من تطوير إمكاناتها الإقتصادية، والعلمية، والتجارية ضمن منطقة حيوية غنية إلى الدرجة التي ستجعل من إسرائيل يابان الشرق الأوسط.

٥- إن البعض في المنطقة قد يتعلق بأوهام التنمية التي قد تأسس من النظام الشرق أوسطي بعد فشل معظم التجارب العربية في مجال تحقيق التنمية، والنمو التكاملين، والحقيقة التي ينبغي قولها هنا هي أن هذا النظام المقترح لن يفتح المجال لنشوء التنمية على غرار جنوب شرق آسيا بسبب اختلاف الظروف، والمميزات، والأطراف المعنية، فالدور المقترح لدول الشرق الأوسط العربية هو تقديم التسهيلات اللازمة من مواد، وأسواق وعمالة ومناخ استثمار. وهو دور يوائم الرأسمال الأميركي، والإسرائيلي بشروط مثالية من حيث الحماية، والميزات، والفوائد في شتى المجالات على أن يؤدي كل ذلك إلى ضرب البنيان الإقتصادي، والاجتماعي لدول المنطقة وربط هذا البنيان بالمصالح الأميركية[١].

وعلى صعيد المواقف الإيرانية، والخليجية من مسارات التسوية للصراع العربي الإسرائيلي وتطوراته، ومن الجهود المبذولة لإحياء الشرق أوسطية يمكن القول بإن الموقف الخليجي من القضية الفلسطينية هو موقف المؤيد للحق الفلسطيني وللحقوق العربية سواء من جانب الدول الخليجية منفردة أو من خلال مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته عام ١٩٨١، فمنذ الدورة الأولى للمجلس أكد البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلي علي أن «ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد ضرورة حل قضية فلسطين حلا عادلا يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة إلى وطنه، وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الإنسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف»[٢]

وقد أكدت دول الخليج في اجتماعاتها التالية علي المعني نفسه، كما أيدت دعمها للانتفاضات المتتالية للشعب الفلسطيني في مواجهة سلطات الإحتلال الغاشم

---

(١) المرجع السابق.

(٢) البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلي لدول مجلس التعاون، أبوظبي ٢٥-٢٦ مايو ١٩٨١.

وممارساته القمعية، والتعسفية، مطالبة بوقف عمليات الاستيطان اليهودي، والتهجير للشعب الفلسطيني.

ورحبت دول المجلس بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف بما فيها الدولة الفلسطينية. شارك المجلس في إجتماعات مؤتمر مدريد للسلام بصفة مراقب، وأكدت دول المجلس على عزمها على المشاركة في الإجتماعات متعددة الأطراف وذلك «سعياً منها لدعم الأمن الإقليمي من خلال إيجاد حلول جذرية لكافة نزاعات المنطقة، في ظل نظام دولي جديد يكرس إرادة السلام، ويعزز الاستقرار العالمي، وإسهاماً منها في دفع مسيرة السلام وتحقيق حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واستعادة الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، (٣٣٨) وقرارات الشرعية الدولية ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام»[١]

كما رحبت دول المجلس بإتفاق إعلان المبادئ بين الفلسطينيين، والإسرائيليين على أساس أنه «خطوة أولى على طريق التوصل إلي حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية، والنزاع العربي - الإسرائيلي استنادا إلي قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتحقيق الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، وإرساء قواعد ثابتة لضمان الأمن، والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد يعبر المجلس عن تطلعه إلي أن تحقق المفاوضات الجارية تقدما جوهريا في جميع المسارات، ويطالب المجتمع الدولي بالضغط

---

(١) البيان الختامي للدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلي لدول مجلس التعاون، الكويت، ٢٣-٢٥ ديسمبر ١٩٩١.

على إسرائيل لإنهاء إحتلالها للجولان السوري، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ القاضي بإنسحابها من كافة الأراضي اللبنانية»[١]

كما رحبت دول المجلس بتوقيع إتفاق الحكم الذاتي، والمعاهدة الأردنية- الفلسطينية، وكذلك المرحلة الثانية من لتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن مع تولي نتانياهو، واتباعه للسياسات التعسفيه التي عرقلت عملية السلام ورفضه للإنسحاب الإسرائيلي من الضفة وغزة وفقاً للإتفاقات المسبقة طلبت دول المجلس في اجتماعهم بالدوحة عام ١٩٩٦ إسرائيل بضرورة مواصلةً عملية السلام وطالبت حكومتها بما يلي:-[٢]

١- الوفاء بإلتزاماتها الخاصة بالاتفاقات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها إنسحاب قواتها من الخليل، وإخلاء سبيل السجناء الفلسطينيين، والرفع الكلي للحصار الإقتصادي المفروض على المناطق الفلسطينية واستئناف مفاوضات الوضع الدائم بمصداقية تامة مع الجانب الفلسطيني.
٢- الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من القدس الشريف، والكف عن سياسة هدم المنازل وتغيير المعالم الإسلامية، وإجراءات تكريس الإحتلال في الأراضي العربية بما في ذلك سياسة بناء وتوسيع المستوطنات.
٣- تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة وحقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

---

(١) البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلي لدول مجلس التعاون، الرياض، ٢٠-٢٢ ديسمبر١٩٩٣.

(٢) البيان الختامي للدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلي لدول مجلس التعاون، الدوحة، ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦.

٤- استئناف المفاوضات على المسار السوري من حيث انتهت إليه الجولات السابقة، والإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الحدود التي كانت قائمة في الرابع من يونيو١٩٦٧.

٥- الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، وإعادة كافة الأراضي المحتلة إلى السيادة اللبنانية، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥.

وفيما يتعلق بالمشروع الشرق أوسطي فإن دول الخليج من أكثر الدول العربية المعنية، بل، والمقصودة من ذلك المشروع، فالإسرائيليون يتطلعون إلى أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتسعى إسرائيل إلى يتحول طريق النفط الخليجي من قناة السويس إلى أن يمر عبر أراضيها.

ودول الخليج، وإن كانت لم تندفع في الرفض المطلق للمشروع الشرق أوسطي إلا أنها لم ترتم في أحضان المعسكر المؤيد لذلك المشروع مثلما هو الحال بالنسبة للمغرب، والأردن اللتين عقدت بهما القمتان الاقتصاديتان الأولى، والثانية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فحكومات الدول الخليجية تضع شرطا لأي تعاون فعلي مع إسرائيل وهو تحقيق السلام الشامل، والعادل، ومهما نجحت إسرائيل في بناء علاقات مع بعض هذه الدول قبل تحقيق ذلك الشرط، فلن يصل الأمر إلى المستوى المطلوب لإقامة النظام المنشود.[١]

هذا لا يعني أن دول الخليج قد أغلقت الباب تماما أمام محاولات قيام ذلك المشروع، أو أن الدول الخليجية كانت بعيدة عن المشاركة في الأحداث الجارية بشأن المشروع الشرق أوسطي، فقد عقدت القمة الإقتصادية الرابعة في مدينة الدوحة بقطر في نوفمبر عام ١٩٩٧، والتي سبق وان وقعت مع إسرائيل في أعقاب قمة عمان الثانية إتفاقاً لتصدير الغاز القطري إلى إسرائيل، وسبقها في أكتوبر ١٩٩٤ القرار الذي اتخذته دول مجلس التعاون الخليجي بإنهاء المقاطعة غير المباشرة لإسرائيل، وهي تلك المقاطعة

(١) إبراهيم سليمان المهنا، مرجع سبق ذكره، ص.٢١.

التي توصف بالمقاطعة المفروضة علي الشركات الأجنبية المتعاملة مع إسرائيل، وهي المقاطعة الإقتصادية من الدرجتين الثانية، والثالثة.[1] وهو القرار الذي رفضته إيران بشدة، فقد أعتبر آيه الله خامنئي ذلك القرار «خيانة عظمي للإسلام، والفلسطينيين»، بينما عبر الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني عن رفضه لقرار دول المجلس في خطبة الجمعه في السابع من أكتوبر عام ١٩٩٤ لأنها ستؤدي إلى دخول إسرائيل إلى منطقة الخليج ولو في صورة منتجات إسرائيلية مما يتعارض مع مفهوم الأمن الإيراني.[2]

ومع ذلك فإن الدول الخليجية لم تنسق إلى الأطروحات الإسرائيلية في مؤتمرات القمة الإقتصادية، فقد رفضت قيام ما سمي بنك التعاون الإقتصادي، والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي انبثق عن القمة الثانية بعمان بالأردن، حيث ارتأت أن المنطقة ليست بحاجة إلى مؤسسات مالية جديدة، ويمكن إستخدام المؤسسات المالية القائمة بالمنطقة كإطار مؤسسي لتحريك الأموال داخل المنطقة، وأشار وزير التجارة السعودي في كلمته أمام المؤتمر إلى أن بلاده قد وفرت أقصى ما يمكن توفيره من موارد مالية للتنمية في المنطقة العربية، وانه لم يعد مقبولا أن يطلب منها أية أعباء إضافية، وانه إذا كانت هناك متطلبات مالية تقتضيها مشروعات التعاون الإقليمي التي ستنشأ عن مسيرة السلام في المنطقة فعلى الدول المانحة من خارج المنطقة أن تقوم بزيادة حجم مساعداتها.[3]

كما توحدت دول المجلس مع الدول العربية التي رفضت النهج الإسرائيلي المتعنت قبل مؤتمر القاهرة، وكذلك قبل مؤتمر الدوحة بعد توصيات الجامعة العربية في إبريل

(١) عبد المنعم علي حسن، قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل، السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، ص.١٦٧-١٧٢.

(٢) محمد السعيد عبد المؤمن، إيران وأفاق المستقبل، (القاهرة، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٦) ص.١٤٧.

(٣) د. يحي حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية، والعالمية، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص.٣٩٤

١٩٩٧ بتعليق خطوات التطبيع مع إسرائيل حتي تتجاوب مع إستحقاقات السلام. وقامت قطر بإغلاق مكتب الإتصال الإسرائيلي في الدوحة في الدوحة إنسجاماً مع توصيات مجلس الجامعة العربية، وأبدت دول مجلس التعاون موقفا يتمسك بضرورة تحقيق السلام العادل، والشامل في المنطقة كشرط من شروط التعاون، وأعلنت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة عن عدم مشاركتها في المؤتمر الرابع للضغط علي إسرائيل للجنوح إلى السلام.(١)

وفيما يتعلق بالموقف الإيراني، فإنه علي الرغم من أن إيران تعتبر من الدول المدرجة مستقبلا ضمن النظام الشرق أوسطي الجديد، إلا أن إيران لا ترتبط مباشرة بذلك النظام وغير متورطه فيه بالدرجة التي ترتبط به فيه دول الخليج، والدول العربية الأخرى المدرجة في ذلك النظام.

ومن هنا تتمتع السياسة الإيرانية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، والنظام الشرق أوسطي الجديد بدرجة أكبر من الإستقلاليه وحرية الحركة لبعدها النسبي عن دائرة الأحداث.

فمنذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وإيران تتخذ موقفا متشددا من عملية التسوية السلمية مع إسرائيل، فقد قطعت إيران علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في أعقاب التوقيع علي إتفاقية كامب ديفيد، وكان أية الله الخوميني قد وصف تلك الإتفاقية بأنها إتفاق الخيانة بين مصر، وإسرائيل، وإطاعة الحكومة المصرية للولايات المتحدة الأمريكية، والصهيونية.(٢)

وقد عارضت إيران بقوة مؤتمر مدريد وعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية واعتبرت أن تلك العملية هي بمثابة موافقة عربية ضمنيه علي تكريس الإحتلال الإسرائيلي وضياع حقوق الشعب الفلسطيني وسلبه حرياته، لذا رعت إيران مؤتمرين

---

(١) إبراهيم سليمان المهنا، مرجع سبق ذكره، ص.٢٧-٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص. ١٥٠.

لنصرة القضية الفلسطينية، عقد الأول في ديسمبر عام ١٩٩٠ مع ظهور بوادر السلام، وعقد الثاني في أكتوبر عام ١٩٩١ أي في نفس الشهر الذي عقد فيه مؤتمر مدريد وذلك لاستباقه بهدف إجهاضه.

وجاءت قرارات مؤتمري طهران لتتهم المجتمعين، والحضور، والمنظمين لمؤتمر مدريد بالتآمر لتصفية القضية الفلسطينية ودعت إلى مقاطعة ذلك المؤتمر وطرحت فكرة الجيش الإسلامي كسبيل وحيد لتحرير فلسطين، وعبر آيه الله خامنئي عن رؤيته الخاصة لعملية السلام الجارية بأنها كارثة لا نظير لها في التاريخ المعاصر، وأنها بمثابة مؤامرة لتقويض القضية الفلسطينية، وإنَّ كل ما يحدث، ويجري على صعيد القضية الفلسطينية بما فيها مؤتمر مدريد يأتي في إطار الأهداف الأمريكية لترسيخ وجود الكيان الصهيوني غير الشرعي.

وعلى المنوال ذاته انتقد الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني مؤتمر مدريد، وأكد علي ضرورة قيام التضامن، والوحدة بين دول المنطقة تلك الوحدة الغائبة، والتي كان من نتائجها إنعقاد ذلك المؤتمر، وقال وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي أن مؤتمر سلام الشرق الأوسط كان الجائزة لخمسين عاماً من الخيانة، والوحشية التي نفذت بواسطة العدو الصهيوني المغتصب.[١]

وبعد إعلان المبادئ الموقع بين الفلسطينيين، والإسرائيليين في سبتمبر ١٩٩٣ رفضته إيران بشدة، كما رفضه العديد من الفصائل الفلسطينية، وقال رافسنجاني أن ذلك الإتفاق قد جاء في أكثر الأزمنة إهانة للحرب الإسلامية الفلسطينية المقدسة، ووصفه أحمد الخميني بأنه، أي الإتفاق، خيانة لا مثيل لها لطموح الأمة الفلسطينية وللعالم الإسلامي.

وعلى صعيد العمليات العسكرية شهد الوضع في جنوب لبنان، والبقاع سخونة كبيرة في نهاية عام ١٩٩٣، وازداد التنسيق بين إيران وحركة المقاومة الإسلامية «حماس»

---

(١) The Iranian Journal of International affairs, Vol.III, No. 4, 1991-2, PP.807-814.

للوصول إلى مرحلة متقدمة من التعاون، والدعم، والقيام بعمليات عسكرية مشتركة بين حماس وحزب الله تنطلق من الأراضي اللبنانية في ضربات موجعة وفعالة للمحتل الإسرائيلي، ومن ثم تحول الجنوب اللبناني إلى قواعد لإنطلاق هجمات المقاومة الإسلامية شارك فيها العديد من الفصائل الفلسطينية المعارضة لإتفاقية السلام، والتسوية العربية ـ الإسرائيلية مثل حماس وحركة الجهاد الإسلامي.

وهكذا وجدت إيران في الحركات الإسلامية المعارضة لإتفاق السلام مع إسرائيل حليفا مناسبا تتوافق معه إيديولوجيا وتشاركه رؤيته الإستراتيجية للصراع واستخدمتها كأدوات للتعبير عن رفضها لمسارات التسوية السائدة للقضية الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالمشروع الشرق أوسطي تميل السياسة الإيرانية إلى اعتبار المشروع سابق لأوانه، وانه لابد وأن تسبقه أولا استعادة كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومن ثم فإن تنفيذ ذلك المشروع، والمشاركة فيه من جانب الدول العربية، والإسلامية قبل ذلك يهدد بتصفية القضية الفلسطينية، فالأولوية في السياسة الإيرانية لتسوية القضية الفلسطينية، ولا تشغل نفسها كثيراً بالشرق أوسطيه لأنها لن تفيد غير أن بالقدر الذي ستفيد منه إسرائيل بما يهدد مكانه إيران ودورها خاصة في منطقة الخليج العربي.(١)

فقيام نظام شرق أوسطي وفقاً للتصورات الإسرائيلية ومشروعاتها المائة، والخمسون التي طرحتها في المؤتمر الإقتصادي الأول بالدار البيضاء يعني ترسيخ الوجود الإسرائيلي لتصبح الفاعل الرئيسي في النظام الإقتصادي الإقليمي، وهو ما سيجعل النظام الصهيوني بمثابة الحاكم المطلق لإقتصاديات المنطقة، ويحرم إيران من أخذ وضعها التي تراه مناسباً وتسعى إلى تكريسه. كما أن ذلك المشروع في حالة قيامه سوف يربط دول الخليج ببقية دول الشرق الأوسط مما سيهدد المركز النسبي لإيران في الخليج، ويضعف من دورها، ويؤثر علي مصالحها بالمنطقة.

---

(١) د. محمد السيد سليم، مشروع النظام الشرق الأوسطي، مرجع سبق ذكره، ص.١٠-١١.

ومن ثم يمكن القول بأن أسباب الرفض الإيراني للسلام العربي - الإسرائيلي وقيام نظام إقليمي شرق أوسطي تتلخص فيما يلي:

١- أنه جاء في إطار أهداف الولايات المتحدة الأمريكية لترسيخ الوجود الصهيوني في المنطقة.

٢- أن العملية السلمية تتفق مع الأهداف الإقتصادية، والسياسية، والأمنية للنظام الصهيوني ولردع دول المنطقة مما يجعل السيطرة في يد إسرائيل التي تعتبر الرابح الأكبر، والوحيد في عملية السلام، وان ذلك سيمكنها من الوصول إلى منطقة الخليج الحيوية بالنسبة لإيران وهو مالا يمكن أن تسمح به إيران.

٣- أن عملية السلام هي موجهة بالأساس ضد العالم الإسلامي، والهدف منها إذلال الأمة الإسلامية بسيطرة الإسرائيليين علي مقدرات الأمة، بعد أن تتحول إسرائيل نتيجة للسلام، والنظام الشرق أوسطي، والدعم الغربي، والأمريكي إلى الدولة الإقليمية الأقوى إقتصادياً وباقي دول النظام تتحول إلى دول تابعة ومهمشة بما فيها إيران.

٤- أن عملية السلام من شأنها أن توقف فريضة الجهاد ومن ثم لن يتمكن المسلمون من تحرير القدس من براثن الإحتلال الإسرائيلي.

الفصل الرابع

قضايا العلاقات الإيرانية – الخليجية في المنهج

مقدمة

منذ أعتلي الرئيس محمد خاتمي سدة الحكم في إيران في مايو ١٩٩٧، وقد إختلفت لغة الخطاب الرسمي الإيراني تجاه جيرانه في الخليج، والعرب بل، والعالم أجمع، فتحول تصدير الثورة الإسلامية ـ الذي ساد خلال الحكم الخوميني وقلت حدته في عهد رافسنجاني - إلى رغبة في الحوار بين الحضارات وتبدلت المواقف الصدامية إلي إشارات للإعتدال وتجنب النزاعات، والخلافات، وبدت إيران وكأنها استبدلت بمحاولاتها للهيمنة علي السياسات الخارجية في العالمين العربي، والإسلامي الإنشغال بالبنية الداخلية، والعمل علي إنشاء دولة المؤسسات المدنية، ومد جسور التفاهم وغرس الثقة مع كل الأطراف وبخاصة مع جيرانها في الخليج.

وعلى الرغم من التطور و التحول الإيجابي الذي طرأ مسار علي العلاقات الإيرانية الخليجية في ظل الظروف الإقليمية، والدولية التي سادت في أعقاب وفاة آية الله الخوميني وتولي رافسنجاني ومن بعده خاتمي للحكم في إيران، بل ونتيجة للظروف الداخلية التي مرت بها إيران ذاتها خلال تلك العهود، إلا أن التفاؤل المفرط بصدد مستقبل تلك العلاقات هو أمر غير مبرر نتيجة لاستمرار سياسة الحذر التي تتبعها الدول الخليجية في تعاملها مع إيران نتيجة لغياب الثقة التامة في سلامة الموقف الإيراني رغم التقارب الذي حدث في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وذلك لتعنت إيران، وإستمرار تمسكها بإحتلال الجزر العربية الثلاث وعدم قبولها للطرح الإماراتي بتحويل القضية إلى أروقة محكمة العدل الدولية أو الإحتكام إلى التحكيم الدولي بشأنها، كذلك هناك الشكوك الخليجية حول تورط إيران في أعمال العنف، والإرهاب التي جرت علي الأراضي البحرينية بهدف قلب نظام الحكم ودعم إيران لبعض المنظمات الإرهابية.

إن التطور الذي شهدته العلاقات الخليجية ـ الإيرانية خلال عهود الإنفتاح الإيرانية في مختلف المجالات الفنية (الإقتصادية، والثقافية، والإجتماعية، والبيئية) قد يكون مدخلاً وظيفياً مناسباً لتقريب وجهات النظر وتطوير العلاقات وزيادة نقاط التقارب،

والإلتقاء حول المسائل الشائكة، والأكثر تعقيداً فيما يتعلق بالنواحي السياسية، والعسكرية، والأمنية، حيث أن التقارب في المسائل الفنية الأقل تعقيداً قد يمهد الطريق لفتح سبل التفاهم حول المسائل الأخرى التي تعوق محاولات رأب الصدع وتحقيق الأمن، والإستقرار في منطقة الخليج العربي، والتي تدفع بالمنطقة إلي مزيد من التدخلات الخارجية، والتي لا تستهدف إلا تحقيق المصالح الذاتية للدول الكبري بغض النظر عن المصالح الأصيلة، والتطلعات الخاصة بشعوب تلك المنطقة، والتي تتوق إلى خليج أكثر أمناً وسلاماً ينتهي فيه عصر إنعدام الثقة، والشكوك بين الطرفين الإيراني، والعربي الخليجي.

ومن ثم ينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تتناول قضايا العلاقات الخليجية الإيرانية علي النحو التالي:

المبحث الأول: قضايا العلاقات الإقتصادية، والتجارية

المبحث الثاني: قضايا العلاقات الاجتماعية، والثقافية

المبحث الثالث: قضايا البيئة

المبحث الرابع: قضايا العلاقات الإيرانية الخليجية في إطار المنظمات الإقليمية، والدولية.

المبحث الأول

قضايا العلاقات الإقتصادية، والتجارية

تعتبر العلاقات الإقتصادية، والتجارية بين إيران ودول الخليج هي أبرز نواحي التعاون الإقليمي المشترك بين الجانبين بغض النظر عن المشكلات الأخرى التي تطرحها النواحي السياسية، والأمنية في تلك العلاقات، فالعلاقات التجارية، والإقتصادية بين الساحلين العربي، والفارسي للخليج هي علاقات قديمة تعود بجذورها إلى القرن السابع عشر، حيث لعبت الموانئ الفارسية دوراً ملموساً في تنشيط حركة التجارة البينية بين الجانبين.

ومن ثم كان الخليج وما يزال عاملاً من عوامل الاتصال الإقتصادي، والتجاري بين سكان الساحلين العربي، والإيراني، وازدادت تلك العلاقات قوة وصلابة في العصر الحديث بحكم الاستقرار، والازدهار الإقتصادي الذي تمتع به سكان الساحلين العربي، والإيراني.[1]

وتعتبر المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات أكثر الدول الخليجية دخولا في علاقات مع إيران منذ العهد البهلوي، إلا أن تلك العلاقات لم تكن علاقات تعاونيه في مجملها، فقد ظلت تلك العلاقات حتي نهاية حقبه الستينيات يشوبها قدر كبير من التوتر، والحذر نتيجة للسياسة الإيرانية في الخليج بصفة خاصة أو لسياستها تجاه الدول العربية بصفة عامة.

غير أن هذا الوضع بدأ يتغير منذ نهاية الستينيات وبدأ يحدث تحول في العلاقات الإيرانية الخليجية حيث دفع إيران، والسعودية، والكويت إلى التعاون، والتقارب فيما بينها لمواجهة الخطر السوفييتي، والحركات اليسارية التي بدأت تظهر في جنوب الخليج

(١) عائشة علي السيار، الأصول التاريخية، والتطورات المعاصرة للوحدة بين إمارات الساحل العماني، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٨٣، ص: ٢١

منذ تأسيس جبهة تحرير ظفار عام ١٩٦٤، والتي تحولت عام ١٩٦٨ إلى جبهة تحرير عمان، والخليج العربي، في الوقت الذي تحول فيه نظام الحكم في العراق إلى يد النظام البعثي اليساري الذي وطد علاقته بالاتحاد السوفييتي بشكل رسمي عام ١٩٧٢ بتوقيع اتفاقية صداقة وتعاون مشترك، وذلك في الوقت الذي أنهت فيه بريطانيا وجودها في الخليج العربي مما بعث إلى التخوف من مساندة الاتحاد السوفييتي للحركات اليسارية في الدول الخليجية خاصة في الكويت وسلطنة عمان.

وفي الوقت نفسه أيدت الولايات المتحدة الأمريكية المساعي التي كانت تقوم بها بريطانيا لإنشاء تنظيم دفاعي مشترك يرتكز علي محاور رئيسية تضم كلاً من إيران وباكستان، والمملكة العربية السعودية، والكويت لإقامة نظام أمن إقليمي في منطقة الخليج العربي بعد إنسحاب القوات البريطانية من المنطقة عام ١٩٧١ في مواجهة النفوذ السوفييتي المتصاعد في المنطقة، إلا أن تلك الجهود فشلت لرفض الرأي العربي لأي تنظيم دفاعي يضم إيران ودولاً غير عربيه لخدمة المصالح الأمريكية، والغربية.

ومن ثم بادرت إيران بطرح مشروع لتوقيع ميثاق أمن ثلاثي بين إيران، والسعودية، والكويت، لكن الكويت، والسعودية رفضتا ذلك الحلف الدفاعي نتيجة لضغوط عربيه وخاصة الضغوط العراقية، في الوقت الذي كانت فيه إيران تتقارب بشده مع عدو الأمة العربية إسرائيل وتمدها بالنفط وتقيم معها علاقات دبلوماسية واقتصادية قويه، بينما تضاربت التصريحات العربية، والإيرانية حول عروبة أو فارسية الخليج.[١]

ورغم تلك الأوضاع المثيرة للقلق في علاقات إيران بدول الخليج العربي علي المستويات السياسية، والأمنيه، فإن الزيارات التي قام بها الشاه إلى السعودية، والكويت وتوقف إيران عن إثارة ادعاءاتها في البحرين قد دعم من العلاقات الإقتصادية،

---

(١) أ.د. جمال زكريا قاسم، العلاقات الإيرانية بالمملكة العربية السعودية، والخليج العربي علي عهد الأسرة البهلوية(١٩٢٥-١٩٧٩)، في، أ.د جمال زكريا قاسم، أ.د. يونان لبيب رزق، العلاقات العربية-الإيرانية، مرجع سبق ذكره ص ص : ١٤٧-١٥١ .

والتجارية بين الجانبين الإيراني، والعربي في الخليج، حيث بذلت الجهود لتوثيق التعاون بين الطرفين من أجل مصلحة المنطقة وازدهارها.

ففي الكويت تم التوقيع علي اتفاق تجاري بين البلدين في ٦/ ١١/ ١٩٦٨ لتوطيد وتنويع وتوسيع العلاقات الإقتصادية، وإيجاد التسهيلات في التجارة بين البلدين علي أساس المساواة في الحقوق، والمصالح المتبادلة.

وفي طهران تم توقيع اتفاق ترانزيت بين الحكومتين الكويتية، والإيرانية في ٨ يناير ١٩٧١ يهدف إلى تقويه العلاقات الإقتصادية بين البلدين وتسهيل مرور البضائع ووسائل النقل، والمسافرين عبر إقليميها.(١)

ومن ناحيه أخري توسعت العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية، وإيران نتيجة لظهور النفط وبروز إيران، والسعودية باعتبارهما من أكبر الدول المنتجة للنفط في المنطقة، وقد دعم من تلك العلاقات تحول الموقف الإيراني من إسرائيل من التعاون، والدعم الكامل إلى التنديد باحتلالها للأراضي العربية عام ١٩٦٧ ومطالبه إيران لها بالإنسحاب من تلك الأراضي، مما أدي إلى إعادة العلاقات الإيرانية - السعودية إلى حاله الصفاء و تبودلت الزيارات الرسمية بين مسئولي البلدين مما فتح مجالات جديده للتعاون الإقليمي بين البلدين، حيث طرح الشاه رضا بهلوي خلال زيارته للسعودية في نوفمبر عام ١٩٦٨ مشروع إقامة سوق إسلامية مشتركة، واستمر التعاون بين البلدين و تنامت العلاقات الإقتصادية، والتجارية بين البلدين حتي وصل الأمر إلى توقيع معاهدة تجارية رسميه في ١/ ١/ ١٩٧٢.(٢)

---

(١) نهاد تقي، واقع التبادل التجاري بين الكويت، وإيران، بحث مقدم إلى ندوة نحو أفاق جديده للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران: المستجدات الإقليمية، والدولية ومتطلبات التغيير ١٥-١٧ مايو ١٩٩٩، جامعه الكويت، مركز دراسات الخليج، والجز يره العربية، الجزء الثاني، ط١، ٢٠٠٠) ص ص : ١٧٠-١٧١ .

(٢) سعيد باديب، العلاقات السعودية- الإيرانية ١٩٣٢ --١٩٨٣ (لندن، دار الساقي ومركز الدراسات الإيرانية، والعربية، ط١، ١٩٩٤) ص ص : ١٤١- ١٤٣.

ورغم أن النفط لم يكن هو المجال الوحيد للعلاقات الإقتصادية بين إيران، والمملكة العربية السعودية إلا أنه شكل المحور الأساسي لتلك العلاقات، لذلك كان التضارب في سياسة البلدين تجاه أسعار النفط، والموقف من القرار العربي باستخدام سلاح النفط خلال حرب أكتوبر سبباً في تراجع مجالات التعاون بين البلدين، حيث لم تشارك إيران في الحظر النفطي علي الدول المساندة للعدوان الإسرائيلي.

هذا الوضع بالنسبة لعلاقات التعاون بين إيران ودول الخليج خاصة العلاقات الإيرانية السعودية قد تغير منذ عام ١٩٧٩ نتيجة لتغير النظام السياسي في إيران نتيجة للثورة الإسلامية في إيران في الوقت الذي دعت فيه القيادات الإيرانية الجديدة إلى تصدير الثورة الإسلامية، وتواكب معها قيام مجموعه من المسلحين الشيعة في نوفمبر ١٩٧٩ باحتلال المسجد الحرام وحدثت اضطرابات في عدد من المدن السعودية، والخليجية ذات الكثافة الشيعية.[١]

وقد تزامن مع تلك الأوضاع الغزو السوفييتي لأفغانستان، وإندلاع الحرب بين العراق، وإيران في سبتمبر ١٩٨٠ لتزداد التهديدات الموجهة لأمن الخليج، ويفتح الباب أمام التدخل الأجنبي في المنطقة.

لذلك اتجهت الدول الخليجية الست «المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، سلطنة عمان» إلى التوحد في تنظيم إقليمي جديد، وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد اعتبرت إيران هذا التجمع أداة لإبعادها عن شؤون المنطقة الخليجية مما يشكل وضعاً غير ملائم للمصالح الإيرانية.[٢]

---

(١) د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسله أطروحات الدكتوراه (٣٤)، ط١، فبراير ٢٠٠٠) ص ٤٥٨.

(٢) د. يحيي حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية، والعالمية الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٢٠.

ورغم أن مرحلة الحكم الخميني قد تميزت بالصراع بين إيران وبين دول مجلس التعاون الخليجي وبصفه خاصه السعودية، والكويت نتيجة للدعم اللامحدود الذي قدمته الدولتان للعراق في حربه مع إيران ونتيجة لتوجهات الايديولوجيه العدائية التي حملها معه النظام الجديد في إيران، وتحولت إيران من درع وحليف استراتيجي للدول العربية في الخليج إلى مصدر تهديد محتمل، وأدت الحرب العراقية الإيرانية بالدول الخليجية إلى مراجعة خريطة تحالفاتها الإقليمية.(١)

فقد أحبطت الثورة الإيرانية التفاؤل الذي ساد العديد من الأوساط الخليجية بأن إيران الإسلامية سوف تتوقف عن الأطماع الامبراطورية للشاه وستتخلي عن دورها كشرطي للخليج يستخدم القوة، والقهر لتحقيق أطماعه ولكن تمسك إيران الإسلامية بالجزر العربية الثلاث المحتلة وجهودها في تحريك الأقليات الشيعية في الدول الخليجية لتهديد استقرار تلك الدول واتباع سياسة تصدير الثورة الإسلامية لتلك الدول. كل ذلك أحبط الآمال الخليجية ومن ثم غلبت التفاعلات الصراعيه بين إيران ودول الخليج علي التفاعلات التعاونية، وتقلصت إطارات التعاون ومستوياته، وانحصرت جهود التعاون ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي فقط في الوقت الذي انشغلت فيه إيران بحربها مع العراق، والتي دامت نحو ثمان سنوات.

ويتضح من متابعة العلاقات التجارية، والإقتصادية بين إيران ودول الخليج العربي خلال فترة حكم آيه الله الخميني أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي أكثر الدول الخليجية دخولاً في علاقات تجاريه مع إيران، فعلى الرغم من القلق الذي يصل إلى حد التوتر أحياناً الذي يشوب العلاقات الإيرانية - الإماراتية بسبب مشكلة الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران، إلا أن وجود روابط ودية وثيقة بين إيران و إمارات دبي، والشارقة جعل دولة الإمارات وبالتحديد إمارة دبي أهم سوق عربيه تحصل منها إيران

(١) Hassan Hamdan AL- Alkim، The GCC States in An Unstable World: Foreign Policy Dilemmas of Small States (London، Sagi Books، 1994) P. 101.

علي الواردات، خاصة، وأن دبي تعتبر أهم مركز إقليمي لتجارة الترانزيت في منطقة الخليج، ويحسب لدولة الإمارات أن الميزان التجاري مع إيران خلال الفترة من ١٩٨٥، وحتى ١٩٨٩ كان يميل لصالح دولة الإمارات. بينما جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بعد دولة الإمارات من حيث التبادل التجاري مع إيران خلال تلك الفترة، حيث تذبذب الميزان التجاري بين البلدين بين الفائض، والعجز بنسب متقاربة. وتميزت العلاقات الإقتصادية، والتجارية بين المملكة، وإيران بالضعف نتيجة مجموعة من العوامل السياسية تتعلق بالصراع بين البلدين الذي وصل إلى حد القطيعة الدبلوماسية عام ١٩٨٨ نتيجة لأعمال الشغب الإيرانية خلال موسم الحج وبسبب الخلاف المذهبي بين البلدين، والموقف السعودي من الحرب العراقية ـ الإيرانية.

وجاءت الكويت في المرتبة الثالثة فيما يتعلق بعلاقاتها الإقتصادية، والتجارية مع إيران نتيجة لظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية، والموقف الكويتي الداعم للعراق مما جعل الكويت هدفاً للقصف الإيراني ومحاولات التخريب الداخلي التي وصلت الي ضرب موكب أمير البلاد ومحاولة اغتياله، وتعرض ناقلات النفط الكويتية للقصف خلال الحرب، مما أدى بالكويت إلى اللجوء إلى طلب المساعدة الأجنبية لحماية ناقلاتها النفطية خلال الحرب.

أما البحرين وقطر وعمان فإنه رغم محدودية العلاقات التجارية بينها وبين إيران إلا أن الميزان التجاري يميل في معظم السنوات لصالح تلك الدول خاصة بالنسبة لقطر وعمان وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي.[1]

---

(١) أحمد السيد النجار، العلاقات الاقتصادية العربية- الإيرانية: ماضي متذبذب ومستقبل مرهون بالعلاقات السياسية، في، د. جمال زكريا ود. يونان لبيب رزق، العلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص ص : ٢٦٣- ٢٧٨.

جدول رقم (٤)

الميزان التجاري بين إيران، والدول الخليجية ١٩٨٥- ١٩٨٩بالمليون دولار

	١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩	
	الصادرات إلى إيران	الواردات من إيران	الصادرات إلى إيران	الواردات من إيران	الصادرات إلى إيران	الواردات من إيران	الصادرات إلى إيران	الواردات من إيران	الصادرات إلى إيران	الواردات من إيران
الإمارات	٣٥٠	٧٢	٥٣٧	٨٦	٣٩٠	١٣٣	٢٧٦	١١٥	٩٤٩	١٤٠
السعودية	١١	١٧	٢٧	١٦	١٠	٢٧	١٣	٤	٨٨	١
الكويت	٣٦	١٠	١٨	٩	٤	١٦	٢	١٨	٢٦	١٧
البحرين	٨	٣	٧٦	٢	٤	٢	–	٢	٣	٣
قطر	١٣	–	١٣	–	٥	–	٣١	–	٤	–
عمان	–	–	٢	–	٦	–	٢	–	٢	–

المصدر: أحمد السيد النجار، مرجع سبق ذكره.

وجاءت وفاة آية الله الخميني وتولي هاشمي رافسنجاني دفة الحكم في إيران في وقت ثارت فيه التساؤلات حول مستقبل الثورة الإيرانية التي لم تستطع تحقيق أي من الأهداف التي حددتها منذ اندلاعها عام ١٩٧٩م بالإضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والتي قدر المحللون الفترة اللازمة لتخطيها بنحو ١٠ إلى ٢٠ سنة وميزانية قدرها ١٥٠ ـ ٢٠٠ مليار دولار لإعادة بناء وتعمير ما تهدم في سنوات الحرب مع العراق[١].

لذلك كان على إيران أن تعيد النظر في سياستها على المستويين الداخلي، والخارجي، فقد توفي الخميني وترك لإيران ميراثاً من المشكلات الاقتصادية الخانقة، حيث بلغت نسبة التضخم حوالي ٥٠٪ بالإضافة إلى ملايين السكان الذي يعانون من البطالة ومشاكل اللاجئين الناجمة عن الحرب في الوقت الذي لم تستطع فيه الدولة القيام

---

(١) خالد زكريا السرجاني، وفاة الخوميني، والصراع على السلطة في إيران، السياسة الدولية، عدد ٩٧، يوليو ١٩٨٩ ص ١٧٤.

بالتحسينات المطلوبة، فقد أصبحت الأوضاع السياسية، والاقتصادية بعد الحرب مائعة وغير راسخة[1].

ومن هنا كان لا بد من التراجع عن اتجاهات السياسة الإيرانية داخلياً وخارجيا، وتوقع الكثيرون أن يسعى النظام الجديد إلى خلق علاقات أفضل على المستوى الإقليمي مع جيرانه العرب وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي. ومن ثم سعت إيران الجديدة بعد وفاة الخميني إلى إعادة بناء الاقتصاد الإيراني وزيادة فرص الاستثمار الأجنبي وزيادة دور القطاع الخاص، وتحسين علاقاتها مع دول المنطقة، وكذلك الانفتاح على الغرب للحصول على المساعدة المالية، والإفراج الأمريكي عن الأموال الإيرانية المجمدة لدى بنوكها، والبالغة نحو ١٤ مليار دولار.[2]

لقد اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية خلال حكم رافسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) بالبراجماتيه في التعامل مع إطارها الإقليمي، والدولي وذلك للتخفيف من وطأة المشكلات، والأزمات الداخلية، والخارجية التي خلفتها سياسة إيران خلال فتره الحكم الخميني، والتي كان لها مردود سلبي علي الاقتصاديات الداخلية في إيران وما نجم عنها من غلبة التفاعلات الصراعيه علي التفاعلات التعاونية مع دول الجوار الخليجي، وما فرض علي إيران من عزلة دولية انعكست كلها لتصب في واقع الحياة الإيرانية في شكل أزمات اقتصادية واجتماعيه حادة وحركات احتجاجية ومظاهرات اجتاحت طهران ومعظم المدن الإيرانية نتيجة لانهيار الإقتصاد الإيراني وارتفاع الأسعار وارتفاع نسبة التضخم، في الوقت الذي لا تستطيع فيه إيران الخروج من

---

(١) Nikala B.Schahgaldian، Iran after Khomeini، Current History، Feb.1990، Vol. 89، No. 544، P.61

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩(القاهرة، مركز الدراسات السياسية، والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠) ص: ١٤٢.

عزلتها الإقليمية، والدولية لفتح أسواق جديدة وجذب الاستثمارات الخارجية للتخفيف من حده الأزمة في البلاد إلا في حدود ضيقة.

ومن ثم بدأت السياسة الخارجية لإيران في عهد الرئيس هاشمي رافسنجاني تنحو أكثر نحو الانفتاح علي إطارها الإقليمي، والدولي للخروج من أزمتها وعزلتها، وإثبات رغبتها في التعاون الجاد، والمثمر مع الآخرين وفقاً لعلاقات إقتصادية أكثر ليبرالية تتعايش مع طبيعة النظام الاقتصادي الدولي السائد. وهو ما تطلب إحداث تغييرات شبه جذرية علي حركتها السياسية، والدبلوماسية باعتبار ذلك مفتاحاً أساسياً لقبول الأطراف الأخرى لإيران كشريك اقتصادي وتجاري.

فكانت أزمة الخليج الثانية مناسبة طيبة استطاعت فيها إيران أن تثبت لدول الجوار الخليجية ولدول العالم الأخرى أن هناك تغيراً قد طرأ علي السياسات الخارجية لإيران، وأن هناك رغبه إيرانية صادقه لفتح صفحه جديده في ملف علاقاتها الإقليمية، والدولية علي كافة المستويات ونسيان الماضي ولو بالقدر الذي يتيح المجال للدخول في علاقات طيبة مع باقي الدول خاصة تلك التي كانت حتي عهد قريب هدفاً من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية التي ارتكزت علي فكره تصدير الثورة الإسلامية. خاصة بعد تغير مصدر تهديد الدول الخليجية من إيران إلى العراق بعد غزوه لدولة الكويت، والموقف الإيراني الرافض للغزو.

ومن ثم بدأت السياسة الخارجية الإيرانية في عهد رافسنجاني تغلب المصالح القومية علي الاعتبارات الأيديولوجية رغبة في إصلاح اقتصادها الذي دمرته حرب السنوات الثمانية، والعزلة الدولية المفروضة عليها.[1]

وبدأت العلاقات الإيرانية ـ الخليجية تشهد حالة من الإنفراج حيث بدأت المناقشات بين دول مجلس التعاون الخليجي تدور حول كيفية المساهمة في دفع

---

(١) محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج: من المثالية، والمواجهة إلى البراجماتية، والاعتدال في: جمال السويدي (محرر)، إيران، والخليج: البحث عن الاستقرار، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

المفاوضات الإيرانية العراقية المتعثرة، وإعادة صياغة العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، ففي إجتماع القمة التاسع لدول المجلس تقدمت سلطنة عُمان بورقة عمل تضمنت مشروعاً متكاملاً للتعاون الجماعي الخليجي مع إيران وبناء صيغة التعاون الجماعي للوصول إلى سلام شامل في المنطقة يشمل العراق، وإيران معاً[1]

وكان من مؤشرات ذلك التعاون اجتماع وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي علي هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠، ومشاركة إيران في اجتماعات وزراء خارجية دول المجلس في مسقط في الرابع من ديسمبر عام ١٩٩٠ لأول مره منذ إنشاء المجلس، وذلك لبحث العلاقات بين إيران ودول المجلس ووضع حد للاحتلال العراقي للكويت وبحث سبل ضمان أمن المنطقة علي المدى البعيد.

وقد أشار البيان الختامي لقمة الدوحة عام ١٩٩٠ إلي العلاقات مع إيران في شكلها الجديد إذ رحب المجلس برغبة جمهورية إيران الإسلامية في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون كافه، وأكد المجلس أهميه العمل بجدية وواقعية لحل الخلافات المعلقة بين إيران، والدول الأعضاء لكي تتمكن دول المنطقة من الشروع في تحقيق أهدافها المنشودة، وتسخير مواردها لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة، وأكد المجلس رغبته في إقامة علاقات متميزة مع إيران علي أساس من حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية واحترام السيادة، والاستقلال، والتعايش السلمي المستمد من روابط الدين، والتراث التي تربط بين دول المنطقة.[2]

وقد إنعكس ذلك علي العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، حيث أعلنت البحرين بعد ثلاثة أيام فقط من بدء «عاصفة الصحراء» عن فتح الخط الملاحي مع إيران، وإطلاق

---

(١) المرجع السابق، ص ص: ١٤٥ ــ ١٤٦.

(٢) نص البيان الختامي لاجتماع المجلس الأعلى في دورته الحادية عشرة الدوحة، ٢٢- ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠.

حركة التبادل التجاري بين البلدين، ووقعت اتفاقيات تجاريه بين البلدين مما جعل البحرين مركزاً لإعادة تصدير كثير من المنتجات العالمية إلي إيران. ونما حجم التجارة البينية بين البلدين، حيث إرتفع حجم التبادل التجاري من ٢٦,٣٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٢٧,١٣ مليون دولار عام ١٩٩٦ ثم الي ٢٩,٩ مليون دولار عام ١٩٩٧، وذلك بسبب نمو الصادرات البحرينية إلى السوق الإيرانية لتحقق البحرين بذلك فائضا في تجارتها مع إيران.

وأعادت إيران علاقتها الدبلوماسية مع الكويت وكانت الكويت محطة رئيسية للبضائع الإيرانية طوال عقد التسعينيات حتى أنه قد أنشئ سوق على الساحل الكويتي لتسويق البضائع الإيرانية أطلقت عليها السوق الإيراني وظلت القوارب الخشبية التي تنقل البضائع سمة مميزة لهذا السوق. وقد بلغت قيمة ما استوردته الكويت من إيران في الفترة من١٩٩٣-١٩٩٧ حوالي٣٠٠ مليون دولار، كما صدرت الكويت لطهران في الفترة ذاتها ما قيمته ٥٥مليون دولار، ذلك دون حساب ما صدرته الكويت من النفط ومشتقاته إلى إيران.

وفي مايو ١٩٩٣ تم تأليف لجنه كويتية - إيرانية لتوسيع العلاقات وتعزيزها بين البلدين في ختام زيارة قام بها وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولاياتي للكويت، وفي ٢٩ مارس ١٩٩٤ وقعت بمدينه الكويت اتفاقيه ثنائية بشأن بالملاحة البحرية، والتجارية بهدف تطوير التبادل التجاري بين البلدين.[١]

وفي طهران بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٩٥ تم التوقيع بين الكويت، وإيران علي اتفاق اقتصادي يهدف إلى تنميه العلاقات التجارية بينهما علي أساس المساواة وعدم التمييز، والمحافظة علي المصالح المتبادلة، وقد واشتملت هذه الاتفاقية علي ١٧ مادة تؤكد من بين أمور أخري علي ما يلي[٢]:

---

(١) عبد الجليل زيد مرهون، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٦.

(٢) نهاد تقي، واقع التبادل التجاري بين الكويت، وإيران، مرجع سبق ذكره، ص: ١٧١ .

١ - تبادل البضائع، والسلع، والخدمات بين الطرفين المتعاقدين.
٢- تسهيل حركه مرور البضائع (الترانزيت) بين البلدين.
٣- تسهيل وتشجيع الهيئات، والمؤسسات، والشركات في كل منهما على المشاركة بالمعارض الدولية، والتي تقام فيهما.
٤- تشكيل لجنه مشتركة تتكون من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين وتختص هذه اللجنة بتسوية المشاكل التي قد تنشأ أثناء تنفيذ الاتفاقية.
٥- تشكيل محكمه تحكيم يحال لها جميع المواضيع التي تنشأ وذات علاقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية في حاله عدم إمكانية اللجنة المشتركة التوصل إلى حل لها.
٦- يمكن لمحكمه العدل الدولية أن تكون طرفاً في هذا الاتفاق.
٧- تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين في ٦/ ١١/ ١٩٦٨.

ووقعت اتفاقيات تجارية مع عمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبدأت في التقارب مع المملكة العربية السعودية، وأعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ٢٦ مارس ١٩٩١ بعد قطيعه دامت نحو أربع سنوات.(١)

وعقدت إيران وقطر عام ١٩٩٥ اتفاقيتين الأولى لمد مياه الشرب من إيران إلى قطر، والثانية تتعلق باستثمار مشترك للثروة الغازية في الجرف القاري بين البلدين.(٢)

أما الإمارات، فرغم إستمرار مشكله الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران، إلا أن العلاقات الإماراتية -الإيرانية تقدم نموذجاً خاصاً للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية، والتجارية، فحجم التبادل التجاري بين البلدين يتصدر حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، وهذا التبادل يتركز أساساً بين إمارة

---

(١) فيبي مار، الخليج العربي بعد العاصفة، في، فيبي مار ووليم لويس (محرران)، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمه عبد الله جمعه الحاج، سلسلة دراسات مترجمه (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات، والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦)، ص: ١٥١

(٢) عبد الجليل زيد مرهون، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٣٦.

دبي، وإيران، حيث أن ربع واردات إيران يأتي عبر مرفأ دبي بحكم وجود مناطق حرة وطاقات كبيره للتخزين، لاسيما في منطقه جبل علي، وبالتالي فإن اغلب صادرات دبي إلي إيران هي في الواقع عمليات إعادة تصدير، وقد يعود ذلك أيضاً إلي أن إمارة دبي تطبق رسوماً جمركية تقل عن الرسوم المطبقة علي مستوى مجلس التعاون الخليجي.[1]

فالعلاقات التجارية بين دبي وجمهورية إيران الإسلامية شهدت قفزات كبيره خلال السنوات الخمس التالية علي تحرير الكويت في ظل الاستقرار السياسي الذي ساد منطقه الخليج.

كذلك نمت العلاقات الاقتصادية بين إيران وكل من أبو ظبي، والشارقة، حيث جاءت إيران في مقدمة الدول الأسيوية التي أعادت إليها أبو ظبي التصدير عام ١٩٩١ بإجمالي مبلغ ٥ , ٢٠ مليون درهم أي ما يعادل ١٩٪ من تجاره إعادة صادرات الإمارة إلى الدول الآسيوية.

كما تطورت العلاقات التجارية بين إيران، وإمارة الشارقة خلال عهد رافسنجاني، فقد بلغ إجمالي قيمه التجارة بين إيران، وإمارة الشارقة عام ١٩٩٤ نحو ٢٧٦, ٧٨ مليون درهم وعام ١٩٩٥ نحو ١٩١, ٨٦ مليون درهم.

وجدير بالذكر أن الميزان التجاري للعلاقة بين إيران ودوله الإمارات العربية المتحدة يميل دائما لصالح الإمارات بما يعني أن المصلحة الاقتصادية للإمارات تقتضي تطوير علاقاتها الاقتصادية، والتجارية مع إيران.[2] فقد حققت الإمارات فائضاً في ميزانها التجاري مع إيران خلال الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، بنحو

---

(١) أ.د مصطفي عبد العزيز مرسي، الاستقرار الأمني، وإستراتيجيات التنمية وتحديات التعاون الاقتصادي بين ضفتي الخليج، في ندوة نحو آفاق جديده، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٧.

(٢) خالد أحمد محمد الملا، السياسة الخارجية لدوله الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة ١٩٧١- ١٩٩٢، مرجع سبق ذكره، ص ص : ٢٢٢- ٢٢٤.

٨٣٤ مليـون دولار، ٧٩٠ مليـون دولار، ٩٩٢ مليـون دولار، ١١١٨ مليـون دولار، ٧١١ مليون دولار علي التوالي.(١)

إذن فإن العلاقات الاقتصادية، والتجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال فتره حكم رافسنجاني مقارنه بالعهد الخوميني. لكن ورغم ذلك فقد طفت علي السطح مجموعة من المتغيرات أثرت بالسلب علي مسار تلك العلاقات ودفعت بها إلى التراجع، تمثلت في الموقف الإيراني من مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج، بإعتبار الأمن لابد، وأن يتحقق من خلال التحالف بينها وبين دول الخليج فقط، ومن ثم رفضت أي وجود أجنبي في الخليج ورفضت مشاركة أي عناصر خارجية في ترتيبات أمن الخليج، حتي ولو كانت تلك العناصر عربيه إشارة الي إعلان دمشق. كذلك إستمرار الموقف الإيراني المتشدد من مسألة الجزر الإماراتية الثلاثة المحتلة منذ عام ١٩٧١، وإمعان إيران في تكريس إحتلالها للجزر من خلال مجموعة الإجراءات التعسفية التي اتخذتها السلطات الإيرانية في جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢، وإصرارها علي تبعية الجزر لها، منتهكه بذلك بنود مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى، والمعقودة بين إيران، وإمارة الشارقة عام ١٩٧١.، وكان للموقف الخليجي الداعم للحق الإماراتي في الجزر أثره السلبي علي تطور العلاقات الإيرانية ـ الخليجية.

وفي مايو ١٩٩٧ تولي الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي أمور الحكم في إيران، حيث قامت سياسة الانفتاحية الجديدة علي الحوار، والإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى في إطار الحرص علي إستقرار منطقة الخليج بإعتباره عاملا أساسيا لتوفير الأرضية الآمنة، والملائمة للنهوض بالإقتصاديات الخليجية بما يعزز قدرتها علي مواجهة التحديات الإقليمية، والدولية.(٢)

---

(١) أ.د مصطفي عبد العزيز مرسي، مرجع سبق ذكره، ص: ١٤٦.

(٢) العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وأفاق المستقبل، شئون خليجية، المجلد الخامس، العدد ٣٢، شتاء ٢٠٠٣،القاهرة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ص.١٣٥.

ومن هنا شهدت تلك المرحلة درجة عالية من التقارب الخليجي ـ الإيراني.

فقد اتجهت إيران إلى تطوير جدي لعلاقاتها مع السعودية، حيث قام الرئيس خاتمي بزيارة تاريخية للسعودية في مايو ١٩٩٩، والتي وصفها بأنها «بداية فتح صفحة جديدة في علاقات البلدين»، وقد شكلت تلك الزيارة دفعه لعلاقات إيران الإقليمية بصفة عامة وللعلاقات السعودية ـ الإيرانية بصفة خاصة، وفد منح الرئيس خاتمي خلال تلك الزيارة «قلادة بدر الكبري».[١]

وتم الإتفاق في سبتمبر ١٩٩٩ علي بدء الرحلات للملاحة الجوية بين طهران وجدة وذلك في إطار اتفاق لإستئناف تسيير هذه الرحلات مرة واحدة كل أسبوع بعد توقف دام أكثر من ١٨ عاماً، مما يشير إلى رغبة إيرانية ـ سعودية في تحسين العلاقات الثنائية. كما شهدت تلك المرحلة تنسيقاً فيما يتعلق بأسعار النفط إرتفاعاً وانخفاضاً، ووقع البلدان مجموعة من الإتفاقيات شملت المجالات الإقتصادية و التقنية، والعلمية، والثقافية، والرياضية، ومجالات العمالة ومكافحة المخدرات، والإستثمارات المتبادلة.[٢]

و قد شهدت علاقات البلدين تطورات مهمة علي الجانب الإقتصادي أهم مؤشراتها:ـ[٣]

١ - اتفقت السعودية، وإيران أثناء اجتماعات اللجنة السعودية ـ الإيرانية المشتركة على تشجيع المشاريع المشتركة، وإقامة المعارض التي من شأنها زيادة التعاون التجاري، ودراسة إقامة خط ملاحي بحري يربط الموانئ السعودية، والإيرانية لتيسير نقل الركاب، والبضائع بين البلدين.

---

(١) د. مدحت أحمد حماد، إيران ١٩٩٩-٢٠٠٠، التقرير الإستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وحدة الدراسات، جريدة الخليج الإماراتية، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٠، ص:١٨١.

(٢) د. محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية- الإيرانية: رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، العدد١٤١، يوليو ٢٠٠٠، ص ص:١٥٢-١٥٥.

(٣) زيارة وزير الدفاع الإيراني للسعودية: رؤية تحليلية، تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠٠٠.

٢- بدء أعمال اللجنة الاقتصادية السعودية ـ الإيرانية المشتركة، والتي وفرت للبلدين فرصة لبحث السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات بينهما ودعم تعاون القطاع الخاص، وإقامة المعارض التجارية، والاقتصادية لتفعيل الصادرات، خاصة، وأن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يتناسب مع إمكاناتهما.

٣- مشاركة السعودية في معرض «إيران ٢٠٠٠» الذي نظمه مركز تنمية الصادرات الإيرانية خلال شهر فبراير عام ٢٠٠٠ الذي أفتتح في مدينة جدة بمشاركة ٤٠٠ شركة متخصصة. وقد سعى القائمون على المعرض إلى ترويج المنتجات الإيرانية في السوق السعودي ودعوة رجال الأعمال السعوديين إلى إقامة تعاون ومشروعات مشتركة مع نظرائهم الإيرانيين.

وقد أدت تلك الجهود إلي إرتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٣٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٠٤ ملايين دولار في عام ١٩٩٩.

ورغم التوتر السائد في العلاقات السياسية بين الإمارات، وإيران نتيجة لمشكلة إحتلال إيران لجزر الإمارات الثلاثة، طنب الكبري وطنب الصغرى، وأبو موسي، إلا ان ذلك لم يقف يوماً عائقاً أمام تطوير البلدين للعلاقات البينية علي كافة الأصعدة الأخرى لتلك العلاقات.

فالإمارات تعد وبحق هي الشريك التجاري الأول لإيران في منطقة الخليج العربي وثاني أكبر شريك تجاري لإيران بعد ألمانيا علي مستوى العالم، فقد أستحوذت الإمارات علي اعلي نسب في العلاقة التجارية مع إيران خلال الفترة من ١٩٩٧، وحتى ١٩٩٩، حيث بلغت نسبة ٥,٧٦٪ و ٧,٨٤٪ و ٣,٩١٪ من مجموع تجارة دول مجلس التعاون مع إيران بقيمة ١٠٣٤ مليون دولار و ٦,١١٣٦ مليون دولار و ١٥٢٧ مليون دولار خلال السنوات المذكورة بالترتيب، بل حجم التبادل التجاري بين البلدين قد إرتفع ليصل الي ١٦٥٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠، منها ١٣٢٥ مليون دولار صادرات إماراتية مقابل ٣٢٨ مليون دولار وأردات من السلع، والمنتجات الإيرانية، لتحقق

الإمارات بذلك فائضاً تجارياً بلغ ٩٩٧ مليون دولار. وتجدر الإشارة الي أن الصادرات الإماراتية الي إيران هي في معظمها وبنسبة ٩٩٪ تجارة إعادة تصدير للمنتجات وتتم بصفة أساسية عبر دبي حيث توجد بدبي فقط نصف الشركات التجارية الإيرانية التي تتعامل مع الإمارات، والتي يبلغ عددها نحو ٣٥٠٠ شركة تعمل تحت إشراف مجلس العمل الإيراني، ويتركز معظمها في منطقة جبل علي التجارية. وهو ما نشط من حركة الإستثمارات الإيرانية في الإمارات، والعكس حيث بلغت حجم الإستثمارات الإماراتية في جزيرة قشم الإيرانية نحو ١,٥ مليار دولار حتي فبراير عام ١٩٩٧.[١]

كما امتد التقارب بين البلدين إلى النشاط السياحي، حيث شهد قطاع السياحة تطورا ملحوظا بين البلدين، فقد بلغ عدد السياح الإيرانيين إلى الإمارات ما يزيد عن ٢٥ ألف سائح شهريا. كما بلغت الرحلات الجوية التي تنقل القادمين من دبي الي إيران فقط حوالي ٨٣ رحلة أسبوعيا، أي بمعدل ٣٣٢ رحلة شهريا.[٢]

وشهدت العلاقات الإقتصادية، والتجارية بين إيران، والكويت تنامياً ملحوظاً، حيث وقع البلدان في يناير ٢٠٠٠ مذكرة تفاهم بشأن الإجراءات المعترف بتطبيقها لتعزيز وتنمية التعاون التجاري الثنائي بين البلدين وتبادل الوفود وتشجيع المشاركة بالمعارض التجارية، والمناطق الحرة. حيث تقرر السماح للتجار الإيرانيين الدخول إلى الكويت دون تأشيرات دخول لمدة ٧٢ ساعة.

كما وقعا في يوليو ٢٠٠٠ علي مذكرة تفاهم تنص على تفعيل لجنة فنية مشتركة لتقييم كميات الغاز الطبيعي الإيراني الذي تحتاجها الكويت لسد احتياجاتها. وقد اقترحت

---

(١) العلاقات الاقتصادية الخليجية- الإيرانية: عوامل التقارب وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص. ١٣٨

(٢) أحمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية- الإيرانية: نظرة مستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص.١١٣.

إيران أن يكون حجم التصدير اليومي إلى الكويت ٣٠٠ مليون قدم مكعب يضخ عبر خط أنابيب جنوبي على أن تكون هذه الكمية قابلة للزيادة مستقبلاً.(١)

واتفقت الدولتان علي تنفيذ مشروع لنقل المياه من إيران إلى الكويت لضخ المياه العذبة من سد كاركي في شمال غرب إيران إلى الكويت عبر خط أنابيب بحري تحت الخليج يصل طوله إلى ٢١٠ كم وبطاقة تصل إلى ٢٠٠ مليون جالون من الماء المحلي يومياً للإستخدام الصناعي، والمنزلي في الكويت لمدة ثلاثين عاماً و بتكاليف منخفضة، مما سيؤدي إلى تخفيض حدة مشكلة المياه في الكويت.(٢)

وهناك أيضاً مشروع الربط القاري الذي تسوق له دولة الكويت الذي يستهدف ربط اقتصادات آسيا مع القوقاز عبر إيران، والكويت فالبحر المتوسط ومن ثم العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين وذلك بخلق منطقة اقتصادية ضخمة لا تقوم فقط على الصناعة النفطية لدولها، وإنما تعتمد أساساً على برامج إعادة التصنيع وصناعة السياحة الدينية.

وقد سعت إيران، والبحرين إلي تجاوز مرحلة الشك، والإتهامات المتبادلة بين البلدين بشأن تسبب إيران في إحداث توترات سياسية، وأمنية عن طريق دعم الشيعة في البحرين، واتهام إيران للبحرين بأنها ارتكبت ممارسات عنيفة ضد المواطنين الشيعة وانتهكت حقوقهم السياسية، والدينية، والاقتصادية، ووصل الأمر إلى ذروته خلال الاضطرابات التي ضربت البحرين واتهمت طهران بدعمها رغم نفيها الدائم لذلك، لكن البلدين وفي محاولة لكسر حاجز الشك العميق بينهما تبادلا السفراء في يناير عام ٢٠٠٠ لأول مرة منذ عام ١٩٩٦، وواصل مسئولو البلدين زيارة بعضهما بداية من

(١) العلاقات الكويتية- الإيرانية: رؤية تحليلية، تقرير المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، الكويت، مرجع سبق ذكره.

(٢) أحمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية- الإيرانية: نظرة مستقبلية، السياسة الدولية، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١، ص.١١٣.

استقبال المنامة لوزير التجارة الإيراني محمد شريعتمداري وانتهاء بزيارة خرازي ومروراً بالاتفاق على معاودة تشغيل الخط البحري بينهما.

وقد أدى ذلك إلي تنشيط الحركة التجارية بين البلدين، حيث تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء لمملكة البحرين انه خلال الفترة من ١٩٩٩ الي أغسطس ٢٠٠٢ بلغ حجم التجارة البينية مع إيران نحو ٢١٧,٧ مليون دولار منها ١١٣,٩ مليون دولار صادرات بحرينية و ١٠٣,٧ مليون دولار واردات لتحقق البحرين فائضا تجاريا مقداره ١٠,١٨ مليون دولار.[١]

وفي ٢٩ سبتمبر عام ٢٠٠٠ تم توقيع إتفاق بين البلدين ينص علي تسهيل إنتقال المواطنين ومعاودة إفتتاح الخط البحري بين البلدين. وذلك بالإضافة الي إنشاء عدد من اللجان المشتركة في المجالات السياسية، والإقتصادية.[٢]

وقد بذلت جهود حثيثة لتطوير العلاقات التجارية، والإقتصادية بين إيران وقطر حيث افتتح في قطر المعرض الخامس للمنتجات الإيرانية في يناير عام ١٩٩٩، وتم عقد إجتماع اللجنة القطرية الإيرانية المشتركة علي هامش المعرض برئاسة وزير المالية، والتجارة القطري ووزير الطاقة الإيراني، وانتهي الإجتماع بتوقيع مذكرة تفاهم لدعم وتطوير العلاقات الإقتصادية، والتجارية، وإنشاء مركزين تجاريين في الدوحة وبوشهر، وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى الدوحة ضمن جولة شملت سوريا، والسعودية في مطلع شهر مايو ١٩٩٩ تم خلالها التوقيع علي مجموعة من الإتفاقيات في مختلف المجالات التعاونية، منها إتفاقية بشأن تشجيع وحماية

(١) العلاقات الاقتصادية الخليجية- الإيرانية: عوامل التقارب وأفاق المستقبل،مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧.

(٢) أحمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص.١١٣.

الاستثمارات و مذكرة حول التعاون السياحي و إتفاقية تعاون بين غرفتي التجارة، والصناعة في البلدين والإتفاق علي تفعيل عمل اللجنة المشتركة بين البلدين.[1]

وعلى الرغم من جهود التقارب المتبادل بين البلدين إلا أن حجم التبادل التجاري لا يعبر عن تلك الجهود بالشكل المناسب، فقد إنخفضت الصادرات القطرية الي إيران من ٥٨,٥ مليون دولار عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ إلى ١١ مليون دولار عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ثم الي ٣,٨٧ مليون دولار فقط عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، بينما إرتفعت واردات قطر غير النفطية من إيران من ١٩,٢ مليون دولار الي ٢٠,٢ مليون دولار ثم الي ٢٢,٤٦ مليون دولار خلال الفترة نفسها، مما يحمل معه عجزاً في الميزان التجاري القطري وفائضاً في الميزان التجاري لصالح إيران خلال الأعوام من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١.[2]

وفي السياق نفسه تعتبر العلاقات التجارية بين إيران وسلطنة عمان ليست بالمستوى المطلوب شأنها في ذلك شأن العلاقات التجارية بين إيران وقطر. فوفقا للإحصاءات الصادرة عن إدارة الجمارك الإيرانية يلاحظ أن الصادرات العمانية إلى إيران قد إنخفضت قيمتها من ١,٦٨ مليون دولار عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ إلى ٠,٣٩٩ مليون دولار عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، ولكنها عادت لترتفع بنسبة ٤٩٤٪ إلى ٢,٣٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، ومع ذلك فإن الميزان التجاري بين البلدين يميل لصالح إيران.[3]

---

(١) د. مدحت أحمد حماد، إيران ١٩٩٩-٢٠٠٠، التقرير الإستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص:١٨٠.

(٢) العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وأفاق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص.١٣٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٨.

المبحث الثاني

العلاقات الاجتماعية، والثقافية، والدينية

لاشك أن القدرات البشرية، والسكانية لأي دولة تؤثر على صياغة أي نظام سياسي لسياسته الخارجية تجاه الدول الأخرى، خاصة تلك التي تفوقها في عدد السكان وخصائصهم المختلفة.

فالسكان هم الذين يخاطبون داخلياً من جانب النظام السياسي فيما يعرف بالمجتمع المدني، والقوى البشرية هي دعامة التقدم الاقتصادي، والتكنولوجي وكثافة أو قلة السكان يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل أو آخر، فتوافر السكان يمثل أساساً لبناء قوة اقتصادية وعسكرية لبناء مكانة دولية وتحقيق المناعة الأمنية للدولة في مواجهة القوى الأخرى، والكثافة السكانية تكون عبئاً على النظام السياسي إذا لم تقابلها موارد اقتصادية لمواجهة مطالب وحاجات السكان، وهنا تظهر المشكلة السكانية. لكن قلة السكان مع توافر الموارد رغم أنه يوفر أساساً لرفاهية المواطنين وارتفاع مستوى الدخول، إلا أنه لا يوفر أساساً لبناء قوة عسكرية لحماية حدود الدولة في مواجهة الأطماع الخارجية للسيطرة على الموارد التي تملكها تلك الدولة.[1]

وهذه الحالة الأخيرة هي ما تعبر عنه دول الخليج العربية في مواجهة إيران، والدول الأخرى الطامعة في خيراتها. وعلى الرغم من أن بعض الدول الخليجية يسجل زيادات متوالية في أعداد السكان عاماً بعد آخر، إلا أن هذه الزيادة غير أصلية بمعنى أن نسبة كبيرة منها تعود إلى أعداد الوافدين المتزايدة، نتيجة لطوفان الهجرة التي شهدتها منطقة الخليج منذ الطفرة النفطية. فالتركيبة الاجتماعية لدول الخليج هي في معظمها تركيبة غير متجانسة، فأعداد المواطنين لإجمالي عدد السكان الكلي قد لا تتعدى في بعض تلك

---

(١) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩) ص ص ١٦٠-١٦١.

الدول ٣٠٪ أو ٤٠٪ من عدد السكان على أفضل الفروض، بينما يمثل ما يزيد عن ٦٠٪ من عدد السكان العناصر الوافدة العربية وغير العربية. حتى أن قوة العمالة الوافدة غير المواطنة بلغت في دولة مثل الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٠ نحو ٨ ,٨٩٪ من إجمالي القوى العاملة فيها، فقد بلغ عدد العمال الوافدين نحو ٦٨٨٣٥٠ عامل من إجمالي القوى العاملة في الدولة، والتي بلغت نحو ٧٦٦٥٣٧ عامل في ذلك العام.[1]

وهذه التركيبة الاجتماعية غير المتجانسة قد تعرض البلاد لتهديد عدم الاستقرار المجتمعي مما ينعكس على سياسة الدولة الخارجية تجاه الدول المرسلة لتلك العمالة، خاصة الدول التي تشكل عمالتها نسبة كبيرة من القوى العاملة في الدولة وعلى رأسها دول أسيوية غير عربية مثل إيران وباكستان وبنجلاديش، وعدد من الدول العربية مثل لبنان وفلسطين ومصر وسوريا، والأردن، والسودان.

وبصفة عامة يمكن القول بأن التركيبة الاجتماعية غير المتجانسة للدول الخليجية لها تأثيرها على الاستقرار المجتمعي بشكل عام ونستطيع أن نلمح مخاطر قائمة وحالية تهدد المجتمعات الخليجية وانتمائها العربي القومي.

فمن البديهي أن تزايد العناصر غير العربية في التركيبة السكانية يعني تشويه الوحدة البشرية، وإفساد التجانس العرقي، واللغوي، وكذلك الديني، كما يؤدي إلي تأثيرات سلبية أخري منها:-

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع:

- حمدي تمام، موسوعة زايد : الكتاب الأول، الإمارات الإنسان، والوطن (أبوظبي : الطبعة الأولى، ١٩٩٢) ص٣٦.

- د.عثمان الحسن محمد نور، القوى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع، والمستقبل (الأمانة العامة للمجلس، ١٩٩٥) ص٧.

- راشد حسن راشد، التركيبة السكانية لدى دول الخليج بين الإيجاب، والرفض، درع الوطن، عدد (٢٧٢)، مارس ١٩٩٤، ص٢٧.

١- أن ازدياد العمالة غير العربية سواء كانت آسيوية أو أجنبية قد يصبح وسيلة لإلغاء الهوية القومية للسكان العرب، وتحويلهم إلى أقلية في بلادهم، وإفقادهم زمام المبادرة في اتخاذ القرار.

٢- قد يكون وجود أعداد كبيرة من الأجانب وسيلة تدخلية لدولها الأم بحجة حماية رعاياها، مما يفتح المجال للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

٣- إن الجاليات الأجنبية تدين بالولاء لبلدها الأم، وبالتالي يمكن أن تكون طابوراً خامساً للدعاية، والتخريب، والتجسس، كما يمكن استخدامها لأي عمل عسكري يقع في الدولة المضيفة، ويتدعم ذلك الغرض إذا ما كان هؤلاء الأجانب يحتلون مناصب أساسية في أجهزة الأمن، والشرطة، والجيش، كما هو في دول الخليج، والغزو العراقي للكويت وملابساته وعمليات التخريب الشيعي في البحرين ليس سوى دليل يدعم صحة ذلك الغرض.

٤- قد تعمل هذه الجاليات على إضعاف الروابط القومية العربية للمواطن الخليجي، حيث تعتبر هذه الجاليات وجود مثل تلك الروابط بين المواطن، والوافد العربي تهديداً لمصالحها، وتحدياً لوجودهم كجاليات.

٥- يؤدي التنوع السكاني في الدولة إلى مزيد من التفكك الاجتماعي، والصراع الحضاري، والتفسخ الخلقي وتفشي الجرائم وطغيان السلوكيات المستوردة، والغريبة عن مجتمعاتنا العربية، والإسلامية، ويتضح ذلك بشكل واضح في ظل الاتجاه نحو استخدام مربيات غير مسلمات للعناية بأطفال المواطنين مما يؤثر على سلوكياتهم وتوجهاتهم الخلقية، وكذلك قدرتهم على التحدث باللغة العربية، بل أن انتماء هؤلاء الأطفال يكون لمربياتهم أكثر منه لأمهاتهم، وهذه مشكلة خطيرة لأنها

لا تعني فقط بالتأثير على الجيل الحاضر بل أنها تؤثر بالسلب على رجال الغد وشباب المستقبل وبناء الوطن(١).

وفي مقابل هذه التأثيرات السلبية هناك وجهة نظر طرحت في هذا المجال مفادها أن هجرة الأيدي العاملة للمنطقة تدخل ضمن ما يعرف بهجرة عمال الأهداف Target Workers أي العمالة المؤقتة التي قدمت سعياً وراء الدخول العالية لفترة مؤقتة تعود بعدها لبلادها وليس من أهدافها الاستيطان(٢).

لكن رغم منطقية وجهة النظر هذه إلا أن نظرة عامة على أوضاع العديد من المهاجرين الي منطقة الخليج، توضح أن الكثير من هؤلاء قد استساغ وفرة الرزق ورفاهية المعيشة مما جعلهم شبه مستقرين في تلك الدول حتي قبل أن يستقل بعضها بشكل رسمي وتكون دولاً معترف بها. بل أن بعض هؤلاء المهاجرين قد استقروا بالفعل، وأصبحوا من كبار الأغنياء، ويتحكمون في مؤسسات وشركات لها وضعها الاقتصادي في تلك الدول وحصل العديد منهم على الجنسية الخليجية، ولكن ذلك لم يفقدهم ولاءهم لوطنهم الأصلي ولم يمنعهم من المشاركة في أحداثه وخاصة بالنسبة للإيرانيين.

وفي النهاية لا نستطيع إلا القول بأنه لا جدال على أن مثل تلك الاختلالات في التركيبة الاجتماعية للسكان وما تحمله من تأثيرات ومخاطر إنما تنعكس بالسلب على مسيرة العلاقات الخارجية لتلك الدول، نظراً لاستمرار ولاء هؤلاء لبلادهم وبالتالي اهتمامهم بالسياسة الخارجية للدولة المضيفة غير وارد إن لم يكن عكس ذلك، حيث قد يمثل هؤلاء - خاصة الإيرانيين، والباكستانيين، والهنود - عامل ضغط على قوة الدولة ومواقفها إزاء دولها خاصة تلك الدول التي تشوب علاقتها بدول الخليج صراعات وتوترات.

---

(١) علي عجيل منهل، ملامح من الهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي وأثرها على عروبة المنطقة، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، عدد ١٤، ١٩٨٠، ص ص ٣١٠ — ٣١١.

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٤.

بينما تعتمد إيران في سياستها تجاه منطقة الخليج على تفوقها العددي وقوتها البشرية التي لا تضاهيها دولة خليجية أخرى، فهي تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة من حيث عدد السكان، فعدد السكان يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف عدد سكان العراق، وخمسة أضعاف سكان المملكة العربية السعودية، يحتمل عام ٢٠٣٠ أن يبلغ عدد سكان دول الخليج مجتمع رقما يقارب عدد سكان إيران.[١]

ويوضح الجدول التالي تطور أعداد السكان الإيرانيين مقارنة بسكان الدول الخليجية الأخرى خلال سنوات ١٩٧٥، ١٩٩٣، وتوقعات عام ٢٠٢٥، والنسب المئوية لكل منها.

جدول رقم (٥)

تطور أعداد السكان الإيرانيين مقارنة بسكان الدول الخليجية (بالمليون)

الدولة	١٩٧٥	٪	١٩٩٣	٪	٢٠٢٥	٪
الإمارات	٠,٦	١,٢	٢,٣	٢,٥	٣	١,٨
البحرين	٠,١	٠,٦	٠,٦	٦	١	٠,٦
العراق	١١	٢٢	١٦	١٧	٣٠	١٨
سلطنة عمان	٠,٨	١,٦	١,٦	١,٧	١٣	١,٨
الكويت	١	٢	١,٧	١,٨	٤	٢,٤
قطر	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٥	١	٠,٦
السعودية	٧	١٤	١٠	١١	١٨	١١
إيران	٢٤	٤٨	٥٧	٦٣	١١٠	٦٧
الإجمالي	٤٤,٧	١٠٠	٨٩,٧	١٠٠	١٧٠	١٠٠

---

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨، مركز الأمم المتحدة بالقاهرة، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٥.

Source:-

John Wright, The Universal Al- Mannc 1993, Andrew & Memeel Missori,1993

ففي عام ١٩٧٥ بلغ إجمالي الدول الخليجية العربية مجتمعة نحو ٧, ٢٠ مليون نسمة بينما بلغ عدد سكان إيران وحدها ٢٤ مليون نسمة بزيادة قدرها ٢, ١٪ عن الدول الخليجية العربية مجتمعة، وفي عام ١٩٩٣ بلغ اجمالي الدول الخليجية العربية ٧, ٣٢ مليون نسمة، بينما عدد سكان إيران نحو ٥٧ مليون نسمة بزيادة قدرها ٥٧, ١٪، وبالتالي فإن تفوق إيران سكانياً على الدول الخليجية الأخرى هو في ازدياد مضطرد، وهذا التفوق العددي يوفر لها قاعدة بشرية لبناء قوات مسلحة تستطيع مساندة سياسات الدولة، وخاصة، وأن الوجود البشري الإيراني داخل عدد من الدول الخليجية الصغيرة قد يستغل من جانب الحكومة الإيرانية في إثارة عدم الاستقرار الداخلي في هذه الدولة وكأداة لتنفيذ السياسات الإيرانية.

وعلى الصعيد الديني، نجد أن إيران تحقق درجة عالية من التماسك القومي المستند على أساس ديني، فرغم اختلاف القوميات داخل إيران بين فرس، عرب، أكراد، تركمان، بلوش وغيرهم، فإن التأثير المعنوي للقيادة الإيرانية كان قويا إلى درجة مكنتها من الاستمرار في الحرب مع العراق لمدة قاربت ثمان سنوات رغم التفوق التقني للعراق. فالسياسة الإيرانية، والصراعات الإيرانية الموجهة ضد الدول الخليجية العربية قد اتخذت شعاراً دينياً، وهذا الطابع ليس بالأمر الجديد على السياسة الإيرانية، فمنذ العصور الفارسية، والساسانية في إيران قبل الإسلام، ثم بعد الإسلام وخاصة في العصر العباسي في الحركات السياسية المضادة للحكام العباسيين، وقد استمر استخدام الدين في إيران الشاه عندما حاول الشاه رضا بهلوي إنشاء حلف إسلامي.(١)

---

(١) لواء طلعت مسلم، التعاون العسكري العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص٩٢-٩٣.

وحتى عام ١٩٧٩ كانت إيران تلعب دور «الدولة الحارس» للمصالح الغربية هذا الدور تغير تماما مع قيام الثورة الإسلامية في إيران مع تبني شعار تصدير الثورة الإسلامية، فإيران الخوميني سعت إلى بناء إمبراطورية إسلامية مناهضة للاتجاه القومي العربي، وبدلاً من ضم الدول الإسلامية في ظل حلف تقوده إيران كما أراد الشاه، فإن إيران الخوميني سعت إلى التوسع على حساب البلدان العربية من خلال استقطاب الشيعة، والاستفادة من الإيرانيين المنتشرين في البلدان الخليجية وبعض الدول الأخرى مثل لبنان وتدعيم الكيان الكردي في شمالي العراق.[1]

فالشيعة هم ورقة ضغط أساسية يمكن لإيران استخدامهم في زعزعة الاستقرار في البلدان الخليجية، وقد حدد أحد الباحثين نسب السكان الشيعة في عدد من الدول الخليجية كما يلي:-

جدول رقم (٦)

النسبة المئوية للشيعة في دول الخليج

الدولة	نسبة الشيعة
البحرين	٪٧٥
عُمان	٪٥٠
الكويت	٪٣٥
دبي	٪٣٠
أبو ظبي	٪٢٠
قطر	٪٢٠

لقد استطاعت إيران تقوية نفوذها في الأقطار الخليجية من خلال الوجود الإيراني، والشيعي داخل تلك الدول، والذي يمثل مصدراً للتهديد المحتمل للأمن، والاستقرار

(١) أسامة الدليل، مستقبل الخليج العربي، مجلة الحوار العربي، عدد يناير ١٩٨٢، المركز العربي للإعلام، ص٨٩.

الخليجي، وهو ما يؤثر بالسلب على توجهات بعض الدول الخليجية عند صياغتها لعلاقاتها مع إيران.

ويعتبر المذهب الشيعي مذهباً دخيلاً ووافداً علي معظم المجتمعات الخليجية، حيث تدين القبائل العربية بالمذهب السني سواء كانوا مالكية أو شافعية أو حنابلة.

فعلى سبيل المثال يرجع تواجد المذهب الشيعي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلي نزوح بعض العائلات التي تدين بهذا المذهب وهجرتها من موطنها الأصلي إلى الموطن الجديد وذلك قبل ما يقرب من ١٠٠-١٥٠ سنة وهذه العائلات قادمة من إيران أو من حيدر آباد في الهند أو باكستان أو من البحرين، والقطيف أو الإحساء بالمملكة العربية السعودية وعلى سبيل المثال من هذه العائلات القادمة من حيدر آباد أمثال عائلة العبودي أو عائلة الكشواني أو السجواني وعائلات قادمة من البحرين أو الإحساء من أمثال عائلة الفردان وعائلة النويس أو عائلة الصايغ وعائلات قادمة من إيران مثل آل رضا، والباقر، والصفار، وتشكل نسبة الشيعة من المواطنين في الدولة تقريباً من ٣-٥٪ وذلك حسب رأي بعض المسئولين في الدولة[١]. كما أن المصادر الإيرانية تقدر الشيعة في الدولة بحوالي ١٦٪[٢].

وتعتبر هذه الطبقة متعلمة ومثقفة ومنهم أصحاب رؤوس أموال وتجار ومنهم أصبحوا وكلاء وزارات وسفراء ومدراء إدارات وتتمتع هذه الطبقة بالمواطنة كاملة أسوة ببقية المواطنين في الدولة، كما يتمركز الشيعة بنسبة كبيرة في إمارتي دبي، والشارقة، وأبو ظبي وذلك بسبب النشاط الاقتصادي في هذه الإمارات كما أن الدولة أعطتهم كافة الحقوق الاقتصادية ولا تحرمهم من تكوين رأس المال ولا تقف في سبيل تجارتهم من خلال ما تسمح لهم به من إصدار التصاريح اللازمة لممارسة تجارتهم، وأعمالهم، كما

---

(١) لا توجد إحصائية في دولة الإمارات من قبل وزارة التخطيط، ولأنه لا يوجد في دولة الإمارات تعداد يقوم أساساً على أساس عرقي أو مذهبي، وهي إحصائية غير ثابتة.

(٢) محسن أمين العاملي، موسوعة الشيعة، الجزء الرابع، بيروت، ١٩٩٠.

أن الدولة قامت بإنشاء أوقاف جعفرية، ففي دبي أصدر الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي في ٢٨ ديسمبر ١٩٧١ مرسوماً بإنشاء هذه الأوقاف، وفي أبو ظبي أنشئت أوقاف جعفرية بقرار وزير الأوقاف عام ١٩٩٥م، وفي الشارقة أنشئت لهم وقفية غير رسمية وتقوم هذه الأوقاف بالإشراف على الحسينيات (مراكز تجمع الشيعة في المناسبات)، وإتمام مراسم الزواج ورعاية أملاك الوقف واستخراج الخمس من الزكاة.

ومع ذلك فإن المسلمين الشيعة الموجودين في الإمارات محدودي العدد مقارنة بدولة مثل البحرين حيث المجال أوسع لاستخدام الورقة الشيعية من جانب إيران لإثارة البلبلة وعدم الاستقرار وتهديد الأمن الوطني الداخلي للبحرين، وهو ما حدث بالفعل مراراً.

ومن الناحية الثقافية فلم يعد من المقبول ـ في ظل عالم الاعتماد المتبادل، والسماوات المفتوحة، والانتشار السرطاني للقنوات الفضائية التليفزيونية، والإذاعية ـ القول باستقلال المسألة الثقافية عن المسائل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية، فهناك ترابط عضوي ووثيق بين تلك المجالات المختلفة. لكن ما يمكن التحدث عنه هو المدى الذي يتحدد فيه التميز الثقافي لشعب ما أو دولة ما أو منطقة جغرافية معينه عن غيرها من الشعوب، والدول، والمناطق الجغرافية الأخرى في العالم.

فالتلازم القيمي، والفكري، واللغوي، والنفسي بين دول مجلس التعاون الخليجي يعطي لتلك المجموعة من الدول تميزاً ثقافياً ومذاقاً فكرياً خاصاً يميزها عن تلك المعطيات التي تميز ثقافة وفكر المجتمع الإيراني الذي يربض علي الحدود الجغرافية لتك الدول ذات المنظومة الفكرية، والثقافية المتميزة.

هذا التميز الثقافي الخليجي لا يعني انفصالاً ثقافياً كاملاً عن الثقافة الإيرانية، فإذا كان يمكننا القول بوجود تميز وانفصال بين الثقافة العربية التي تمثلها الدول الخليجية في تلك العلاقة وبين الثقافة الفارسية التي تعبر عنها لإيران الطرف الثاني في نفس العلاقة

إلا أننا لا نستطيع إغفال وتجاهل الإرث الثقافي ودائرة الثقافة المشتركة بين الجانبين، والمتمثلة في انزواء الجانبين منذ عهود بعيدة تحت فكر ثقافي واحد مستمد في الثقافة الإسلامية التي تمثل مصدراً أساسياً وجوهرياً من مصادر تكوين الهوية، والفكر للشعوب الخليجية العربية، والإيرانية علي حد سواء.

فقد كان الدين الإسلامي عماد وحدة أقوام وشعوب وجماعات وقبائل دخلت في دين الله أفواجاً، فنعمت بدفء الانضواء تحت لواء القوة الجامعة وركنها الركين، فرابطة العقائد، والعادات غدت وشائج قربي واتصال، ووسيلة تضامن المجتمع الكبير علي تعدد أجناسه، وألوانه ومشاربه[١].

والحديث عن الثقافة في الوسطين الخليجي العربي، والإيراني هو حديث عن علاقة المسألة الثقافية بالهوية، فالثقافة تبقي فارغة المضمون إذا لم تعبر عن وجود جماعة بشرية معينة، تجسد أشواقهم ومعاناتهم تجاه قضايا الحياة، والموت، والإنسان ومهامه وقدراته، وما يربط الأنا بالآخر، وما يربط الأنا بال (نحن) [٢].

لذلك سعت إيران و عدد من الدول الخليجية إلى تطوير العلاقات الثقافية فيما بينها كلما رأت لذلك سبيلاً، فمن ناحية العلاقات الثقافية بين الإمارات، وإيران نجد أن البلدين قد سعتا إلى تطوير سبل التعاون الفني، والثقافي بينهما. وعلى الرغم من أنه لم تتوفر لدى الباحث أي اتفاقية مكتوبة للتعاون الثقافي، والفني بين البلدين، كما لا يوجد بروتوكول ثقافي بين البلدين، إلا أن مسئولي البلدين قد تبادلاً الزيارات لدعم ذلك التعاون، ويمكن طرح مجالات التعاون الثقافي بين البلدين كما جاءت على لسان د. محمد

(١) د. رياض زكي قاسم، الثقاة المشتركة في حوار دول مجلس التعاون الخليجي وإيران في ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستحدات الإقليمية، والدولية (الكويت، مركز دراسات الخليج، والجزيرة العربية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠) ص.٢١٢.

(٢) المرجع السابق، ص. ٢٠٦.

خاتمي وزير الثقافة، والإرشاد الإسلامي الإيراني آنذاك خلال لقائه مع معالي أحمد بن حامد وزير الإعلام، والثقافة بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٩٠ وهي[١]:

١- إقامة أسبوع في الإمارات للسينما الإيرانية لاستعراض تطور الصناعة في إيران.
٢- القيام بإنتاج مشترك في مجال الأفلام.
٣- تبادل الأفلام.
٤- التعاون في المجالات الفنية، والتقنية.

كما تضمن الأسبوع الثقافي في الإيراني بالإمارات عرضاً للأفلام الإيرانية ومعارض للكتب، والفنون التشكيلية، والخط، والرسم الإيراني، والصناعات اليدوية، والعروض الموسيقية، والمحاضرات الفنية، وكان الهدف من ذلك الأسبوع هو تعريف الجمهور الإماراتي بالمجتمع الإيراني وفنونه وثقافته، وتعتبر هذه الزيارة الأولى لمسؤول إعلامي كبير بعد قيام الثورة في إيران[٢].

وتعتبر المدارس الإيرانية في دولة الإمارات من أهم مظاهر التبادل الثقافي بين البلدين فهي وسيلة لنقل الثقافة الإيرانية من خلال المناهج الدراسية التي تدرس في تلك المدارس. ووفقاً لأحد تقارير وزارة التربية، والتعليم بالدولة تنقسم المدارس الإيرانية إلى نوعين رئيسيين[٣]:

١- مدارس مرخصة.
٢- مدارس غير مرخصة.

أولاً - المدارس المرخصة:

وعددها اثنتان، هما مدرسة الإيرانية ومدرسة نيما الإيرانية.

---

(١) وزارة الإعلام، والثقافة، أبوظبي، محضر اجتماع وزيري ثقافة الإمارات، وإيران بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٠.
(٢) البيان، بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٢م، العالم بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٢م.
(٣) تقرير وزارة التربية، والتعليم، دولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ ١٤/١١/١٩٩٦م.

وتضم مدرسة الآداب قسمين أحدهما للذكور، والآخر للبنات منذ الصف الأول الابتدائي، وحتى الصف الثاني الإعدادي، وتضم ٢٦٤ طالب وطالبة، أما مدرسة نيما فهي روضة تضم نحو ٢٦ طالب وطالبة.

ثانياً ـ المدارس غير المرخصة:

وعددها سبع مدارس هي:

١- المدرسة الإيرانية بأبو ظبي: ذكور، وإناث وتشمل مراحل التعليم الثلاثة الأساسية الإبتدائية، والإعدادية، والمتوسطة، وبها ٣٥٠ طالب وطالبة.

٢- المدرسة الإيرانية بالعين (ذكور، وإناث) وبها ٣٥٠ طالب وطالبة.

٣- مجمع التوحيد بدبي، وينقسم إلى قسمين أحدهما للذكور، والآخر للبنات بمراحل التعليم الثلاثة وبه ١٠٠٤ طالب وطالبة.

٤- مدرسة خديجة الكبرى بدبي للبنات وبها ١٢٠٠ طالبة.

٥- مجمع سلمان الفارسي بدبي للذكور، وبه ١٤٠٠ طالب.

٦- المدرسة الإيرانية بالشارقة: ثلاث مراحل تعليمية وبها ١٣٥٠ طالب وطالبة.

٧- المدرسة الإيرانية بأم القيوين، وبها ٢٥ طالباً فقط.

جميع المدارس الإيرانية تتبع إدارة عامة يرأسها مدير عام مقره مجمع التوحيد في دبي، ويطلق على المدرسة اسم مجمع إذا كانت تضم المراحل التعليمية الثلاث وهي:

٥ سنوات إبتدائية ـ ٣ سنوات إعدادية ـ ٤ سنوات ثانوية

وتبلغ ميزانية هذه المدارس نحو ٢٠ مليون درهم وهي تحت تصرف مدير عام المدارس في الدولة، وتأتي الكتب المدرسية كلها من إيران بما فيها كتب التربية الإسلامية «ولا تدرس مناهج الدولة في تلك المدارس» وكل الإمتحانات من داخل الدولة ما عدا الشهادة العامة التي تأتي من إيران للصف الثاني عشر.

وجدير بالذكر أن القرار الاتحادي رقم (٣) لسنة ٩٦ بشأن ترحيل العمالة الموجودة بشكل غير شرعي في البلاد، والذي نتج عنه نزوح عشرات الآلاف من هؤلاء خارج

الدولة قبل انتهاء المهلة المقررة حتى لا تطبق عليهم العقوبات الواردة في القرار، قد أدي إلى ترك نحو ١٠٠ طالب وطالبة من المدارس الإيرانية إلى جانب أن المدرسة الإيرانية بالفجيرة قد أغلقت بسبب عدم وجود طلاب.

وعلى صعيد العلاقات الثقافية بين الكويت، وإيران نجد أن تلك العلاقات قد تأثرت بصورة واضحة بالتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة في العقدين الأخيرين وما ألقته هذه التطورات من ظلال على الحوار الإيراني - العربي. وهو ما سبب قطيعة طويلة بين المثقفين في إيران، والكويت، وأدى إلى نوع من الاغتراب وتراكم الكثير من نقاط الالتباس في العلاقات الثقافية بينهما وصل في بعض الأحيان إلى ما يشبه الخطاب المتصادم بين الطرفين.

وعندما بدأت إيران في اتباع سياسة الانفتاح على العالم بدأ المثقفون الإيرانيون في الدعوة إلى بدء حوار عربي - إيراني كوسيلة وحيدة للتخلص من ترسيبات الماضي.

وتنفيذاً لهذا الاتجاه وقعت الكويت، وإيران معاهدة ثقافية مشتركة في يونيو١٩٩٩ توالت بعدها مظاهر التعاون بين البلدين. ومن أهم هذه المظاهر ما يلي:-[(١)]

- قام وزير الثقافة الإيرانية عطا الله مهاجراني بزيارة إلى الكويت في مايو ٢٠٠٠ التقى خلالها وزير الإعلام د. سعد بن طفلة وذلك لبحث سبل التعاون الإعلامي، والثقافي بين الكويت، وإيران.
- هناك عدة مبادرات تفرضها المؤسسات الأهلية في الكويت لإقامة جسور تصل بين الثقافتين العربية، والإيرانية من بين هذه الجهود تلك التي بذلتها مؤسسة عبد العزيز البابطين في الإعداد لملتقى الشاعر الإيراني سعدي الشيرازي في طهران بالتعاون مع رابطة الثقافة، والعلاقات الإسلامية. حيث شهدت أطراف عدة لهذا الملتقى بالنجاح، والتميز.

---

(١) المرجع السابق.

- شاركت الكويت في المؤتمر الثاني عشر للتقارب بين المذاهب الإسلامية، والذي نظمته إيران في يونيو ١٩٩٩، وكان مبدأ إقامة المؤتمر هو محاولة التقريب بين المذاهب الإسلامية المختلفة بهدف تقوية شوكة المسلمين وتجاوز خلافاتهم.
- تقرر أن تكون الكويت مقراً لأمانة الحوار العربي - الإيراني التي تولدت فكرة إقامتها في ملتقى الشاعر الإيراني سعدي الشيرازي بهدف تقريب وجهات النظر العربية، والإيرانية في مجال التعاون بين الجانبين.

المبحث الثالث

قضايا البيئة

يصاحب النشاطات البشرية، والعمرانية، والصناعية في الغالب كثير من التأثيرات البيئية السلبية التي تؤدي إلى تأثيرات ضارة علي صحة الإنسان ونوعية البيئة وعلى قدرة الموارد الطبيعية علي التجدد، والإستمرار.

وقد أدى النمو السريع، والمتزايد في منطقة الخليج إلى ظهور أثار سلبية تهدد البيئة، وأنظمتها بأخطار تتطلب الإهتمام الفاعل، والمشترك، وحتى يتم تحقيق التنمية المستمرة فلابد من التوازن بين معطيات البيئة ومواردها الطبيعية مع مجالات التنمية المختلفة الزراعية، والصناعية، والإقتصادية. أي يتم النمو دون أن تعرقل البيئة مسيرة التنمية ودون أن تخل التنمية بموارد البيئة.

ونتيجة لذلك الإرتباط كان لابد من وضع النظم، والقواعد التي تضمن المحافظة علي البيئة وعناصرها وما تشمله من أنظمة بيئية في إطار التنمية المستدامة.

وتعتبر اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث هي الأساس الأول للتعاون الخليجي - الإيراني فيما يتعلق بقضايا البيئة المختلفة. ففي الفترة من الخامس عشر، وحتى الثالث، والعشرين من شهر إبريل/ نيسان عام ١٩٧٨ اجتمعت في مؤتمر الكويت الإقليمي للمفوضين لحماية وتنمية البيئة البحرية، والمناطق الساحلية حكومات كل من دولة البحرين، الكويت، سلطنه عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، إلي جانب حكومتي دولة العراق، وإيران لبحث تلوث البيئة البحرية في تلك المنطقة الجغرافية من العالم بالزيت، والمواد الضارة أو السامة الأخرى الناشئة من النشاطات البشرية في البر، والبحر، وبخاصة عمليات تصريف هذه المواد دون تمييز أو رقابة مما يحمل معه تهديداً متزايداً للحياة البحرية،

والثروة السمكية، والصحة البشرية، و لإستخدام الشواطئ، والمرافق الأخرى للأغراض الترفيهية.

وإيماناً من تلك الحكومات وقناعتها بضرورة ألا تؤدي عمليات التنمية الحضرية، والريفية، والصناعية إلى الإضرار بالبيئة البحرية أو تهديد مواردها الحية مع الحاجة القصوي لتطوير أسلوب متكامل للإدارة ولاستخدام البيئة البحرية، والمناطق الساحلية بما يتيح تحقيق الأهداف البيئية، وأهداف التنمية علي نحو متناسق. أدركت تلك الدول أهمية التعاون وتنسيق العمل فيما بينها علي أساس إقليمي بهدف توفير الحماية اللازمة للمنطقة البحرية لصالح جميع الأطراف المتعاقدة في تلك الإتفاقية.

وقد تضمنت تلك الإتفاقية بين دفتيها ثلاثين مادة وقع عليها المفوضون عن تلك الحكومات في الرابع، والعشرين من شهر إبريل باللغات الثلاثة العربية، والفارسية، والإنجليزية بإعتارها جميعاً متساوية في الحجية، علي أن تكون النسخة الإنجليزية هي النسخة المعتمدة في حال قيام نزاع بخصوص تفسير أو تطبيق تلك الإتفاقية أو بروتكولاتها[1].

كما تم التوقيع في المؤتمر نفسه علي البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث، والزيت، والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة متضمناً ثلاث عشرة مادة[2].

وقد حددت إتفاقية الكويت المجال الجغرافي الذي تطبق عليه بنود الإتفاق بالمنطقة البحرية التي تحدها جنوباً المنطقة من «رأس ضربة علي» علي خطي ٣٩/ ١٦ شمالاً، و٣٠/ ٣/ ٥٣ شرقاً، ثم بين خطي ٠٠/ ١٦ شمالاً، ٢٥/ ٥٣ شرقاً، ثم إلي موقع علي خطي ٠٠/ ١٧ شمالاً، ٣٠/ ٥٦ شرقاً، ثم إلي موقع علي خطي ٣٠/ ٢٠ شمالاً، ٠٠/ ٦٠

---

(١) نص اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث، الكويت، ١٩٧٨/٤/٢٤.

(٢) نص البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث، والزيت، والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، الكويت، ١٩٧٨/٤/٢٤.

شرقاً، ثم إلي رأس الفاسطة علي خطي ٠٤/ ٢٥ شمالاً، ٢٥/ ٦١ شرقاً. وعرفت «بالمنطقة البحرية»، وهي لا تشمل المناطق البحرية الداخلية للدول المتعاقدة ما لم يتم الإتفاق علي غير ذلك فيما بعد[١].

وقد إنبثقت عن تلك الإتفاقية منظمة إقليمية لحماية البيئة البحرية يكون مقرها دولة الكويت، وتتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية، هي[٢]:-

١- مجلس المنظمة :

ويضم في عضويته الدول الثمانية المتعاقدة في تلك الإتفاقية، وتكون رئاسته دوريه لمدة عام واحد وفقاً للترتيب الأبجدي الإنجليزي لأسماء الدول الأعضاء، وتعقد إجتماعات المجلس في دولة المقر أو في أي دولة أخري يتم الإتفاق عليها إجتماعاً عادياً مرة كل عام، ويجوز عقد إجتماعات غير عادية بناء علي دولة واحدة علي الأقل وتؤيده دولة أخري كحد أدني، أو بناء علي طلب الأمين التنفيذي وتؤيده دولتان علي الأقل، ويكون إجتماع المجلس صحيحاً بحضور ثلاثة أرباع الدول المتعاقدة علي الأقل.

وتتم إجراءات التصويت في الموضوعات الهامة بإجماع الأصوات الحاضرة في الإجتماع بواقع صوت واحد لكل دولة. أما الشئون الإجرائية فيتم التصويت فيها بأغلبية ثلاثة أرباع الدول الحاضرة، والمشتركة في التصويت.

وتتحدد مهام المجلس في الأمور التالية[٣]:-

١- متابعة النظر في الإتفاقية وبروتوكولاتها.

٢- مراجعة حالة تقييم التلوث البحري وآثاره في المنطقة البحرية في ضوء التقارير الواردة من الدول المتعاقدة، والمنظمات الدولية الإقليمية المختصة.

---

(١) المادة الثانية من إتفاقية الكويت الإقليمية، مرجع سابق.

(٢) المادة السادسة عشرة من إتفاقية الكويت الإقليمية، مرجع سابق.

(٣) المادة السابعة عشرة من إتفاقية الكويت الإقليمية، مرجع سابق.

٣- إقرار ومراجعة وتعديل ملاحق كل من الإتفاقية وبروتوكولاتها حسب الاقتضاء، ووفقاً للإجراءات الواردة في الإتفاقية.

٤- تسلم، ودراسة التقارير التي تقدمها الدول المتعاقدة.

٥- دراسة التقارير التي تعدها الأمانه عن المسائل المتعلقة بالإتفاقية وبالشئون المتصلة بإدارة المنظمة.

٦- إصدار التوصيات في شأن إقرار أي بروتوكولات لإضافية أو تعديلات للإتفاقية وبروتوكولاتها.

٧- إنشاء أجهزة فرعية وتشكيل مجموعات عمل خاصة، حسب الإقتضاء، لدراسة أي أمور تتعلق بالإتفاقية وبروتوكولاتها، وملاحق كل من الإتفاقية وبروتوكولاتها.

٨- تعيين الأمين التنفيذي للأمانة، وإتخاذ ما يلزم نحو تمكين الأمين التنفيذي من تعيين أفراد آخرين حسب الإقتضاء.

٩- متابعة مهام الأمانه بشكل دوري.

١٠- يقوم المجلس في أول إجتماع له بإقرار نظامه الداخلي، والقواعد المالية التي تحدد بوجه خاص المساهمات المالية للدول المتعاقدة[١].

١١- دراسة وتنفيذ أية مهام إضافية قد يتطلبها تحقيق أغراض الإتفاقية وبروتوكولاتها.

٢- الأمانه العامة للمنظمة:

وتتكون من أمين تنفيذي وعدد من الأفراد اللازمين لأداء مهام الأمانة التالية[٢]:-

١- الدعوة، والتحضير لاجتماعات المجلس، وأجهزته الفرعية ومجموعات العمل الخاصة وللمؤتمرات الدبلوماسية التي تعقد في إطار المنظمة لإجراء أي تعديلات تراها أي من الدول المتعاقدة علي الإتفاقية وبروتوكولاتها.

---

(١) المادة الثانية، والعشرون من إتفاقية الكويت الإقليمية، مرجع سابق.

(٢) المادة الثامنة عشر من إتفاقية الكويت الإقليمية، مرجع سابق.

٢- إبلاغ الدول المتعاقدة بالإخطارات، والتقارير وغيرها من المعلومات الأخرى التي تتسلمها الأمانة من كل دولة متعاقدة في شأن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام الإتفاقية وبروتوكولاتها على النحو الذي يقرره المجلس وفي الفترات التي يحددها.

٣- النظر في الإستفسارات، والمعلومات المقدمة من الدول المتعاقدة، والتشاور معها بشأن المسائل المتعلقة بالإتفاقية وبروتوكولاتها وملاحقها.

٤- إعداد تقارير عن الأمور المتعلقة بالإتفاقية وإدارة المنظمة.

٣- لجنة قضائية لتسوية المنازعات :

وقد تم الإتفاق علي تشكيلها وتحديد إختصاصها ونظامها في أول إجتماع للمجلس. و تتولي اللجنة النظر في تسوية أي نزاع بين الدول المتعاقدة حول تفسير أو تطبيق الإتفاقية أو بروتوكولاتها في حاله فشل الوصول لتلك التسوية بالتفاوض أو بالطرق السلمية الأخرى[١].

وقد حددت الإتفاقية عدداً من الإلتزامات العامة التي تسترشد بها الدول المتعاقدة سواء منفردة أو مجتمعة لمنع وتقليل ومكافحة تلوث البيئة البحرية في تلك المنطقة البحرية المحددة سلفاً ووفقاً للبرتوكول المرفق بها، حيث حددت الإلتزامات التالية[٢]:-

١- أن تضع الدول المتعاقدة المعايير، والقوانين، واللوائح الوطنية لتنفيذ الإلتزام الذي التزمت به في تلك الإتفاقية، كما تسعى إلى التنسيق بين سياساتها الوطنية في هذا الشأن وتعيين السلطة الوطنية لهذا الغرض.

٢- أن تتعاون الدول المتعاقدة مع المنظمات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية المختصة لإعداد، وإقرار معايير إقليمية، وتطبيقات، وإجراءات يوصي بها لمنع وتقليل ومكافحة التلوث من كافة المصادر تمشياً مع أهداف الإتفاقية، ولمساعدة بعضها بعضاً في الوفاء بإلتزاماتها وفقاً للإتفاقية.

---

(١) المادة الخامسة، والعشرون من إتفاقية الكويت الإقليمية، مرجع سابق.

(٢) المواد من الثالثة وحتى الثالثة عشر من إتفاقية الكويت الإقليمية، مرجع سابق.

٣- أن تبذل الدول المتعاقدة قصارى جهدها للتأكد من أن تنفيذ هذه الإتفاقية لن ينجم عنه تحول أحد أنواع التلوث الي نوع أخر قد يكون أكثر إضراراً بالبيئة.

٤- أن تتخذ الدول المتعاقدة جميع التدابير المناسبة وفقاً لتلك الإتفاقية وللقواعد المتبعه في القانون الدولي لمنع وتقليل التلوث الناجم عن السفن، وعن إلقاء الفضلات من السفن، والطائرات، ومن عمليات التصريف بكافة أشكالها، وعن عمليات إستكشاف، وإستغلال قاع البحر الإقليمي وتربته التحتية، والجرف القاري، والأنشطة البشرية الأخرى الناجمة عن إستصلاح الأراضي وما يصحبه من عمليات التجريف بالشفط أو التجريف الساحلي. وقد استثنت من أحكام تلك الإتفاقية السفن الحربية وتلك التي تملكها الدول المتعاقدة، ويقتصر استخدامها علي الخدمات الحكومية غير التجارية علي أن تضمن تلك الدول بقدر الإمكان أن تلتزم تلك السفن بهذه الإتفاقية في مجال منع تلوث البيئة البحرية[1].

٥- أن تتعاون الدول المتعاقدة في مواجهة حالات التلوث الطارئة، والتي قد تصيبها مجتمعه، أو تصيب إحدي تلك الدول.

٦- أن تتعاون الدول المتعاقدة سواء مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية، والإقليمية المختصة في مجالات البحث العلمي، والرصد، والتقييم وتطوير وتنسيق البرامج الوطنية للرصد ، وتقييم الآثار البيئية السلبية التي قد تنجم عن أي نشاط تخطيطي تجريه، والتقليل من أثاره الضارة علي البيئة. كما تتعاون في مجال تطوير برامج المعونات الفنية وغيرها من المجالات المتعلقة بالتلوث البحري بالتنسيق مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية الناشئة عن تلك الإتفاقية.

٧- تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون فيما بينها في صياغة و إقرار القواعد، والإجراءات المناسبة لتحديد المسئولية المدنية، والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة

---

(١) المادة الرابعة عشر من إتفاقية الكويت الإقليمية، مرجع سابق.

البحرية، وعن الأضرار الناجمة عن مخافة الالتزامات الواردة في هذه الإتفاقية وبروتوكولاتها.

وخلال الإجتماع ذاته تم التوقيع علي البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت، والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، والذي كان من أهم ما ترتب عليه هو إنشاء «مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية»، والذي يشمل نشاطه المنطقة البحرية المنصوص عليها في إتفاقية الكويت[1].

وتحددت أهداف المركز، كما أقرها مجلس المنظمة، في التالي[2]:-

- تعزيز قدرات الدول المتعاقدة وتسهيل التعاون فيما بينها لمكافحة التلوث بالزيت، والمواد الضارة الأخرى في الحالات البحرية الطارئة.
- مساعدة الدول المتعاقدة، التي تطلب ذلك، في تعزيز قدراتها الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت، والمواد الضارة الأخرى، وتنسيق وتسهيل تبادل المعلومات، والتعاون التقني، والتدريب.
- البدء بعمليات لمكافحة التلوث بالزيت، والمواد الضارة الأخرى علي الصعيد الإقليمي بعد عرض الأمر أولاً علي مجلس المنظمة لإقراره بعد تقييم النتائج التي أحرزت نتيجة لتحقيق الأهداف السابقة، وفي ضوء الموارد المالية التي يمكن توفيرها لهذا الغرض.

وقد حدد البروتوكول المهام التي يقوم بها مركز الطوارئ علي النحو التالي[1]:-

---

(١) يقصد بتعبير «**حالة طارئة**» أية كارثة أو حادثة أو واقعة أو وضع، مهما كانت الأسباب ينتج عنه تلوث خطير أو تهديد وشيك بتلوث خطير للبيئة البحرية بالزيت أو بالمواد الضارة الأخرى، بما في ذلك الإصطدام أو الجنوح وأية حوادث أخري تتعلق بالسفن، بما في ذلك الناقلات، وكذلك الإنفجارات الناجمة عن أنشطة التنقيب عن النفط، وإنتاجه وتسرب الزيت، والمواد الضارة الأخرى نتيجة خلل في المنشأت الصناعية. راجع نص البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت، والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، الكويت، ١٩٧٨/٤/٢٤، مرجع سابق.

(٢) المادة الثالثة من البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت، والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة.

- جمع المعلومات المتعلقة بالأمور التي يغطيها هذا البروتوكول، وإبلاغها للدول المتعاقدة وهي تشمل:-

١ - القوانين، والأنظمة، والمعلومات المتعلقة بالسلطات المختصة في الدول المتعاقدة وخطط الطوارئ للحالات البحرية الطارئة.

٢ - معلومات عن الطرق، والوسائل، والبحوث المتعلقة بمواجهة الطوارئ البحرية.

٣ - قائمة بأسماء الخبراء وبالأجهزة، والمواد التي توفرها الدول المتعاقدة لمواجهة الطوارئ البحرية.

- معاونة الدول المتعاقدة، وبناء علي طلبها، فيما يلي:-

١ - إعداد القوانين، والأنظمة المتعلقة بالأمور التي يشملها هذا البروتوكول، وفي إنشاء السلطات المختصة.

٢ - إعداد خطط الطوارئ للحالات البحرية الطارئة .

٣ - وضع الإجراءات التي يمكن بمقتضاها نقل العاملين، والمعدات، والمواد المطلوبة لمواجهة الطوارئ البحرية بسرعة من أو إلى أو عبر البلدان المعنية.

٤ - إبلاغ التقارير المتعلقة بالطوارئ البحرية.

٥ - تعزيز وتطوير برامج التدريب علي مكافحة التلوث.

- تنسيق برامج التدريب علي مكافحة التلوث، وإعداد مراجع الإرشادات الشاملة عن مكافحة التلوث.

- تطوير وصيانة نظام الإتصالات وتبادل للمعلومات يلائم حاجات الدول المتعاقدة، والمركز، وذلك للتبادل الفوري للمعلومات المتعلقة بالطوارئ البحرية.

- إعداد قوائم حصر للإمكانات المتاحة من العاملين، والمواد، والسفن، والطائرات وغيرها من المعدات المتخصصة لمواجهة الطوارئ البحرية.

---

(١) المرجع السابق.

- إنشاء وتدعيم مكاتب إتصال مع المنظمات الإقليمية، والدولية المختصة، لاسيما المنظمة الإستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية (IMCO) بهدف الحصول علي المعلومات، والبيانات العلمية، والتقنية وتبادلها، وبوجه خاص فيما يتعلق بأي مستحدث منها قد يساعد المركز في أداء مهامه.
- إعداد تقارير دورية عن الطوارئ البحرية لعرضها علي المجلس.
- القيام بأية مهام أخرى توكل إلى المركز بمقتضي هذا البروتوكول أو من قبل المجلس، حيث يمكن أن يقوم المركز بأداء مهام إضافية تكون ضرورية لتنفيذ عمليات مكافحة التلوث بالزيت، والمواد الضارة الأخرى علي المستوى الإقليمي في حالة تخويل المجلس إياه بذلك.

يتولي مجلس المنظمة المراجعة الدورية لأنشطة مركز الطوارئ وتحديد نطاق ومراحل تنفيذ مهامه، وتحديد الدعم المالي، والإداري، وأي دعم آخر يلزم أن تقدمه الدول المتعاقدة للمركز لأداء مهامه[1].

كما أوجب البروتوكول علي الدول المتعاقدة ضرورة بمساعدة المركز في أداء مهامه من خلال تزويده بالمعلومات اللازمة عن سلطتها المختصة وقوانينها، وأنظمتها وخططها الوطنية للطوارئ، والوثائق القانونية الأخرى التي تتعلق بوجه عام بالأمور الواردة في هذا البرتوكول. وأن تمده بما يستجد من بحوث ووسائل، وأساليب وطرق فنية ومواد جديدة تتعلق بمعالجة الحالات البحرية الطارئة. كما أنه يتوجب علي تلك الدول إبلاغ المركز وجميع الدول المتعاقدة الأخرى عن وقوع أي طارئ بحري حتي يمكن مواجهته في الوقت المناسب.

وفي المقابل من حق كل دولة من الدول المتعاقدة طلب المساعدة من المركز ومن الدول الأخرى لمواجهة حالة بحرية طارئة[1].

---

(١) المادة الثالثة عشر من البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت، والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، مرجع سابق.

وإدراكاً من الدول الأعضاء في المنظمة للأخطار المحدقة بالبيئة البحرية وصحة الإنسان من التلوث البحري الناشئ عن العمليات البحرية التي تجريها كل دولة عضو في مياهها الإقليمية وتؤدي إلى الإضرار بالمنطقة البحرية. لذا وفي التاسع، والعشرين من مارس/ آذار ١٩٨٩ وقعت الدول الأعضاء علي البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن إستكشاف، وإستغلال الجرف القاري لوضع تدابير أكثر دقة لمنع، والحد من التلوث البحري الناجم عن استكشاف، واستغلال موارد قاع البحر وباطن أرضه. حيث ألزم البروتوكول الدول الأعضاء أن تتخذ كافة التدابير المناسبة لمنع وتقليل، والحد من التلوث البحري الناجم عن العمليات البحرية، آخذة في الإعتبار أفضل التقنيات المتاحة، والمجدية إقتصادياً، وأن علي الدول المتعاقدة أن تعمل منفردة أو مشتركة علي إتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لمكافحة التلوث البحري الناجم عن العمليات البحرية في أجزاء منطقة البروتوكول الواقعة تحت ولايتها[٢].

وعلى كل دولة أن تتأكد من أن أية عملية بحرية في منطقة البروتوكول الواقعة تحت ولايتها، يجب أن تتم بموجب ترخيص يمنح وفقاً لشروط حماية البيئة البحرية، والمناطق الساحلية، والتي تري السلطة المختصة في الدولة ضرورة فرضها.

وعلى السلطة المختصة في الدولة أن تطلب من المشغل الإلتزام بالقوانين، والأنظمة المعنية، والصادرة بموجب سلطة الدولة، وأن يكون لها صلاحية اتخاذ التدابير الضرورية لضمان تنفيذها[٣].

---

(١) المادة الحادية عشر من البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت، والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، مرجع سابق.

(٢) المادة الثانية من البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن إستكشاف، وإستغلال الجرف القاري...، ويقصد «**بمنطقة البروتوكول**» جميع أجزاء الجرف القاري للدولة المتعاقدة، والتي تقع ضمن المنطقة البحرية المحددة في إتفاقية الكويت في مادتها الثانية، وكذلك أجزاء جرفها القاري المتاخمة للمنطقة البحرية.

(٣) المادة الثالثة من البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن إستكشاف، وإستغلال الجرف القاري، مرجع سابق.

ولا يسمح من جانب السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة بأية عملية من هذا القبيل إلا بعد تقديم تقييم عن الآثار البيئية المحتملة لتلك العملية، ولا يمنح الترخيص إلا بعد أن تقتنع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة بأن العملية لن يترتب عليها أية مخاطرة غير مقبولة تؤدي الي مثل هذا الضرر في منطقة البروتوكول أو أية منطقة ساحلية مجاورة(1).

وعلى كل دولة أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان عدم تسبب العمليات البحرية الواقعة تحت ولايتها لأية عرقلة لا مبرر لها للملاحة المشروعة أو الصيد أو أي نشاط أخر يمارس بموجب إتفاقيات ثنائية أو جماعية أو علي أساس القانون الدولي(2).

ويحظر البروتوكول علي الدول المتعاقدة التخلص مما يلي في البحر:-

- جميع المواد البلاستيكية مثل الحبال الصناعية، وشباك الصيد الصناعية، والأكياس البلاستيكية للقمامة وما شابهها.
- جميع أنواع القمامة الأخرى بما فيها المنتجات الورقية، والخرق، والزجاج، والمعدن، والقوارير، والأواني الفخارية، والعوارض الخشبية، ومواد التبطين، والتعبئة.

ويشدد البروتوكول علي وجوب تصريف فضلات الطعام إلي البحر في أماكن بعيدة عن اليابسة قدر الإمكان علي ألا تقل المسافة في أي حال من الأحوال عن أثني عشر ميلاً بحرياً من أقرب اليابسة. وضرورة تطبيق المتطلبات الأكثر صرامة عندما تكون القمامة مختلطة بتفريغات أخري تحكمها متطلبات تصريف أو تفريغ مختلفة. وعدم تفريغ مياه الصرف الصحي الي منطقة البروتوكول من أية منشأة يعمل عليها بصورة دائمة عشرة أفراد أو أكثر ما لم يتم سحقها وتعقيمها، ويتم تفريغها علي مسافة تزيد عن أربعة

---

(1) المادة الرابعة من البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن إستكشاف، وإستغلال الجرف القاري، مرجع سابق.

(2) المادة الخامسة من البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن إستكشاف، وإستغلال الجرف القاري، مرجع سابق.

أميال بحرية عن أقرب يابسة، أو يتم تفريغها علي مسافة تزيد عن أثني عشر ميلاً بحرية عن أقرب يابسة، أو يتم تمريرها عبر وحدة معالجة موافق عليها من السلطات المختصة في الدولة. وعلى كل الأحوال يجب ألا ينتج عن التفريغ مواد صلبة عائمة ومرئية أو تغيير لون المياه المحيطة[١].

وتنفيذاً للمادة السادسة من إتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية، قامت سكرتارية المنظمة بإعداد مشروع بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناتج من مصادر في البر وعرض المشروع علي الاجتماع الثالث للمنظمة في إبريل ١٩٨٤، والذي قرر بدوره عقد إجتماعات للخبراء، والقانونيين، والفنيين في دول المنظمة لمتابعة صياغة بنود هذا المشروع. ومن ثم عقدت المنظمة أربعة إجتماعات للخبراء، والقانونيين، والفنيين في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩ جرت خلالها مناقشات مستفيضة لمواد البروتوكول، والملاحق الفنية التابعة له وذلك من قبل الخبراء، والقانونيين، والفنيين في الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والإقليمية. ثم عرض البروتوكول علي اللجنة التنفيذية في إجتماعها بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٩٠ حيث تمت الموافقة عليه. وفي يوم الأربعاء الموافق ٢١/ ٢/ ١٩٩٠ تم التوقيع علي بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناتج من مصادر في البر من الدول الأعضاء في المنظمة[٢].

---

(١) المادة العاشرة من البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن إستكشاف، وإستغلال الجرف القاري، مرجع سابق.

(٢) يقصد بمصادر التلوث في البر كما حدده البروتوكول في تعريف المفاهيم الواردة به بأنها «المصادر البلدية أو الصناعية أو الزراعية الثابتة، والمتحركة علي البر، والتي تصل تصريفاتها الي البيئة البحرية»، وقد حددت المادة الثالثة من البروتوكول تلك المصادر بأنها التصريفات التي تصل الي المنطقة من البر وخاصة:

- من المصبات وخطوط الأنابيب التي تصب في البحر.
- من خلال الأنهار، والقنوات أو المجاري المائية الأخرى بما في ذلك المجاري المائية الجوفية.
- من منشآت بحرية ثابتة أو متحركة مستخدمة أخري غير إستكشاف، وإستغلال قاع البحر وباطن أرضه، والجرف القاري.

ويتكـون البروتوكـول مـن سـتة عشر مـادة وثلاثـة ملاحـق ، الأول يتعلـق بكيفيـة مكافحة التلوث عن طريق التحكم في المصـدر، والثـاني يعنـي بتطـوير معالجـة النفايـات المشتركة و/ أو المختلطة، أما البروتوكول الثالث فيتضمن مجموعـة القواعـد، واللـوائح، والتصاريح اللازمة للتخلص من الفضلات.

ويطبق هذا البروتوكول علي المنطقة البحرية التي تحددت سلفاً في إتفاقيـة الكويـت الإقليمية. ومن شأن البرتوكول وملاحقه الثلاثـة العمـل عـلي حمايـة البيئـة البحريـة مـن التلوث من جميع مصادر التلوث الناتج من مصادر في البر، والتي من شأنها الحفاظ عـلي البيئـة البحريـة مـن التلـوث مـن تلـك المصـادر، وبالتـالي سـد الـنقص البـين في الـنظم، واللوائح القائمة آنذاك في الدول الأعضاء في المنظمة، وإيجاد الحلول المناسبة للحـد مـن التلوث البحري من مصادر في البر في المنطقة البحرية المحددة.

وفي طهـران قـام المفوضـون رسـمياً مـن قبـل الـدول المتعاقـدة الأطـراف في إتفاقيـة الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة بالتوقيع علي البروتوكول الخـاص بـالتحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة، والنفايـات الأخـرى عـبر الحـدود، والـتخلص منهـا في اليوم السابع عشر من مارس عام ١٩٩٨.

فالنقل البحري عبر الحدود، والتخلص من النفايات الخطرة، والنفايات الأخـرى في المنطقة يؤدي إلي إنتقال التأثيرات الضارة لهذه النفايات من الدولة التـي نشـأت فيهـا إلي الدول التي تمر عبرها، والدول التي يتم التخزين أو التخلص من النفايات. ومن ثم فإن افضل وسيلة لتقليل أضرار النفايات الخطرة، والنفايات الأخرى عـلي صـحة الإنسـان، والبيئة بما في ذلك الأخطار الناجمة عن نقلها عبر الحدود هي تقليل ومنع تولدها، وعنـد عدم إمكانية ذلك التخلص منها في أو قرب مصدر منشـأها بطريقـة سـليمة بيئيـاً. وهـذا هو الهدف الذي سعت إليه الدول المتعاقدة من وراء ذلك البروتوكول.

- ومن أية مصادر أخري في البر واقعة ضمن أراضي الدول المتعاقدة سواء كانت من خلال الماء أو الجو أو مباشرة من الساحل.

حيث أكد البروتوكول علي ضرورة سعي الدول المتعاقدة إلى التقليل من تولد النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى للحد الأدنى ومنع الأشخاص التابعين لولايتها من نقلها أو التخلص منها ما لم يكونوا مخولين بذلك من قبل الدولة ذاتها. في الوقت الذي لابد فيه من التأكد من أن هؤلاء الأشخاص يتخذون التدابير اللازمة لمنع التلوث من تلك النفايات، والتقليل من آثارها السلبية علي صحة الإنسان الي أدني حد ممكن في حالة حدوثه. لذا يشترط تغليف تلك النفايات عند نقلها ووضع الملصقات عليها، ويرفق بها وثيقة نقل تغطي كافة مراحل النقل عبر الحدود حتي نقطة التخلص منها، مع المراقبة الفعالة لعملية النقل ورصد التأثيرات البيئية المحتملة لتلك العملية[1].

ويحظر علي الدول المتعاقدة إستيراد النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى من الدول غير المتعاقدة إلي أو عبر منطقة البروتوكول بغرض التخلص منها نهائياً، لكن يمكنها القيام بذلك إذا كان الهدف هو إستخلاص أو إعادة التدوير أو الإسترداد أو إعادة الاستخدام المباشر أو لإستخدامات بديلة أخري مع مراعاة الشروط الأخرى التي أوردها البروتوكول تفصيلاً[2].

ومن ثم فإن أي نقل للنفايات عبر الحدود يتم بطريقة تتعارض مع أحكام هذا البروتوكول، والإلتزامات العامة للقوانين الدولية يعتبر مروراً غير مشروع، وهذه الحالة ولضمان التقليل من الآثار السلبية لابد وأن تتأكد الدولة أولاً من أن التخلص من تلك النفايات قد تم بطريقة سليمة بيئياً وبالسرعة المناسبة. وعلى كل دولة متعاقدة أن تسن التشريعات الوطنية، والمحلية المناسبة لمع المرور غير المشروع، والمعاقبة عليه[3].

---

(١) المادة الرابعة من بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة، والنفايات الأخرى عبر الحدود، والتخلص منها، طهران، مارس ١٩٩٨.

(٢) راجع تلك الشروط في المادة الخامسة من بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة، والنفايات الأخرى عبر الحدود، والتخلص منها.

(٣) المادة العاشرة من بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة، والنفايات الأخرى عبر الحدود، والتخلص منها.

ولضمان التنفيذ الفعلي لبنود البروتوكول حددت المادة الثالثة عشر الترتيبات المؤسسية التي يجب أن تقوم بها المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية وذلك علي النحو التالي:-

١- الإتصال بالسلطات المختصة في الدول المتعاقدة بشأن تطبيق البروتوكول.

٢- تدريب الخبراء الوطنيين في الدول المتعاقدة وعلى الأخص في مجال الرصد وتطبيق أحكام البروتوكول.

٣- وضع الحكام القانونيين، والفنيين لمساعدة الدول المتعاقدة عندما يطلب منها ذلك، وتقديم المشورة لهذه الدول فيما يتعلق بأحكام البروتوكول بطريقة فعالة.

٤- تعزيز القدرات الإقليمية وزيادة كفاءة شبكة المعلومات، والبيانات ذات العلاقة بالبروتوكول.

٥- إعداد سجل خاص بمرافق التخلص بالتشاور مع السلطات المختصة في الدول المتعاقدة التي لديها قدرات فنية كافية لإدارة النفايات الخطرة، والنفايات الأخرى بطريقة بيئية سليمة وفقاً للإرشادات الفنية الإقليمية.

٦- إنشاء نظام موحد للرقابة علي النفايات الخطرة، والنفايات الأخرى عبر الحدود في منطقة البروتوكول.

٧- تسهيل إنشاء مرافق إستقبال إقليمية بالتعاون الوثيق مع الدول المتعاقدة، والمنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية.

٨- إعداد تقارير وفقاً للمعلومات التي تصل من الدول المتعاقدة بشأن تنفيذ البروتوكول ورفعها الي مجلس المنظمة.

٩- وضع أسس الإتصال المتبادل مع المنظمات الإقليمية و الدولية، والمؤسسات الخاصة ذات العلاقة، والمتواجدة خارج الدول المتعاقدة بما فيها مولدي وناقلي النفايات الخطرة، والنفايات الأخرى.

١٠- وضع أسس الإتصال المتبادل مع سكرتارية إتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة، والتخلص منها عبر الحدود.

١١- القيام بالمهام الأخرى التي حدده المجلس ذات الصلة بتنفيذ البروتوكول.

المبحث الرابع

قضايا العلاقات الإيرانية الخليجية

في إطار المنظمات الإقليمية والدولية

تعتبر المنظمات الإقليمية، والدولية هي الإطار المؤسسي الأوسع الذي تستطيع الدول الخليجية صياغة سياستها الجماعية في مواجهة إيران بصدد العديد من القضايا التي تشملها العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، ويعتبر الإطار الجماعي لتلك العلاقة هو الأفضل بالنسبة للدول الخليجية وهو ما لا تحبذه إيران كثيراً، لأنه يتيح مجالاً أوسع لحرية حركة الدول الخليجية في مواجهة إيران، ويقلل من فرص الضغط الذي يمكن أن تمارسه إيران علي كل دولة خليجية منفردة في حال العلاقات الثنائية نتيجة للفارق في ميزان القوة الذي يميل دائماً لصالح إيران عند صياغة علاقات إيرانية ـ خليجية ثنائية.

وفي واقع الأمر فإن القضايا التي تشملها العلاقات الخليجية الإيرانية في إطار المنظمات الإقليمية، والدولية عديدة ومتنوعة، ولا يتسع المجال لتناولها إجمالاً، ولكن يمكن الاقتصار علي عدد من القضايا التي أثيرت بشدة من جانب الدول الخليجية. وتشمل علي سبيل المثال لا الحصر:ـ

- قضية الأمن في منطقة الخليج
- قضية الجزر الإماراتية
- القضية الفلسطينية
- الحرب العراقية ـ الإيرانية
- المسألة النفطية

هذه القضايا سوف تتم مناقشتها من خلال المواقف الخليجية، والإيرانية في منظمات الأمم المتحدة، المؤتمر الإسلامي، منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أولاً: قضية الأمن في منطقة الخليج

لقد شغلت مسألة أمن الخليج الدول الخليجية منذ فترة السبعينيات حيث كانت دول الخليج تراقب مسلك الدولتين العظميين وصراعهما حول الخليج ووسائلها في هذا الصراع.

ونتيجة لذلك تعالت النداءات الصحفية، والشعبية، والرسمية طوال حقبة السبعينات تطالب دول الخليج باتخاذ موقف عربي للحفاظ على مصالحها عن طريق قيام الوحدة الخليجية. وفي ذلك الوقت كانت المخاطر التي تهدد الأمن الخليجي ممثلة في صراع القوتين العظميين حول المنطقة وتصارع نظريتي الأمن السوفييتية، والأمريكية للمنطقة، وذلك بالإضافة إلى ذلك الخطر المتربص بالأمة العربية وهو الكيان الصهيوني[١].

فقد وجدت دول الخليج نفسها واقعة في بؤرة ذلك الصراع الحادث بين القوتين العظميين، وتراوحت مواقفها وردود أفعالها بين تيار الحياد اتقاء لمخاطر الانحياز، والتورط إلى جانب هذه القوة العظمى أو تلك، وبين التحالف، والانحياز سواء في صورة صريحة أو مقنعة. وهو الموقف الذي دفعت إليه بعض المتغيرات التي فرضت تأثيرها على الواقع السياسي لمنطقة الخليج منذ أواخر السبعينات مثل الثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية.[٢]

---

(١) عزت عبد الواحد سيد الإدارة المصرية لأزمة الخليج الثانية ٩٠ – ١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٨٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن بعض تلك المتغيرات راجع:

١- نواف مساعد آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دارسة سياسية وقانونية في التنظيم الدولي الإقليمي، مرجع سبق ذكره ص ص ٩٩ – ١٠٥.

٢- د. عبد الله بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أم عوده في طريق الوحدة العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، سلسلة الحوارات العربية، عدد ٥، ص ص ٣١ – ٣٢

٣ – د. عبد الله الاشعل، الإطار السياسي، والقانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ص: ٩٨-١٠٥.

إن التحدي الذي فرضه إنتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠علي أمن الخليج هو تحدي لا يمكن تجاهله، فالثورة، والحرب أوجدا خللاً قوياً في توازن القوة بين القوي الرئيسية الثلاثة في منطقة الخليج السعودية، وإيران، والعراق، وأحدثت تقارباً عراقياً خليجياً رأته إيران تهديداً لها ومحاوله لطمس دورها الإقليمي في المنطقة وفي معادلات الأمن بها مما دفعها الي إتباع نهج عدائي تجاه دول المنطقة بالشكل الذي رأته تلك الدول يؤثر تأثيراً سلبياً علي أمنها الوطني، والأمن الإقليمي للمنطقة.

وقد انعكس ذلك الوضع علي سلوك الدول الخليجية داخل أروقة المنظمات الدولية، والإقليمية في الموضوعات التي تخص أمن الخليج العربي، والتأثيرات السلبية التي تضفيها التوجهات، والتصرفات الإيرانية في المنطقة خلال تلك المرحلة .

فخلال أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران عام ١٩٧٩ كانت دولة الكويت عضواً غير دائم في مجلس الأمن (١٩٧٨-١٩٧٩)، حيث شاركت الكويت في التصويت بالموافقة علي قرار مجلس الأمن رقم ٤٥٧ الذي كان يدعو لإيران إلى الإفراج الفوري عن الرهائن الأمريكيين في طهران بدون اللجوء لتطبيق الفصل السابع من الميثاق. وفي تلك الفترة أيضاً انتقدت الكويت العملية العسكرية التي كان مزمعاً القيام بها إنقاذ الرهائن في نفس العام، حيث رأت الكويت أن ذلك التدخل الأمريكي يشكل تهديداً لأمن الخليج، ومن ثم امتنعت الكويت عن التصويت علي قرار مجلس الأمن رقم ٤٦١ في ٣١ ديسمبر ١٩٧٩، والذي كان يدعو إلى تطبيق عقوبات علي إيران طبقاً للفصل السابع من الميثاق، لأن تطبيق الفصل السابع من الميثاق لا يعطل فقط جهود السكرتير

٤- د. اسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات، الكويت، شركة الربيعان للنشر، والتوزيع، ط١، ١٩٨٤، ص ص: ١٣٣-٢٢٩.)

٥- د. يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية، والعالمية: الجزء الأول، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث، والتدريب، والنشر، ط١، ١٩٩٧، ص ص ٩٧ — ٢٤٢

العام للمنظمة لحل المشكلة سلمياً ولكن يؤثر بطريقة سلبية علي استقرار المنطقة، ويزيد الموقف اشتعالاً في المنطقة(١).

وقد أكد البلاغ الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بمكة المكرمة عام ١٩٨١ علي القلق الزائد إزاء التنافس المتزايد بين القوتين العظميين من أجل مناطق النفوذ وسعيهما المتزايد لتكثيف وجودهما العسكري في المناطق العربية، والمتاخمة لدول العالم الإسلامي مثل المحيط الهندي، والبحر العربي، والبحر الأحمر، والخليج. مؤكداً اقتناع الدول المجتمعة بأن سلام الخليج واستقراره، وأمن مسالكه البحرية إنما هو مسؤولية مطلقة لدول الخليج دون تدخل أجنبي(٢).

وأدان البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السابع عشر، والذي عقد بِعَمَّان بالمملكة الأردنية خلال الفترة ٢١-٢٥ مارس ١٩٨٨ أعمال الشغب، والتخريب التي اقترفها الحجاج الإيرانيون في المدينة الحرام، مكة المكرمة، في أثناء موسم الحج لعام ١٤٠٧هـ، وأعلن المؤتمر تضامنه الكامل مع المملكة العربية السعودية وتأييده التام لما اتخذته المملكة من إجراءات تكفل توفير الجو الملائم لضيوف الرحمن كي يؤدوا شعائر الحج في أمان وخشوع، وأكد المؤتمر حق المملكة العربية السعودية في اتخاذ أية إجراءات تراها ضرورية للحيلولة دون تكرار حوادث الفوضى، والشغب، انطلاقاً من مسؤوليتها في المحافظة على النظام وحماية الأماكن المقدسة، وأمن الحجيج.

وبعد أن أحاط المؤتمر علما بمذكرة مقدمة من حكومة المملكة العربية السعودية تفيد قيامها بوضع مشاريع جديدة لتوسيع الحرمين ولتطوير وتحسين المباني المخصصة لإيواء الحجيج، أيد المؤتمر تحديد عدد الحجاج من الدول، والجماعات الإسلامية على أساس

---

(١)د.وليد إلياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الامم المتحدة، السياسة الدولية، عدد ٩٦، ابريل ١٩٨٩، ص ص: ٤١-٤٢.

(٢)نص بلاغ مكة المكرمة، مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية(١٩-٢٢ ربيع الأول ١٤٠١ هـ- ٢٥-٢٨ يناير ١٩٨١).

عـدد سـكان، وأفـراد كـل منهـا، وطلـب المؤتمر مـن الـدول الأعضـاء بمنظمـة المؤتمر الإسلامي أن تتعاون مع المملكة العربية السعودية في كـل الأمـور المتعلقـة باتخاذ تـدابير مناسبة تكفل تكافؤ الفرص بين جميع الراغبين في الحج لتأمين أدائهم مناسك الحـج عـلى النحو المناسب.

وتجدر الإشارة الي أن الوفد الإيراني قد انسحب من مداولات المؤتمر في صباح يـوم ٢٤مارس وقبـل إعـلان البيـان الختـامي للمـؤتمر، والـذي أدان المسـلك الإيـراني خـلال موسم الحج[1].

وأعـرب البيـان الختـامي لمؤتمر وزراء خارجيـة الـدول الإسـلامية السـابع عشر عـن تأييده لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الصـادر في ٢٠ يوليـه ١٩٨٧ بشـأن النـزاع الإيـراني العراقي، وأكد ضرورة تنفيذه ككل لا يتجزأ، وتطبيـق جميـع أحكامـه عـلى النحـو الـذي وردت به في نص القرار، وأكـد مجـددا ضرورة وقـف جميـع العمليـات العسـكرية فـوراً، وانسحاب القوات إلى الحدود المعترف بها دوليا، وتبادل أسرى الحرب بعد فـترة قصـيرة من وقـف العمليات العسـكرية بغيـة وضـع نهايـة لمعانـاتهم بـأسرع وقـت ممكـن. وحـث المؤتمر مجلس الأمن عـلى اتخـاذ التـدابير الضروريـة تجـاه إيـران لعـدم إعلانهـا عـن قبولهـا للقرار رقم ٥٩٨، وطلب من الـدول الأعضـاء أن تتخـذ إجـراءات متضـافرة مـن أجـل إنهاء الحرب.

ثانياً: قضية الجزر الإماراتية

في الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا عن نيتها في الإنسحاب من منطقة الخليج العربي، وكان ذلك في العام ١٩٦٨ كانت القوة الإيرانية تتزايد وكذا التطلعـات التوسـعية لقـادة الدولة الإيرانية في مجالها الحيوي في منطقة الخلـيج العـربي تجسـيداً للحلـم الكبـير بإعـادة

(١) البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية، ((دورة التضامن الإسـلامي انتفاضـة الشعب الفلسطيني))، المنعقدة في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، من ٣ - ٧ شـعبان ١٤٠٨ هـ (الموافق ٢١ - ٢٥ آذار) (مارس ١٩٨٨م)

بناء الإمبراطورية الإيرانية، لذلك لم تضع إيران الفرصة، بمجرد إتمام الإنسحاب البريطاني، والذي تم في عام ١٩٧١م وجدت إيران أمامها الفرصة سانحة لإعادة الكرة، والتي حاولتها تكراراً ومراراً في السابق لاحتلال الجزر العربية الثلاثة، وهو ما فطن إليه حاكم الشارقة آنذاك الشيخ خالد بن محمد القاسمي، وإدراكاً منه لفارق القوة مع إيران توصل في نوفمبر عام ١٩٧١ إلى اتفاق للتفاهم (مذكرة التفاهم)، تقضي باحتفاظ إمارة الشارقة بسيادتها على جزيرة أبو موسى مقابل إقتسام عوائد التنقيب عن البترول، والمعادن الأخرى مع إيران إلى جانب تمركز بعض القوات الإيرانية في نقاط تمركز حددتها الإتفاقية لمدة ٩ سنوات مقابل دفع إيران للشارقة مبلغ مليون ونصف مليون جنيه استرليني سنوياً[١].

إن مذكرة التفاهم بما تحتويه من بنود ونقاط لم تكن سوى حل وسط بين الجانبين، فهي لم تحدد بشكل نهائي أحقية السيادة على جزيرة أبو موسى لأي من الطرفين، فالشارقة لم تحتفظ إلا بسيادة نظرية على الجزيرة، كما أن وجود قوات إيرانية على الجزيرة إنما هو في حد ذاته إنتقاص بل إمتهان للسيادة على الجزيرة كذلك فإن وجود تلك القوات لم يكن يعني تنازلاً من جانب حكومة الشارقة عن سيادتها على الجزيرة لصالح إيران، بل هو في واقع الأمر عقد إستئجار لبعض المناطق التي حددتها الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم[٢] مقابل عائد سنوي يدفع لإمارة الشارقة وحدد بمليون ونصف المليون جنيه إسترليني، لقد كانت الاتفاقية مجرد توزيع للاختصاصات السيادية بين الجانبين كحل وسط، ومحدد بفترة الإيجار (السنوات التسع)، كما أن الاتفاق لم يهدر حق إمارة الشارقة في رفع علمها على مركز الشرطة التابع للجزيرة.

---

(١) عبد الرحمن سلطان، المواجهة العربية- الإيرانية (القاهرة، مطابع مينيكيدس وشركاه، ١٩٨٢) ص ص:٥١-٥٤.

(٢) راجع في ذلك بنود مذكرة ووضع الجزيرة وفقاً لها في: خالد أحمد محمد الملا، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران، مرجع سبق ذكره.

والجدير بالذكر أن بريطانيا حاولت أن تتوصل - كوسيط - إلى إتفاق مشابه بين إيران وحاكم رأس الخيمة بخصوص جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، ولكن لم يكتب لجهودها النجاح، لذلك فإن إيران لم تضع الوقت، حيث أنه لم تمض أربعة وعشرون ساعة على توقيع إتفاق التفاهم، إلا وكانت القوات الإيرانية تحتل جزيرتي طنب الكبرى، والصغرى، وإيران ترى أن لها حقاً تاريخياً في ملكية الجزر العربية الثلاثة وتؤكد أن الخرائط البريطانية أقرت واعترفت بالسيادة الإيرانية على الجزر، كما أن حماية مصالحها السياسية، والاستراتيجية تقضي بأن يكون لها وجود فعلي في تلك الجزر.

ومما لاشك فيه أن لكل دولة مصالحها الحيوية السياسية، والاستراتيجية، والتي تسعى لحمايتها، والحفاظ عليها، وهذا الحق لكل دولة لا جدال فيه ولكن استخدام ذلك الحق كذريعة لاحتلال أراضي الغير بالقوة هو ما لا يبرره القانون ولا يقره أي عرف دولي ولا تقبله المواثيق الدولية فإيران تبرر إحتلالها للجزر الثلاثة بحماية مصالحها في المنطقة سواء تلك المتعلقة بالأمن أو حماية طرق المواصلات البحرية وحماية المصالح السياسية، والاستراتيجية لدول المنطقة، فإيران ترى في نفسها الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على الحماية ودفع الاعتداء عن المنطقة، وهذا المعنى أكده تصريح للشاه محمد رضا بهلوي، في أعقاب المناورات البحرية التي أجرتها البحرية الإيرانية في الخليج العربي وخليج عُمان عام ١٩٧٥ عندما قال «إن هدفنا من تشكيل القوة البحرية الإيرانية الجديدة ليس حماية السيادة على الخليج الفارسي أو المياه الساحلية فحسب، بل أن مسئوليات إيران لا تقتصر على نفسها، ذلك لأن المكانة التي احتلتها إيران قد حملتها إلى درجة مسئوليات إقليمية».[(١)]

وهذا المعنى يؤكد تصريح سابق للشاه لمجلة التايمز البريطانية بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٠ أكد فيه «أن الجزر تهم إيران من الناحية الاستراتيجية، وأنها تابعة لها أصلاً، وأن إيران غير مستعدة إطلاقاً لترى سقوط هذه الجزر بيد أعدائها».

---

(١) مجلة دراسات الخليج، والجزيرة العربية، العدد الأول، ١٩٧٥، ص ٢٠٠.

إن إقدام إيران على احتلال الجزر الثلاثة هو في حقيقة الأمر يمثل جزءاً من سياسة إيرانية متكاملة تسعى إلى الاستفادة من التحولات الدولية، والإقليمية لاكتساب مكانة القوة الإقليمية العظمى في المنطقة، وهو محاولة للتوظيف الاقتصادي، والعسكري للجزر في خدمة أهدافها الاقتصادية، والعسكرية بالاستفادة من الثروات البترولية، والمعدنية الموجودة في أراضي الجزر، والاستفادة منها كمواقع التمركز العسكري، والمراقبة، والانطلاق منها نحو تحقيق أحلام التوسع الامبراطوري، وإعادة المجد القديم في السيطرة على منطقة الخليج حتى تستطيع إقناع القوى الدولية الكبرى بأن إيران هي القوة الكبرى في المنطقة، وأنها هي الطرف القادر على التفاوض بشأن أية ترتيبات أمنية إقليمية مقبلة في تلك المنطقة الاستراتيجية، والهامة من العالم.[1]

إلا أن ذلك كله لا يعني أن تترك الدول الأخرى في المنطقة لإيران حق إحتلال أراضيها بغرض حماية أمن ومصالح المنطقة ككل، فحفظ الأمن، والاستقرار في المنطقة هو أمر يتطلب آلية جماعية للتعاون بين مختلف الأطراف الإقليمية في المنطقة لا أن تنفرد به دولة واحدة دون سواها من الدول. فالدافع الإيراني هذا هو دافع واهي لا يقف على أرض صلبة ولا يمكن أن يجد من الدول المعنية من يدعمه، ويؤازره، فالمصلحة الإيرانية البحتة هي الدافع الأساسي وراء الاحتلال، ولطالما ردد الشاه محمد رضا بهلوي رغبة بلاده في بناء قواعد بحرية في الجزر الثلاثة ليتمكن من مراقبة الخليج، والقضاء على العدو المشترك لإيران، وإسرائيل وهو الثورة العربية التي لو سيطرت على الجزر لتمكنت من شل حركة تصدير النفط الإيراني خارجياً وخاصة إلى إسرائيل، ولم تكن الأفكار الناصرية التي لاقت صدى لدى الشعوب العربية في الخليج إلا مصدراً لقلق لإيران وحلفائها الغربيين، لذا تلاقت المصالح الإيرانية، والغربية معاً لوضع إيران

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، النزاع بين الإمارات، وإيران: الأبعاد الاستراتيجية وسياسات إدارة الصراع، الدار العربية للدراسات، والنشر، والترجمة، يوليو ١٩٩٥، ص ٢٨.

مكان بريطانيا لملء الفراغ الأمني، والسياسي الذي سيتركه الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج.

فإيران وهي تخطط وتنفذ خطوات إحتلالها للجزر العربية الثلاثة لم تكن تضع في إعتبارها أية مصالح لدول المنطقة إلا مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين الذين أرادوا أن تكون لهم يداً خفية للتحرك من وراء ستار لتحقيق أهدافها ومآربها في منطقة الخليج.

أما عن الدوافع الإيرانية فهي واهية ولا يسندها دليل أو برهان، وإنما عروبة الجزر هي الأمر الذي تؤكده الدلائل، والبراهين، والثوابت التاريخية منذ منتصف القرن الثامن الميلادي، وحتى الاحتلال الإيراني لها عام ١٩٧١. فالممارسة التاريخية للسيادة على الجزر من جانب القواسم الذين يحكمون إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، وإدارتهم لمرافقها العامة واستيفائهم للضرائب، والرسوم من السفن المارة في مياهها، وأعلامها المرفوعة على الجزر ومنشآتها الشرطية ومنحهم لإمتيازات إستغلال الموارد الطبيعية فيها.[١] كل ذلك يؤكد عروبة تلك الجزر، وأنها تخضع لسيادة القواسم بدون شك، بينما كانت الفترات التي خضعت فيها لسيطرة فارس فترات متقطعة وغير مستقرة، فهذه الأراضي لم تكن يوماً من الأراضي غير المملوكة أو المباحة للإحتلال من قبل الغير ومحاولات إيران لاحتلالها لا يعطيها حق السيادة عليها.

كما أن الإمارات رغم أن ميزان القوة مع إيران لا يميل لصالحها إلا أنها لم تعلن يوماً صراحة تنازلها عن ملكية تلك الجزر وسيادتها عليها، ولطالما رفض شيخا رأس الخيمة، والشارقة طلباً إيرانياً بشراء إحدى هذه الجزر وهي جزيرة طنب مهما كان الثمن المعروض من قبل إيران.

---

(١) د. محمد عزيز شكري، مسألة الجزر في الخليج العربي، والقانون الدولي، دمشق، د.ت، ط ١، ١٩٧٢، ص٣٠.

وقد يقول البعض أن مذكرة التفاهم بين إيران، والشارقة بشأن جزيرة أبو موسى في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ تعني توافر عنصر الرضا من جانب حكومة الشارقة على التنازل عن جزء من سيادتها على الجزيرة لإيران.

لكننا نقول بأن تحليل الظروف الدولية، والإقليمية المحيطة بذلك الاتفاق تنافي ذلك التفسير، فقد تعرضت الشارقة لضغوط، وإكراه من جانب إيران باستخدام القوة المسلحة لاحتلال الجزيرة إذ لم تتم تسوية التزام بشأنها قبل قيام الدولة الاتحادية في الوقت الذي كان الإنسحاب البريطاني يعني سحب مظلة الحماية البريطانية عن الإمارات قبل تسوية موضوع الجزر، وفي الوقت الذي لاقت فيه إيران دعماً وتأييداً من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين فإن غياب الدعم العربي الكافي لإمارة الشارقة، والظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها إنما كانت عوامل وضعتها في موقف الضعيف في مواجهة القوة الإيرانية مما اضطرها إلى توقيع الاتفاق.[1] فعنصر الإكراه في ذلك الاتفاق متوافر مما يحمل معه شبهة الشك في بطلان الاتفاق أصلاً، كما أن الاتفاق لم ينص صراحة على تنازل الشارقة عن سيادتها على الجزيرة لصالح إيران.

فالاحتلال الإيراني للجزر الثلاثة قائم على مبررات ودعاوى غير قوية بل وغير مبررة، فالاحتلال الإيراني لتلك الجزر عام ١٩٧١م لا يعطي لإيران سنداً قانونياً لممارسة السيادة على المناطق المحتلة، وإنما ينبغي أن تعامل تلك الجزر بموجب الاتفاقيات الدولية المنظمة لأوضاع الأراضي، والأقاليم الخاضعة للإحتلال.

والإمارات من جانبها، وإن كانت تدعو إلى الحل السلمي عن طريق رفع الأمر للقضاء أو التحكيم الدولي فإنها منذ بداية الأزمة أعلنت موقفاً محدداً وقاطعاً تبلور في تأكيد على أنها لن تتخلى عن شبر واحد من أراضيها وتمسكت بسيادتها الكاملة على

---

(١) عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية (رأس الخيمة، مركز الدراسات، والوثائق، سلسلة كتاب الأبحاث رقم ١٩١، د.ت) ص ص: ٢٢٠-٢٢٢.

الجزر الثلاثة، لذلك طالبت الإمارات في اجتماع مع مسئولين إيرانيين في سبتمبر١٩٩٢ من خلال مذكرة تقدمت بها بإنهاء الاحتلال الإيراني لجزيرة طنب الكبرى، والصغرى، وإلتزام إيران باتفاق التفاهم الخاص بجزيرة أبوموسى وعدم التدخل في ممارسة إمارة الشارقة لسيادتها على الجزء الخاص بها وفقاً لتلك الاتفاقية، وأن تلغي إيران كافة الإجراءات التي فرضتها ضد مواطني وهيئات دولة الإمارات العربية المتحدة على جزيرة أبو موسى، والتي قامت بها إيران عام ١٩٩٢ مثل منع المواطنين العرب من العودة للجزيرة وطرد المدرسين، والتدخل في الشطر الجنوبي للجزيرة الخاضع لسلطة دولة الإمارات وفقاً لاتفاق ١٩٧١، كما طالبت المذكرة إيران بالسعي إلى تسوية قضية السيادة على أبو موسى خلال أقرب فرصة ممكنة.

إلا أن إيران لم تستجب للمطالب الإماراتية، مما دعا السلطات الإماراتية الي عرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخطاب السنوي للدولة أمام أعضاء المنظمة في سبتمبر ١٩٩٢، وفي عام ١٩٩٤ دعت الإمارات المجتمع الدولي إلى مساعدتها لنقل القضية إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيها، بعد أن اعتمدت الإمارات القنوات السياسية، والدبلوماسية الهادئة في تناولها لتلك القضية عبر عشرين عاماً من الإحتلال الإيراني للجزر، وما زالت دولة الإمارات تأمل في استجابة إيران لمطالبها بتسوية الأزمة سلمياً وفقاً للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة دون حاجة إلى مزيد من التوتر، والتصعيد. وكررت الإمارات دعوتها هذه في الدورات التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة[١].

---

(١) راجع كلمة معالي السيد/ راشد عبد الله النعيمي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة، والأربعين بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢.، وكذلك الدورات الثانية، والخمسين بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٩٧، الدورة الثالثة، والخمسين بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨، الدورة الرابعة، والخمسين بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٩، الدورة الخامسة، والخمسين «قمة الألفية» بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من أن دولة الإمارات قد سعت الي عرض موضوع الجزر وتوضيح أبعاده وحقوقها المشروعة فيها أمام مؤتمرات وزراء الخارجية، والقمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في العديد من المناسبات، إلا أن الموضوع ذاته لم يطرح كأحد بنود جدول أعمال المنظمة في أي من اجتماعاتها.

ومن ناحيتها فقد دعمت الدول الخليجية سواء منفردة أو من خلال مجلس التعاون، والأمم المتحدة الموقف الإماراتي، فمن جانبه قال وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل: «إن السعودية تلقت بقلق عميق التصريح الذي أعلنت فيه الإمارات فشل جهودها مع جمهورية إيران للتوصل إلى حل سلمي وودي، وإلى إقرار سيادتها التامة على جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى، والصغرى» وقال: «إننا نعلن تأييدنا للموقف الذي اتخذته الإمارات حول هذه المسألة وحول طلبها في أن تتراجع إيران عن الإجراءات التي اتخذتها من جانب واحد، وأن تتم تسوية المشكلة عبر التفاوض، والاحتكام إلى القانون الدولي، والشرعية الدولية، إننا نؤيد جميع الإجراءات التي تعتبرها دولة الإمارات ضرورية لضمان سيادتها على الجزر الثلاث[1]». وفي كلمتها أمام الدورة الخامسة والخمسين للأمم المتحدة عبرت المملكة عن تطلعها إلى «إزالة أسباب التوتر في منطقة الخليج، لذلك يحدونا الأمل في تجاوب جمهورية إيران الإسلامية مع مساعي اللجنة الثلاثية المكلفة بتهيئة الأجواء من أجل وضع أليه يتم بموجبها التفاوض بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل الوصول إلي حل أخوي مرض لمسألة الجزر» [2].

وأكدت سلطنة عُمان حقوق دولة الإمارات في سيادتها على الجزر موضوع الخلاف مع إيران، وذلك من منطلق الإيمان بالمبادئ التي نص عليها الميثاق باحترام سيادة

(١) BBC، ١٩٩٢/٩/٣٠.

(٢) خطاب المملكة العربية السعودية أمام الدورة الخامسة و الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١٦ جمادي الثانية ١٤٢١ هـ — ١٤ سبتمبر ٢٠٠٠م).

الـدول وعـدم التـدخل في الشـئون الداخليـة للغـير، وحـل القضـايا بـالطرق الوديـة وبالأساليب السلمية. جاء ذلك في كلمة سلطنة عُمان التي ألقاها وزير الدولة للشئون الخارجية يوسف بن علوي أمام الجمعية العامة للأمـم المتحـدة، وأعـرب فيهـا عـن قلـق بـلاده البـالغ مـن احتـمالات التطـور السـلبي للوضـع في الخلـيج، بعـد أن أعلنـت دولـة الإمارات عن فشل الجهود التي بذلتها مع الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة خـلال ذلـك العام للتوصل إلى تفاهم ودي بشأن حقوق سيادتها على الجزر الـثلاث، وطالـب إيـران أن تجد في اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف بما يتضمن الحقـوق، والمصـالح المشتركة مع دول مجلس التعاون مؤكداً حرص سلطنة عُمان على تشجيع عوامل استقرار المنطقـة وصـولاً إلى الأمـن الـذي ينشـده الجميـع وقـال: «إن بقايـا الخلافـات الإقليميـة ورواسب الإخفاق التقليدية من شأنها الإسهام في عدم استقرار المنطقة».[1]

وقال ناطق رسمي قطري إن قطر تحث الإمـارات، وإيران عـلى اللجـوء إلى محكمـة العدل الدولية لتسوية خلافهما، لأنه أفضل سبيل للتوصل إلى تسوية عادلـة عـلى أسـاس من أحكام القانون الدولي.

وموضوع الجزر هو ضيف دائم علي قمم دول مجلس التعاون الخليجي منذ قيامـه و حتي يومنا هذا، ويمكن تلخيص موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية مـن قضـية الجزر في النقاط التالية:

أ- تأكيد دول المجلس أن تطور العلاقـات مـع إيـران مـرتبط بتعزيـز الثقـة وبـما تتخـذه طهران مـن إجـراءات تنسـجم مـع التزامهـا بمبـادئ حسـن الجـوار واحـترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

ب- مطالبة إيـران بإلغـاء، وإزالـة كـل الإجـراءات التـي اتخـذتها في جزيـرة أبـو موسـى، وإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكـبرى وطنـب الصـغرى التـابعتين لدولـة الإمـارات العربية المتحدة.

---

(١) ملف الجزر العربية الثلاث، أحداث العالم في ٢٤ ساعة ١٩٩٢/٩/٢٩.

ج- تأكيد المجلس تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات في هذه القضية، مع دعم كل الإجراءات، والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، وذلك استناداً إلى الشرعية الدولية وانطلاقًا من مبدأ الأمن الجماعي.

د- تشجيع الجهود الدولية المبذولة لإنهاء النزاع على الجزر وخاصة جهود الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بهدف الوصول إلى إطار للمفاوضات بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وإيران، مع دعوة الحكومة الإيرانية إلى الاستجابة الجادة لجهود الأمين العام بما يحقق الأمن، والاستقرار في المنطقة.

ثالثاً: . القضية الفلسطينية:

تعتبر القضية الفلسطينية من أكثر القضايا حظاً في مؤتمرات القمة الإسلامية، منذ المؤتمر الإسلامي الأول و حتي يومنا هذا، بل أن قيام المنظمة في الرباط بالمملكة المغربية في الثاني عشر من رجب ١٣٨٩ هـ الموافق ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م، خلال المؤتمر الأول لقادة العالم الإسلامي الذي عقد في العاصمة المغربية كان على إثر الحريق الإجرامي الذي تعرض له المسجد الأقصى المبارك في الحادي، والعشرين من أغسطس ١٩٦٩ على يد عناصر صهيونية في مدينة القدس المحتلة. فالقضية الفلسطينية، والنزاع العربي - الإسرائيلي تأتي علي قمة أولويات الشئون السياسية لجداول أعمال مؤتمرات القمة الإسلامية، وذلك طبيعي لما تمثله تلك القضية من بعد قومي، وإسلامي، وإنساني ودولي، حيث عقدت القمة الأولى تحت شعار «الحفاظ علي سلامة الأماكن المقدسة الإسلامية وتحريرها[1]».

(١) د.عبد الملك عودة (وآخرون)، الثقافة الإسلامية (صنعاء، منشورات جامعة صنعاء، ١٩٨٥) ص ص.٣٣٧-٣٤٥.

وحضرها خمسة وعشرون رئيس دولة إسلامية ووفود رابطة مسلمي الهند ومنظمة التحرير الفلسطينية.[1]

ففي الفترة من ٢٥-٢٨ يناير عام ١٩٨١ عقد بالمملكة العربية السعودية مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، والذي تغيبت عن كل من جمهورية إيران الإسلامية، والجماهيرية العربية الليبية، وصدر عن المؤتمر بلاغ مكة المكرمة الذي أكد فيه ملوك ورؤساء، وأمراء الدول، والحكومات الأعضاء في المنظمة الوقوف في وجه العدو الصهيوني حتي يعود الحق الي أصحابه، مستنكرين الاعتداءات المستمرة للمغتصب الصهيوني علي الشعب الفلسطيني، والمقدسات الإسلامية، والمسيحية. فقد جاء في البيان «إننا نؤكد من جديد، في وجه العدوان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين، والأراضي العربية المحتلة الأخرى عزمنا على المقاومة الشاملة لهذا العدوان ومخططاته وممارساته، كما نرفض وندين السياسات التي تمكن لهذا العدوان وتمده بأسباب الدعم السياسي، والاقتصادي، والبشري، والعسكري، ونرفض كذلك كل مبادرة لا تتبنى الخيار الفلسطيني المتمثل في الحل العادل لقضية فلسطين، والقائم على استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد، كما نرفض كل محاولة للضغط علينا أو على غيرنا من دول العالم لقبول الأمر الواقع، والاستسلام للحلول الجائرة، وإننا نؤكد تصميمنا على مواجهة العدوان، والضغوط بجميع الوسائل وعلى إعداد العدة لنجاهد من أجل تحرير الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة، والمقدسات واسترداد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني التي أكدتها الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين.

---

(١) د. عبد الله الأشعل، أصول التنظيم الإسلامي الدولي (القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٨)ص ص.٤٣-٤٤.

وإننا لنرى في الانتهاكات التي ارتكبت بحق حرم القدس الشريف، وفي الاعتداءات على المقدسات الإسلامية، والمسيحية في فلسطين المحتلة وعلى الحقوق الدينية، والوطنية الثابتة لشعب فلسطين وفي تمادي العدوان بالقرارات الرامية إلى ضم القدس وسلبها من أصحابها الشرعيين دواعي خطيرة تحفزنا إلى موقف حاسم لرفض ذلك العدوان، والتنديد بمن يؤيده، والوقوف في وجه من يقره أو يعترف به. ولذلك فإننا نتعاهد على الجهاد بما لدينا من وسائل لتحرير القدس، ونجعل من هذا التحرير القضية الإسلامية الرئيسية من مسؤولية هذا الجيل من أمتنا حتى يتم بإذن الله تحرير القدس، والأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة، وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين»[1].

ومن ثم أتخذ المؤتمر قراراً بشأن برنامج العمل الإسلامي لمواجهة العدو الصهيوني، وقراراً آخر بشأن قضية فلسطين، والشرق الأوسط.

جاء في القرار الأول التأكيد علي أن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة الإسلامية الأولى، و أنه لا يجوز لأي طرف التنازل عن هذا الإلتزام. ولابد من الالتزام بتحرير القدس العربية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، ودعوة جميع دول العالم إلى احترام قرارات الأمم المتحدة بعدم التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل يمكن أن تحتج به تلك السلطات على أنه اعتراف ضمني أو قبول بالأمر الواقع الذي فرضته بإعلانها القدس عاصمة موحدة «للكيان الصهيوني». وقرر المؤتمر استعمال جميع القدرات الاقتصادية، والموارد الطبيعية للدول الإسلامية من أجل إضعاف الاقتصاد الإسرائيلي، وإيقاف ما تحصل عليه إسرائيل من دعم مالي واقتصادي وسياسي، والعمل على تغيير المواقف السياسية الدولية في صالح الشعب الفلسطيني ولدعم منظمة التحرير الفلسطينية[2].

---

(١) نص بلاغ مكة المكرمة، مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية (١٩-٢٢ ربيع الأول ١٤٠١ هـ- ٢٥-٢٨ يناير ١٩٨١).

(٢)القرار ٣/١ س (ق أ) بشأن برنامج العمل الإسلامي لمواجهة العدو الصهيوني.

أما القرار الثاني المتعلق بقضية فلسطين، والشرق الأوسط فقد أكد أن قضية فلسطين جوهر مشكلة الشرق الأوسط، وهي جوهر الصراع مع الصهيونية . مؤكداً الالتزام بتحرير كل الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية على مدينة القدس الشريف، وعدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية، والإسلامية بأي حال لقضية فلسطين وقضايا الأراضي العربية المحتلة. كما أكد أن السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم إلا على أساسٍ إنسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة، واستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وقرر استمرار المقاومة لاتفاقية مخيم داود، واعتبار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لا يتفق مع الحقوق الفلسطينية، والعربية ولا يشكل أساساً صالحاً لحل أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين. وقرر التزام الدول الإسلامية باستخدام جميع إمكاناتها العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والموارد الطبيعية بما فيها النفط كوسيلة فعالة لدعم الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والأمة العربية ولمواجهة الدول التي تدعم الكيان الصهيوني عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

كذلك دعا القرار دول المجموعة الأوروبية إلى تنفيذ تعهداتها بعدم سريان مفعول اتفاقاتها الاقتصادية الثنائية، والجماعية مع إسرائيل على الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة[1].

وفي المؤتمر التحضيري لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في دولة الكويت لمناقشة جدول أعمال المؤتمر الخامس للمنظمة، والذي عرف بأسم «مؤتمر التضامن الإسلامي».

---

(١)القرار ١/٣ س (ق أ) بشأن برنامج العمل الإسلامي لمواجهة العدو الصهيوني.

ومنذ إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كانت القضية الفلسطينية ضيفاً دائماً على أعمال المجلس الأعلى لدول المجلس منذ دورته الأولى، والتي عقدت بأبوظبي في ٢٥-٢٦ مايو ١٩٨١ وحيث بحث قادة الدول الخليجية «الوضع الخطير الناتج عن تصاعد العدوان الصهيوني على الأمة العربية وحرب الإبادة التي تقوم بها ضد الفلسطينيين»[١].

وعلى الرغم من الموقف الفلسطيني الداعم للعراق في غزوه للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠، إلا أن ذلك لم يمنع دول المجلس من استمرار دعمها لنضال الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني وتأييد دعوة مجلس الأمن الدولي بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما فيها دولة فلسطين.

فقد أكدت دول مجلس التعاون الخليجي على «مساندة الدول الأعضاء التامة ودعمها المطلق للانتفاضة التاريخية للشعب الفلسطيني» وضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بكشف الأساليب الإرهابية الإسرائيلية ووضع حد للاحتلال ولإجراءات الهدم، والتهجير لأبناء الشعب الفلسطيني[٢]

كذلك تم التأكيد في الاجتماعات التالية لقادة دول المجلس على دعم جهود السلام الهادفة إلى تحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، وإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي على أساس من قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرارات ٢٤٢، ٣٣٨ الذي يشكل مبدأ الأرض مقابل السلام أساساً لهما، والقرار ٤٢٥ الخاص بالإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان دون قيد أو شرط، كما طالب المجلس المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للجولان السورية .

---

(١) البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، أبو ظبي، ٢٥ — ٢٦ مايو ١٩٨١

(٢) البيان الختامي للدورة الحادية عشر للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بالدوحة في ٢٢ — ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠

كذلك رحب المجلس بالخطوات الإيجابية التي قطعتها مسيره السلام في الشرق الأوسط مثل توقيع اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني عام ١٩٩٤ وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني وتوصل الأردن وإسرائيل إلى توقيع معاهدة سلام بينهما ودعت راعيا مؤتمر السلام إلى تكثيف الجهود لتحقيق تقدم على المسارين السوري - الإسرائيلي، واللبناني - الإسرائيلي .

رابعاً: الحرب العراقية - الإيرانية

تركزت خطابات وزراء خارجية دول مجلس التعاون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية خلق منطقة سلام في الخليج، والمحيط الهندي باعتبار أن أمن الخليج وأمن المحيط الهندي مرادفان لمبدأ عدم التدخل.[١]

وجاءت الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٠ لتضيف تهديداً جديداً للامن الخليجى، وأكدت ان التهديد الإيرانى هو تهديد حقيقى. ونتيجة لهذه التهديدات ونتيجة لقيام الحرب العراقية - الإيرانية اجتمعت دول الخليج الست «المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سلطنة عُمان، قطر، البحرين»، وأعلنت قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مايو ١٩٨١.

وقد اتخذ الصراع المسلح بين العراق، وإيران صوراً متميزة بالنسبة لكل منهما نتيجة لعناصر التفوق التي لدى كل طرف، ففى بداية الحرب وفى الشهور الاولى لها استطاعت القوات العراقية وفقاً لما أعلنته القيادة العراقية ـ احتلال مدينة خورمشهر وحصار مدينة عبدان، والاقتراب من مدينة الأهواز، لكن مع تقدم عمليات الحرب - التي تحولت إلى حرب استنزاف طويلة وصلت إلى حد الجمود بين الطرفين - تبادل الطرفان الانتصارات فى بعض المواقع حيث استطاعت إيران احتلال مدينة الفاو العراقية ثم قامت القوات العراقية باستعادة هذه المدينة مرة اخرى، وأقامت الحكومة العراقية احتفالاً كبيراً بهذه

---

(١) د. وليد الياس مبارك، مرجع سبق ذكره، ص ص. ٣٨-٤٨.

المناسبة، وذلك في إطار ما سمى (بحرب المدن) بين العراق، وإيران حيث أطلق كل طرف الصواريخ بعيدة المدى على عدة مدن للطرف الآخر.

وبذلت كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً مشتركة ومن خلال منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الإنحياز للعمل علي إقناع إيران بإنهاء ذلك النزاع.

في عام ١٩٨٣ أعد الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة خطة كان ينوي طرحها في اجتماع قمة التعاون في الدوحة في ٧ نوفمبر عام ١٩٨٣، وقد تضمنت هذه الخطة مجموعة أفكار ومقترحات تمثلت أساساً في محاولة وقف إطلاق النار على أن يعقب ذلك مشروع مارشال إسلامي لإعمار المناطق التي دمرتها الحرب في العراق، وإيران معاً وتشكيل لجنة لتقصي أسباب القتال وتحديد المسئولية من أجل تقرير حجم التعويضات المناسبة، إلا أن بيان القمة قد أغفل ذلك الاقتراح إما لأنه لم يعرض في إطار جدولة الأعمال أو أنه لم تتم الموافقة عليه بسبب تكلفته المادية الباهظة.[1]

وقد حاولت دول المجلس مراراً التدخل لوقف الحرب لما تحمله من آثار مدمرة على الاقتصاد، والأمن الخليجيين. وقد فرضت الحرب على الدول الخليجية في مجلس التعاون اتخاذ موقف داعم للعراق نتيجة للعديد من الاعتبارات القومية، والأمنية وهو ما رأته إيران بمثابة مشاركة خليجية للعراق في حربها معها وهو ما دفع إيران لاتخاذ موقف عدائي من تلك الدول، وإن كانت لم تترجم ذلك العداء عملياً نظراً لانها لم تكن في موقف يمكنها من توسيع نطاق الحرب لتشمل مواجهة دول أخرى، وفي الوقت

---

(١) د. إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٢٢١-٢٢٢.

الذي لجأت فيه بعض دول الخليج إلي طلب الحماية من الدول الكبرى لحماية ناقلاتها في الخليج في إطار ما سمى «بحرب الناقلات».[1]

فبعد أن تزايدت الاعتداءات الإيرانية على السفن الكويتية، والسعودية كان على تلك الدول أن تتخذ إجراءات وقائية من خلال إعلانها أن حماية حرية الملاحة في المياه الدولية في الخليج هي مسئولية دولية، وبناء عليه تشاورت مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من أجل عقد اتفاقيات مع كل منها لحماية ناقلاتها النفطية في الخليج عن طريق إعادة تسجيل تلك الناقلات ورفع أعلام تلك الدول عليها أو استئجار ناقلات من تلك الدول[2].

ولم يخل الأمر من بعض الممارسات الإيرانية العدائية تجاه دول الخليج مثل تمويلها لبعض الجماعات الثورية في البحرين، والكويت، والسعودية لزعزعة الاستقرار في تلك الدول ومحاولة الاطاحة بالحكم في البحرين عام ١٩٨١ ومجموعة من التفجيرات في الكويت كانت أبرزها محاولة اغتيال الشيخ جابر الأحمد الصباح عام ١٩٨٥، والاضطربات التي أثارها الحجاج الإيرانيون في موسم الحاج لعام ١٩٨٧، والتي انتهت بوفاة ٤٠٠ شخص وقطع السعودية لعلاقاتها بإيران التي قاطعت الحج لموسمين متتالين احتجاجاً على تقليل حصتها في الحجاج .

لقد أدت الحرب بين العراق، وإيران وما ترتب عليها من تداعيات إلى تغير في السياسة التوازنية التي اتبعتها الدول الخليجية تجاه العراق، وإيران، فقد أيدت معظم الدول الخليجية الموقف العراقي في الوقت الذي شددت فيه على ضرورة إيجاد تسوية سلمية للحرب وهو ما أكدت عليه كلمات ممثلي الدول الخليجية أمام الجمعية العامة

---

(١) حسن أبو طالب، التطورات الأخيرة فى حرب الخليج، السياسية الدولية، عدد ٩٢، أبريل ١٩٨٨، ص: ١٧١.

(٢) د. وليد إلياس مبارك، مرجع سبق ذكره.

ومجلس الأمن ومن أي استمرار الحرب يهدد كل دول المنطقة بلا استثناء ودعت إيران إلى نهج المنهج التعاوني الذي كان ينتهجه العراق.

فقد سعت دول الخليج إلى محاولة تضييق شقة الخلاف بين الطرفين المتحاربين، وإيجاد حلول سلمية ملائمة للخروج من مأزق الحرب، ومنذ القمة الخليجية الخامسة للمجلس بدأ الموقف الخليجي من الحرب يتطرق إلى شروط التسوية وطالب إيران بالتجاوب مع تلك الجهود وطرحت دوله محاولات لحل النزاع ووقف الحرب بين البلدين.

إلا أن الشروط التي كان يفرضها الإيرانيون لقبول الوساطة الخليجية، والحلول السلمية كانت شروطاً تعجيزية لا يمكن أن يقبلها النظام العراقي، ومن ذلك الشروط التالية[1]:

١- إسقاط حكم البعث في العراق أو على الأقل الإطاحة بالرئيس صدام حسين.

٢- مطالبة العراق بدفع تعويضات لإيران عن خسائرها في الحرب وذلك لأن العراق هي التي بدأت الحرب «٢٥٠ مليار دولار».

٣- عودة جميع الإيرانيين الذين قامت العراق بترحيلهم إلى إيران بعد قيام الحرب، والبالغ عددهم نحو ١٠٠ ألف إيراني.

٤- إنسحاب القوات العراقية إلى الحدود المرسومة في الخرائط الإيرانية.

وقد أيدت الدول الخليجية قرار مجلس الامن رقم ٥٨٢، والذي يقضي بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة، ويدعو الى الوقف الفوري لإطلاق النار، وإنهاء العمليات العسكرية، وإنسحاب قوات الطرفين إلى داخل حدودهما الدولية وتبادل الأسرى وذلك بعد احتلال إيران لشبة جزيرة الفاو، وكذلك القرار ٥٨٨ الذي يؤكد المعنى نفسه[2].

---

(١) صحيفة الوطن الكويتية بتاريخ ٩ مايو ١٩٨٣م.

(٢) F.Gregory Gause, Gulf Regional Politics; Revoultion, War and Rivalry, In, W.Howard Wriggins(et al), Dynamics of Regional Politics; Four Systems on Indian Ocean Rim, (New York; Colombia University Press, 1992) pp.53-65.

وكانت حرب الناقلات النفطية التي شهدتها منطقة الخليج من جراء الحرب العراقية الإيرانية دافعاً للأعضاء الدائمين بمجلس الامن للاتفاق على ضرورة اصدار قرار لانهاء تلك الحرب من ثم صدر القرار رقم ٥٩٨ في ٢٠ يوليو ١٩٨٧ بالاجماع، والذي فرض وقف إطلاق النار، واللجوء الى التفاوض كوسيلة لحل النزاع بين البلدين المتحاربين.

وبعد أن دخلت الحرب العراقية ـ الإيرانية منعطفاً خطيراً مع إشتداد حرب المدن، إنعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية السابع عشر بعمان بالأردن، وصدر البيان الختامي الذي أعرب فيه الوزراء عن تأييدهم لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الصادر في ٢٠ يوليه ١٩٨٧ بشأن النزاع الإيراني ـ العراقي، وأكد ضرورة تنفيذه ككل لا يتجزأ، وتطبيق جميع أحكامه على النحو الذي وردت به في نص القرار، وأكد مجدداً ضرورة وقف جميع العمليات العسكرية فوراً، وإنسحاب القوات إلى الحدود المعترف بها دولياً، وتبادل أسرى الحرب بعد فترة قصيرة من وقف العمليات العسكرية بغية وضع نهاية لمعاناتهم بأسرع وقت ممكن. وحث المؤتمر مجلس الأمن على اتخاذ التدابير الضرورية تجاه إيران لعدم إعلانها عن قبولها للقرار رقم ٥٩٨، وطلب من الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات متضافرة من أجل إنهاء الحرب.وهو ما لم يتفق وهوى القيادة الإيرانية التي سحبت وفدها من المؤتمر[١].

وكان لقبول إيران القرار سالف الذكر اصداء إيجابية لدى الدوائر السياسية الخليجية، والكويتية بصفة خاصة نظراً لأنها أكثر الدول التي عانت من ويلات تلك الحرب سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية لدرجة ان الكويت قد اعلنت عن عطلة رسمية يوم واحد ابتهاجاً بتلك المناسبة .

---

(١) البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية، «دورة التضامن الإسلامي انتفاضة الشعب الفلسطيني»، المنعقدة في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، من ٣ - ٧ شعبان ١٤٠٨ هـ (الموافق ٢١ - ٢٥ آذار (مارس ١٩٨٨م)

ورحبت الدول الخليجية بالخطوة الإيرانية وقبولها الدخول مع العراق في مفاوضات برعاية الأمم المتحدة، وأعرب قادتها عن تقديرهم وشكرهم للقيادة الإيرانية على موقفها من قبول قرار مجلس الأمن ورغبتها في حقن الدماء، وإخماد النار مع الأشقاء، وإقرار السلام وعملت على دعم المفاوضات السلمية بين العراق، وإيران في المحافل الدولية. ففي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤/ ١٠/ ١٩٨٨ أكد راشد عبد الله وزير دولة الإمارات للشئون الخارجية «أن دولة الإمارات تعتبر الاتفاق على وقف إطلاق النار بين العراق، وإيران وما تلاه من أسلوب الحوار السلمي نقطة تحول أساسية في تكييف وتنظيم العلاقات المستقبلية بين البلدين» [١].

وعندما أصابت المفاوضات حالة من الجمود سعت دول الخليج إلى دعوة الطرفين إلى عقد مرحلة جديدة من المفاوضات للإسراع بعملية التسوية، وإزالة كل آثار الحرب، والوصول إلى حل نهائي وشامل، وهو ما أكده وزير الدولة الإماراتي في كلمة الدولة أمام الدورة ٤٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢/ ١٠/ ١٩٨٩م حيث جاء فيها «إن الجمود الذي يعتري المفاوضات أو حالة اللا حرب، واللا سلم القائمة ليست في مصلحة أي من البلدين، وللجميع مصلحة قوية في عودة السلام إلى المنطقة ولذلك لا بد من دعوة الطرفين إلى عقد دورة جديدة من المفاوضات، والتغلب على العقبات القائمة من أجل دفع مسيرة السلام نحو الغاية المنشودة» [٢].

والمتتبع لقرارات وبيانات مجلس التعاون الخليجي حول مجريات الحرب العراقية الإيرانية يمكن أن يلحظ ما يلي:-

---

(١) كلمة وزير الدولة للشؤون الخارجية راشد عبد الله أمام الدورة ٤٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٨/١٠/٤

(٢) كلمة وزير الدولة للشؤون الخارجية راشد عبد الله أمام الدورة ٤٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٩/١٠/٢.

١- المتتبع لبيانات القمم المختلفة لقادة دول مجلس التعاون، منذ عام ١٩٨١، وحتى عام ١٩٨٩ يلاحظ أن الحرب احتلت موقعًا رئيسيًا في المناقشات داخل المجلس.

٢- اتسمت بيانات القمم الخليجية منذ عام ١٩٨١، وحتى ١٩٨٩ بشأن الحرب العراقية – الإيرانية وتداعياتها بالحياد، والاعتدال في صياغتها وذلك انطلاقًا من توجهات دول المجلس الست، والتي اتسمت بعدم الانحياز. فقد سعت دول مجلس التعاون منذ بدايات الأزمة لإقناع الدولتين بضرورة إنهاء الحرب، وإيقاف الدمار الذي يلحق بشعبيهما من جرائها.

٣- عبرت البيانات عن دعم المجلس لجهود الدول، والمنظمات الدولية لإنهاء النزاع وبخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة، وبالتالي فقد تضمنت تلك البيانات الإشارة إلى القرارات الصادرة عن هذه المنظمات، وأهمية تنفيذ الطرفين لها، الأمر الذي يؤدي إلى سيادة الأمن، والاستقرار في منطقة الخليج.

٤- دعم دول المجلس للمساعي السلمية الحميدة من قبل الدول، والمنظمات لإنهاء النزاع، خاصة المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي وجهود دول عدم الانحياز ومساعي الأمم المتحدة وخاصة القرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي رقم ٥٤٠ في ٣١ أكتوبر ١٩٨٣، والذي يدعو إلى وقف جميع العمليات العسكرية في الخليج وعدم التعرض للمدن، والمنشآت الاقتصادية، والموانئ، والوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية في منطقة الخليج، بما في ذلك جميع الممرات البحرية، والطرق المائية.

٥- أدركت دول المجلس الست أن الصراع العراقي -الإيراني صراع ثنائي، ولكن تتعدى آثاره أطرافه إلى منطقة الخليج، والمنطقة العربية، بل وميزان القوى العالمي، وأن استمرار هذا الصراع قد يطول أمن واستقرار هذه الدول، ومن أجل ذلك وقفت مع الدعوات المنادية بضرورة إنهاء الأزمة بالطرق السلمية وتأييد الجهود المبذولة لوقف الحرب باعتبارها من المشاكل التي تهدد أمن المنطقة وتزيد من احتمالات التدخل الأجنبي.

٦- دعوة دول مجلس التعاون لعدم التعرض لحرية الملاحة في الخليج ومضايقه في جميع البيانات الصادرة عن المجلس الأعلى، وذلك بحكم ما لهذه المضايق من أهمية دولية وبما يتمشى مع الاتفاقيات الدولية التي تنظم الملاحة فيها، كما أكد المجلس أهمية المبادئ التي صدرت في قرار مجلس الأمن رقم٥٥٢ الذي صدر في أول يونيو ١٩٨٤ وعبر عن موقف المجتمع الدولي في حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وحرية مرور السفن التجارية من، وإلى موانئ دول مجلس التعاون.

٧- عكست البيانات تأييد دول المجلس للعراق، حيث تضمنت الإشادة بتجاوب العراق للمساعي السلمية لإنهاء النزاع وحث إيران لكي تتجاوب هي الأخرى مع هذه المساعي الخليجية.

خامساً: المسألة النفطية:

يشكل النفط عصب الحياة في دول مجلس التعاون، وهو جسرها نحو التنمية، كما أنه معبرها إلى قلب السياسات العالمية بصفتها المنطقة ذات الاحتياطيات الأكبر، والأطول عمرًا لهذه المادة ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد الدولي.

و تنطلق السياسة البترولية الخليجية من موقع المنطقة في السوق البترولية باعتبارها تملك أكبر احتياطي ثابت وجوده في العالم (٤٥٪من الاحتياطي العالمي) وباعتبار دولها أكبر منتجي ومصدري البترول. وتنطلق السياسة البترولية أيضاً من دور البترول، وإيراداته في الاقتصاد الوطني للدول الخليجية المنتجة للنفط، حيث يشكل قطاع البترول أكثر القطاعات المساهمة في المحلي الإجمالي وتشكل إيراداته العماد الأساسي للإيرادات العامة. لذلك تهدف السياسة البترولية الخليجية إلى تحقيق الاستقرار في الإيرادات من البترول بما يخدم أهداف تنمية الاقتصاد الوطني الخليجي وتنويعه، والمحافظة على حصة البترول في استهلاك الطاقة واستمرار النمو في الطلب. لذلك تسعى الدول الخليجية إلى استقرار السوق البترولية بما يخدم الدول المنتجة، والمستهلكة ونمو الصناعة البترولية مع عدم الإضرار بنمو الاقتصاد العالمي.

لقد أصبح واضحاً أن الأسعار المنخفضة للغاية تؤثر على إيرادات الدول المنتجة، وإمكانات نموها وتؤثر على الاستثمار في مراحل الصناعة البترولية مما يؤثر على سلامة، وأمن الإمدادات. كما أن الأسعار المرتفعة للغاية تؤثر على اقتصادات الدول النامية المستهلكة وتؤثر على نمو الطلب العالمي. لذلك فإن التغيرات الحادة في الأسعار لا تخدم الدول المنتجة أو المستهلكة أو الاقتصاد العالمي، مما يستدعي تكاتف الجهود لتحقيق الاستقرار في السوق البترولية. وقد عملت الدول الخليجية البترولية على تنسيق جهود الدول المنتجة وفتح قنوات الحوار مع الدول المستهلكة لتحقيق ذلك الاستقرار.

واصبح من الواضح أيضاً أن اهتمام الدول المستهلكة بموضوع أمن الإمدادات البترولية أي استمرارها بدون انقطاع يقابله اهتمام من الدول المنتجة بموضوع أمن الطلب أي استمرار نمو الطلب عليه بدون قيود تمييزية. وقد عملت المملكة العربية السعودية على طمأنة الدول المستهلكة باستمرار الإمدادات عن طريق التدخل لتعويض أي انقطاع طارئ في الإمدادات وقامت من أجل ذلك ببناء طاقة إنتاجية عالية منها أكثر من مليوني برميل يومياً غير مستغله لغرض مقابلة ذلك الاحتمال. وقامت أيضاً بالمشاركة في محطات تكرير البترول في الأسواق الرئيسية وبناء أسطول ناقلات ضخم لغرض ضمان استمرار تدفق الزيت إلى تلك الأسواق. وتدعو الدول الخليجية المنتجة للنفط إلى إنهاء المعاملة التمييزية للبترول في الأسواق الرئيسية عن طريق خفض العبء الضريبي على المنتجات لكي ينمو الطلب بشكل طبيعي وتنمو تجارة البترول بين الدول لما فيه سلامة الاقتصاد العالمي.

ومن ثم ترتكز السياسة البترولية للدول الخليجية المنتجة للنفط علي الركائز التالية[1]:

- استقرار أسواق البترول.

---

(١) History of the Organization of Petroleum Exporter Countries (OPEC), www.opec.org

- التعاون مع الدول المنتجة، والمستهلكة.
- استمرار نمو الطلب على البترول متوافقاً مع النمو الاقتصادي العالمي.
- بناء صناعة بترولية وطنية ذات كفاءه وقدرة على المنافسة.
- بناء قنوات للحوار مع جميع الدول في موضوعات الطاقة، والبيئة، والتقنيات التي تساعد على التوافق بينهما.

وتعتبر منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) هي المجال الحيوي لحركة الدول الخليجية للعمل علي إستقرار أسعار النفط العالمية، وتحقيق الأهداف المرجوة من وراء سياستها البترولية.

فقد أنشئت منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) عام ١٩٦٠م وكانت الدول المؤسسة لها المملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق، وإيران وفنزويلا. وتهدف إلى تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء، وإيجاد الطرق، والوسائل لاستقرار الأسعار، والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل. وقد اتسعت عضوية المنظمة لتصل إلى ١٣ عضواً عام ١٩٩٠م. وبعد إنسحاب كل من الأكوادور عام ١٩٩٢الجابون عام ١٩٩٤ أصبحت العضوية إحدى عشر عضواً بنهاية عام ١٩٩٩، حيث ضمت المنظمة في عضويتها إضافة إلى الدول الخمس المؤسسة كلاً من : قطر (١٩٦١)، إندونيسيا (١٩٦٢)، ليبيا (١٩٦٢)، والإمارات العربية المتحدة (١٩٦٧)، الجزائر(١٩٦٩)، نيجيريا(١٩٧١). وتمتلك الدول الأعضاء في الأوبك ٨٠٥ بليون برميل من احتياط الزيت الثابت وجوده يشكل حوالي ٧٦٪ من احتياط الزيت العالمي بنهاية عام ١٩٩٩م.، ويصل إنتاج المنظمة إلى ٤٠٪ من الإنتاج العالمي . وحجم صادراتها ٥٥٪ من الصادرات العالمية للزيت، ويشكل احتياطي المملكة العربية السعودية وحدها حوالي ٣٣٪ من احتياط زيت منظمة أوبك، وإنتاجها ٣٢٪ من إنتاج المنظمة.

ويقع مقر منظمة أوبك الحالي في مدينة فيينا بالنمسا بعد أن كان في جنيف بسويسرا في الفترة من قيام المنظمة في أعقاب مؤتمر بغداد ١٠-١٤ سبتمبر عام ١٩٦٠ و حتي عام ١٩٦٥ حيث نقل إلي فيينا، ويشرف عليها مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، ويعتبر مؤتمرها الوزاري المرجع الرئيسي في قراراتها[١].

وقد حرصت منظمة «الأوبك» منذ تأسيسها علي رعاية مصالح الدول الأعضاء، والدفاع عن حقوقهم وتنسيق السياسات البترولية التي يتم الإتفاق عليها ومواجهة التلاعب في الأسعار. فقد جاء في المادة الثانية من ميثاق منظمة الأوبك أن من أهدافها[٢]:-

١ - تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل الطرق لحماية مصالحهم منفردين ومجتمعين.

٢- وضع الوسائل الكفيلة بتحقيق الإستقرار للأسعار في الأسواق العالمية للبترول الخام، وذلك بقصد التخلص من التقلبات الضارة غير الضرورية.

٣- المراعاة الواجبة لما يلي

(أ) توفير إمدادات بترولية منظمة واقتصادية للبلدان المستهلكة.

(ب) تحقيق عائد عادل للبلدان المنتجة للبترول.

وقد استطاعت أوبك أن توفر للبلدان الأعضاء فيها قوة تفاوضية أعلي مع الشركات البترولية العالمية ومن ثم قللت سيطرة تلك الأخيرة وخففت من حدة هيمنتها علي الأسعار، وأفسحت المجال للدول المنتجة لتمارس دورها في السيطرة علي ثرواتها. حيث استطاعت حكومات كل من المملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت وقطر، وأبوظبي، وإيران من خلال مفاوضاتها مع ممثلي ٢٢ شركة زيت عالمية عام ١٩٧١ أن

---

(١) Ibid.

(٢) د. أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول (جدة، دار عكاظ للطباعه و النشر، ١٩٧٩) ص.١٦٩.

تصل بسعر البرميل من البترول العربي الخفيف إلى ١٨ , ٢ دولار وسجل ذلك رسمياً في إتفاقية طهران[1].

ورغم القدرة الإنتاجية الكبيرة للدول الخليجية وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية إلا أنها آثرت التضامن مع بقية دول الأوبك لتخفيض الإنتاج حتي لا تتدهور الأسعار إلي درجة تلحق الضرر بالمنتجين، والدول الصناعية علي السواء.

وقد قفزت أسعار البترول بعد الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣ من ١١٩ , ٥ دولار إلي ٦٥ , ١١ دولار للبرميل، ووصلت خلال طفرة الأسعار النفطية في بداية الثمانينات إلي ٣٤ دولار للبرميل عام ١٩٨١.

وكانت تلك الزيادة الأخيرة نتيجة لعدة عوامل أهمها تزايد الطلب علي النفط من الدول الصناعية كمصدر طاقة بديل للفحم، تزايد سيطرة الدول النفطية علي ثرواتها النفطية في الوقت الذي أضمحلت فيه سيطرة شركات البترول العالمية، الحظر النفطي العربي عام ١٩٧٣، قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وتقلص الإنتاج الإيراني من النفط علي إثرها ثم إندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، والتي أدت إلي تقليص إنتاج البلدين مما أدي إلي زيادة الأسعار.

لكنه نتيجة لتقلص طلب الدول الصناعية علي النفط نتيجة لسياسات الترشيد، والإتجاه نحو بدائل جديدة للطاقة، وظهور منتجين جدد للنفط من خارج أوبك مثل بريطانيا، والمكسيك، والنرويج، وعدم إلتزام بعض دول أوبك بالحصص المقررة. كل ذلك أدي إلي تدني مستويات أسعار النفط بعد عام ١٩٨١ مما أدي إلي تراجع الإنتاج اليومي لدول أوبك مما أصاب الأسواق البترولية بحالة من القلق، والذعر[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ص: ١٨٢-١٩١.

(٢) د. عبدالله سعود القباع، السياسة الخارجية السعودي (الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦) ص ص:٤٢٢-٤٢٣.

ومن جانبها تحركت الدول الخليجية لمواجهة الموقف الجديد في السوق النفطية من خلال تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي اختصت المادة الحادية عشرة منها بالنفط فتضمنت التوجيهات التالية[1]:-

- أن تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياستها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة.
- أن تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية، والمتخصصة.

وبناء على تلك المادة عقد وزراء نفط دول المجلس اجتماعات متتالية بدأ الأول منها في يناير ١٩٨٢، وتم الاتفاق خلال هذه الاجتماعات على وضع سياسة نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي، والمنظمات الدولية المتخصصة، وتبني سياسة إنتاجية هدفها توفير الأمن النفطي لدول المجلس وتحقيق التضامن في حالة تعرض إحدى دول المجلس الست إلى ظروف طارئة تؤدي إلى انقطاع إنتاجها، ويشمل هذا التضامن إقراض الدولة المتضررة بقيمة كميات من النفط تنتج وتباع لحسابها في ظل ترتيبات يتفق عليها في حينه، واتخاذ إجراءات نفطية مناسبة تجاه أي دولة معتدية على إحدى دول المجلس، وكذلك العمل على بناء مخزون احتياطي من المنتجات المكررة في كل دولة من دول المجلس وترشيد الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات. كذلك نادى الوزراء بضرورة اتخاذ موقف موحد داخل منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في القضايا الخاصة بهذه المنظمة، وتشكلت لجنة دائمة لوزراء النفط ولجنتان أخريان لمتابعة التنسيق على صعيد المشروعات الصناعية النفطية وتسويق النفط.

وقد حرصت القمم المتتالية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون على التأكيد على تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مجال النفط تجاه العالم الخارجي وفي الأسواق الدولية،

---

(١) راجع المادة الثانية من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

فكانت مواقف هذه الدول تتسم بالانسجام داخل منظمة الأوبك التي تضم أربعًا من دول المجلس هي السعودية، والإمارات، والكويت وقطر، ويبرز هذا التنسيق جليا حين متابعة الأزمات التي طرأت على سوق النفط خاصة أزمات السنوات الأربع الماضية، أزمة انهيار الأسعار (إلى ما دون ١٠ دولارات للبرميل) خلال أعوام ١٩٩٧ و١٩٩٨، والنصف الأول من ١٩٩٩، ثم «أزمة» ارتفاع الأسعار (فوق سقف الـ٣٠ دولارًا للبرميل) منذ ذلك الحين، وحتى بداية عام ٢٠٠١، والتي سعت دول مجلس التعاون خلالها لإعادة التوازن إلى الأسواق.

وقد أشار البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في أبوظبي ١٩٩٨ إلى حرص الدول الأعضاء في المجلس الدائم، والمستمر علي بذل الجهود لضمان إستقرار الأسواق العالمية للنفط وبما يحافظ علي مصالح كل المستهلكين، ويضمن في نفس الوقت إستمرار مصالح المنتجين، مؤكداً علي ضرورة المضي قدماً لبلورة موقف موحد تجاه علاقات السوق النفطية، بما يضمن التوازن بين العرض، والطلب، وتتعامل مع المفاجآت الطارئة التي قد تؤدي إلي إضطراب السوق وتؤثر سلباً علي مصالح كل من المستهلكين، والمنتجين للنفط علي حد سواء. وهو المعنى نفسه الذي أكده المجتمعون حرفياً في قمة الرياض عام ١٩٩٩. كما أشار البيان إلي «أثر وجدوى تضمين النفط ضمن المنتجات الواردة في المبادرات القطاعية التي تلتزم فيها الدول الأعضاء بالإعفاء التام من الرسوم الجمركية في منظمة التجارة العالمية»[1].

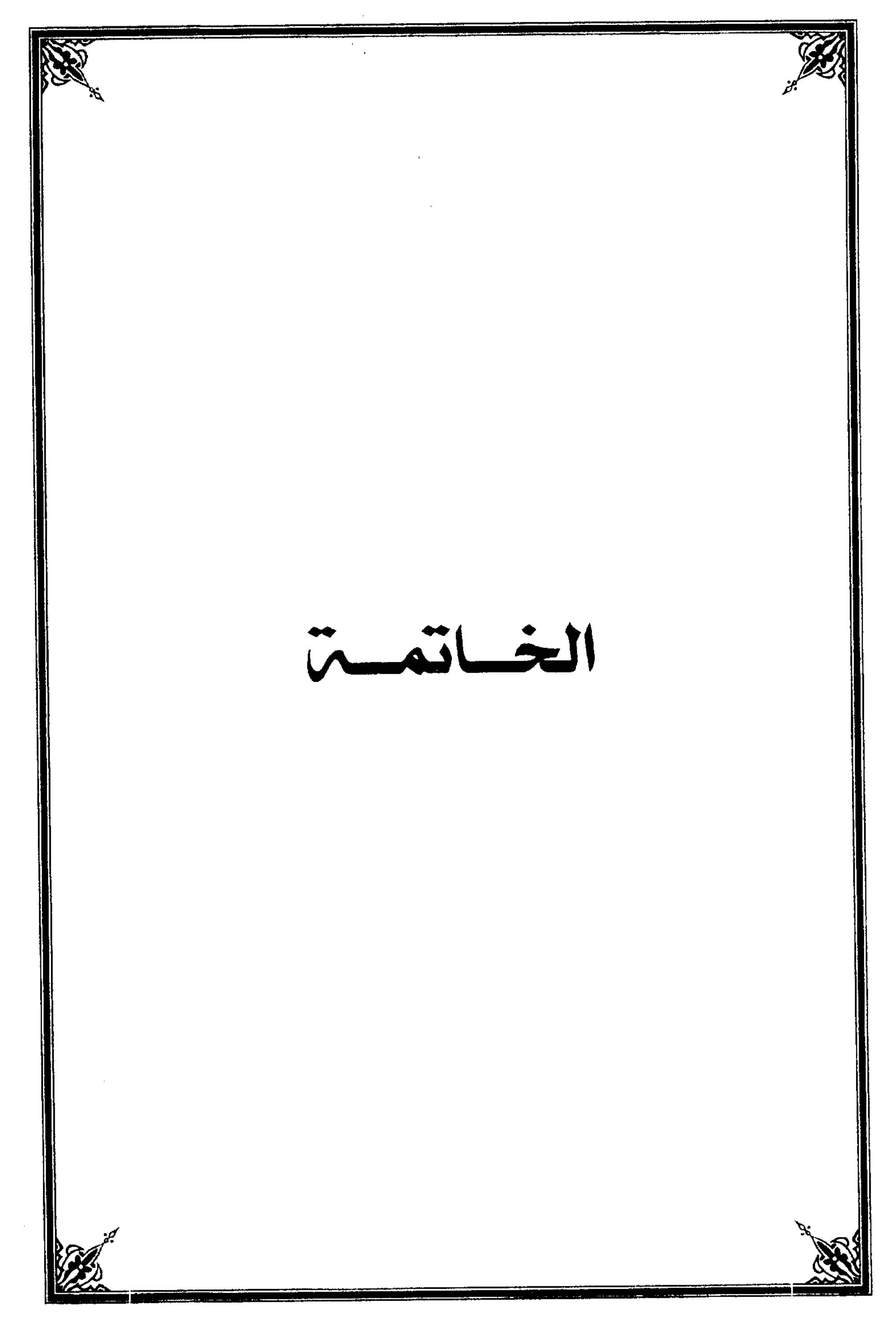
كما تضمنت القرارات الإقتصادية لهذه القمة موضوع الجازولين الخالي من الرصاص وتخفيض نسبة الكبريت في الديزل، حيث أقر المجلس الأعلى تأكيد الدول الأعضاء على حماية البيئة وصحة الإنسان من خلال قيام شركات البترول الوطنية بطرح الجازولين

---

(١) البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، (٢٠ شعبان ١٤١٩ — ٩ ديسمبر ١٩٩٨).، وكذلك إعلان الرياض الصادر عن الدورة العشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، (١٩-٢١ شعبان ١٤٢٠هـ- ٢٧-٢٩ نوفمبر ١٩٩٩م)

الخالي من الرصاص في الأسواق المحلية في وقت متزامن، وذلك خلال مدة أقصاها عام ٢٠٠٢، وبرقم أوكتيني يتراوح بين ٩٠و٩٧.

كما أقر المجلس الأعلى تأكيد الدول الأعضاء على اتخاذ كل الإجراءات لتخفيض نسبة الكبريت في «الديزل» المنتج من المصافي الوطنية للأسواق المحلية ليتوافق مع المستويات العالمية المقبولة للحفاظ على صحة الإنسان وسلامة البيئة من التأثيرات الصحية السلبية للمنتجات الكبريتية.



الخاتمة

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج التي يمكن إيجازها علي النحو التالي:-

١ - عندما اندلعت الثورة الإسلامية في إيران ونجحت في القضاء على النظام البهلوي ساد المنطقة العربية من مشرقها إلى مغربها حالة من الفرح والابتهاج استبشاراً بطالع نصرها المجيد وتفاؤلاً بمقدم عهد جديد ينهي معه الدور التآمري الذي كان يلعب النظام البهلوي بالتعاون مع القوى الإمبريالية والصهيونية ضد الأمة العربية وضد تطلعاتها الوطنية والقومية على حد سواء. فقد شعر العرب بان روح الإخاء والتعاون سوف تسود العلاقات بين الأمتين العربية والفارسية من جديد علي أسس من الأخوة الإسلامية والعدالة الدولية، فكان الوجدان العربي يتطلع إلى الثورة الإسلامية في إيران بان ترفع المظالم وتعيد الحقوق إلى أصحابها، خاصة وان الخوميني قد أعلن أن الثورة تهدف ضمن ما تهدف إلي رفع المظالم والعودة بالعلاقات الإيرانية مع الشعوب والدول الأخرى إلى علاقات طبيعية وحل المشكلات القائمة بين إيران والدول الأخرى وفقا للمفاهيم الإسلامية.

لكن ما حدث كان خلافاً لكل التوقعات والأهداف المعلنة للثورة علي المستوي الخارجية، حيث شكل مبدأ تصدير الثورة الإسلامية منطلقاً فكرياً وحركياً تجاه دول الخليج العربية باعتباره أداة لتحقيق الأهداف العقائدية التي أعلنتها الثورة الإيرانية، و التي نظرت إلى منطقة الخليج العربي باعتبارها أولى المناطق المستهدفة، وهكذا بدأت إيران سياستها تجاه دول الخليج العربي بهدف تصدير الثورة إليها من أجل السيطرة والهيمنة على الخليج بأجمعه وهو الأمر الذي رأت فيه الدول الخليجية خطراً لا بد من مواجهته بتنسيق الجهود بينها وخاصة أن كبار رجال الدين في إيران هددوا باحتلال البحرين على أساس زعمهم القديم بأنها جزر تابعة لإيران، كما أصدر حكام إيران الجدد العديد من التصريحات الرسمية والتي تدل على تلك الرغبة الجامحة في السيطرة على دول المنطقة بإعتبار أن تلك الدول غير مستقلة بالنسبة لإيران، وأن الإسلام لا يتفق مع النظام الملكي السائد في دول الخليج.

فأدركت تلك الدول أنها معرضة لتهديدات إيرانية حقيقية، وأن قيام هذه الثورة قد أدي إلي زعزعة الكثير من المفاهيم و الصياغات التي كانت مطروحة فيما يتعلق بتحقيق أمن الخليج العربي.

ولما كانت المحصلة النهائية لسياسة إيران الثورة هي نفس النتيجة النهائية لسياسات الشاه فقد أصبحت الثورة من اكبر المخاطر التي تهدد الأمن في الخليج العربي ، الأمر الذي استوجب ضرورة التنسيق فيما بين دول الخليج لمواجهة تلك التهديدات، لذا ظهر إحساس عام لدى الدول الخليجية بضرورة التحرك لإبراز موقف خليجي موحد واتخاذ إجراءات جماعية لمواجهة ذلك التهديد وقد وجدت الدول الخليجية في التجمع في تنظيم خليجي واحد يجمع قوى تلك الدول منفردة لمواجهة الخطر الإيراني فكان مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الصيغة المناسبة لمواجهة ذلك الخطر.

٢- استفادت إيران إستفادة عظيمة من أزمة الخليج الثانية، فقد كانت الأزمة فرصة لإيران لكسر العزلة المفروضة عليها منذ الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، حيث وقع الغزو في الوقت الذي كانت فيه إيران قد خرجت لتوها من حربها مع العراق منهكة القوي، تجمعها ودول مجلس التعاون الخليجي علاقات متوترة نتيجة للدعم المادي الذي لاقاه العراق من تلك الدول خلال الحرب. لذا لم تندفع إيران في التعبيرعن موقفها من الغزو، بل اتخذت إيران سياسة مرنة تتميز بخطوط مفتوحة على مختلف الأطراف الفاعلة في الأزمة بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب لصالح الدور الإيراني بعد إنتهاء الحرب. فقد رفضت القيادة الإيرانية الغزو العراقي للكويت وطالبت العراق بالإنسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت وعارضت أي محاولة لتسوية الوضع تؤدي إلى حيازة العراق لجزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتين أو أي مكاسب إقليمية أخرى من شأنها تغيير الوضع الجيواستراتيجي في منطقة الخليج، بل وهددت بإستخدام القوة المسلحة لمنع حدوث ذلك.

وتصاعدت الدعوة الإيرانية لحل الأزمة سلمياً بالطرق الدبلوماسية وفي إطار إسلامي، وإن قبلت بعد ذلك بقوات أجنبية لإخراج العراق والرحيل مباشرة من المنطقة دون أن يكون لها أي دور في إجراء أي ترتيبات أمنية في المنطقة بعد الحرب لأن الأمن الخليجي هو من صميم إختصاصات دول المنطقة فقط.

لقد استطاعت إيران أن تنجح خلال تلك الأزمة في إتباع سياسة الحياد النشط التي تقوم على قبول قرارات مجلس الأمن مع تكثيف الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب وعدم السماح للقوات المتحاربة باستخدام الأراضي أو الأجواء الإيرانية لضرب العراق، في الوقت الذي كانت تلك الحرب تحقق لإيران أحلامها في تحجيم القوة العراقية ومنع العراق من تعديل حدوده مع إيران. وفي الوقت نفسه استطاعت إيران بموقفها هذا كسر حاجز العزلة الإقليمية الذي أحاط بها منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وحتى غزو العراق للكويت. وبدأت إيران في إستعادة دورها الإقليمي المفقود، فبدأت تحسين علاقاتها مع عدد من الدول الغربية مثل بريطانيا وتحسنت علاقاتها مع موسكو، وكذلك بعض الدول العربية مثل تونس وموريتانيا وسوريا وقامت المجموعة الأوروبية في أكتوبر ١٩٩٠ بإلغاء كافة العقوبات المفروضة على إيران، مما قضى نهائياً على عزلتها في المنطقة.

وبدأت العلاقات الإيرانية الخليجية تأخذ سبيلها نحو مزيد من التقارب والتطوير، فأعادت المملكة العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران وتوطدت علاقاتها مع الدول الخليجية الأخري وعقدت الإجتماعات المشتركة بين وزير خارجية إيران ووزراء خارجية دول مجلس التعاون، وشاركت إيران في إجتماع وزراء خارجية التعاون بمسقط في فبراير ١٩٩٠. فقد لاقى الموقف الإيراني إرتياحاً في الأوساط الخليجية من زاوية إمكانية قبول إيران كشريك إقليمي في الترتيبات الأمنية بعد الأزمة، بل أن بعض الدول أكدت أنه لا يمكن إستبعاد إيران من أية ترتيبات أمنية محتملة في الخليج بعد الأزمة.

إن أزمة الخليج الثانية كانت فرصة سانحة لإيران لتحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية وإقليمية ما كانت تحلم بأن تحققها هكذا دفعة واحدة لولا المغامرة العراقية والتي التقت مع هوى القيادة الإيرانية التي استطاعت توظيف الموقف بشكل تحقق مصالحها في المنطقة وبالأسلوب الذي لا يضر بأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية.

٣- رغم التقارب الذي حدث بين إيران و دول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب أزمة الخليج الثانية نتيجة للموقف الإيراني الرافض للغزو رغم التنازلات و الإغراءات التي قدمها العراق لإيران لتحييده وإغلاق الجبهة الإيرانية، ورغم تحول مصدر تهديد الأمن الخليجي نحو العراق، إلا أنه مازالت هناك شكوك خليجية تجاه النوايا التوسعية الإيرانية ومخاوف من إستمرار إيران كمصدر لتهديد الأمن الخليجي، خاصة مع التعنت الإيراني تجاه مسألة الجزر الإماراتية المحتلة والإصرار الإيراني علي التمسك بتلك الجزر ورفض التفاوض بشأنها أو إحالتها إلى التحكيم الدولي.

٤- إن القاعدة السكانية في النظام الإقليمي الخليجي تتسم بعدم التجانس الاجتماعي وتعاني من اختلال واضح في التوزيع لصالح إيران، وهذا من شأنه أن يسهم في عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة. ورغم أن دول النظام الخليجي تمتلك إمكانات اقتصادية هائلة مقارنة بالعديد من دول النظام العالمي، وأن هذه الدول قد استطاعت تحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي مقارنة بالعديد من دول العالم النامي، إلا أن ما شهدته تلك المنطقة من حروب واضطرابات أمنية دفعها إلى تخصيص نسبة كبيرة من إمكاناتها الاقتصادية نحو الإنفاق العسكري قد أثر مباشرة على مواصلة جهود التنمية في تلك الدول.

٥- إن وضعية الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد تؤثر على تشكيل حدود العلاقة بينها وبين بعض الدول الطامحة إلى لعب دور أكبر في محيطها الإقليمي مثل إيران. ومن ثم فإن الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي يصطدم بشكل مباشر مع المصالح الإيرانية ورغبتها في تأكيد سيادتها في الخليج من خلال لعبها لدورها

الإقليمي التاريخي في المنطقة بإعتبارها الدولة الوحيدة القادرة على صيانة الأمن في تلك المنطقة

٦- كان للعولمة وما تحمله من مفاهيم ترتبط بالإنفتاح والديمقراطية والمشاركة السياسية أثرها علي النهج الذي انتهجته إيران في أعقاب إنتخاب الرئيس محمد خاتمي فيما يختص بتوسيع نطاق الديمقراطية داخلياً ومحاولات الإصلاح الإقتصادي ومحاولات كسر العزلة الدولية المفروضة عليها وإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع دول الخليج وتحسين صورتها أمام العالم. تلك الخطوات التي كانت نتيجة طبيعية للتطورات التي تشهدها إيران قد تدفع بالقول بقبول إيران بأفكار العولمة أو أنها تسعى للدخول تحت مظلتها من خلال العمل على تحقيق متطلباتها السياسية والإقتصادية، فمجمل الوضع الإيراني يوضح أن إيران تتجه نحو ديمقراطية النظام السياسي ومشاركة أحزاب وتنظيمات وتحالفات مختلفة في اللعبة السياسية. وعلي الصعيد الإقتصادي والتجاري فهناك سعي إيراني لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا لن يتحقق بدون توفير قدر كبير من الإستقرار والأمن السياسي وحل المشكلات التي تواجه الإقتصاد الإيراني نتيجة للعزلة التي فرضت عليها لفترة طويلة، ومن أهم تلك المشكلات ضرورة تنويع صادرات إيران للعالم الخارجي وعدم الإقتصار على النفط الذي يمثل جل صادراتها للعالم الخارجي، كذلك لابد من السعي إلى معالجة مشكلات البطالة والتضخم وإنخفاض معدل الناتج القومي وزيادة الواردات عن الصادرات إضافة إلى زيادة عبء خدمة فوائد الديون. ومن هنا فإن إيران تسعى للإستفادة من الفرص المتاحة أمامها عن طريق تشجيع التجارة الإقليمية وبناء علاقاتها الإقتصادية بالتوجه الشمالي / الجنوبي لتجاوز الخطر الأمريكي، وتعمل علي تركيز جهودها على الأسواق المتاحة أمامها في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين ومنطقة الخليج.

٧- مثل المدخل الوظيفي للعلاقات الإيرانية الخليجية دون السياسية مناسبة جيدة وفرصة سانحة لإحداث درجة عالية من التقارب بين الجانبين خاصة في أعقاب فترة الحكم الخوميني وتولي مقاليد الأمور في إيران قيادات تتسم بالفكر البراجماتي والتوجه الإصلاحي والانفتاحي.

فقد طغت الإعتبارات السياسية والإيديولوجية في العهد الخوميني علي تلك العلاقات مما أثر علي تطورها سلباً وجعل المنحي الصراعي - لا التعاوني - هو السمة الغالبة لتلك العلاقات. ومن ذلك الدعوة الي تصدير الثورة الإسلامية، التضارب في سياسات الجانبين تجاه أسعار النفط، الخلاف المذهبي بين الجانبين خاصة الإيراني والسعودي، والموقف الخليجي من الحرب العراقية الإيرانية و تعرض ناقلات النفط الكويتية للقصف خلال الحرب، مما كان سبباً في تراجع مجالات التعاون بين الجانبين باستثناء العلاقات التجارية والاقتصادية بين إيران ودوله الإمارات العربية المتحدة رغم مشكلة الجزر،خاصة إماراتي دبي والشارقة.

إلا أنه مع تولي رافسنجاني ومن بعده خاتمي بدأت السياسة الخارجية الإيرانية تغلب المصالح القومية علي الاعتبارات الايديولوجيه رغبه في إصلاح اقتصادها الذي دمرته حرب السنوات الثمانية والعزلة الدوليه المفروضة عليها، وقامت سياسة خاتمي الإنفتاحية علي الحوار والإحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخري في إطار الحرص علي إستقرار منطقة الخليج بإعتباره عاملا أساسيا لتوفير الأرضية الآمنة والملائمة للنهوض بالإقتصاديات الخليجية بما يعزز قدرتها علي مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وهو ما إنعكس علي العلاقات الإيرانية الخليجية بشكل ملحوظ و شهدت تلك المرحلة درجة عالية من التقارب الخليجي الإيراني.

فقد اتجهت إيران إلى تطوير جدي لعلاقاتها مع السعودية مع زيارة خاتمي للسعودية في مايو ١٩٩٩ والتي كانت بداية لفتح صفحة جديدة في علاقات البلدين،و دفعه لعلاقات إيران الإقليمية بصفة عامة وللعلاقات السعودية الإيرانية بصفة خاصة

والتي أعقبها فتح خط الملاحة الجوية بين طهران وجدة بعد توقف دام أكثر من ١٨ عاما، وبدء التنسيق المشترك فيما يتعلق بأسعار النفط إرتفاعا وإنخفاضا،وتفعيل اللجان المشتركة وتوقيع مجموعة من الإتفاقيات شملت المجالات الإقتصادية و التقنية والعلمية والثقافية والرياضية، ومجالات العمالة ومكافحة المخدرات والإستثمارات المتبادلة.

وقد نمت العلاقات التجارية والإقتصادية بين إيران والإمارات التي تعتبر وبحق هي الشريك التجاري الأول لإيران في منطقة الخليج العربي وثاني أكبر شريك تجاري لإيران بعد ألمانيا على مستوي العالم، وأعادت إيران علاقتها الدبلوماسية مع الكويت والتي أصبحت محطة رئيسية للبضائع الإيرانية طوال عقد التسعينيات، وتم فتح الخط الملاحي بين البحرين وإيران وأطلقت حركة التبادل التجاري بين البلدين، ووقعت اتفاقيات تجاريه بين البلدين مما جعل البحرين مركزاً لإعادة تصدير كثير من المنتجات العالمية إلي إيران.كما تطورت العلاقات التجارية بين إيران وكل من قطر وسلطنة عمان.

هذا بالإضافة الي التعاون البيئي بين الجانبين والذي تنظمه وتحكمه اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث في إبريل ١٩٧٨ وعدداً من البروتوكولات اللاحقة والتي تهدف الي حماية البيئة البحرية في تلك البقعة من العالم. ودفع العلاقات الثقافية والدينية في محاولة لتجاوز التمايز الاجتماعي والثقافي والمذهبي بين الجانبين.

إذن فإن العلاقات دون السياسية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في المجالات الاقتصادية والتجارية والبيئية قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال في أعقاب العهد الخوميني. وهي ما يمكن أن تكون نواة جيدة للإتفاق والتعاون بين الجانبين لتجاوز عوامل الصراع التي تطفو من وقت لأخر علي السطح وتؤثر بالسلب علي مسار تلك العلاقات وتدفع بها الي التراجع، مثل في الموقف الإيراني من مسألة الترتيبات الأمنية في الخليج، بإعتبار الأمن لابد وأن يتحقق من خلال التحالف بينها وبين دول

الخليج فقط، ومن ثم رفضت أي وجود أجنبي في الخليج ورفضها مشاركة أي عناصر خارجية في ترتيبات أمن الخليج، حتي ولو كانت تلك العناصر عربيه، كذلك إستمرار الموقف الإيراني المتشدد من مسألة الجزر الإماراتية الثلاثة المحتلة منذ عام ١٩٧١، وإمعان إيران في تكريس إحتلالها للجزر من خلال مجموعة الإجراءات التعسفية التي تتخذها السلطات الإيرانية في جزيرة أبو موسى من وقت لأخر وإصرارها علي تبعية الجزر لها، منتهكه بذلك بنود مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى والمعقودة بين إيران وإمارة الشارقة عام ١٩٧١.

فهرس الأعلام والأماكن والألفاظ الحضارية والمصطلحات وأسماء الكتب...

المراجع العربية

أولا: المصادر الأولية:

١. اتفاقيه الكويت الإقليمية للتعاون وحماية البيئة البحرية من التلوث، الكويت، ٢٤/ ٤/ ١٩٧٨.

٢. إتفاقية الجزائر ١٩٧٥م، بروتوكول الحدود النهرية، وبروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية بين البلدين، السياسة الدولية، عدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦، ملف الحرب العراقية الإيرانية بين الواقع والمستقبل.

٣. إعلان الرياض الصادر عن الدورة العشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون،(١٩-٢١ شعبان ١٤٢٠هـ- ٢٧-٢٩ نوفمبر ١٩٩٩م).

٤. الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٥. البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخري في الحالات الطارئة، الكويت، ٢٤/ ٤/ ١٩٧٨.

٦. البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن إستكشاف وإستغلال الجرف القاري.

٧. البروتوكول الخاص بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخري عبر الحدود والتخلص منها، طهران، مارس ١٩٩٨.

٨. البيان الختامي للدورة الأولي للمجلس الأعلي لدول مجلس التعاون، أبوظبي ٢٥- ٢٦ مايو ١٩٨١.

٩. البيان الختامي للدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلي لدول مجلس التعاون، الكويت، ٢٣-٢٥ ديسمبر ١٩٩١.

١٠. البيان الختامي للدورة الحادية عشر للمجلس الاعلى لدول مجلس التعاون، الدوحة في ٢٢ – ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠

١١. البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلي لدول مجلس التعاون، الرياض، ٢٠-٢٢ ديسمبر١٩٩٣.
١٢. البيان الختامي للدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلي لدول مجلس التعاون، الدوحة، ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٦.
١٣. البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، (٢٠ شعبان ١٤١٩ – ٩ ديسمبر ١٩٩٨).
١٤. البيان الختامي للمؤتمر الإسلامي السابع عشر لوزراء الخارجية، "دورة التضامن الإسلامي انتفاضة الشعب الفلسطيني"، المنعقدة في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، من ٣ - ٧ شعبان ١٤٠٨ هـ (الموافق ٢١ - ٢٥ آذار (مارس ١٩٨٨م)
١٥. القرار ١/ ٣ س (ق أ) بشأن برنامج العمل الإسلامي لمواجهة العدو الصهيوني.
١٦. بلاغ مكة المكرمة، مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية(١٩-٢٢ ربيع الأول ١٤٠١ ه- ٢٥-٢٨ يناير ١٩٨١).
١٧. تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ ، البنك الدولي، مركز الأمم المتحدة بالقاهرة .
١٨. تقرير وزارة التربية والتعليم، دولة الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٩٦.
١٩. خطاب المملكة العربية السعودية أمام الدورة الخامسة و الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١٦ جمادي الثانية ١٤٢١هـ-١٤ سبتمبر ٢٠٠٠).
٢٠. كلمة وزير الدولة للشئون الخارجية راشد عبدالله أمام الدورة ٤٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤/ ١٠/ ١٩٨٨.
٢١. كلمة وزير الدولة للشئون الخارجية راشد عبدالله أمام الدورة ٤٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢/ ١٠/ ١٩٨٩.

٢٢. كلمة معالي السيد/ راشد عبدالله النعيمي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين، بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢.
٢٣. كلمة معالي السيد/ راشد عبدالله النعيمي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٩٧.
٢٤. كلمة معالي السيد/ راشد عبدالله النعيمي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٩٨.
٢٥. كلمة معالي السيد/ راشد عبدالله النعيمي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين، بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٩٩.
٢٦. كلمة معالي السيد/ راشد عبدالله النعيمي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين "قمة الألفية"، بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٠.
٢٧. محضر اجتماع وزيري ثقافة الإمارات وإيران، بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٩٠، أبوظبي، وزارة الإعلام والثقافة.

ثانيا: الكتب

١. إبراهيم سليمان المهنا، مشروعات التعاون الإقتصادي الإقليمية والدولية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل، دراسات إستراتيجية، العدد ٢١ (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولي، ١٩٩٨).

٢. أحمد إبراهيم محمود، النزاع بين الإمارات وإيران: الأبعاد الاستراتيجية وسياسات إدارة الصراع، (الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، يوليو ١٩٩٥).
٣. د. أحمد الرشيدي (محرر)، الإنعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بكلية الاقتصاد، ١٩٩١).
٤. د. أحمد الصباب، المملكة العربية السعودية وعالم البترول، (جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، ١٩٧٩).
٥. د. احمد عامر، مجلس التعاون الخليجي: نموذج للتكامل الإقتصادي، (جامعة قناة السويس، كلية التجارة، ١٩٨٨).
٦. أحمد مهابة، إيران: التاج والعمامة، كتاب الحرية، (القاهرة، ١٩٨٩).
٧. د. احمد يوسف و د. محمد زبارة، مقدمة في العلاقات الدولية،(القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٥)
٨. د. إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات (الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٤).
٩. د. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥).
١٠. الثورة الإسلامية في إيران: تجربة جديدة (الأردن، عمان، د.ن، ١٩٩٦)
١١. آلان غريش و دومنيك فيدال، الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة: إبراهيم العريس(ليماسول، دار قرطبة، ١٩٩١)
١٢. السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة الي البحث عن نظام دولي جديد (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٥).
١٣. السيد يس، العولمة والطريق الثالث (القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩).

١٤. العلاقات الإيرانية الأمريكية، هل تشهد تغيرا بعد فوز الإصلاحيين، (عرب للدراسات الإستراتيجية، ١١ مارس ٢٠٠٠.)

١٥. د. أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين(١٩٠٦-١٩٧٩)،(الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٠، أكتوبر ١٩٩٩).

١٦. د. بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ العربي الحديث والمعاصر، الجزء الاول (الكويت، منشورات ذات السلاسل، الطبعة الثانية، ١٩٨٤)

١٧. جمال الدين حسين، حرب تحرير الكويت، حرب تدمير العراق: القصة الكاملة للصراع (القاهرة، مدبولي الصغير، ط١، ١٩٩١).

١٨. أ.د. جمال زكريا ، أ.د. يونان لبيب رزق(محرران)، العلاقات العربية الإيرانية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣)

١٩. د. جمال سند السويدي(محرر)، إيران والخليج: البحث عن االإستقرار، (أبوظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٦).

٢٠. د. جمال السويدي، مجلس التعاون لدول لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، (أبوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)

٢١. د.جميل مطر و د. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، ١٩٨٣)

٢٢. جوربا تشوف، البريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم، (ترجمه) حمدي عبد الجواد، (مراجعة) محمد المعلم (القاهرة، دار الشروق، ط٢، ١٩٨٨).

٢٣. جورج لودج، إدارة العولمة، سلسلة كراسات عروض، (عرض) محمد رؤف حامد(القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٩).

٢٤. د. حسن نافعة، الأمم المتحدة وأزمة الخليج، (القاهرة : جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١)

٢٥. حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربى الحديثة :علاقاتها الدولية وتطور الاوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها (العين، مكتبة الامارات، د . ت).
٢٦. حمدي تمام، موسوعة زايد : الكتاب الأول، الإمارات الإنسان والوطن (أبوظبي : الطبعة الأولى، ١٩٩٢).
٢٧. لواء د. رمضان الألفي، العولمة والأمن : الإنعكاسات السلبية والإيجابية، كراسات إستراتيجية، العدد ٧٢(القاهرة، الأهرام، ١٩٩٨).
٢٨. رونالد روبرتسون، العولمة: النظرية الإجتماعية والثقافة الكونية، (ترجمة) أحمد محمود، نور أمين (القاهرة، المجلس الأعلي للثقافة، ١٩٩٨).
٢٩. سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢ -١٩٨٣ (لندن، دار الساقي ومركز الدراسات الإيرانية والعربية، ط١، ١٩٩٤)
٣٠. د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني: إمارات ساحل عمان (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢).
٣١. شاكر النابلسي، الفكر العربي في القرن العشرين ١٩٥٠-٢٠٠٠، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠١)
٣٢. شيمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، (عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤)
٣٣. صالح العابد، دور القواسم فى الخليج العربى ١٧٤٧-١٨٢٠ (بغداد، ١٩٧٦).
٣٤. د. عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر: دراسة تحليلية (الأسكندرية، مطبعة الإنتصار، ٢٠٠١).
٣٥. المشير/ عبد الحليم أبوغزالة، الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، (بدون مكان نشر،د.ن.، ١٩٩٣-١٩٩٤).

٣٦. د. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، العدد ١٣٣، يناير ١٩٨٩).
٣٧. عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعشن، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي علي منطقة الخليج العربي (القاهرة، مكتبة مد بولي، ١٩٩٧).
٣٨. عبدالرحمن غنيم، محمد إبراهيم الشاعر، الاستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة (دمشق، بدون دار نشر، د.ت).
٣٩. عبد الرحمن سلطان، المواجهة العربية الإيرانية (القاهرة، مطابع مينيكيدس وشركاه، ١٩٨٢).
٤٠. عبد الله الاشعل، قضية الحدود في الخليج العربي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٧٨).
٤١. د. عبد الله الأشعل، أصول التنظيم الإسلامي الدولي (القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٨)
٤٢. د. عبد الله الاشعل، الإطار السياسي والقانوني لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٨٨).
٤٣. د عبد الله بشارة، تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أم عوده في طريق الوحدة العربية، (عمان، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية، عدد ٥)
٤٤. د. عبدالله سعود القباع، السياسة الخارجية السعوديه (الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الأولي، ١٩٨٦).
٤٥. د.عبد الملك عودة(وأخرون)، الثقافة الإسلامية (صنعاء، منشورات جامعة صنعاء، ١٩٨٥)
٤٦. عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة: دراسة قانونية (رأس الخيمة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الأبحاث رقم ١٩١، د.ت).

٤٧. د.عثمان الحسن محمد نور، القوى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الواقع والمستقبل (الرياض، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٥).

٤٨. د. علاء الدين نورس، السياسة الايرانية في الخليج العربي ابان عهد كريم خان (١٧٥٧ - ١٧٧٩)، (بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية، ١٩٨٢)

٤٩. غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عان ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، رقم ٣ (بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠).

٥٠. د. فتحي العفيفي، التوازن الإستراتيجي في الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٠٠)، ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد ٣ (القاهرة، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠١).

٥١. فهمي هويدي، إيران من الداخل، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨).

٥٢. فهمي هويدي، أزمة الخليج : العرب وإيران - وهم الصراع ووهم الوفاق، (القاهرة : دار الشروق، ط١، ١٩٩٤)

٥٣. فيبي مار ووليم لويس(محرران)، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، (ترجمه) عبد الله جمعه الحاج، سلسلة دراسات مترجمه (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦)

٥٤. لبيب عبد الساتر، قصة الخليج: تفاعل دائم وصراع مستمر (بيروت، دار العجافي، ١٩٨٩).

٥٥. لطفي الخولي تشريح سياسي في أزمة مستمرة، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٩٢)

٥٦. لوريمر، دليل الخليج، الجزء الرابع ، (ترجمة) مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، (الدوحة، القسم الجغرافي).
٥٧. ماجد كيالي، المشروع الشرق أوسطي: أبعاده مرتكزاته و تناقضاته، دراسات إستراتيجية، العدد ١٣، (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولي، ١٩٩٨).
٥٨. مايكل كلير، إيران ١٩٠٠-١٩٨٠: الثورات المعاصرة، القوي السياسية، دور رجال الدين والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل(بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠).
٥٩. مجموعة باحثين، العلاقات العربية الإيرانية (القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣).
٦٠. مجموعة باحثين، العلاقات العربية الايرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، (مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة قطر، ١١-١٤ سبتمبر ١٩٩٥، الدوحة)
٦١. مجموعة باحثين، نحو أفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي و إيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، الجزء الأول، (جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الطبعة الأولي ، ٢٠٠٠).
٦٢. مجموعة باحثين، نحو أفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران: المستجدات الإقليمية والدولية ومتطلبات التغيير، الجزء الثاني، (جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠).
٦٣. محسن أمين العاملي، موسوعة الشيعة، الجزء الرابع، (بيروت، د. ن.، ١٩٩٠).
٦٤. محمد السعيد عبد المؤمن، إيران و أفاق المستقبل، (القاهرة، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٦).

٦٥. د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحده العربية، سلسله اطروحات الدكتوراه (٣٤)، ط١، فبراير ٢٠٠٠).

٦٦. د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ،(القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩).

٦٧. د. محمد حسن العيدروس، دولة الامارات العربية المتحدة من الاستعمار الى الاستقلال (الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع).

٦٨. محمد حسنين هيكل، مدافع أية الله: قصة إيران والثورة (بيروت، دار الشروق، ١٩٨٢).

٦٩. دد. محمد صفي الدين ابو العز (إشراف)، الوطن العربي والمتغيرات العالمية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١).

٧٠. د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (القاهرة، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦).

٧١. د. محمد عزيز شكري، مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، (دمشق، د.ت، ط ١، ١٩٧٢).

٧٢. محمد مصطفي الدباغ، الجزيرة العربية موطن العرب ومهد الإسلام، الجزء الثاني (بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٣).

٧٣. د. محمد وصفى ابو معقل، ايران: دراسة عامة (جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربى، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة ايران والخليج العربى، عدد ٢٤).

٧٤. د. مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر (جامعة البصرة، الطبعة الاولى، ١٩٨٤).

٧٥. مصطفى عقيل، سياسة ايران في الخليج العربي على عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨ – ١٨٩٦ م، (الدوحة، دار الثقافة، ١٩٨٧).
٧٦. د نادية محمود مصطفي(محررة)، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة (جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧).
٧٧. نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦ .
٧٨. د. نهي المكاوي، الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد، في، د. محمد السيد سليم(محرر)، النظام العالمي الجديد (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط١، ١٩٩٤).
٧٩. هشام عبدالله(مترجم)، العولمة والنمو والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل: تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٣).
٨٠. هنري كيسنجر، الدبلوماسية، الجزء الأول،ترجمة: فوزي وفاء(القاهرة، الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف، ٢٠٠١).
٨١. د. يحيى حلمي رجب، أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، الجزءالأول، (القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط١،١٩٩٧).

ثالثا: المقالات و الدوريات:

١. أحمد شوقي الحفني، العالم الإسلامي والإستراتيجيات الدولية، مستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولي، العدد ١، شتاء ١٩٩١.
٢. أحمد محمد طاهر، العلاقات الخليجية الإيرانية: نظرة مستقبلية، السياسة الدولية، العدد ١٤٦، أكتوبر ٢٠٠١.

٣. أحمد مهابه، إيران وأمن الخليج، السياسة الدولية، عدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١.
٤. أحمد ناجي قمحة، الإتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو الي واشنطن، السياسة الدولية ، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣.
٥. أحمد ناجي قمحة، الإتفاقية الأردنية-الإسرائيلية: رؤى وإشكاليات مختلفة، السياسة الدولية، العدد ١١٩ ،يناير ١٩٩٥.
٦. د. أحمد يوسف أحمد، النظام العربي وأزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد٣-٤، خريف-شتاء ١٩٩١.
٧. د. أحمد يوسف أحمد، العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي، المستقبل العربي، عدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤
٨. أسامة الدليل، مستقبل الخليج العربي، مجلة الحوار العربي، عدد يناير ١٩٨٢، المركز العربي للإعلام.
٩. د. أسامة الغزالي حرب، أبعاد النزاع العراقي الإيراني، السياسة الدولية، عدد ٦١، يوليو ١٩٨٠.
١٠. د. أسامة الغزالي حرب، محمد السعيد إبراهيم، الأمن والصراع في الخليج، السياسة الدولية، عدد ٦٢، أكتوبر ١٩٨٠.
١١. د. أسامة الغزالي حرب، التطور التاريخي ودوافع الحرب، السياسية الدولية، عدد ٦٣، يناير ١٩٨١.
١٢. السيد زهرة، واقع الثورة الإيرانية وسيناريوهاتها المتوقعة، السياسة الدولية،عدد ٦٥، ١٩٨١.
١٣. العلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية: عوامل التقارب وأفاق المستقبل، شئون خليجية، المجلد الخامس، العدد ٣٢، شتاء ٢٠٠٣،القاهرة، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.

١٤. أمانى محمود فهمى، الاتحاد السوفييتى من الداخل والتحديات الجديدة، السياسة الدولية، العدد ١٠٣ ، يناير ١٩٩١.

١٥. أنور الهواري، الشرق الأوسط: الحرب المزدوجة، السياسة الدولية، العدد ١٤٨، إبريل ٢٠٠٢

١٦. بدر أحمد عبد العاطى، أبعاد التغييرات الداخلية الاخيرة فى المجر، السياسة الدولية، عدد ٩٩، يناير ١٩٩٠.

١٧. بهجت كامل التكريتى، عرب الخليج والفتح الاسلامى، مجلة المؤرخ العربى، عدد ١٢، ١٩٨٠.

١٨. بول يالتا، الثورة الإسلامية في إيران، السياسة الدولية، العدد ٧٣، يوليو ١٩٨٣.

١٩. جعفر الخليلى، من هم اقدم سكان الساحل العربى فى الخليج منذ فجر التاريخ وحتى ظهور الاسلام، مجلة المؤرخ العربى، عدد ١٢، ١٩٨٠.

٢٠. حسن أبوطالب، التطورات الأخيرة في حرب الخليج، السياسة الدولية، عدد ٩٢، إبريل ١٩٨٨.

٢١. حسن أبو طالب، إيران وإنعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٩٠.

٢٢. خالد زكريا السرجاني، وفاة الخوميني والصراع على السلطة في إيران، السياسة الدولية، عدد ٩٧، يوليو ١٩٨٩

٢٣. راشد حسن راشد، التركيبة السكانية لدى دول الخليج بين الإيجاب والرفض ، درع الوطن، عدد (٢٧٢)، مارس ١٩٩٤.

٢٤. رضا جواد الهاشمى، النشاط التجارى القديم فى الخليج العربى وآثاره الحضارية، مجلة المؤرخ العربى، عدد ١٩٨٠،١٢.

٢٥. سعاد ماهر محمد، الاستحكامات الحربية فى سلطنة عمان، مجلة الدرة، الرياض، السنة السابعة، العدد الثالث، ١٩٨٢.

٢٦. صلاح العقاد، الأصول التاريخية للنزاع، مجلة السياسة الدولية، الحرب العراقية الإيرانية، العدد ٦٢، يناير ١٩٨١.
٢٧. د. صلاح العقاد، التيار الوحدوي ومعوقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة، السياسة الدولية، العدد ٤٠، ١٩٧٥.
٢٨. لواء/ طلعت مسلم، السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ٨٢، أكتوبر ١٩٨٥.
٢٩. د. عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣.
٣٠. د. عبدالخالق عبدالله، النفط والنظام الخليجي، المستقبل العربي، عدد ١٨، مارس ١٩٩٤
٣١. د. عبد المنعم المشاط، قمة الدار البيضاء الإقتصادية، السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥.
٣٢. عبد المنعم علي حسن، قرار مجلس التعاون الخليجي ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل، السياسة الدولية، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥.
٣٣. علي عجيل منهل، ملامح من الهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي وأثرها على عروبة المنطقة، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، عدد ١٤، ١٩٨٠.
٣٤. عماد جاد، دول الجوار الجغرافي: حسابات المكسب والخسارة، السياسة الدولية، عدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠.
٣٥. د مدحت أحمد حماد، إيران ١٩٩٩-٢٠٠٠، التقرير الإستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وحدة الدراسات، جريدة الخليج الإماراتية، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٠.
٣٦. د. محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية: رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، العدد١٤١، يوليو ٢٠٠٠.

٣٧. مخلص أحمد عبد الغني، السياق الاجتماعي السياسي العربي للأزمة ، السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.
٣٨. نازلي معوض، تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية، مقارنة تحليلية، مجلة العلوم الإجتماعية عدد ٢٠١، ربيع - صيف ١٩٩١.
٣٩. د. ودودة بدران، أزمة الخليج والنظام الدولي، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد ١٩، عدد ١-٢، ربيع/ صيف١٩٩١.
٤٠. د. وليد إلياس مبارك، الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الامم المتحدة، السياسة الدولية، عدد ٩٦، ابريل١٩٨٩.
٤١. د. يوسف ابو الحجاج، الكيان السياسي والإقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ١٥، ١٩٧٨

رابعا: الأبحاث غير المنشورة:

١. السفير/ احمد طه محمد، العولمة والتعامل الأسيوي متعدد الأطراف، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السادس " آسيا والعولمة "، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد، مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠ - ٢١ يناير ٢٠٠١.
٢. جاسم السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية-الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية-الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، ١١-١٤ سبتمبر ١٩٩٥، الدوحة، قطر.
٣. جاسم السعدون، العلاقات بين دول مجلس التعاون وتأثيرها علي التنمية، بحث مقدم الي ندوة دول مجلس التعاون ودول الجوار، الكويت، منتدى التنمية، ٢٠-٢١ فبراير ١٩٩٧.
٤. د. ماجده صالح، الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا،بحث مقدم الي ندوة "أسيا والعولمة"، (جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد، مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠ - ٢١ يناير ٢٠٠١).

٥. د. محمد شوقي عبد العال، العولمة والسياسات الخارجية للدول الأسيوية، بحث مقدم الي ندوة "أسيا والعولمة" (جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد، مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠ - ٢١ يناير ٢٠٠١).
٦. د. محي الدين قاسم، إيران والعولمة، بحث مقدم إلى ندوة آسيا والعولمة(جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد، مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠ - ٢١ يناير ٢٠٠١).
٧. د. هدى ميتكيس، الأبعاد السياسية للعولمة في آسيا،بحث مقدم الي ندوة "أسيا والعولمة" (جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد، مركز الدراسات الأسيوية، ٢٠ - ٢١ يناير ٢٠٠١).

خامسا: الرسائل العلمية:

١. باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٣م.
٢. خالد أحمد محمد الملا،السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، ١٩٩٨
٣. سعيد حمد الحسانى، تطور العلاقات بين دولتى الامارات العربية المتحدة وايران: دراسة حالة لمشكلة الجزر الثلاث ، جامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه، ١٩٩٩.
٤. العميد الركن / صالح بن عبد العزيز القنيعير، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي ١٩٧٩ - ١٩٩٥ ، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ١٩٨٨.
٥. عائشة علي السيار، الأصول التاريخية والتطورات المعاصرة للوحدة بين إمارات الساحل العماني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٨٣.

٦. عزت عبد الواحد سيد، إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية: دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٤.
٧. علي الصاوي، الأبعاد الداخلية لمفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨
٨. محمد السعيد إبراهيم إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨
٩. لواء أ.ح. محمد محمود خليل، الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر ، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٥.
١٠. نواف مساعد آل سعود، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دارسة سياسية وقانونية في التنظيم الدولي الإقليمي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، ١٩٩٨.

سادسا: الصحف والمجلات:

١. البيان، بتاريخ ١٨ إبريل ١٩٩٢.
٢. البيان، بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٩٧.
٣. البيان، بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٩٧.
٤. البيان بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٠.
٥. الطليعة، بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٧٠.
٦. العالم بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٩٢.
٧. الوجود الأجنبي في الخليج، الراي العام، ٧/ ٢/ ٢٠٠٠.
٨. الوطن الكويتية بتاريخ ٩ مايو ١٩٨٣.
٩. خورشيد دلي، الشرق أوسطية من شيمون بيريز الي جورج بوش، البيان، بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٠٣.

١٠. عيد القيسي، أمريكا تبحث عن بديل لوجودها في الخليج، الوطن العربي، ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٩.
١١. فهمي هويدي، الاستقرار المراوغ في منطقة الخليج، الأهرام، ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٠.
١٢. فهمي هويدي ، الاستقرار في الخليج العربي ، الأهرام ، ٢٩/ ٢/ ٢٠٠.
١٣. كوهين يرسي قواعد الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، مجلة المشاهد السياسي، بتاريخ ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٠.
١٤. لطفي الخولي، عرب نعم ولكن شرق أوسطيون أيضاً، جريدة الحياة، ٢٠/ ٥/ ١٩٩٣.
١٥. ماجد كيالي، الشرق أوسطية وحسابات السياسة والإقتصاد، جريدة البيان، بتاريخ ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٣
١٦. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الأول، ١٩٧٥.
١٧. مرتضى أسعدي، الشيعة في عالم اليوم، صحيفة الشهري الإيرانية، بتاريخ ٢٢-٢٣/ ٦/ ١٩٩٤م.
١٨. مستقبل القوات الأجنبية في الخليج، مجلة الزمن، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٠.
١٩. هل سترحل أمريكا من الخليج، الوطن العربي ، ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٠.

سابعا: أخري:

١. التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٧ (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)
٢. التقرير الاستراتيجي لعام ١٩٨٩ (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٠)
٣. التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٣، معركة الشرق أوسطية (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤)

٤. الشيعة والسنة ضحية الحروب العثمانية والصفوية، مجلة العالم، العدد ٥١٩، يونيو ١٩٩٤.
٥. المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ، زيارة وزير الدفاع الإيراني للسعودية: رؤيه تحليلية، الكويت، بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠٠٠.
٦. المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، العلاقات الكويتية الإيرانية: رؤية تحليلية، الكويت، بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠٠٠.
٧. الهيئة العامة للإستعلامات، موقف مصر من أزمة الخليج (القاهرة، الهيئة العامة للإستعلامات، ١٩٩١).
٨. بي بي سي ٣٠/ ٩/ ١٩٩٢.
٩. تقرير عن المؤتمر الدولي السابع للوحدة الإسلامية، ٢٤-٢٦/ أغسطس/ ١٩٩٤، طهران.
١٠. رسالة من أهل السنة في إيران، مجلة المجتمع، عدد ١١١، ٩/ ٨/ ١٩٩٤م، الكويت.
١١. مستقبل الوجود الأمريكي في الخليج: رؤية تحليلية، قضايا الخليج العربي عام ٢٠٠٠، الجزء الأول، الدراسات السياسية (الكويت، المركز الدبلوماسي للدراسات الأستراتيجية، ٢٠٠٠)
١٢. ملف الجزر العربية الثلاث، أحداث العالم في ٢٤ ساعة ٢٩/ ٩/ ١٩٩٢.

English References

Fist: Books

1. Ahmed Lawsani, Arab-Iranian Ties, Historical Precedents, Present and Future Confluences, In, Arab Iranian Relation Seminar(Center for Arab unity Studies, Qatar University,11-14 Sep. 1995, Doha, Qattar)
2. Al Swidi, Jamal (Ed.))، Iran & Gulf: A Search For Stability, Emirates Center for Strategic Studies & Researches, Abu Dhabi, 1996.
3. Al-Alkim, Hassan Hamdan The GCC States in an Unstabe World (London, Saqi Books,1994)
4. Cordesman , H . A , The Gulf Military Balance & Saudi Arabia ، Center For Strategic and International Studies , Washington DC , Jan . 2001
5. F.Gregory Gause, Gulf Regional Politics; Revoultion, War and Rivalry, In, W.Howard Wriggins(et al), Dynamics of Regional Politics; Four Systems on Indian Ocean Rim, (New York; Colombia University Press, 1992)
6. Graz, Lizesl, The Turbulent Gulf, New York:St.Martin"s Press, 1990.
7. Hil, , A.G., The Gulf States; Petroleum and Population Growth, In, Clark, J.I.(et. al) Populations of the Middle East and North Africa, (London, 1972)
8. Hunter, S.T., Sovit - Iranian Relation in the Post Revolution Period , In , R.K. Ramzani (ed.) , Iran's Revolution, Bloomington & Indianapolis: Indiana Univ. Press, 1990.
9. J.R. Mandel, Globalization and Poor, Cambridge Univ. Press, 1st. Ed., 2003.
10. Jiri Valenta & Frank Cibbulka(eds.), Gorbachev's New Thinking and the Third World Conflict, Transaction Public, 1990.
11. John Bails & Steve Smith (eds.) The Globalization of World Politics, and Introduction to International Relations, London, Oxford University Press, 1997.
12. Leach A. James, A Repuliacan Looks at Foreign Policy, Foreign Affairs, Summer 1992.

13. M.E. Ahrari, "Khomeini's Iran and Threats to Gulf Security" In, M.E. Ahrari (ed.), The Gulf and International Security: The 1980's and Beyond, (New York; St. Martin's Press, 1989)
14. Military Balance , London , 1994 / 1995
15. Robert Tucker & David Heldrick, The New World Order and the American's Purpose, New York, Council of Foreign Relations Press, 1992.
16. Sheherazad Daneshker, Iran: New force of Stability, The Middle East Report, January - February, 1991.
17. Vahan Zanoyan, Time For Making Histories Decisions In The Middle East, Kuwait, Center For Strategic And Future Studies, Strategic And Future Series, Vol.1, Nov.2002.

Second : Articles

1. Ali Abootalebi , The Struggle for Democracy in The Islamic Republic of Iran , Middle east Review of International affairs , vol.4 , No.2 , fall 2000.
2. Arani Sharif, Iran from the Shah's Dictatorship to Khomeini's Demagogic Theory, Dissent 27, Winter 1980.
3. Barry Buzan, New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century, International Affairs, Vol.67, No. 3, 1991.
4. Barry Rubin, Drowing in the Gulf, Foreign Policy, No. 69 Winter 1987.
5. Charles A. Kupchan, After Pax American: Being Power, Regional Integration, and the Source of Stability Multiopolarity, International Security, Vol.23, No.3, Fall 1998.
6. Christopher Layne, From Preponderance to Offshore Balancing; America's Future Grand Strategy, International Security, Vol.22, No. 1, Summer 1997
7. Elaine Sciolino, Iran's Durable Revolution, Foreign Affairs, Spring, 1983
8. Emami , M., Perspective on the Security of Persian Gulf , The Iranian Journal of International Affairs, Vol . 70 , No . 3&4 .
9. Francis Fukuyamn, The End of History?, The National Interest, Summer, 1989.
10. G.Jhon Ikenberry, Rethinking the Origins of American Hegemony, Political Science Quarterly, V.104, No.1, 1989

11. Joseph Nye, The Changing Nature of World Power, Political Science Quarterly, Vol.105, No.2, 1990
12. Joseph Nye, What New World Order?, Foreign Affairs, Spring 1992.
13. Kenneth N. Waltz, EvaluationTheorics, American Political Science Review, Vol.91, No.4, December 1997.
14. Lavrie Mylorie, The Supeer Powers and the Iran-Iraq War, American Arab Affairs, Summeer 1987, No. 21, Washington.
15. Light, Margrat, Soviet New Thinking, Soviet Policy in the Third World, International Affairs, 1991.
16. Michael Mastanduno, Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and US Grand Strategy after the Cold War, International Security, Vol.21, No.4, Spring 1997.
17. Nikala B.Schahgaldian، Iran after Khomeini، Current History، Feb.1990، Vol. 89، No. 544
18. R.K. Ramazani, Iran's Revolution: Patterns, Problems and Prospects, International Affairs, Summer 1980.
19. Said Amir Arjomand, History and Revolution In The Shi'ite Tradition In Contemporary Iran, International Political Science Review, Vol. 10, No.2, 1989.
20. Samuel P.Huntington, Why International Primacy Matters, International Security, Vol.17, No.4, Spring 1993.
21. Samuel P.Huntington, The Lonely SuperPower, Foreign Affairs, Vol.78, No.2, March/April 1999.
22. Wiliam C. Wohlforth, The Stability of Unipolar World, Internatioanl Security, Vol.24, No.1, Summer 1999.
23. William Pfaff, Redefining World Power, Foreign Affairs, Vol. 70, No.1, 1991.

Third: Magazines & Newspapers

1. New York Times, March 8, 1992.
2. Patrrick Tyler, The Lone Superpower Plan; Ammunition for Critics, New york Times, March 10, 1992.
3. The Iranian Journal of International Affairs, Vol.III, No. 4, Feb. 1991

Fouth : Internet Resourse

1. www.aljazeera.net/pointviews/2003/10/4 htm.
2. www.opec.org

فهرست الجداول

محتويات الدراسة